

تحليل العلاقات الدولية



تأليف : كارل و. دوتش

ترجمة : محمود نافع

0024089



Bibliotheca Alexandrina

تَحْلِيلُ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ

تَحْلِيلُ الْعِلَاقَاتِ الدَّوَلِيَّةِ

تأليف
كارل و. دويتش

ترجمة
محمود نافع

مراجعة
فوز الدين الزاري

١٩٨٢

الطبعة
مكتبة الأنجلو المصرية
١١٥ شارع محمد علي (الشارع سابقاً)

ANALYSIS OF INTERNATIONAL RELATIONS

2 nd. edition

by

Karl W. Deutsch

Copyright (C) 1977 by Prentice - Hall, Inc.

مقدمة

إن مقدمة لدراسة العلاقات الدولية في عصرنا هي مقدمة لفن وعلم بقاء النوع البشرى على قيد الحياة ، فإذا تطلت الحضارة خلال السنوات الثلاثين التالية ، فلن تظلها المجاعة أو الوباء ، وأثنا تظلها السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . نستطيع مكافحة الجوع والوباء ، ولكن لم نستطع بعد ، أن نعمل شيئاً بالنسبة الى قوة أسلحتنا وإلى سلوكنا باعتبار أننا دول قومية .

إن الدول القومية اذ تلك ادوات للعمل الوطنى لم يسبق لها مثيل في صورة ايدولوجيات واسلحة ، فانها أصبحت وسائل للصراع الدولى اشد خطراً ، تحل امكانية تصاعده بما يؤدي إلى الدمار المتبادل والفتنة في نهاية الامر ، الدولة القومية تلك القدرة على السيطرة على معظم الاحداث في داخل حدودها ، ولكن لا تلك القدرة على السيطرة على القليل من الاحداث — او حتى اعمالها هي — فيما وراء هذه الحدود .

العلاقات الدولية هي ذلك المجال من أعمال البشر ، حيث يتلاقى ترابط لا مهرب منه على سيطرة قاصرة ، لا نستطيع أن نهرب من الشؤون العالمية ولا أن نشكلها تماماً حسب اراءنا . ليس في امكاننا الا أن نحاول تصحيح العالم بينما نعمل على التكيف معه ، وفي داخل هذا النطاق المحدود يجب أن نحفظ بأشد ما نؤمن به من القيم ، وأن نزيدها جيداً يكون ذلك في الامكان .

واذ أصبحت ممارسة العلاقات الدولية أكثر صعوبة وحسماً سارت دراستها قدما كى تتمشى معها ، فنواحي التقدم المثير في الميدان خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، تتضمن تغييرات في المفاهيم والنظريات الاساسية ، ينشطها لقاء العلوم السلوكية الجديدة وهي علم النفس وعلم الاجتماع وعلم السلالات البشرية ، مع مذاهب العلم السياسى والتاريخ والاقتصاد التى استقرت منذ أمد طويل ، هذه التغييرات في النظرية صحبها ابتداء مناهج جديدة للبحث ، واستخدام الاساليب الاحصائية للتحليل وازدياد امكانية الحصول على بيانات مستقاة من التجارب ويمكن اختبارها ، ولقد حاولت في هذا الكتاب من اوله الى آخره ، أن اطلع القارئ على أحدث أنواع البحث والتحليل هذه . وهذه التغييرات جميعاً جعلت دراسة العلاقات الدولية عملاً يقوم به المحترفون بالكثير مما كان الحال حتى الآن ، وبذلك جعلت بعض الكتابات القديمة — وإن لم يكن كلها بالناكيد — غير ذات موضوع .

ولكن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية أهم من أن تترك للمختصين .
لقد حسب الكثير من الشباب أن ليس من الضروري أن تعينهم الشؤون
العالمية ، وذلك إلى أن حدثتهم لوحات الرسوم بشيء خلاف هذا ، فإن
كانت الشؤون الدولية تؤثر تأثيرا عميقا في حياتنا ، وإذا كانت استجاباتنا
أساسية بالنسبة إلى العلاقات الدولية ، وجب عندئذ أن تزيد من قدرتنا
على الفهم واتخاذ القرار والتصرف .

تختلف المعرفة عن القيم . فالقيم تدفع على البحث عن المعرفة ، وتجعل
بعض نتائج الأخيرة أهم بالنسبة اليها من غيرها ، وتحدثنا المعرفة عن أي
من قيمنا قد تتعارض ، وأين ومتى تبدأ وسائلنا تسيء إلى غاياتنا وتدمرها
بدلا من أن تخدمها .

ولقد أوضحت في الكتاب القيم التي أؤمن بها وقد تشاركتي فيها أو
ترفضها أو تختار من بينها ، وحاولت أن أدمج كافة الأحكام والآراء ، ولم
أسمح لما أفضله أن يخذمني ، ويمكن أن تقرر لنفسك إلى أي حد أخفقت
أو نجحت في هذا البحث عن الواقعية والحقيقة ، وفي استطاعتك أن تتحقق
من صحة الحقائق المعروضة هنا وأن تخيف غيرها تراها مهمة ولها
اتصال بالموضوع . من المهم أن تحاول أن تفعل هذا إذ أننا جميعا مشتركون
في نفس المشروع — في البحث عن طريق يمكن احتماله ، يؤدي إلى السلام
والحرية في كل مكان ، سوف يكون بحثا صعبا ولكن لا نستطيع أن نهرب منه .

كارل و . دويتش

جامعة هارفارد

تمهيد

معظم العالم كما يراه الأمريكيون ، يسكنه « اجانب » ، أى أن من سكان العالم البالغ عددهم أربعة مليارات نسمة ، فان ما يقل عن ٢٢٠ مليون أى واحد على ١٨ ، أمريكيون . اننا اقلية من البشر ، لا من حيث العدد نحسب ولكن أيضا من حيث مساحة اليابسة والممتلكات والمعرفة و (ربما) قراراتهم . وعلى أساس الاقتصاد ، وحتى باستخدام انسب أسلوب للعد والحساب ، نملك ما يقل عن ثلث الانتاج القومى الإجمالى فى العالم بل ونصيبنا من انتاج الصلب والطاقة اقل . ويصدق الشيء نفسه على انتاج المعرفة فلم يفز بجائزة نوبل من الأمريكيين الا حفنة من الامراد ، ويشكل الأمريكيون اقلية من كبار المخترعين والمكتشفين فى العالم ، هذه الحقائق كلها توحى بأن شعبنا يسيطر بطريق مباشر على ما يقل كثيرا عن امكانيات العالم للقوة السياسية والعسكرية .

ولكن المشكلة ذاتها تواجهها جميع الشعوب الاخرى ، فكل منها هو ايضا اقلية بين البشر ، مثال ذلك أنه برغم كثرة عدد الصينيين فهم اقل من ربع البشرية ، وجميع الهنود الشرقيين (ويحسبون كشعب واحد) اقل من السدس ، وبرغم ازدياد قوة الاتحاد السوفيتى الصناعى فى السنوات الحديثة ، فعدد سكانه اقل من ١٥/١ من البشر ، ولا يزال دخله حوالى نصف دخل الولايات المتحدة أو اقل من سدس الدخل الكلى بالعالم ، وكل شعب آخر فى العام اصغر من هذا ، ومن ثم لا يزيد على كونه اقلية على سطح الارض .

لكن مهما كان الشعب كبيرا أو صغيرا ، فعلى كل شعب فى العالم بما فى ذلك شعبنا ، أن يأخذ فى حسبانته كثيرا جدا ما يفعله « الاجانب » ، وإذا أراد أن ينجح أكثر مما يقدر عليه بموارده المحدودة ، فعليه أن يظفر بتعاونهم ، ولكن القول اسهل من الفعل ، ذلك أن الاجانب يمكن أن يكونوا مختلفين تماما — ويبدؤون بالخصائص الواضحة من قبيل المظهر . فأكثر من ثلثى البشر مثلا هم من غير البيض (١) ، ومن المحتمل أن ترتفع تلك النسبة الى الثلاثة أرباع فى نهاية القرن الحالى . وفضلا عن هذا فأكثر من ثلثى البشر غير مسيحيين ، ولكن اذا كان المسيحيون اقلية فى العالم فكذلك شأن المسلمين واليهود والبوذيين والهندوكيين والشيوعيين والارسطئيين وأصحاب المنطق الوضعى واتصار اية ديانة أو فلسفة أو ايديولوجية منظمة اخرى ، هؤلاء جميعا اقلية بين البشر والواقع كانوا على حد علمنا ، كذلك دائما .

(١) يقضون غير البيض الشعوب السوداء والسمراء والحمراء وذات الجلد الاصفر — وكلها مجبوعات اقلية فى داخل المجوع الكلى من النوع البشرى .

يشترك الناس كثيرا جدا في الطبيعة البشرية والحاجات البشرية والآمال البشرية ، ولكنهم كلوا حتى الآن متفولتين تفولتا لا يمكن التغلب عليه ، في لغاتهم وثقافتهم ودينتهم وفلسفتهم وأيديولوجياتهم (ومعظم) حكوماتهم . ولم يحدث أبدا حتى الآن أن كانوا تحت السيطرة أو الإدارة الفعالة من جانب حاكم واحد أو تنظيم واحد أو عقيدة واحدة ، وأن حدث على مر التاريخ وفي عصرنا أيضا ، أن حاول ذلك كثير من الحكام والمنظمات والمفكرين ، أو زعموا أنهم مارسوا هذه السيطرة والإدارة .

وبرغم تفولت الناس بصورة لا علاج لها ، إلا أنهم متكاملون بشكل لا مهرب منه ، ومن بعض النواحي زاد هذا التكامل في هذا اليوم الذي ينكبش فيه العالم ، بل يستطيع أكثر الناس تباعدا عن بعضهم بعضا في العالم ، أن يعيشوا لا يفصل بينهم سوى نصف العالم ، أي ١٢٥٠٠ ميل تقريبا أو حوالى المسافة التى تفصل مدينة نيويورك من سايجون في فيتنام الجنوبية . ومعظم الأماكن الأخرى على سطح الأرض تفصل بينها مسافات أقصر من هذا بكثير : بيرل هاربور في هاواي ، طوكيو وهروشيما في اليابان ، أوماها وشاطيء يوتا في شبه جزيرة نورمانديا بفرنسا ، برلين المقسمة بين الشرق والغرب في ألمانيا ، تاباي في جزيرة تايوان ، سيول في كوريا الجنوبية ، بورسعيد على قناة السويس في مصر ، بودابست في هنغاريا ، بيروت في لبنان ، هانغا في جزيرة كوبا . إن الأحداث المثيرة التى وقعت في كل من هذه الأماكن وفي وقت ما خلال حياة الجيل الحالي من البالغين ، هذه الأحداث أحدثت اختلافا مهما في حياة الشعب الأمريكى ، وأثرت تلك الأحداث في مرمص الأعمال ومرفصهم الشخصية وكذلك في ضرائبهم ، وزادت من أعداد المجندين الذين قتلوا في الحروب السابقة أو غير المعلنة في الأرض الأجنبية .

هذا التكامل كان يزداد بأسرع ما يمكن بحسب المسائل العسكرية . فكل مكان على الأرض اليوم تفصله عن أبعد مكان آخر مسافة تقطعها الطائرة النفاثة في أقل من يومين ، ولكن المسافة . دقيقة تقريبا بالمصاروخ الموجه . والاتصال الفوري تقريبا والمتنشر في كل مكان بالعالم ، والذي ظل زمنا طويلا مقصورا على الجهاز اللاسلكى الخالى من الصورة ، يأتى الآن على هيئة صوت بالإضافة الى صور بالألوان عن طريق التلفزيون وتقلها أقمار صناعية تدور حول الكرة الأرضية (الأقمار الصناعية ذات الكاميرات التلوية اتاحت للجنس أن يصل الى ذرى عالية جديدة من الارتفاع والدقة) .

وهناك علامات أخرى وربما أدق وأدهى ، عن تزايد الترابط ، فقليل ان سعر خريبة الدخل في الولايات المتحدة يتقرر في موسكو نظرا لأن حكومتنا والناخبين عندنا أحسوا أن علينا أن نبارى على الأقل وتوازن القوة العسكرية لروسيا وائلافها ، ويتنفس المطلق حدثت في بلكين وهاتوى عناصر أخفوية من

سعر ضريبة الدخل عندنا ، لكن زعمت الحكومت في موسكو ويكين أن عليهم أن يباروا على الأقل ويوازنوا ذلك الجزء من قوتنا الذي يمكن توجيهه ضدهم ، وهكذا يمكن القول بأن القول جزوا من اتفاقاتهم العسكرية — ومن ثم من التضحيات التي تقدمها زيت البيوت الروسيات والصينيات — حددتها قرارات سياسية اتخذت في مدينة واشنطن ، وما يصدق على أكبر وأعزى الشعوب في العالم ، يصدق بالمثل على الشعوب الصغيرة ، فجميع الشعوب مترابطة من حيث السياسة والاستراتيجية ، ما من شعب مهما كان صغيرا ، يستطيع في العزلة أن يكون سيد مصيره ، سيد نم أنسابه وثروته ، ولكن منا من شعب مهما كان كبيرا ، يستطيع أن يزعم جميع الشعوب الأخرى على أن تنصاع لما يأمر به ولا أن يحولها بمرسة إلى معتقداته .

الا أننا متكفلون مع بقية العالم بطرق أكثر بكثير من مجرد التكافل بالنسبة إلى السياسة والقوة ، فالكلم يعرف بطريقة غامضة أن العلم والتكنولوجيا والطب « تولية » ، ولكن القلائل منا توقفوا ليفكروا فيما يعنيه هذا وحسب ، معناه من حيث الحقيقة الرزينة الهائلة ، أنه ملكان في إمكان أي شعب وأي بلد في العالم الوصول إلى مستواه الحالي من التكنولوجيا والرخاء والصحة ، ولا أن يحافظ على معمله الحالي للتقدم بدون المساعدة الحاسمة من جانب الكشوف الأجنبية والمساهمات الأجنبية ، لقد فكر الزعيم العظيم للعلم الأمريكي وهو عالم الطبيعة كارل ت . كومن ، مواطنيه ذات مرة أن ثلاثة فقط من الكشوف الأساسية الاثني عشر التي سمحت بإطلاق الطاقة الذرية ، أجراها أمريكيون ، أما أن ربع هذا الكشف الذي غير العالم أسهم به جزء على ستة عشر من البشر (وهو كما تتذكر ، نصيب الشعب الأمريكي) قد يكون مدعاة للكبرياء الوطني ، وأما أننا اعتمدنا في ثلاثة أرباع هذه المصرفة الخطيرة على أجنبي ، فقد يسامحنا على أن نرى أنفسنا في منظور أفضل .

ما من بلد يستطيع أن يبقى الكثير من أهله على قيد الحياة بدون المساعدة من الأجانب . ففي مستشفياتنا ومكاتب أطبائنا يجري اتخاذ حياة الآلاف باستخدام كشوف وأدوية ابتدعها العلماء في بلاد أخرى ، ففي نصف القرن الأخير ، تم اكتشاف البنسلين في إنجلترا ، وعقاقير السل في ألمانيا والنظائر المشعة في فرنسا ، والأتسولين في كندا ، فلو أن جميع مجموعات الأدوية كتبت عليها أسماء وبلاد الذين اكتشفوها لحصلنا على برنابج على في المواطنة العالية في كل منضدة لوصف للداء . ولو أن جميع الأدوية التي ابتكرها أجنبي ، فقدت بمفولها غذا ، لكان عسدد الموتى في شوارعنا مثرا للرعب .

ولكن هناك جانب آخر من الصورة ، فبينما بلاد العالم يصعد أن تصبح متكافلة بالنسبة إلى الاستراتيجية والعلم وربما السياسة الخارجية ، إلا أنها

أخذة في أن تصبح أكثر تكفلا بالنسبة إلى اللغة والتعليم والاقتصاد وربما السياسة الداخلية . وسوف نعرض في موضع لاحق من هذه الدراسة ، بعض أدلة توحى بأن الأهمية النسبية « للفتين الماليتين » القديتين وهما الفرنسية والإنجليزية ، أخذت تتضائل نوعا ما ، وأن عدة لغات قومية — وأحيانا أجنبية — في كثير من أقاليم العالم ، قد أخذت جزءا على الأقل من مكانتهما . والتقدم الاقتصادي والثقافي مصحوب في معظم البلاد بزيادة في استخدام لغاتها الوطنية ، وكذلك بانخفاض نصيب الطلاب (ومن ثم القادة فيما بعد) الذين تعلموا في الخارج . فمن طلبية الكليات الأمريكية وصل عدد الخين كانوا يدرسون في خارج الولايات المتحدة إلى حوالي ٥ في المئة في أوائل الستينات ، وهذه النسبة الصغيرة انخفضت نوعا بعد عام ١٩٧٢ بتأثير الانكماش . وبالمثل ، نبع التقدم الاقتصادي وتزايد عدد السكان توجه نسبة التجارة الخارجية إلى الإنتاج القومي نحو الانخفاض ، أن التكنولوجيا الحديثة تكنولوجيا بدائل ، فالكثير مما كان يستورد في الماضي ، مثل الصوف أو الحرير ، يمكن أن يحل محله الآن شيء يصنع محليا مثل الأزلون والنيلون ، وفي الوقت نفسه فإن جزءا متزايدا من الدخل القومي ، يصعد أن يتكون من خدمات يجري إنتاجها أساسا في داخل البلد ، مثل الإسكان والمدارس والرعاية الصحية وأمثالها .

والنتيجة أن المهتمين بالتجارة الخارجية من المصدرين والمستوردين ، وجميع المجموعات المبذلة للمصالح ، تسير نسبة ما يتحكمون فيه من الثروة والقوة البشرية في كل بلد إلى الانخفاض ، ومن ثم يتضائل نصيبهم من الموارد المحتملة لممارسة نفوذ في السياسة .

ومع أن التكافل المالي قد استمر بالحاح ونما في بعض الأحيان بالنسبة لبعض السلع الرئيسية مثل الزيت والقمح والحاسبات الإلكترونية ، فقد أسفنا هذا التكافل بصورة أشد عندما ارتفعت أسعار هذه السلع وغالبا ما كان ذلك استجابة لأعمال وتصرفات الدول المصدرة لها .

من الصعب ولكن من الضروري أن نلخص النتائج التي تسفر عنها هذه النظرة الأولى إلى الحقائق والاتجاهات . ليس كل شعب وكل جنس وكل عتيدة إلا أجنبية في عالم من الغربة لا مفر منه ولا سبيل في الوقت نفسه إلى التحكم فيه . أنه عالم لا يمكن من نواح عدة التحكم فيه لأنه كبير التعدد والتباين ، ولا سبيل إلى الهروب منه لأن تكافلا مع البلاد والشعوب الأخرى كبير جدا وحتيى جدا ، وهذا التكافل أخذ في الأتزياد من بعض النواحي في العقود الحديثة بينما من نواح أخرى كان يسير نحو التناقص . وعلى ذلك فإن كل بلدتقريباً في العالم ، كثيرا ما تتعرض ككل من السياسة المحلية للدخ والجانب في اتجاهات متناقضة عديدة في الوقت الواحد ،

وعلى نتيجة هذه المناقشات المتعددة قد يتوقف أمان ورخاء كل بلد ويقاسم
النوع البشرى .

العلاقات الدولية هي من الاهمية بمكان بحيث لا يمكن تجاهلها ،
ولكنها أيضا من التعقيد الشديد بحيث لا يمكن فهمها لدى النظرة السريعة ،
وعلىنا أن نحاول ما هو أفضل من هذا . ففى حالة طارئ طبي على جميع
الذين حصلوا على تدريب طبي ، التزام باسماق رفاتهم ومساعدتهم بخلاف
هذا حسب الحاجة . فى الطب نعلم أن الفرد ضحية المرض ، ولكنه كثيرا
ما يكون عاملا رئيسيا فى تحقيق شفائه ، ويصدق شيء شبيه بهذا على المواطن .
يمكن أن يكون ضحية السياسة ، ولكن يستطيع أيضا أن يفعل الكثير لتحسينها
وتحسين مصيره ومصير بلده ، نحن الذين أتيت لنا فرصة وميزة الحصول
على تعليم عال مدينون بأن نستخدم لرفائنا خير مساعدة يمكن أن نقدمها لهم
باعتبار أننا مواطنون فى بلادنا وفى العالم ، أفضل علما وأكثر كفاءة ومسؤولية ،
علينا أن نبذل أفضل ما فى وسعنا للنظر الى جوهر المسائل وأن نحاول مساعدة
الواحد والجميع على مكافحة ازمت السياسة المتكررة وطوارئ عصرنا .

ولكن الكفاءة هنا واجبة وجوب الرحمة ، فالجاهل حسن النية فى
الطب ليس طبييا ولكنه دجال ، ويمكن فى حالة ضرورة طارئة ، أن يعرض
حياة المريض للخطر ، وفى السياسة فالمواطن الذى تثار مشاعره ويمتلكه
الحساس ولكن معلوماته خاطئة ، يشكل تهديدا ، وقد يعرض هو ورفاقه
حريات وحياة الملايين للخطر ، بما فى ذلك حرياتهم وحياتهم هم ، ففى عصرنا
الحاضر تتف خرائب هيجورج وبرلين ، وخرائب هروشيا وطوكيو شواهد
ضخمة على ما ينطوى عليه الجهل فى السياسة الدولية من تلكة غريبة ،
وعلى ذلك يجب أن تدرس العلاقات الدولية بكل ما يسمح به وقتنا المحدود
ومواردنا المحدودة ، من عمق ودقة ومسؤولية . ما من موضوع أكثر
يحتل أن تكون له صلة مباشرة بما سبق أن سمعنا السياسى الأمريكى برنارد
باروخ « الاختيار بين المرعين والموتى » .

ليس فى امكان هذا الكتاب الموجز أن يقدم غير فهميد اول لهذه
الدراسة ، وسوف يقدمه فى خسة اتسلم يتناول اولها ما نريد أن نعرفه:
فعوى العلاقات الدولية ، ويسال القسم الثانى عن الطريقة التى تستطيع
بها أن تعرف ما يتضمنه موضوعنا ، ويبحث مناهج البحث والتحليل والملاحظة
بل وأحيانا التجريب ، ويلخص الثالث القليل من الاتسياء التى اكتشفت ،
ويعمل الرابع على استكناه شتى المسائل التى تنطوى عليها هذه الكشوف ،
ويناقش القسم الخامس والآخر بعض الخطوب الثابتة التى يمكن اتخاذها
فى بحثنا عن معرفة يمكن التحقق من صحتها واستخدامها وعن التصرف
المفيد والمؤثر .

(الجزء الأول)

ماذا نريد ان نعرف :

جوهر العلاقات الدولية :

ان الكثير مما نريد ان نعرفه عن العلاقات الدولية يمكن جميعه تحت عناوين سؤالاً أساسيا . وقد طرح علماء السياسة هذه الاسئلة لعدة قرون في شكل أو آخر ، كما طرحها أيضا القادة السياسيون والمواطنون العاديون . هناك اجابات تقليدية من نوع ما ومتعددة في العادة، عن الكثير من هذه الاسئلة ، البعض عن شيء محين أو أشياء أخرى كثيرة عادة. ولكن وكما هو الحال في أكثر مجالات المعرفة يجب النظر الى هذه الاجابات التقليدية بعذر . من الصعب الحصول على اجابات أدق على هذه الاسئلة ، وأصعب من ذلك الحصول حتى على معرفة يسيرة بشأنها يمكن اختيارها موضوعيا والتحقق منها أو نقضها بحيث يمكن اعتبارها بمعنى ما ، معرفة . ومع ذلك يجب أن نحاول الحصول على مثل هذه المعرفة . وقد تساعدنا هذه الاسئلة الاثنى عشر من خلال البحث عن المعرفة — على ابقاء بحثنا ذى الصلة بما نريد ونحتاج الى معرفته .

الفصل الأول

الثنا عشر سؤالا جوهريا

نتلخص الاسئلة الاتنا عشر الجوهريه التى سوف تكون موضع اهتمامنا ،
فى النواحي الآتية :

١ - الأمة والسلام :

ما علاقت أمة بالمال من حولها ؟ متى وكيف وما مدى سرعة احتلال
نهوض شعب أو دولة أو أمة ومتى وكيف وما مدى سرعة قابليتها للانتشار ؟
ثم كيف تتكامل طالما هى قائمة ، مع الشعوب والدول والأمم الأخرى ؟ وكيف
تتصرف مع المجموعات الصغيرة فى داخلها ومع الأفراد ، وكيف تكون علاقتها
بالهيئات الدولية وبالنظام السياسى الدولى ؟

٢ - العمليات الأمية والتكامل الدولى :

الى أى مدى تستطيع الحكومات والشعوب لاي دولة قومية أن تقرر
مصيرها وإلى أى مدى تكون نتيجة أعمالها مرهونة بالظروف والاحداث
التي تقع خارج حدودها القومية ؟ هل أصبحت بلاد وأمم العالم أكثر
« سيادة » واستقلالاً من بعضها البعض أو أنها أصبحت أكثر تكافلاً فى
أعمالها ومصيرها ؟ أو هل أصبحت أكثر استقلالاً وأكثر تكافلاً فى وقت
واحد وأنها فى قطاعات مختلفة من النشاط ؟ كيف سيكون شكل العالم
فى عام ٢٠١٠ بعد الميلاد بالنسبة لهذه المسائل ؟

٣ - الحرب والسلام :

ما العوامل التى تحدد الحرب والسلام بين الشعوب ؟ متى وكيف ولماذا
تنشب الحروب وتستمر وتقف ؟ كيف كانت هذه العمليات تسير فى الماضى وكيف
تعمل الآن ؟ وما الذى يحتل أن تسير عليه فى المستقبل ؟ وما مبلغ القتال
وانواعه مما يحتل أن يؤيده الناس ؟ متى ولأى أغراض وفى ظل أى ظروف ؟

٤ - القوة والضعف :

ما طبيعة قوة أو ضعف حكومة أو أمة فى السياسة الدولية ، وما
مصادر وظروف مثل هذه القوة ؟ وما حدودها ؟ ثم متى وكيف ولماذا تتغير
القوة ؟

٥ - السياسة الدولية والمجتمع الدولي :

ما الشيء السياسي في العلاقات الدولية وما هو غير السياسي ، وما علاقة السياسة الدولية بحياة مجتمع الشعوب ؟

٦ - سكان العالم مقابل الغذاء والموارد والبيئة :

هل عدد سكان العالم أخذ في النمو والازدياد بمعدل أسرع من إمدادات العالم من الغذاء والطاقة وغيرها من الموارد وأسرع من « قدرة تحمل » بيئتنا بالنسبة للهواء والماء والتقنيين المحتملين وموطن معيشي غير ملوث ؟ أم يمكن أن تمثل أوجه الفشل في هذه النواحي خطرا على « الأمن القومي » لأي أمة مساويا للخطر الذي يثره تغير في القوة السياسية أو العسكرية لجيرانها ؟ . هل تمثل هذه المشاكل « قيودا للنمو » مؤقتة ، أو أنها تنذر بمستقبل طويل المدى من الفقر والركود المادي للجنس البشري ؟ وما هي عواقب ذلك على السياسات العالمية بما فيها الحرب والسلام ، وما الذي يمكن فعله ، ان كان في الامكان فعل شيء ازاءها ؟

٧ - الرضاء والفقر :

ما مبلغ التفاوت في توزيع الثروة والدخول بين أهم العالم ؟ وما مدى التفاوت بالنسبة الى قيم أخرى ولكنها ذات اتصال ، مثل توقع الاجل أو التعليم ؟ هل الفوارق الاقتصادية بين الأمم أكبر أو أقل منها في داخل كل أمة مثل ما هو قائم بين مجموعات عرقية أو بين مناطق داخل الأمة الواحدة أو بين طبقات الشعب ؟ ثم هل مدى عامل من عوامل التفاوت هذه، في تزايد أم في هبوط ؟ ثم ما مدى سرعة هذه العوامل في تغيراتها ؟ ماذا يحدد طبيعة هذه التوزيعات وحجم واتجاه هذه الثغرات ؟ ما الذي يمكن عمله من قصد لتحقيق هذه التغيرات ؟ وما درجة سرعة امكان تحقيق هذا، وإلى أي حد ؟

٨ - الحرية والقمع :

ما مبلغ اهتمام الناس بالاستقلال من شعوب أو عن بلاد أخرى ؟ وما مدى اهتمامهم بالحرية في داخل بلادهم وأمتهم ؟ وما الذي يفعلونه اذا حدث شيء ما ؟ ومتى يحدث هذا وتحت أي ظروف ؟ ما مفهوم الناس للحرية - هل هي الجبهة العريضة من الرغبات مع تسامح بالنسبة الى الاقلية والنزعات الفردية غير الملائمة ، أم هل هي خضوع جماهير الناس لحكم الاغلبية ، أو للتقاليد ، أو لزعيم هو موضع الثقة ، أو لطغيان مناسب معروف ؟ ثم ما مدى ادراك الناس للحرية على أنها قيمة في حد ذاتها ، وما مدى نظرتهم اليها باعتبارها أداة يمكن من خلالها تحقيق قيم أخرى لها

أهمية أكثر بالنسبة لهم ؟ وما الظروف التي تؤثر أو تغير في مثل هذه الرؤية أو هذه الرغبات ؟ وما سرعة هذا التأثير وإلى أي مدى ؟ ثم أحجام الفوارق في أنواع وحدود الحرية التي يريدها الناس في الأمم المختلفة وفي المجموعات المتنوعة في الآلة الواحدة ؟ ثم ما كبر الاختلافات في نوعيات وحجم الحريات التي حصلوا عليها ؟ وما مدى وسرعة تغير هذه التوزيعات ؟ ومتى يحدث هذا وفي ظل أي ظروف ؟

٩- الإدراك الحسي والوهم :

كيف ينظر القادة وأفراد الشعب إلى أمتهم ، وكيف ينظرون إلى الأمم الأخرى وإلى تصرفاتها ؟ ثم ما مدى واقعية أو خيال هذه النظرات ؟ ومتى يحدث هذا وفي أي ناحية وتحت أي ظروف ؟ ثم متى تدرك الحكومات أو يدرك النخبون الأمور بسرعة ؟ وما النواحي التي يعرفونها أو يجهلونها ؟ وما مدى عمل الحكومات الوطنية في خدامها الجماهير أو الأسطوري أو في خدامها الذاتي ؟ ثم ما هو « معدل الخطأ » لرجال الدولة ؟ وكم من مرة يصدر عن قرارات هامة عن الحرب أو السلام على أساس خطأ ما كبير أو جانب من الحقيقة ؟ ثم ماذا يمكن عمله للتقليل من هذه الأخطاء والوصول إلى الحقيقة ؟

١٠ - التشطط والفتور :

أن عند الشعب اهتمامات إيجابية بالسياسة ؟ وأن من هؤلاء دور في الشؤون الدولية ، وما الظروف التي تعمل على اتساع أو تضيق هذه النسب من الجموع المشتركة الإيجابية ؟ وما مدى سرعة هذا وفي أي ناحية ؟ ثم من الجبهة المريضة من الشعب التي يجب أن تكون لها اهتمامات بالسياسة في وقت ومكان ما ؟ ثم ما الظروف التي قد تغير هذه الجبهة المريضة من الناس ؟ وما تأثير هذه التغيرات على حجم هذه المشاركة السياسية وعلى مراحل السياسة ونتائجها ؟ وبوجه خاص ما تأثير التغيرات في درجة مشاركة الجموع الشعبية في السياسة على سلوك ونتائج المسائل الدولية ؟ وما نوع السياسات الوطنية أو الدولية التي يمكن أن تنمو مع الزيادة الشديدة في استخدام النفوذ وفي وسائل الاتصال بالجماهير ، وفي مستوى الثقافة والتعليم ، وفي الحركة الاجتماعية والمشاركة السياسية ؟ لاشك أنها مشكلة خطيرة في البلاد النامية ولكنها مشكلة أيضا في البلاد المتقدمة الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفيتي .

١١ - الثورة والاستقرار :

تحت أي ظروف يمكن توقع سقوط حكومات ؟ متى ويأى شروط وإلى أي مدى يمكن أن تفقد الطبقات الراقية الحلقة كسل أو بعض سلطاتها ؟ ثم (م-٢ العلاقات الدولية)

ما التغيرات الدائمة أو الحتمية أن وجدت ، التي تسببها الثورات ؟ ثم متى وكيف تترك جانباً النظم القانونية كلها أو النظم الاقتصادية أو الاجتماعية أو كل نظم الثقافة الأساسية كلية أو جزئية وتحل محلها نظم وأشكال أخرى بصفة نهائية؟ وما سرعة حدوث هذه التغيرات الكبيرة ، ثم ما الثمن المادى والمعنائة البشرية؟ ثم من من طبقات المجتمع يتحملون هذه التضحية لفترة قصيرة أو طويلة ، ثم ما فائدة هذه التغيرات أن وجدت في المدى القصير أو في المدى الطويل ومن المستفيدين ؟ كم من الوقت يحتاج الاستقرار السياسى أو الصناعى بعدد فترة من الثورة ؟ كيف وبأى نتائج ومن يتحمل الثمن ؟ ثم ما تأثير مثل هذه المراحل السياسية والثورات المضادة والاستقرار النهائى لنظام سياسى أو اجتماعى قديم أو حديث على مجال السياسة الدولية ؟ ثم كيف يمكن للثورات الداخلية أن تؤثر على الشؤون الدولية وكيف يؤثر النفوذ الخارجى والأحداث الدولية على الاستقرار أو التقلبات الثورية للنظم الداخلية والنظم السياسية لبلاد معينة ؟ ماذا يمكن للحكومات أو رجال الدولة والناخبين أن يفعلوا ازاء هذه الأحداث ؟ وما مدى خضوع هذه النواحي لتأثير على مقصود ؟ متى يحدث هذا وبأى ثمن وفى أى اتجاه ؟

١٢ - الذاتية والتحول :

كيف يحتفظ الأفراد والشعوب والأمم من خلال كل هذه التغيرات ، بذاتيتهم وشخصيتهم ؟ ومن أى العناصر تتكون هذه الشخصية بالنسبة لأية عناصر أو نواح في نظلمها الداخلى ، وما الاختلاف الذى تحدثه في سلوكها الملحوظ ؟ ثم الى أى مدى يمكن لشخصية الفرد أن تشكل حاجة حقيقية لأشخاص أو جماعات ، وماذا يحدث إذا لم تتحقق هذه الحاجة ؟ وما مدى أن تصبح لهذه الشخصية الذاتية قيمة في حد ذاتها ، وما مدى اعتبارها شرطاً أو أداة في الحصول على قيم أخرى ؟ ثم ما الإحساس بالذاتية — وما حقيقة الشخصية المطلوبة وكيف تصبح مفقودة ؟ ما مداها وسرعتها وتحت أية ظروف ؟ الى أى حد يكون الأشخاص والطبقات ونخبة المجتمع والحكومات والشعوب والأمم أشبه بالجهود التى لا تستطيع أن تغير البقع في جلودها ، وما مدى قدرتهم على التحول أو على التحول الذاتى ؟ وإذا ما أمعنا تساؤلنا الاول في هذا الجزء فنقول : ما تأثير تحول الشخصيات والمجموعات على أمة وتحصول أمة على الشخصيات والمجموعات ؟ وبوجه خاص ما تأثير التغير الدولى على الحصول القومى وعلى الشخصية القومية ، وما تأثير حصول أمة أو بعض المجموعات الاجتماعية أو بعض الطبقات فيها على أهم أخرى وعلى النظام الدولى ؟

واضح أن طرح هذه التساؤلات أسهل من الإجابة عليها ، سبق في الماضى أن تناولت الكتب والمقالات الكثيرة هذه الاسئلة الاثنى عشر الجوهرية ، ولكن القليل منها كان مجرد اقتراحات كما ينتظر في المستقبل أن يكتب عنها المزيد —

ومع ذلك يمكن تناول الكثير منها من خلال دراسة السياسة الدولية ، ولكن علينا في هذه الحالة أن تبدأ على الأقل في التفكير في هذه الاسئلة الاثنى عشر لكي نكون على علم ومعرفة بما يحمله كل سؤال من مشاكل .

وفضلا من هذا ، تعتبر هذه التساؤلات متداخلة — مع بعضها ، وقد نجد أنفسه مهما كانت الحلول أو أجزاء منها فإن أى حل من الحلول يختلف مع أجابتنا على كل أو بعض الحلول الأخرى ، ويعتبر كل سؤال من هذه العشرة نقطة بداية طيبة ، ولكن ، كما أن كل الطرق تؤدي الى قلب نفس المدينة — فإن كل هذه التساؤلات الاثنى عشر جميعها سوف تصل بنا وبصورة أعمق الى تعقيدات السؤال الواحد ، وكم من أمم مختلفة وهى فى طريقها الى الوجود ، تستطيع التعايش فى مزيج من الاستقلال المحدود والتكافل فى عالم لا نستطيع أن نتفق بشأنه ولكن لا نستطيع واحدة منها بفردتها السيطرة عليه ، والذي نعتد عليه جميعها من أجل استقلالها وحريتها وسعادتها وبقائها على قيد الحياة .

الفصل الثاني

ادوات للتفكير وبعض المفاهيم الاساسية

إذا ما أردنا أن نجعل هذه الأسئلة الاساسية الاثنى عشر أكثر تفاعلية سواء بالنسبة للسؤال الواحد أو بالنسبة لتفاعل هذه التساؤلات فيما بينها ، فعلينا أن نستخدم النظريات كادوات للتعريف ، ونظرا لأن المفهوم أن النظرية عبارة عن رمز وأن الرمز أن صح القول ، هو أمر بلان نراعى ما يشير اليه هذا المفهوم ، فهذا يستتبع أن المفهوم نوع من أمر لنفكر مجموعة من الأشياء أو الفكرية وهي بمثابة أمر لاختيار وجمع بعض بنود المعرفة — وهذه تشير الى الحقائق ، ولكن ليس هناك ضمان في أننا سنجدها .

بعض افكار عن التنظيم الاجتماعية :

كانت الامكار الاربعة نتناولها الآن ، من اقتراح المسالم الاجتماعي « تالكوت بارسونز Talcott Parsons » الذي استنتجها من الفكرة القائلة بأن هناك بعض الأشياء الاساسية التي يجب عملها في كل نظام اجتماعي ، كبيرا كان أو صغيرا (أى في كل مجموعة وفي كل تنظيم وفي كل بلد) ، إذا أريد أن تكون له صفة الاستمرار .

اولا : هناك شكل أو نموذج المحافظة على الشيء :

يجب أن تكون للفكرة صفة الاحتفاظ بأشكالها الضرورية ، بمعنى أن هذه الاشكال أو النماذج يجب أن تتكرر حتى تحافظ على النظرية خلال تعاقب الأفراد والمجموعات أو الاجيال ، والعمل الرئيسي لشكل الإبقاء على الشيء في أكثر المجتمعات ، تقوم به ربات البيوت والعائلات ، وهناك أيضا مؤسسات ووكالات في كل مجتمع تقوم بهذا العمل وأن يكن بدرجة أقل .

ثانيا : هناك الملائمة :

على كل تنظيم وكل مجتمع أن يتكيف مع البيئة التي تحيط به ويستمد منها وجوده ويتلائم مع متغيراتها . . والعمل الاساسي لتكييف الامور في كل بلد يقوم — كما يرى الأستاذ بارسونز — من جانب القطاع الاقتصادي ومن المؤسسات وأنشطتها بما في ذلك المؤسسات العلمية والتكنولوجية . وهكذا تتوخى المصانع والمزارع والمناجم ومعامل الأبحاث في كل بلد جانب التلائم في بادئ الامر سواء كانت خاضعة للملكية الخاصة أو الملكية العامة ، ويتكيف

الرجال انفسهم في الصين على البحار وعلى السهول بزراعتها بالقمح ، وعلى الانهار ببناء محطات توليد الكهرباء — ومثل هذا التلاؤم الاجتماعي يغير من البيئة وكذلك المجتمع ، اذ لو تغير الصياد الى مزارع لتغير ايضا السهل الى حقول .

ثالثا — هناك هدف الانجاز :

لكل تنظيم ومجتمع هدف او اكثر يحاول الوصول اليه او يرغب افراده في تحقيقه ويأشكال يتغير معها سلوكهم ، بجانب الحاجة البسيطة لنمط المحافظة على الشيء والتلاؤم . ويرى الاستاذ بارسونز أن تحقيق هدف الانجاز في كل بلد تقوم به عادة الحكومات والقطاع السياسي بمراحله ومؤسساته ، فمن خلال الحكومة والاجهزة السياسية تتجمع غالبا اكثر المصادر البشرية والمادية من اجل تحقيق أى هدف ، سواء كانت الاهداف التي ملتها قيادة المجتمع او الشعب سلبية او حربية الطابع (تتراوح من القضاء على الامة الى غزو منطقة على الحدود) .

هذه الوظائف الثلاث . المحافظة على النمط ، والتكيف مع البيئة الطبيعية والبشرية ، والسعى وراء الاهداف — ليس من السهل اداؤها في نفس الوقت الواحد اذا كانت الموارد محدودة كالعادة ، الا انه لا يمكن التضحية بأى من الثلاث ، وعلى ذلك يشير بارسونز الى أن كل بلد وكل مجتمع وكل نظام مركب تواجه مهمة رابعة ، مستمرة وأساسية ، هي مهمة التكامل . وينحصر التكامل : في جعل هذه الأنشطة المختلفة متلائمة ، وفي جعل توقعات ودوافع الناس والابقاء عليها مناسبة مع الانوار التي يجب أن يقوموا بها . ووظيفة التكامل في أكثر البلاد ، يقوم بها أساسا الاساليب والمؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية . ولكن الكثير من عناصر المجتمع الأخرى تشارك في هذا العمل وهي عادة مشاركة بدرجة أقل نوعا .

وفي كل هيئة أو مجموعة أى في كل نظام صغيرا كان أو كبيرا ، يتم اداء نفس الوظائف الأربع ، ففي وزارة الخارجية الأمريكية مثلا قد يكون التكثير في تنفيذ نظرية شكل المحافظة على الشيء بصورة أكبر من جانب ادارات الحاسبة والمراجعة وشؤون المستخدمين ومكتب الأمن ، بينما نجد أن العمل الروتيني للتفصيلات والسفارات وكذلك مكاتب الوزارة المختصة بشؤون الكونجرس والعلاقات العامة (أو « الشؤون العامة ») قد يكون بمثابة خبة لاغراض التوافق أو التلائم مع الظروف المحيطة بجهات مختلفة من بينته ، وتتحقق أغراض انجاس الهدف بصورة أكثر من خلال جهود الدبلوماسيين (السياسيين) في الخارج ، ومن خلال التصريحات والايخبار الصحفية التي يعلنها المتحدثون في الوزارة ، وعن طريق اعداد المصاهدات الدولية أو

التشريعات الوطنية التي تنتهجها الوزارة ، والجهود السياسية التي يبذلها كبار الموظفين ، ثم من يأتي بعد ذلك من أول وزير الخارجية إلى أقل من هذا من يواجه أيضا مهمة التكامل التي لا تنتهي وهي محاولة التنسيق والمحافظة على التلازم المتبادل أو حتى لو أمكن التأييد المتبادل لكل أنشطة الإدارات الكثيرة والمكاتب والوكالات وجهود الموظفين .

وبصفة عامة فإن تحقيق هدف الانجاز بالنسبة للولايات المتحدة يجب أن يكون أساسا من الرئيس والكونجرس ، وبصورة أقل من المحكمة العليا ، وعلى أية حال فإن لفروع الحكومة مهلة بالنسبة إلى المحافظة على الشكل والتكامل والتلازم .

وفي مستوى أعلى ، تحاول الأمم المتحدة تحقيق أهدافها بصورة أساسية من خلال أعمال جمعيتها العامة وسكرتيرها العام ومجلس الأمن ، وكثير من الأعمال الخاصة بالتكليف .. يتم من خلال مجلسها الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) ، كما تحققت جهود كبيرة في مجال التكامل من خلال هيئة اليونسكو . أما عن مهلة الحفاظ على الشكل فيبدو أن هذا الأمر قد ترك للحكومات والأمم الأعضاء ، وربما إلى حد كبير في أوقات التوترات الدولية .

وكما نوضح هذه الأمثلة فإن المهام الأربع الأساسية تتواجد على أقل تقدير في نظام اجتماعي ولكنها ليست دائما منفصلة تماما من الناحية العملية ، كما أنها ليست جميعا متطورة بنفس الدرجة دائما . فكل نظام ثابت ومعروف يجب أن يتصف بشكل المحافظة على الشيء إذا كان عليه أن يستمر قائما في بيئة واحدة لا تتغير على الأقل . ويجب على هذه الأنظمة التي تعيش في البيئات المتغيرة أن تطور من وظيفة التلائم . وكما أن النظم التي تشوبها التعقيدات هي وحدها التي لها أهداف داخلية وبالتالي يكون عملها تحقيق هذه الأهداف . ومن ناحية أخرى قد لا تحتاج الأنظمة المشابهة لتفكيكها أو الأكبر منها ، إلا إلى تسهيلات وعمليات تكامل أشد احكاما واتقانا .

وهناك وظيفتان أخريان أساسيتان أصبحت لهما أهمية بالنسبة لأكثر الأنظمة التي بلغت درجة عالية من التقدم ، ويعتبر هدف البيئة واحدا منها . فبينما نجد الأنظمة التي تبحث عن الأهداف البسيطة قد أقامت كل الاستعداد من أجل تحقيق هدف واحد أو أهداف قليلة متساوية أو بديلة - فالنظام المتقدم القدرة على تحقيق أهدافه بمعنى أحداث تغيرات في تعقيد مجموعة أكبر من الأهداف القائمة وفي خلق أهداف جديدة لم يفكر فيها من قبل . وتستطيع البلاد التي تتمسك أساسا ببداية المعزلة

مثلا ، الحصول على مهبطات عسكرية كبيرة وتحقيق اهداف عسكرية واسعة او (مصالح تليد لها) في اجزاء مقترقة من العالم — كما فعلت انجلترا في القرن السادس عشر حتى منتصف القرن العشرين ، وكما فعلت الولايات المتحدة تدريجيا منذ تسعينات القرن الماضي ، وبصورة اسرع منذ عاشر اربعينيات ، ومن ناحية اخرى قد تسقط بعض الدول من حسابها تدريجيا او بسرعة بعضا من اهدافها السابقة والتي كانت في وقت ما ذات أهمية بالنسبة لها . فقد تخلى حكام انجلترا في القرن السادس عشر عن طموحهم القديم الذي سلك ثلاثة قرون ، في السيطرة على ارض اوربا وهي فرنسا الآن ، وقد تخلوا في النهاية عن كاليه وبدلوا في العمل على تحقيق السيطرة والقوة في البحار وفي بعض المناطق بالعالم الجديد . وقد يكون التحول الجزئي لموقف روسيا والولايات المتحدة منذ اواخر الخمسينات ، عن التنافس الاساسي حول السيطرة والحصول على القواعد المختلفة على القواعد المختلفة على كوكب الارض المزدهجة والاتجاه الى التنافس على تحقيق الاهداف في الفضاء — قد يكون هذا كله مثلا آخر للتغير في تحقيق الاهداف القومية .

وقد يكون هناك تغيير في نوعية الاهداف و « المصالح الحيوية » التي تسعى اليها الى تحقيقها . فقد تخلت سويسرا في القرن السادس عشر عن استمرار سيطرتها على لومبارديا ، كما تخلت السويد في القرن الثامن عشر عن تحقيق امبراطوريتها على البلطيق ، وترك البريطانيون في الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٦٥ امبراطورية تضم الآن نحو ٧٠٠ مليون نسمة . وعندما تقر كل امة من هذه الأمم الثلاث التخلي عن سيطرتها على شعوب اخرى ، فانها تتحول كلية الى مجموعة اخرى مختلفة من الاهداف مثل تحسين ظروفها الداخلية ورعايتها الاقتصادية وتطوير العلوم والتعليم وكل ما يتعلق برخاء الدولة ومشكلاتها .

واذا قام نظام ما بتغيير اهدافه أكثر من مرة وبنجاح ، أصبح قوة كائنة اكبر من الاهداف التي يحاول ان يحققها في أي وقت ، ذلك لانه قد يكون قادرا على الاختيار والمتابعة وتحقيق اهداف اكبر في المستقبل . وقد ينكرنا هذا بتحذير بعض الفلاسفة والعلماء القائم ضد مبدأ « عبادة الاصنام » أي ضد عبادة الماضي للاشياء الصغيرة كما لو كانت نهائية وأبدية ، وفي عالم السياسة ايضا يمكن اغراء امة على التمسك باهداف صغيرة وجزئية ، ومقابل نسيان هذا اذا اريد للامة ان تبقى ، فان كثيرا من اهدافها المتشابهة سوف تتغير .

وتحتاج القدرة على اعداد اهداف وتنفيذها الى مصادر مادية وبشرية داخل النظام ، وكلما اتسع مجال الاختيار بين الاهداف القديمة والحديثة —

كبر احتمال حجم نسبة المصادر داخل النظام والتي قد تستخدم في تحقيق هذه الاختيارات واعداد هذه الاهداف الجديدة والتي قد يصاد تخصيصها لتحقيق اغراضها . وتشكل نسبة المصادر داخل النظام ، عللا هاما في قدرة المعرفة لهذا النظام أى في قدرته على « تعلم » كيفية السلوك والاستجابة للحدث في مجالاتها المختلفة أو على الأقل في وسائلها المختلفة والاكثر سخاء .

وقد كشفت بعض الحكومات وبعض المجموعات الرأئية وبعض الشعوب وخاصة في العصور التاريخية ، عن قدرات كبيرة أو أقل منها في التعلم بهذا المفهوم مما حققه آخرون في هذا المجال ، ويقال أن ملوك فرنسا من البوربون في أوائل القرن التاسع عشر لم ينسوا شيئا كما لم يتعلموا شيئا حتى بعد الانقلاب الاجتماعى الذك ترتب على الثورة الفرنسية - وتم استبعادهم بعد ذلك بفترة قصيرة من السياسة الفرنسية نهائيا . وبالعكس نجد في جانب آخر مدى ما وصل اليه الشعب الأمريكى وحكومته من قدرة على اكتساب المعرفة في الازمة العالمية الاقتصادية في الثلاثينات وذلك في اثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم مرة أخرى في أزمة الاقمار الصناعية في أواخر الخمسينات ، وقد أوضحت بعض الازمات التي جاءت بعد ذلك بمشر سنوات في أوائل عام ١٩٦٨ ، مثل الازمة العسكرية في فيتنام والازمة النقدية لقيمة الدولار الذهبية وازمة المدن الأمريكية والحقوق المدنية والعلاقات المنصرية - أن تكرار السياسات الماضية قد لا يكون كافيا ، وأن قدرة المعرفة السياسية في السنوات العشر القادمة للحكومة والشعب الأمريكى ، قد تواجه فترة أخرى من التجربة .

وفي السبعينات ، دلت نهاية الحرب الفيتنامية وعصر نيكسون ومجىء حكومة جديدة في عام ١٩٧٧ على أن قدرة تعلم النظام السياسى الأمريكى ما زالت محدودة .

ويمكن القول انه اذا امكن اعادة تخصيص مصادر جزء كبير أو هام في نظام ما ليصبح بناء جديدا للنظام وبالتالي الى مجموعة جديدة من الاهداف واتكال من السلوك - فانه يمكن القول بأن هذا النظام قد أصبح متحولا وإذا كان هذا التحول قد تم أساسا من خلال مبادرات ومصادر في النظام ذاته ، فإن الحديث في هذه الحالة يكون من نظام متحول من ذاته . وعمل هذا التحول الذاتى هو سادس وأعلى المهام الأساسية لنظام اجتماعى . وكل هيئة أو أمة لها هذا العمل ، مع قدرتها على الحفاظ على الشكل الجزئى الكافى بجانب الإبقاء على الاستقرار والشخصية يحتل بقاؤها ونموها وتطورها أكثر من أية هيئة أو أمة تقتصر على هذه الخصائص . هناك كثير من الهيئات الدينية والعلمانية في العالم تعتبر

نُتَاج لهذا التحول الذاتي ، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية في عهد الصليبيين وبابائهم النضاليون في القرنين الثاني عشر والثالث عشر — تختلف كثيرا عن المجتمعات الصغيرة للمسيحيين الأوائل الذين كانوا يتقابلون في سراييب الموتى ، وكذلك عن الكنيسة التي كانت تسيطر عليها الدولة في أيام الامبراطور قسطنطين ، ثم مرة أخرى عن الكنيسة المسيحية الآن التي أعلنت في مجلس الفاتيكان الثاني مبادئ الحرية الدينية داخل الدولة ، ويرغم هذا بقى فيها جزء كبير من روح الاستمرار . وينطبق هذا على كثير من الامم : فقد أصبحت فرنسا وروسيا والبلان والولايات المتحدة تختلف كثيرا عما كانت عليه في عام ١٧٧٠ أو عام ١٧٨٠ ، غير ان هناك قدرا كبيرا من الشخصية والاستمرار قد بقى في كل من هذه الدول .

بعض الأفكار عن السياسة :

من الصعب الهائل من العلاقات البشرية المختلفة ، فأياها سياسية ؟ ما الذى تعمله السياسة ولا عمله الأنشطة أو الأنظمة البشرية الأخرى ؟

تتخصص السياسة في السيطرة غير الكاملة عموما على السلوك البشرى عن طريق العادات الاختيارية في الامتثال مصحوبة بالتهديدات عن احتمال التنفيذ بالقوة . فالسياسة في جوهرها ، مبنية على تفاعل عادات التعاون كما تعتمد لها التهديدات .

ان عادات التصرف في الامور والتعاون ، وطاعة القانون أو الحكومة أو احترام قرار ما على انه ملزم ، هذه العادات تميل الى أن تكون طوعية بالنسبة الى معظم الناس . ومع كل ، فذلك ما تعنيه العادات بالنسبة اليينا : انها تصبح « ملووسة » لنا — أى تصبح جزءا من طبيعتنا ومن الطريقة التي نتصرف بها بطريقة آلية بوجه عام . فبدون عادات الكثير من الناس هذه لا يمكن أن يكون هناك قانون أو حكومة كما نعرفها ، فلا يمكن تنفيذ قانون المرور بتكلفة يمكن احتمالها ، الا لأن معظم السائقين يلزمون الجانب الايمن من الطريق ويتوقفون عند الاشارة الحمراء . ولايستطيع البوليس أن يحمى شوارعنا وأماكن انتظار السيارات ضد العدد القليل نسبيا من المصوص الا لأن معظم الناس لا يمرتقون السيارات . فاذا لم يطبع القانون ٩٠ في المائة على الأقل عن الناس ، عن طوعية وبحكم العادة ، لأصبح اما كما مهمل أو أصبح تنفيذه كثير التكلفة جدا ، أو ربما تجسرية نبيلة ولكن لا يمكن الاعتماد عليها ، على نحو ما كان مصر تحريم الخمر في العشرينات من القرن الحالى ، فالامتثال الاختيارى أو الامتياذى من جانب جبهة السكان هو الأساس الخفى ولكنه الحقيقى جدا ، الذى تقوم عليه سلطة كل حكومة .

ولكن برغم ان هذا الامتثال اختير الى حسد كبير ، الا انه ليس كذلك تماما ، اذ لو كان اختير بالكلية لما كتبنا نناقش السياسة وانما نناقش عالم التقاليد الشعبية والعرف والاخلاقيات ، ففي مجال السياسة يجري الاحتفاظ بعبادات الكثيرين في الامتثال وتميزها ، من طريق احتساب معتول بتنفيذه ضد القلائل الذين قد يتعدون حدود القانون او يعضون الحكومة .

وينحصر الاكراه في التهديد بمعقوبات ايجابية او سلبية او تطبيقها . او ينحصر في ضروب الثواب او العقاب . من الناحية العملية يكون العقاب اكثر استخداما من الثواب ، ذلك ان المعقوبات اخص ، ويتمتع بعض الناس بتطبيقها في ظل أي عذر ايديولوجي كالشيوعية او مكافحة الشيوعية ويحب الكثير من الناس ان يظنوا انها ادعى الى الاطمئنان اليها والاعتماد عليها . والواضح انه حيث من عادة معظم الناس ان يطيعوا القانون او حكومة على أي حال ، فانه يبدو ان تقديم مكافآت لهم عن ذلك هو عمل كثير التكلفة ولا حاجة اليه ، ويبدو التهديد بالمعقوبات للقلائل الذين ينهرون عن طساعة اخوانهم ، اخص واكثما ، يمكن ان تردع المعقوبات بعض القلائل من المخالفين للقانون ، عن تكرار الذنب الذي ارتكبه ، ولكن اهم من هذا ان مصر هؤلاء القلائل يمكن ان يردع آخرين عن اعتداء خدوهم .

ومفرض التنفيذ ليس مؤكدا في الغالب ، والاغلب انه مرجح فقط . ولكن التهديد الذي يشكله يكون كافيا في العادة ، هو وعادة الناس في الامتثال ، لخفض نسبة المخالفات الخطيرة ، الى مستوى يمكن احتسابه . فاذا حكم على ٩ من ١٠ من القتل وعوقبوا ، فقد يكفى هذا لردع الكثيرين من ذلك المسدد القليل ممن قد ينكرون في ارتكاب القتل كوسيلة محسوبة للحصول على بعض الكتب . واذا كان الرعب فقط من سرقات السيارات تمتع احكام بالادانة ، فقد يكفى هذا هو وعادات معظم الناس في الالتزام بالقوانين ، لابتقاء معظم السيارات دون ان تمتد اليها يد السرقة ، وخفض اضرار التامين عليها بصورة محتملة . ولكن حتى اشد المعقوبات او اقساما ، لا تردع بالطبع تلك النسبة الصغيرة من القتل المحتملين الذين هم من انعدام التفكير او من الثقة او من الاثارة بحيث لا يهتمون ولا يلبكرون بطريقة واقعية في انهم قد يفيض عليهم . هنا واحد من القنود المعيدة التي تحدد من فعالية الردع ضد القتل في حياة الافراد وكذلك ضد الحرب في حياة الشعوب .

وبهذا فالذي يقرر فعالية التنفيذ هو نفس الظروف التي تقرر تكرار الامتثال (او السلوك الطيب او الذي يلتزم بالقانون) . اولا ، هذا الى حد كبير جدا قوة عادات الامتثال عند الجزء الاكبر من الناس واستعدادهم

لتقديم تأييد نشيط للحكومة في تنفيذ أوامرها أو في تطبيق القانون . وثانياً هناك جميع الظروف الأخرى التي تؤثر في احتمالات السلوك الذي يلتزم بالقانون ، النسبية مقابل سلوك مخالفته القانون وهو السلوك الذي يستخدم معه التهديد بالالتجاء الى الإكراه . فإذا كان هناك جوع عند الناس فمن المحتمل أن يصعد المزيد من الناس الى سرقة الخبز ، أما حجم وكفاءة جهاز التنفيذ ، أى مهارة وحماسة الضباط والجنود والقضاة ورجال الشرطة ونوعية أسلحتهم ومعداتهم ، فنقول أن هذا كله لا يمثل سوى المرتبة الثالثة ، أما الطرف الآخر فهو تغيير القواعد وإصدار قوانين جديدة أو التهديد بمقوبات أشد .

لكن عادات الجماهير في الامتثال ، والظروف الاجتماعية الصعبة التى لها أقوى الأثر طويلة الأجل على سلوك الناس ، فاصعب مما يمكن ممارسته بل أن حجم الثامن على التنفيذ وتدريبهم ومعداتهم وروحهم المعنوية — وهم القوات المسلحة والشرطة ورجال القضاء ، والموظفون المدنيون الى حد ما ، هذا كله لا يمكن تغييره الا ببطء وبتكلفة كبيرة ، وعلى ذلك تبقى أضعف أداة للرقابة جذابة لأنها الأرخص في استخدامها . فسن قانون جديد أو التهديد بقوة أشد ، أو قلة الاهتمام بالأدلة أو قلة الحرص على عدم معاقبة أئسأ أبرياء ، هذه جميعها أرخص وأسرع ، ومن ثم فبمرغم فمفعولها الضئيل نسبياً ، بلقها كثيراً ما تدعو أشد أغراء من المهمة الأطول والأصعب وهى مهمة إجراء تغييرات أساسية بدرجة أكبر فى الموقف .

السياسة إذن هى تعامل التهديدات بالتنفيذ التى يمكن تغييرها بسهولة نسبية فى ظل ظروف ولأه السكان القائمة وعاداتهم فى الامتثال ، التى هى أشد قوة ولكن الأغلب أنه لا يمكن تغييرها الا ببطء أشد بكثير . نحن طريق هذا التفاعل بين الامتثال المعتاد والتنفيذ المرجح ، نحى المجتمعات وتعدل أنظمتها ، وتوزيع مواردها وإعادة توزيعها ، وتوزيع القيم والصوافز والمكافآت بين أهلها ، وأنماط العمل الجماعى الذى فيه يتعاون الناس فى إنتاج وإعادة إنتاج سلمهم وخدماتهم وحيواتهم .

الحكم أو السلطان :

بمجرد أن نجعل مفهوم السياسة واضحاً فى أذهاننا ، نستطيع أن نفهم بسهولة مفهومين سياسيين يرتبط كل منهما بالآخر : مفهوم الحكم أو السلطان ومفهوم السلطة ، وبالحكم أو السلطان يمارسه زعيم ، يعنى العالم الاجتماعى الإلغى ماكس وبرمرسة (أى احتمال) طاعة هذا الزعيم . وطبقاً للتعليل الذى يقدمه وبرمر ، فأكبر احتمالاً أن يطيعه شعب محظوم ، إذا كان له عليهم سلطان أكبر مما للزعيم الآخر أو الحكومة

لو سرنا بهذا التحليل خطوة أبعد نوعا ، لأفركنا ما دعاه ت . و .
أدورنو ذات مرة « الرياضيات الضمنية في فكر ماكس ويبر . أن الاحتمال
هو بالمعنى الدقيق ، عدد ، فهو يدل على التكرار ويعبر عنه في العادة كنسبة
مئوية ، الذي تقع به أحداث من نوع معين (هنا أعمال طاعة أوامر الحاكم »
في داخل مجموعة من الأحداث أكبر (هنا السلوك المصمم من جانب
السكان) . وعلى ذلك فالحكم حسب تعريف ويبر يمكن التعبير عنه باعتبار
أنه عدد ، أي يمكن على الأقل من حيث المبدأ ، قياسه كيا .

وفي الوقت نفسه يمكن أن نرى من جهة ، العلاقة الوثيقة بين
فكرة ماكس ويبر عن الصفة أو تكرر أعمال طاعة أوامر حكومية
ما ، وأن نرى من جهة أخرى فكرتنا نحن التي سبق أن ناقشناها باعتبارها
معدل الامتثال (أي تكرر أعمال الامتثال) ، والآخر (معدل الامتثال)
أوسع نوعا من حيث أنه يتضمن أيضا أعمال الرضوخ السلبي والاحتمالي
أو النور ، بالإضافة إلى الأعمال الأكثر إيجابية التي تدل على الطاعة
وهي الأعمال التي أكد عليها ماكس ويبر حينما يلعب هذا السلوك
الأكثر امتثالا بصورة سلبية ، دورا هاما في تقرير نتيجة العملية السياسية.

غير أن فكرتنا عن الامتثال الاعتيادي أضيق نوعا من قول ماكس ويبر
عن « فرصة أن يطاع » لأن فكرتنا تستبعد أعمال الخضوع للتهديد
المباشر بالقوة السافرة ، فالتناس تطيع لصا مسلحا إذا حاجاهم ، أو جيش
احتلال أجنبي طالما في يد الدخيل منفع مصوب اليهم . هذه لا تزال حالات
« الحكم » أو « السلطان » عند ماكس ويبر ، ولكنها عمليات قسوة
لا عمليات سياسة ، أنها لا تصبح سياسة إلا بقدر ما يستمر هذا السلوك
المطيع بمقد أن يدير اللص المسلح أو الفأزي ظهره . عندئذ فقط وفي تعامل
خوف هو في الذاكرة وامتثال مستمرة ، نجد أنفسنا مرة ثانية نناقش
السياسة .

عندما نقول ان السياسة هي ذلك المجال من الشؤون البشرية التي
يتخطاها التسلط والامتثال الاعتيادي ، فانتنا نعني بصفة ضمنية ، أن
السياسة بسبب طبيعتها المزدوجة ، قابلة لأن تكون ميدانا لتوتر متكرر بين
المركز واللامركزية . ذلك ان التسلط أو الحكم يمكن أن تمارسه بطريقة أسهل،
المنظمات ذات الصيغة المركزية ، والتهديدات بالتنفيذ يمكن أيضا أن يستخدمها
بشكل أشد مفعولا ، مركز واحد . ولكن نادرا ما يمكن خلق عادات أعداد
كبيرة من الناس يمكن الاعتماد عليها ، أن كان يمكن أبدا خلقها ، عن طريق
مركز واحد من الأمر وحده ، ولا يمكن خلقها بسرعة ، الأغلب أن تنشأ
العادات من حشد من التهديدات أو القسوة ، التي تتكرر عبر الزمن

بطرق كثيرة ، وعلى ذلك نادرا ما يخلق التهديد أو القوة من هيئة مركزية
وحدة معمرة من عبادات لها تميزها من الناحية السياسية ، والاعقاب
هو أن مثل هذه الوحدة من العادات هي التي توفر الامكانيات لممارسة
السلطة ذات الصبغة المركزية.

سوف نواصل في جزء قادم من هذا الكتاب ، متابعة هذه المسائل وذلك
في سياق العمليات التي تحدد حجم الشعوب والدول والوحدات السياسية
الأخرى ، وحجم حجرة السلطة بين مختلف مستويات الحكومات المحلية والقومية
والحكومات التي تسبق فوق المستوى القومي ، هنا فقط يستأهل الأمر أن
نلاحظ أن هذه العمليات ، مع عواقبها الضخمة ، جذورها كاملة فيها للسياسة
نفسها من طبيعة مزدوجة .

الفصل الثالث

القوة والدولة القومية

ان الاعتراف بما للسياسة من طابعية مزدوجة ، يساعدنا ايضا على ان ندرك حدود فكرة القوة السياسية ، لقد حاول بعض الكتاب النابهين ان يضعوا نظرية في السياسة وخاصة في العلاقات بين الدول ، مبنية الى حد كبير على فكرة القوة - ومن هؤلاء نيكولونيكافلى وتوماس هوبز ، ثم هانز مورجنتاؤ وفردريك ل . شومان في عصرنا ، وفي الوقت نفسه لا تزال فكرة القوة باعتبارها أساس السياسة الدولية ، واسعة الانتشار في الصحافة الشعبية ، بل وفي السلك السياسى الاجنبى وتؤسست الدفاع في بلاد كثيرة ، اذن نسال : ما عنصر الحقيقة المتضمن في هذه الفكرة وما حدوده ؟

في النقاش الذى نجريه لن نهتم بقوة الشعوب والمنظمات الدولية بالمعالم المحسب ولكن سنهتم ايضا بقوة الحكومات والمجموعات ذات المصالح والنخب المتأثرة والأفراد بقدر ما يبدو ان ايا منهم يحتمل ان يؤثر بصورة لها شأنها في نتيجة تسفر عنها السياسة الدولية .

والقوة في أبسط تعريف لها هي القدرة على الانتصار في الصراع وفي التقلب على العقبات ، وبهذا المعنى اثار لينين قبل الثورة الروسية الاسئلة المكونة من الكلمتين « من (في حالة الرفع) من (في حالة الجبر والنصب » امام اتباعه باعتبارها مشكلة رئيسية من مشكلات السياسة ، وكان المقصود هو :

من ذا الذى يكون موضع الاعمال والاحداث وسيرها ، ومن الذى يكون هدفها وضاحتها ؟ - وفي اثنسباء كساد عام ١٩٣٢ كانت أغنية احتجاج المانية تقدم صورة ترتبط بهذا : « نريد ان تكون مطارق لا مستديقات » من القوى ومن الضعيف ، من ذا الذى سوف يشق طريقه ، ومن ذا الذى سيضطر الى التسليم ؟ » .

مثل هذه الاسئلة لو وجهت عن الكثير من اللقاءات الممكنة او الفعلية بين عدد محدود من المتنافسين ، تؤدي الى قوائم بالترتيب - مثل مراقب اللاعبين في مباريات التنس او الشطرنج ، ودرجات نوادى البيسبول في المسلسلات المالية ، والقوى العظمى في السياسة العالمية ، وكلما قلت اللقاءات الفعلية الحديثة التى حدثت بالصيغ ، عظم المدى الذى يجب عنده وضع قوائم الترتيب هذه على أساس فروض مبنية على التجارب الماضية او الحالية او موارد المتبارين المتوقعة .

اساس القوة

الامكانية المحتملة للقوة كما يستقل عليها من الموارد :

يقدم الجدول رقم (١) مثالا عن امكانية القوة النسبية لدى اثنتائين من الشعوب ، هنا تقاس قوة البلاد المتحالفة وبلاد المحور في الحرب العالمية الثانية أو توضح بإنتاج كل جانب من ذخائر خلال كل سنة ، كنسبة مئوية من الإنتاج الكلى .

يبين الجدول أن دول المحور أنتجت من الذخائر أكثر بكثير مما أنتجه الحلفاء في سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ولكن تفوقها تضائل في عام ١٩٤٠ وانتهى بشكل حاسم في عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، بعد نقطة التحول هذه راحت دول المحور تتخلف باطراد الى أن انهارت كلية في عام ١٩٤٥ .

وثمة مثال عن ترتيب نظرى لقوة الشعوب الكبرى خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ وعام ١٩٨٠ على التوالي ، يمكن أن تضربه على أساس حسابات حديثة (الجدول ٢) أجراها أحد علماء الطبيعة في ألمانيا الغربية .

فالإسقاطات حتى عام ١٩٨٠ الواردة في الجدول (٢) مبنية على النمو المتوقع في انتاج الصلب والطاقة بالنسبة الى الفرد ، وعلى مجموع السكان في كل بلد . وبالنسبة الى الصين في عام ١٩٨٠ يجرى التنبؤ بشكل يبلغ عددهم ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ رطل أى ما يقرب من نصف مستوى الاتحاد السوفييتى ومستوى اليابان ، أما أنه سوف يثبت أن هذه التنبؤات واقعية بالنسبة الى عام ١٩٨٠ أو حتى بالنسبة الى أى وقت بعد ذلك ، فامر لا يمكن بالطبع أن تتأكد منه حتى الآن ، وخاصة بعد النكسات التى أصابت النمو الاقتصادى الصينى في أوائل الستينات ، وعلى أى حال يبدو من الجدير بالملاحظة أنه فى الإسقاطات أيضا ، تقدر قوة أقوى بلد بمفرده فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ وكذلك فى عام ١٩٨٠ ، بلال من نصف مجموع قوة البلاط السبعة الأولى ، وهكذا .

الجدول (٧) :

التفقات العسكرية العالمية عام ١٩٧٣

البلد	مليارات (بالدولار الأمريكي)	النسبة المئوية للعالم
المسلم	٢٤٤	١٠٠
١ - الولايات المتحدة	٧٨٤	٣٢٢
٢ - الاتحاد السوفيتي	٦٧	٢٧٥
٣ - ألمانيا الغربية	١٢	٤٩
٤ - الصين	١٢	٤٩
٥ - فرنسا	٩	٣٩
٦ - المملكة المتحدة	٨٦	٣٥
٧ - إيطاليا	٤١	١٧
المجموع الفرعي (٧-١)	١١١٧	٢٨٦
٨ - إسرائيل	٣٧	١٥
٩ - اليابان	٣٦	١٥
١٠ - ألمانيا الشرقية	٢٥	١٠
١١ - كندا	٢٤	١٠
١٢ - إيران	٢٣	٩
١٣ - الهند	٢٣	٩
١٤ - هولندا	٢	٨
١٥ - بولندا	٢	٨
المجموع الفرعي (١٥-٨)	٢٠٨	٨٥
١٦ - أسبانيا	١٩	٨
١٧ - استراليا	١٨	٧
١٨ - السويد	١٧	٧
١٩ - مصر	١٧	٧
٢٠ - تشيكوسلوفاكيا	١٧	٧
٢١ - البرازيل	١٥	٦
٢٢ - بلجيكا	١٣	٥
٢٣ - الملكة السمودية	١١	٥
المجموع (٢٣-١٦)	١٢٧	٥٢
المجموع	٢٢٥٢	٩٢٢

المصدر :

Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditure 1976 (Leesbury, Virginia, WMSE Publications, 1976) p. 15

وهكذا في كلتا الفترتين « لا يزال أقوى بلد مفرد لا ينزل سوى أقلية من حيث القوة المالية » .

وأحيانا يطلق على مجموع موارد القوة عند شعب ، اصطلاح « قاعدة القوة » نظرا لانه ينظر اليها كالاساس الذي يمكن تحويل القوة المحتملة الى واقع بدرجة اكبر أو اصغر . وترتبط بهذا فكرة ولكنها مختلفة نوعا ، هي مفهوم « قيمة الاساس » كما يعرفه (بتشديد الزاء) هارولد د . لا سول (بكسر الواو) وأبراهام كبلان . حسب هذا التفكير تكون قاعدة القوة للمثل « ١ » (وحيث يمكن أن يكون شخصا أو بلدا ، عسكرة عن مقدار قيمة ما بالنسبة الى المثل (ب) الذي هو تحت سيطرة ١ . فالمثل ١ يسيطر على بعض زيادة منفعة أو نقص ممكن في ثروة ب ورفاهيته أو في التمتع بالاحترام . ولما كان ب يريد مزيدا من هذه القيمة التي يسيطر عليها ١ فيجب على ب أن يحاول أرضاء ١ حتى يفريه بأن يسمح له بمزيد من هذه القيمة . وهكذا اذا كان بلد يحتاج الى معونة اقتصادية ويريدها المجاعة ، واذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي يتحكما في بعض كى يحسن تكنولوجياه ، أو اذا كان شعب يحتاج الى التمتع كى يتفادى المجاعة ، واذا كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي يتحكما في بعض الامدادات ، ففي هذه الحالة تلك الولايات المتحدة (أو يملك الاقتصاد السوفييتي) قاعدة قوة تمكنها من ممارسة نفوذ على هذه البلاد الاشي حاجة .

أما مدى الفعالية التي تستخدم بها الحكومة الامريكية أو الحكومة السوفييتية قاعدة القوة أو « قاعدة القيمة » هذه ليكون لها نفوذ فعلى وسلطة على سلوك بعض أو كل تلك البلاد بالنسبة الى بعض « مجال قيمة » من قبيل اعطس أصوات لصالحها في الأمم المتحدة وهي أصوات تسيطر عليها البلاد الفقيرة وتريدها البلاد الغنية ، نقول ان هذا كله مسألة اخرى بالطبع . ان قوة « ١ » في جميع أمثال هذه الحالات مبنية على اشياء ثلاثة :

أولا : على قدر ب النسبي وحاجته الى بعض القيمة الإنسانية التي يسيطر ١ على قدر كبير منها .

ثانيا : على سيطرة ب على قدر مهم من مجال القيمة الذي يرغب فيه ١ ويحاول الحصول عليه باستخدام سلطته على ب .
وأخيرا : هو مهارة ١ وفعاليته في تحويل الامكانية المحتملة لقاعدة القوة عند الى سلطة فعلية على سلوك ب (١) .

H. P. Laswell and A. Kaplan; من أجل مناقشات أوسع للفكرة انظر
Power and Society.

(نيوهاتن : مطبعة جامعة ييل ، ١٩٥٠) و
العلم السلوكي ، المجلد ١١ ، عدد رقم ٤ (يوليو ١٩٦٦) ، ص ٢٤٥ — ٢٥٢ .

وزن القوة كما يستدل عليه من النتائج :

والإمكانية المحفلة للقوة تقدير تقريبي للوارد المادية والبشرية اللازمة للقوة ، ويمكن بطريق غير مباشر ، استخدامها للاستدلال على عدد وبلغ ضرب النجاح التي ينبغي أن يحققها بلد في مسابقة من أجل القوة ، إذا استخدم موارده لما فيه مصلحته . لكن في الإمكان قلب هذا الحساب رأسا على عقب . يمكن أن تسأل : إلى أي حد نجح هذا الممثل (هذا الزعيم ، هذه الحكومة ، أو هذا الشعب) في تغيير نتيجة ما في العالم الخارجي ؟ وعندئذ يمكن أن تستدل على « وزن » قوته من مبلغ نجاحه . (ابعاد أو نواحي القوة الرئيسية الأربع هي وزنها ومجالها ومداه ونطاقها) . وأقرها بها إلى الفكرة الوجدانية التي تساور معظمنا عندما نفكر في القوة .

أن وزن قوة أو تأثير ممثل على عملية ما هو إلى أي يستطيع أن يغير احتمال النتيجة التي تترتب على هذه العملية ، ويمكن قياس هذا بالكبر قدر من السهولة حيث تبحث طائفة تكرارية من نتائج مشابهة ، كالأصوات في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة . فإذا حدث كمثل افتراضي ، أن المشروعات التي تؤيدها الولايات المتحدة في تلك الجمعية أجزت بمتوسط ثلاث مرات من أربع أو باحتمال قدره ٧٥ في المائة ، بينما المشروعات التي لم تؤيدها الولايات المتحدة لم تظهر بالموافقة إلا في ٢٥ في المائة من المرات ، فعندئذ يجوز أن نقول أن تأييد الولايات المتحدة يمكن أن يحول فرض الموافقة على اقتراح في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمتوسط يتراوح من ٢٥ إلى ٧٥ في المائة أي بنسبة بنوط قدرها ٥٠ في المائة ، وعندئذ تكون النسبة الأخيرة مقياسا لمتوسط وزن قوة الولايات المتحدة في الجمعية خلال الفترة موضع الدراسة (المقياس تقريبي) ، وقد ينطوي على تقليل لنفوذ الولايات المتحدة الحقيقي نظراً لأن الكثير من الاقتراحات المحتملة التي تمارسها الولايات المتحدة ، قد تبدو ميؤوساً منها في نظر من ينتظر أن يتبنوها بحيث أنها قد لا تقدم وبذا قد لا تدخل في احصائيتها .

وحساب أو تقدير وزن القوة أشد صعوبة عندما تبحث جانباً مفرداً . فإذا كانت قوة القنابل الذرية التي ألقيت على هيروشيما في السادس من أغسطس ١٩٤٥ (أو القنبلة التي أحرقت نجازاكي بعد ذلك بثلاثة أيام) في التدمير باستسلام اليابان وفي تقصير أمد الحرب العالمية الثانية ؟ في رأي أحد الخبراء في شؤون اليابان وهو الأستاذ أدوين أو . رايشاور الذي كسب سمواً للولايات المتحدة لدى اليابان خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٧ ، أن القنابل لم تقصر أمد الحرب إلا بليام قليل (٢) . ولاحدار أي حكم كهذا

E. O. Reischauer, the United States and Japan.

(٢).

طبعة منقحة (نيويورك : فليكنج برس ، ١٩٦٢) ، ص ٢٤٠ .

من الضروري أن تتخيل أن الحادث أى اسقاط الغنيلة في وقت كانت
اليابان فيه مهزومة ومهزومة القوى الى حد كبير ، وكانت حكومتها تبحث عن
طريقة للتسليم ، تكرر مرات كثيرة . عندئذ قد يضطر الجراء الى أن يتخيل
ما كان يحدث في المتوسط في جميع تلك الحالات الحلية التي كانت تلقى
فيها مثل هذه الغنيلة ، مقابل متوسط النتيجة في جميع تلك الحالات المتخيلة
التي لم يحدث فيها هذا .

هذا يبدو خياليا ، ولكنه ليس كذلك « أجل ، انه ليس مختلفا جدا عن
تفكير مهندس في السبب الذي ادى الى انهيار كوبرى معين ، او تفكير
طبيب في السبب الذي ادى الى موت أو شفاء مريض معين . في جميع هذه
الحالات ، وحتى يتسنى تقدير تأثير ما حدث — وربما تقدير ما كان ينبغي أن
يحدث على أساس « والممارسة الطبية » تحول الحادث الفريد الى واحد من
أعضاء فئة تكرارية من أحداث افتراضية شبيهة تماما به ، وعندئذ نحاول
تقدير مدى واحتمال نتائج بديلة في وجود وفي غياب ، على التوالي ، الفعل
أو الحالة التي نريد أن نقيس قوته ، وعندئذ نستدل على قوة المثل في الموقف
من قوة الفعل أو الحالة التي يسيطر عليها .

والقوة التي تنظر اليها بهذه الطريقة تشبه الحلية كثيرا ، ووزن قوة
يمثل هي تلك الاسباب المؤدية الى نتيجة ما والتي يسيطر عليها .

بالتقاييس الى حكومات القرون الماضية زادت حكومات العصر الحديث من
سلطتها على شعوبها الى حد كبير ، فالضرائب تجبى والجنود تجند ، والقوانين
تنفذ ، والخارجون على القانون يقبض عليهم ، كل هذا باحتمال يزيد كثيرا
عما كان يمكن أن يحلم به معظم حكام العصور الوسطى ، وبالإشارة ذاتها ،
فإن وزن قوة حكومات البلاد التي بلغت مبلغا عاليا من التصنيع ، اكبر كثيرا
في العادة منه في البلاد المعاصرة التي لا تزال في المراحل المبكرة من التطور
الصناعي . كذلك بين حكومات الأخيرة يتقارون وزن القوة الداخلية تقارونا
واسعا .

على العكس من هذا ، ففي السياسة العالمية كان وزن قوة معظم
الحكومات وخاصة حكومات الدول الكبرى ، يسير في طريق التناقص باستمرار
منذ عام ١٩٤٥ . فما من حكومة اليوم لها من السيطرة على ما يحتل
أن تسفر عنه الشؤون العالمية من نتائج مثل ما كان لبريطانيا العظمى
مثلا فيما بين عامي ١٨٧٠ ، ١٩٢٥ . فلا تستطيع بريطانيا في الوقت الحاضر

أن تسيطر على استثماراتها السابقة ، ولا تستطيع الولايات المتحدة السيطرة على فرنسا أو كويا ، ولا يستطيع الاتحاد السوفيتي ذلك بالنسبة إلى يوغوسلافيا أو الصين ، ولا تستطيع الصين أن تسيطر على جيرانها . أن المحاولة التي قام بها السوفييت للسيطرة على سياسة تشيكوسلوفاكيا عن طريق احتلال عسكري في أغسطس ١٩٦٨ ، هذه المحاولة بدا أنها لا توثر شيئا دائما بالنجاح . سوف تشغلق فيما بعد أسباب هذا الهبوط في وزن قوة معظم البلاد الكبيرة ، ولكن الحقيقة تستأهل أن نلاحظها الآن .

إذا أعينا النظر في الأمر فقد يتضح أن وزن القوة يشغل على تصورين مختلفين ، أولهما يتعلق بالقدرة على التقليل من احتمال نشوء نتيجة لم يرغب فيها أحد الممثلين ، ففي السياسة الداخلية تحدث أحيانا عن « جماعات الفيتو » الذين يستطيعون منع تشريع ينفرون منه أو يجعلون منه أمرا غير محتل . ونجد في السياسة الدولية قوة اعتراض كثيرة جدا يمنعها ميثاق الأمم المتحدة رسميا للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن ، ويمكن أن نتحدث وبصورة رسمية أقل من هذا ، عن قوة ضئيلة على منع إعطاء أرض أو إقليم أو نفوذ لحكومة أو إيديولوجية أخرى ، وهكذا حالت الولايات المتحدة بنجاح في الضمينات دون استيلاء المهاجرين من الكوريين الشماليين على كوريا الجنوبية ، ومنعت الفيتو كونج في أوائل الستينات من السيطرة على الكثير من فيتنام الجنوبية .

ينبغي أن يكون من السهل أن ترى السبب في أن الأمر كذلك . فاولا ، يمكن أن تكون النتيجة التي قد نرغب في منعها ، غير محتملة جدا . لنفرض أن حيلة قامت بها عصابات شيوعية في بلد آسيوي أو إفريقي كانت الفرصة أمامها لاقامة نظام حكم شيوعي هناك بنسبة واحد إلى ثلاثة أي الثالث في تلك الحالة فإن تدخلنا مضادا للشيوعيين تقوم به قوة أجنبية وتنفذه بقوة محدودة ، ولنتقل بحوالي ٢٨ في المئة ، هذا التدخل يمكن أن يقلل من فرص النجاح هذه أمام المصالحات من ٣٣ في المئة إلى ٥ فقط ، وتخلق احتمالا باخفائهم بنسبة ٩٥ في المئة أو ١٩ : ١ وهكذا فالنتيجة المحتملة بدرجة معتدلة يمكن أن تصبح غير محتملة إلى حد كبير عن طريق استخدام حتى قدر محدود نسبيا من القوة ، في أمثال هذه المواقف سوف تبدو لنا احتمالات هذه النتيجة المعينة حاسمة تماما ، ويبدو أن هذا القدر المحدود من القوة غير قلنا كبيرا إلى حالة تقرب من اليقين ، وبذا أسفر عن نتائج جديرة بالنظر .

لكن نفس الدرجة من القوة تولد نتائج أفضل لفتنا للنظر بكثير ، عندما تستخدم لتحقيق نتيجة غير محتملة نوعا أولا . فلو أردنا اقامة نظام حكم دستوري وديمقراطي ثابت في البلاد الآسيوي أو الإفريقي الذي

تصورناه والذي يبرزه الصراع ، فقد يلزم أن نتذكر أن حوالى واحد من كل ٢٠ من البلاد الفقيرة جدا في العالم ، به تسكن من الحكم ديموقراطى ثابت وينزل على احكام التسلطون . كانت الهند من هذه الاسئلة الفاسدة خلال العتدين الماضيين ، ولكن لا توجد بلاد كثيرة جدا غيرها ، والاخرى ان الاكثر حدوثا كان البدائل الكثيرة عن الديموقراطية ، من قبيل : الدكتاتوريات والزمير العسكرية ، وحكومات الاقلية الفاسدة المستقرة وزراء واجهات دستورية ، والاحتلال الاجلبى او الادارة الاستعمارية ، والنظم المدينية القائمة على وجود حزب واحد ، وتمتدب الانقلابات او الحروب الاهلية ، او ارتباط وتمتدب هذه جيبها . ولكن اذا كانت فرصة الديموقراطية في بلد حديث العهد في المئة فقط ، فمعتدذ يظل استخدام قسوة وزنها ٢٨ في المئة لا يسفر الا عن احتمال في قدره ٢٢ في المئة بنجاح اقلمة نظم ديموقراطى في ذلك البلد ، وهذا يجعل فرصة الفشل : ١ .

في الحقيقة فحتى هذا الحساب متفائل اكثر بكثير مما يجب ، لانه افترض بغير مبرر ان القدرة على تحقيق نتيجة واحدة يمكن تحويلها دون خسارة الى نفس القدر من القدرة على تحقيق اخرى . نمصرف جيذا جدا ان هذا ليس صحيحا وحسب ، فالقدرة على توجيه ضربة قاضية الى رجل لا تعطينا القدرة على تعليمه العزف على البيانو او اجراء الحساب او معالجة الارقام ، والقدرة على تصف تنزية واهراتها لا يمكن تحويلها تماما او بسهولة الى القدرة على كسب مشاعر العطف من جانب اهلها او على حكمها بوافقتهم ، واقل من هذا انه لا يمكن تحويلها الى القدرة على ان تخلي الكثير من المهارات والقيم وضروب الولاء الذي يمنح بغير مقابل ، مما هو اساسى بالنسبة الى الحكم الديموقراطى .

كلما زاد الطابع النوى الخاص لنتيجة ايجابية ، زاد عدد ما نستبعده من البديلات ، ومن هنا تكون في المادة ايمد احتمالا وبذا تزداد صعوبة جعلها محتلة الى حد كبير عن طريق استخدام القوة المحدودة . وعلى ذلك تكون القوة المحدودة اشد مفعولا اذا استخدمت بطريقة سلبية كقسوة الفينو او قسوة العيولة دون نتيجة مخصوصة الى درجة عالية ، لانها في هذه الحالة تستخدم (في الواقع) لزيادة سلسلة باسرها من البدائل الممكنة ، دون اعتبار كثير او دون نظر الى البديل المعين الذى سوف يستخدم .

ان القدرة على زيادة احتمال وتوسع نتيجة ايجابية مخصوصة هي القدرة على تحقيق الاهداف وعلى السيطرة على بيئة المسء . نمطى غرار كل تحقيق للاهداف وكل سيطرة ، فهي تعنى بالضرورة درجة عالية من ضبط النفس من جانب المثل ، يستطيع قيل مهاجم ان يحطم عتبة كثيرة

ولكن لا يستطيع ان يولج خططا في يوم ابرة . اجل ، لا يستطيع ان يدور على هيئة زاوية قائمة قد اثره نصف قطرها ثلاثة اقدام . فكلما زادت قسوة الفيل البهيمية وحجمه وسرعته وقوة اندفاعه ، كان يصعب عليه ان يسيطر على حركاته واصبحت سيطرته اقل دقة . يعرف معظمنا شيئا مشابها من قيادة السيارات ، فكلما كانت السيارة اكبر وانتقل وانسرح واقتوى كانت تبادتها اصعب ، وعلى ذلك فان محاولة قياس قوتها على اساس ادائها ، تعطينا على الاقل رقمين أو عددين تقديرين مختلفين - تقدير عتال عن قدرتها على الاسراع ، ولكن تعطينا رقما منخفضا عن قدرتها على الوقوف او الدوران

هل يصدق شيء شبيه بهذا على قسوة الحكومات والشعوب لا كليا . كان البلد كبيرا وزاد عدد سكانه وارتفعت نسب سكانه وموارده الفنى عبتت من اجل انتهاز ضياعة ما (ويمكن ان نضيف كلما كان التزامهم العاطفى بتلك السياسة اشد بغير تحفظات) زاد الاحتمال بان تكون قدرة ذلك البلد وحكومته على التغلب على أية عقبات او مقاومة في طريقه . ولكن السياسات القومية تتطلب في المصاداة ما هو اكثر من مجرد التغلب على المقاومة ، فكثيرا ما تهدف الى تحقيق نتائج ايجابية خاصة ، وعلى ذلك كثيرا ما تتطلب السعى وراء هدف دائم عن طريق سلسلة من التكتيكات المثيرة او حتى زيادة قيمة أساسية ما عن طريق تعاقب اهداف متغيرة . لكن كلما زاد التزام الناس والموارد بالتكتيكات والسياسات ابوا لاهداف السابقة ، وكلما كان ذلك الالتزام اتسوى وبغير تحفظ ، عظمت الاهداف والحياسة العملية والسبعة والمواظف التي كرست على هذا النحو ، وصعب على أى عضو بالحكومة او حتى الحكومة بأسرها ، اقتراح اجراء تغيير . وعلى ذلك اذا لم تتخذ احتياطات كبيرة فى الوقت المناسب ، فقد تصبح الحكومات اسرى سياساتها الماضية وقد تدفع بها قوتها وبطريقة عيياء الى مأزق او مصيدة .

هذه الاخطار تميل الى أن تزداد مع مبلغ القوة الوطنية وكثافة الجهود التى تبذل من اجل زيادتها . هذه الإخطار الناجمة من امتدادان ضبط النفس بصفة جزئية ، اكبر ما تكون فى المصاداة بالنسبة الى الشعوب الكبيرة منها بالنسبة الى الصغيرة ، وإلى الدكتاتوريات منها الى الديموقراطيات ، والسى اوقلت الحرب والاقتراب من الحرب منها الى اوقات السلم . لماذا لم تتخذ الاحتياطات ضد هذه الاخطار بلان وزن القوة فى الاجل الطويل قد يسودى بصفة جزئية الى أن يهزم نفسه او يقضى عليها .

بعض أبعاد أخرى للقوة

المجال والمدى والانتشار :

من الذين يمارس السلطة عليهم ؟ ينحصر الجواب على هذا السؤال في مجال السلطة — أي مجموع الأشخاص الذين يتغير سلوكهم بامتثالهم لتغيراته — له شأته نتيجة استخدامها . فمجال سلطة رئيس قرية تنحصر بوجه خاص في أهلها ؛ وسلطة حكومة السويد مقصورة إلى حد كبير على السويد ولكنها تشمل أيضا السفن السويدية والمواطنين السويديين في الخارج ، ومجالات حكومة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مقصورة إلى حد كبير على بلد كل منهما — وعلى سفنها وقواتها وقواعدها ومواطنيها في الخارج — ولكنها يؤثران بطرق أخرى مهمة في سلوك كل منهما وفي مصير معظم النشوء البشرية ، على الأقل بطريق غير مباشر .

وقد يكون لبعض القوى مجالات تتجاوز الحدود القومية بطرق أخرى . لنفرض أن الكاثوليك من أتباع الكنيسة الرومانية يتبعون أقوالها في مسائل ذات أهمية سياسية ، أو في مسائل تتداخل فيها السياسة والمذهب الديني (كما بالنسبة إلى السلسلة العسلة بشأن النمو الديموجرافي وتعليم وسائل تنظيم النسل) ، فإن قوة البابا السياسية أو نفوذه السياسي يصلان إلى بلاد كثيرة . ويصدق الشيء نفسه على الكثير من الأديان الأخرى نظرا لأن جميع الأديان الكبرى بالعالم تعلم الناس ، بطريق سافر أو ضمني ، أن هناك قانونا أخلاقيا أعلى وسلطة أخلاقية أعلى من السياسات المتغيرة التي تنتهجها أية دولة قومية . وكبيل دين من هذا القبيل ، إذ يفسر هذا القانون الأخلاقي ، يخلق نمطا لممارسة الزعامة الروحية والتأثير ، ومن الممكن تماما السلطة عبر حدود الشعوب .

ويصدق بالطبع ، شيء شبيه على بعض الإيديولوجيات العلمانية . فدرجة اتباع الشيوعيين في بلاد كثيرة توجيهات موسكو وسياساتها في كل تغيير يطرأ على سير الأحداث ، نقول أن هذا الأمر كان مشهورا . وبند ظهور صور عدة من المذهب الشيوعي — مثل الصينية واليوغوسلافية والروسية وكل منها تساندها حكومة قائمة ، قلت بشكل ملحوظ درجة امتثال الحركات الشيوعية في الخارج للأوامر التي تصدر عن أي مركز واحد من مراكز التوجيه ، ولكن هذا الامتثال لم يختف بالأكيد حتى وقتنا هذا . (حاول التشيكون أيضا أن يطبقوا صورة خاصة بهم وأكثر ليبرالية ، إلى أن احتل السوفييت بلدهم في أغسطس من عام ١٩٦٨) . وإلى درجة أقل نجد أن أنصار الفلسفات أو الإيديولوجيات الأخرى ، مثل المحافظين والملكيين والاحرار والاشتراكيين والوجوديين ، وأنصار المشروع الخاص الحر ، حاولوا جميعا أحيانا أن يفرضوا

بعض النفوذ أو السلطة على جماعات أسهل اتصالا وادنى إلى تعطل أنكرهم،
في بلاد أخرى، وبذلك يتخون مجال قوتهم .

ومجال القوة السياسية يمكن دائما وبصورة جوهرية، في مجموع
الناس الذين يخضعون لها ويطيعونها . ويشار إليها بصورة أقل تماسكا ،
على أنها المنطقة الجغرافية التي تجرى فيها ممارسة السلطة على معظم
السكان ، من المهم أن نكون واضحين بصدد المقصود من استخدامهما . أن أول
(وأفضل) معنى لمجال قوة حكومة ، إنما يقتصر على الأشخاص في إقليم
من يطيعون أوامر الحكومة أو على الأقل يمثلون لها بطريقة سلبية ، بينما
المعنى الثاني وهو تعريف جغرافي لمجال حكومة ما ، يستل حتى على
المصاحبات القلبية في أرضها وتحارب حكمها — على الأقل طالما لا تنجح هذه
المصاحبات في تحويل بعض اللواحي إلى مجال ثابت خاص بها .

وثة معنى ممكن ثالث لمجال القوة ، قد لا يشمل بحسب الأشخاص
الخاضعين لها أو الذين يطيعونها ، وإنما يشمل أيضا مقادير الأرض والسلع
الراسمالية والموارد الصلبة التي يسيطرون عليها . طبقا لهذا المنطق تكون
القوة المفروضة على مائة من الفقراء المعدمين أقل منها على مائة رجل
حسنى الأعداد وتحت تصرفهم موارد وفيرة . وهذه الفكرة الثالثة من مجال
القوة تقرب من فكرتنا السابق عرضها ، عن القوة وتقسيمها على أساس
مجموعة من الموارد .

الجدول (٤)

ميدان القوة الوطنية على أساس السكان في عام ١٩٦٢		
الترتبة	السكان بالملايين	كثافة مئوية من مجموع
١ - جمهورية الصين	٧٠٠	٢٤
٢ - الهند	٤٤٩	١٤
٣ - المجموع الفرعي : ١ - ٢	١١٤٩	٣٦
٤ - الاتحاد السوفيتي	٢٢١	٧
٥ - الولايات المتحدة	١٨٧	٦
٦ - المجموع الفرعي : ٣ - ٤	٤٠٨	١٣
٧ - اندونيسيا	٩٨	٣
٨ - باكستان	٦٧	٣
٩ - اليابان	٩٥	٣
١٠ - البرازيل	٧٥	٢
١١ - ألمانيا الغربية	٥٤	٢
١٢ - المملكة المتحدة	٥٣	٢
١٣ - إيطاليا	٥٠	٢
١٤ - فرنسا	٤٧	٢
١٥ - المجموع الفرعي : ٥ - ١٢	٥٦٩	١٩
١٦ - المكسيك	٣٧	١
١٧ - نيجيريا	٣٦	١
١٨ - اسبانيا	٣١	١
١٩ - بولندا	٣٠	١
٢٠ - المجموع الفرعي : ١٣ - ١٦	١٣٤	٤
المجموع الكلي	٢٢٦٠	٧٢

المصدر : البيانات في :

K. W. Deutsch, Nationalism and Social Communication

طبعة بنتحة ، كبروج ١٩٦٦ ، ص ٦٥ .

M. I. T. Press.

لقد استخففت الأفكار الثلاث كلها من مجال القوة إذا اغفلنا مؤقتا إمكانية وجود شعوب وجهات في بلد ما يشودهم روح السخط والتمرد
 إذن في هذه الحالة يمكن أن تقيس مجال حكمته المباشر ، على أساس عدد سكانه بحسب الفكرة الأولى ، ومساحته بحسب معنى الفكرة الثانية ، ومتجذره في القومى الإجمالى طبقا للمعنى الثالث
 ويقسم الجدول (٣) مقارنة عن مجالات قوة يعمى البلاد الرئيسية بالعالم طبقا للمفكرة الأولى عن المجال (أى السكان) . هذا يتجاهل بالطبع الشعوب القائمة خارج الحدود السياسية لكل بلد قد لا يزال خاضعا لسلطته ولكنه لا يزال يستأهل أخذه في الاعتبار
 ونحصل على قائمة عن الترتيب مختلفة نوعا ، ومثنية على الفكرة الجغرافية عن المجال ، كما تظهر في الجدول (٥) .
 الجدول (٥)

مجال القوة الوطنية على أساس المساحة في عام ١٩٦٢

الترتيب	المساحة بـ ١٠٠٠ الكيلو مترات المربعة	نسبة مئوية من مجموع مساحة العالم
١ - الاتحاد السوفيتى	٢٢.٥	١٧
٢ - كندا	١٠.٠	٨
٣ - الصين	٩.٥	٨
٤ - الولايات المتحدة	٩.٥	٧
٥ - البرازيل	٨.٥	٧
٦ - أستراليا	٧.٥	٦
المجموع الفرعى : ١ - ٦	٧٠.٥	٥٣
٧ - الهند	٢.٥	٢
٨ - الأرجنتين	٢.٥	٢
٩ - السودان	٢.٥	٢
١٠ - الجزائر	٢.٥	٢
١١ - الكونغو (ليو بولفيل)	٢.٥	٢
١٢ - المكسيك	٢.٥	٢
١٣ - ليبيا	٢.٥	٢
١٤ - إيران	٢.٥	٢
١٥ - العربية السعودية	١.٥	١
١٦ - جمهورية منغوليا الشعبية	١.٥	١
١٧ - بيسرو	١.٥	١
المجموع الفرعى : ٧ - ١٧	٢٤.٥	١٨
المجموع الكلى :	٩٢.٥	٧١

تستخدم النسبة المئوية من المجموع العالمي مساحة كلية للأرض قدرها ١٣.٠٣٥١٧٣٤ من الكيلو متترات المربعة (تقريبا الى ١٣.٠) وهي مجموع مساحات اراضي ١١٣ بلدا واردة في « الخلاصة العالمية » وفي « الخلاصة العالمية » وفي « الكتب السنوية » الاحصائية التي تصدرها الامم المتحدة . وتشغل البيئات من كل بلد على المياه الداخلية والارض غير المسكونة والواحة داخل حدوده ، واستيعمنا في الصادات المناطق الخالية من السكان تماما (الاقاليم القطبية وبعض الجزر الصغيرة) . ويورد . World Geographic « Atlas : A Composite of Man's Environment » .

الذي صممه وأشرف على تحريره هيربرت باير بشيكاغو وطبع لحساب شركة Container of America ١٩٥٣ ، من ٢٤ - ٢٥) رقبا اجماليا قدره - ١٥٤٦٦٦٣.٣٠٤٩ كم^٢ (يحول الى ١٤٥٦) - يمثل مجموع مساحة اليابس بالعالم (بما فيه منطقة القطب الجنوبي ولكنه خلاف مجموع مساحة المسطحات المائية بالعالم) . لذا اردنا استخدام هذا الرقم الثاني لكثافة التغيرات في الانسبة المئوية للبلاد المختلفة غير ذات أهمية ، جميع الارقام والمجاميع عرضة للخطأ عند ما نستعمل الكسور .

المصدر : البيئات الواردة في : B. H. Russert, et al. world Handbook of Political and Social Indicators

(نيويورك : مطبعة جامعة بيل ، ١٩٦٤) ، من ١٣٩ .

والقائمة الثالثة من ترتيب مجالات القوة ، وربما تكون من نواحها ، أكثر القوائم واقعية ، هي التي اعتمدت على أساس المنتج القومي الاجمالي كما يظهر في الجدول (٦) .

مجال القوة الوطنية على أساس الإنتاج القومي

الاجمالي في عام ١٩٦٢

المرتبة	الإنتاج القومي الاجمالي (بملايين)	كتسبة مئوية من المجموع العالي
١ - الولايات المتحدة	٥٥٦	٢٢
٢ - الاتحاد السوفيتي	٤٥٦	١٥
المجموع الفرعي : ١ - ٢	٨١٢	٤٨
٣ - ألمانيا الغربية	٨٩	٥
٤ - المملكة المتحدة	٨٩	٥
٥ - فرنسا	٧٩	٤
٦ - الصين	٦٠	٤
٧ - اليابان	٥٦	٣
٨ - إيطاليا	٥٣	٣
المجموع الفرعي : ٣ - ٨	٤٢٦	١٤
٩ - كندا	٣٩	٢
١٠ - الهند	٣٣	٢
١١ - بولندا	٢١	١
١٢ - أستراليا	١٩	١
١٣ - ألمانيا الشرقية	١٧	١
١٤ - الأراضي الواطئة	١٦	١
١٥ - السويد	١٦	١
١٦ - المكسيك	١٥ (*)	١
١٧ - البرازيل	١٥	١
المجموع الفرعي : ٩ - ١٧	١٨٧	١١
المجموع الكلي	١٢٢٤	٨٣

(*) مقدر من المنتج المحل الاجمالي

المصدر: البيانات من كتاب ك. و. دويتش، مصدر سابق ص ٦٧

يمكن مد نطاق المجال لإشمل مجالات المعرفة والتكنولوجيا ونظم
الأسلحة .

ما نسبة الذين تلقاهم في مجال هذه الحكومة أو تلك ، من علماء العالم
الذين يحملون درجة الدكتوراه في الفلسفة أو ما يعادلها ؟ ربما الولايات
المتحدة وبها أكثر من ١٠٠.٠٠٠ عالم في هذا المستوى ، قد تضم أكثر
من ربع العلماء في العالم ، وقد يكون نصيب الاتحاد السوفيتي بنفس القدر
تحت سيطرة حكومتى هذين البلدين المحالين ما يزيد عن نصف العلماء
على ظهر هذا الكوكب - وهي نسبة تزيد عن نصيب كل منها من الفضل
العالمى ، ويمكن عمل حساب مشابه بالنسبة الى متوسط نصيب كل بلد سونيا
من الأبحاث العلمية المنشورة في العالم . والفروض أن تسفر نتائج هذا
الحساب عن ترتيبات قومية تمثلية عن المرتبة وانصبة مئوية أكثر مما
تبينه أعداد العلماء ، ولكن يمكن أن تفيد كدوات للمراجعة وملاحق
لتعويض البيانات الناقصة .

وثمة امتداد آخر لفكرة المجال نطبقها على نظم الأسلحة .
هنا أيضا تتداخل فكرة المجال مع فكرة الموارد ، فأى الحكومات
تسيطر على أية أحجام من الجيوش والقوات البحرية والقوى الصاروخية
ونظم الأسلحة النووية ؟ ما انصبة حكومة معينة في الجاميع العالمية من كل
من هذه ؟ يعرض الجدول (٧) بعض تقديرات تقريبية للغاية وعلى سبيل
التجربة .

وبين الجدول وحسب الفروض المبني على أسسها ، كيف يبدو ترتيب
القوى النووية ثابتا الى أن تصل احداها الى مستوى التشبع المفرط
ويزيد على ١٠.٠٠٠ من الرؤوس النووية . ومع كل يبين أيضا وطبقا
للفروض ذاتها ، أن هناك خمسة بلاد كانت تملك « قوة اليتو » في عام
١٩٦٧ ، بمعنى أن كلا منها يملك القدرة على ردع أى هجوم عليه
بالتهديد بأن يلحق بالذين يهاجمونه خسارة لا قبل لهم بها . الحقيقة هي أنه
حتى اثنتى عشرة رأسا نووية فيها الكفاية كي تهدد بتهديم عاصمة البلد العدو
والكثير من صفوف الحكومة المركزية ومن الحواضر ، أى تهدد بدرجة من
الخسارة لا تستطيع معظم الحكومات العاقلة أن تعتبرها ثمنا مقبولا مقابل
السعى وراء أى هدف خارجى أو بعيد ولكن في الوقت نفسه ، قد لا يكتفى
حتى التهديد بإطلاق ١٠.٠٠٠ رأس ذرية لإجبار بلد على التسليم الكامل في
اقلية الرئيسى وعلى التنازل عن قيمه الغالبة وانباط عاداته
ومؤسساته ومجموعات الصفوة فيه ، وبعبارة أخرى نقول ان للإبتراز
النوى حدوده . فإذا حدث خلال العقد التالى ، أن انتشرت الأسلحة النووية
الى ستة بلاد أخرى أو أكثر ، فهذا قد يجعل من الصعب على أى بلد

ان يسيطر على العالم كما يجعل العالم اشد خطرا ، ولن تعود «القبلة» تشكل مونا كثيرا لاي بلد يحاول تحقيق اية اهداف سياسية ايجابية ذات شأن .

وتثير الاسلحة النووية ايضا مشكلة مدى القوة . هذا المسدى { كما سنستخدم المصطلح } هو الفرق بين اعلى جزاء (او « انغماس » واسوا مقاب (او حرمان) يمكن لصاحب القوة ان ينعم به على شخص (او يلحق به) في مجاله . ويرغم انه قد يكون لدى حاكم الكثير من الرجال في مجاله ، فقد يكون مدى سلطته على بعضهم اقل منه على غيرهم ، وسوف تكون سلطته صغيرة حقا على الذين لا يريدون شيئا ولا يخافون شيئا .

خلال القرون الحديثة مالت قوة الحكومات في السياسة الداخلية الى التضيق . فالمكائبات التي تتسم بالبدخ والاسراف (كاعطاء شخص وزنه ذهبيا وتزويجه من ابنة الملك) والعقوبات المرسفة في القسوة كان يجبر شخص وبجلد ، أو يحرق حيا على الخازوق أو يضرب علانية حتى الموت) ، نقول ان هذه زالت في معظم البلدان ، واصبحت شائعة في كل مكان تقريبا . وبقدر ما تعتمد الدول الحديثة على القوة ، فانها في العادة لا تحكم عن طريق مدى قوتها وانما الاخرى انها تحكم من طريق وزن هذه القوة — أي من طريق الاحتمال الكبير بتنفيذ اوامرها . ان الطغاة الذين يعتمدون اساسا في قوتهم الداخلية ، على مدى ما يمنحون من مكافآت مهلة ، وما يصيبون من عقوبات قاسية ، هؤلاء لا يحتل ان يدموا وقتنا طويلا جدا في ظل ظروف اليوم .

وفي السنوات الحديثة أحيانا بدت الامور تميل في اتجاه مختلف في السياسة الدولية . هنا ، يبدو ان الحكومات زادت من مدى ما تمنح من مكافآت وما تهدد به من عقوبات ، وذلك في جهودها للسيطرة على البلاد الأخرى وحكوماتها . من المؤكد ان الإعانات والقروض الخارجية تمنح بسخاء أكثر منه في بداية هذا القرن . وفي منتصف الستينات استخدمت بعض الحكومات التهديد والعنف من الجو من ما يصحبه من قتل المدنيين بما فيهم النساء والاطفال ، وكان استخدامها لهذا كله على نطاق اوسع مما كان يظن أنه يتفق مع لمستويات المتحضرة منذ ٦٠ سنة خلت ، عندما كتبت اتفاقات لاهاي ولقيت القبول . وزاد التهديد بمذابح نووية شاملة من توسيع مدى التهديدات المتاحة لأن للقوى الكبيرة وحكامها ، والواقع أنه في أزمة كوبا عام ١٩٦٢ استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالفعل أمثلة هذه التهديدات بعبارة مقننة (بتهديد النون) ولكن لا يمكن أن يخطئها النظر .

(م — { الملاحظات الدولية)

لكن في الحقيقة أن آثار هذا التوسع المؤقت في مدى القسوة في السياسة الدولية كانت محدودة تماما ، فأسلوب السيطرة على الحكومات الأجنبية عن طريق الهبات والقروض ، أصبح الآن ذا سمعة سيئة ، فاذ كانت القسوى المتنافسة راجعة في مواصلة تقديم جزء على الأقل من الاعانات ذاتها فإن ما تكسبه معظم بلاد العالم الثالث أو تخسره من جراء التحول من منعم إلى آخر . قليل أو من طلب الاعانات من اثنين أو أكثر منهم في نفس الوقت الواحد . وبالمثل يمكن اضعاف أى تهديد ، أو الحد منه بطلب الحماية من قسوة منافسة أو بالتهديد بالثأر اذا كان للبلد على الأقل قدر صغير من القسوة الرادمة . وكانت النتيجة أن التوسع الحديث في مدى استخدام القوة في السياسة الدولية ، جعل أية سياسة خارجية نشيطة وطموحة ، أكثر تكلفة دون أن تجعل ثمارها أوفر أو أدنى إلى الوثوق بها .

وثمة بعد آخر للقوة السياسية توسع في العقود الزمنية القريبة المهد منا هو نطاقها ، وهو توسع كانت له ولا تزال مواقب خطيرة . اننا نعنى بنطاق القوة تلك الطائفة أو المجموعة من جميع الأنواع الخاصة أو طبقات العلاقات والشئون السلوكية التى يجرى إخضاعها له بشكل فعال . فنطاق سلطة جميع أنشطة الطفل تقريبا . الا أنه محدود بمعنى آخر ، ذلك أنه لو كان في امكان الابوين أن يسيطروا على جميع أنشطة الطفل تقريبا ، فإن الأعمال التى يقوم بها الطفل الصغير ليست كثيرة جدا . وهكذا يزيد نطاق القوة مع قدرات الأشخاص الداخلين في مجالها . وذلك بالنسبة إلى أنواع السلوك التى تخضع لها . وعلى ذلك يتوسع نطاق القوة السياسية حيثما يجرى إخضاع ملادة اضافية أو أنواع اضافية من السلوك لسيطرتها . أما مبلغ ما يكون لهذه السيطرة من وزن أو فعالية ، فمسألة أخرى تتعلق بالحقيقة ، على ما بينا فى بنود سابق .

خلال السنوات المائة الماضية وخاصة خلال الخمسين الأخيرة طورا على نطاق السياسة توسع هائل . فالكثير من أنشطة مختلفة تقوم الآن الحكومات ، ومن ثم السياسة ، بتنظيمها وكانت في الماضى تترك للعرف أو للقرار الفردى ، أولم يكن لها وجود على الإطلاق . فما من ملك في العصور الوسطى أو سلطان شرقي كان ينكر في أن يجعل جميع الأطفال في مملكته ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة ، يستيقظون في كل يوم من أيام العمل قبل الثامنة صباحا ويتوجهون إلى مبان عامة ويبقون هناك ساعات عديدة . الا أن هذا هو ما تضطلع به الدولة الحديثة بنظام التعليم الإجبارى عندها ونظم المدارس وقوانين التشرذ ، ويبلغ وزن قوتها البنى على امتثال معظم السكان ورضائهم الإيجابى ، إلى الحد الذى عنده تجسد أن هذه السيطرة تؤكد أن تكون فعالة تماما في جميع البلاد المتقدمة بالعالم ، فجميع الأطفال تقريبا يتوجهون إلى المدرسة ، وجميع البالغين تقريبا يعرفون

القراءة والكتابة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نهذا التوسع في نطاق السلطة العامة والخدمات العامة قد بدأ الآن في كثير من البلاد النامية ، وهو جزء من عملية التحول الكبرى التي تمر بها هذه البلاد (ومعها أغلبية البشر) .

ولقد اضيفت في العقود الحديثة مسؤوليات أخرى كثيرة الى نطاق الحكم ، مثل الصحة العامة ومجموعة متزايدة من الخدمات الصحية ، ومعاشات كبار السن وغير ذلك من صور الامن الاجتماعى والاشغال العامة بما فيها الطرق والثغور والمطارات والتحكم في الفيضانات ، والسدد لتوليد اتوليد القوة الكهربائية ، وتنظيم ودعم اثمان المنتجات الزراعية ، وتنظيم نقاء ونوعية الغذاء والعقاقير ، وتطوير وتمويل البحث وصناعات جديدة بأكملها بما في ذلك الطاقة النووية والطائرات الاسرع من الصوت والصواريخ والسفر في الفضاء ، وتوسيع الخدمات التعليمية الى حد كبير ابتداء من مدارس رياض الاطفال التي تولها السلطات العامة الى الجامعات الكبيرة التابعة للدولة ومدارس تخريج الطلاب ، وأعباء الدفاع التي زادت بصورة هائلة .

ان كل مسؤولية جديدة تضطلع بها الحكومة . مثل شبكة جديدة من الطرق أو التعليم الحكومى أو خدمة طبية تنظمها السلطات العامة ، تقتل توزيع نسبة مئوية اضافية من المنتج القومى الاجمالى الى القطاع العام . وهذا يزيد من خطورة السياسة ، ويوسع دائرة الاشخاص الذين يستفيدون أو يخسرون بشكل مباشر من نتائج القرارات لميساسية . وتزيد من صعب المجتمع بالصيغة السياسية في المستقبل أو بالفعل حالياً ، وتقوى في كل بلد الظروف التي تناسب في النهاية زيادة مشاركة جماهير اكبر في السياسة .

نستطيع أن نرى حجم هذه التغيرات وسرعتها بدراسة تاريخ مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا - المائتيا خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة . فبرغم صعوبة المقارنة بين احصاءاتها بسبب الاختلافات القومية في حفظ السجلات ، فضلاً عن عناصر عدم الدقة والثغرات ، بحيث أنه يتعين في بعض النقاط استخدام التقديرات ، نقول أنه برغم هذا فهيكمل الصورة العام واضح تماماً . ففي منتصف القرن التاسع عشر ربما لم يزد المنتج القومى الاجمالى بالنسبة الى الفرد في هذه البلاد عن ٣٥٠ دولاراً بنقود اليوم ، أو حوالى خمسة اليوم . وفى أوروبا كان أهل الريف والمحدث الصغيرة يشكلون الاغلبية الكبيرة . كان ربع سكان فرنسا تقريباً - وأكثر قليلاً في المائتيا وأكثر بكثير في بريطانيا - يعيشون في مدن تضم الواحدة منها أكثر من ٢٠٠٠٠ نسمة . لكن كان أكثر من نصف البالغين يعرفون القراءة والكتابة ، وفى كل من فرنسا وروسيا كان حوالى ١ ٪ من السكان - أو حوالى ٧.٧ في

المئة من السكان الذين في سن العمل - يخدمون في أي وقت في الجيش الدائم في وقت السلم . لكن كانت السياسة ما تزال مسألة تهتم بها القلة . كان متوسط مجموع انفاقات الحكومة المركزية في كل من البلاد الثلاث يقل عن ١٠ في المائة من المنتج القومي الإجمالي ، ولم ترتفع النسبة كثيرا حتى باضاعة الاتفاق من جانب الحكومات الاقليمية والمحلية . فاذا كانت مخاطر السياسة صغرة نسبيا ، فذلك كانت المشاركة . ففي العادة كان الذين لهم حق الانتخاب أقل من ثلث السكان البالغين ، وكان الذين يقترعون بالفعل أقل من الربع (أي أقل من نصف الرجال) .

في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ أي في عشية الحرب العالمية الاولى كان المنتج القومي الإجمالي بالنسبة الى الفرد قد ارتفع ربما الى ٧٠٠ دولار، أي الى ما يقرب من نصفه اليوم . وكان التحضر أعلى ، واقتربت المعرفة بالقراءة والكتابة من ٩٨ في المائة . وأصبحت الحكومات المركزية تنفق الآن حوالي ١٣ في المائة من المنتج القومي الإجمالي ، وربما كان ٤٠ في المائة من السكان البالغين أو حوالي ٨٠ في المائة من الرجال ، يقترعون بالفعل . وظلت المشاركة العسكرية في وقت السلم لم يطرأ عليها تغيير جوهري ، ولكن ترتب على حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ تعبئة كل شعب متورط فيها الى اعماقه .

وفي عام ١٩٢٨ كانت خسائر الحرب قد عوضت بأكثر منها ، واقترب المنتج القومي الإجمالي بالنسبة الى الفرد من ١٠٠٠ دولار أو زاد عن ذلك . بنقود اليوم . لكن كانت الاتفاقات الحكومية العامة قد ارتفعت الآن الى حوالي ٢٤ في المائة من المنتج القومي الإجمالي ، واقترب عدد الذين لهم حق التصويت بما فيهم النساء اللاتي منحن الحقوق المدنية ، من ٧٥ في المائة من جمع البالغين . وهذا الاتجاه دعمه الكساد الكبير الذي دام خلال السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . توقف الدخل بالنسبة الى الفرد أو الأسرة انخفض . ولكن زادت الاتفاقات اذ اشتدت الحاجة الى المزيد من الخدمات . ففي عام ١٩٣٨ كان مجموع الإنفاق الحكومي في بريطانيا وفرنسا قريبا من ٣٠ في المائة من المنتج القومي الإجمالي ، وحوالي ٤٢ في المائة في ألمانيا النازية حيث تضمن حملة مجنونة من إعادة التسلح .

وتحقق مستوى عال جديد بعد الحرب العالمية الثانية . فنجرد اصلاح ما خربته الحرب ارتفع الانتاج القومي الإجمالي للفرد الى حوالي ١٧٠٠ دولار في أواخر الستينات ، وشمل الآن قطاعا من الخدمات الاجتماعية كان قد توسع الى حد كبير . والآن يبلغ متوسط الإنفاق الحكومي في البلاد الرئيسية بأوروبا الغربية حوالي ٣٧ في المائة من المنتج القومي الإجمالي . وتخفضت المشاركة العسكرية في وقت السلم انخفاضا طفيفا الى حوالي ١٥

في المائة أو اقل من السكان الذين هم في سن العمل (١٤ - ٦٤) ، ولكن نسبة الذين يشتركون في التصويت تظل عالية ، متى ٨٠ في المئة أو أكثر .

يقدم الجدول (٧) الأرقام ، وهي تظهر سويا كم تغير العالم ببطء نسبيا فيما بين عامي ١٨١٥ ، ١٩١٤ ، وكم تغير بسرعة وبصورة جذرية فيما بين عامي ١٩١٤ ، ١٩٥٠ ، وكم يمكن ان يتوقف على سرعة واتجاه التغير فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٧٥ . ومع ذلك ، أصبح هذا واضحا الآن . وسواء للخير أو للشر ، فالسياسة الخارجية شأنها شأن كل سياسة ، لم يعدنى الامكان ان يصنعها القلة . عليهما ان تأخذ في الحسبان اصوات الكثيرين الانتخابية ورغباتهم . ونفس التطور السياسى ومن حيث معالمه الاجمالية . يمكن تتبعه في تاريخ الولايات المتحدة ، وفي الواقع في تاريخ جميع البلاد غير الشيوعية التى بلغت مستوى عاليا من التطور الاقتصادى .

ان شهادة هذه الدراسة بالطول عبر تاريخ قليل من البلاد ، تؤكد ما بوجه عام الأدلة التى تقدمها دراسة لقطع مستمر على ما يظهر في الجدول (٨) الذى يقارن بين بلاد كثيرة في فترة زمنية واحدة أو ما يقرب منها . فبين الاتجاهات في الاجل الطويل والبيانات عن القطع المستمر ان البلاد المتقدمة غير الشيوعية تبيل الى ان تنفق ما بين ٣٠ ، ٤٠ في المائة من ناتجها القومى الاجمالي ، عن طريق القطاع العام ، وان ما بين ثلثي وثلاثة أخماس هذا (بين ٢٠ ، ٣٠ في المائة من الناتج القومى الاجمالي) يميل الى ان تسيطر عليه بشكل مباشر ، الحكومة المركزية في كل بلد متقدم .

ونظهر البيانات ايضا كيف تغير العالم الحديث عن الانباط السائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر . هناك ، وفي تلك الأيام ، نجد الارتفاع في انشاء المدن وفي المعرفة بالقراءة والكتابة وفي الدخل سبق مثيله في التصويت وفي الحجم النسبى للقطاع الحكومى . وهذا يوحى بان القدرة الانتاجية على ائتماع الكثير من الحاجات والمطالب البشرية الاساسية من قبيل الغذاء والمسأوى والصحة والتعليم ومستوى معيشة أخذ في الارتفاع ، زادت في البلاد الغربية الرئيسية قبل الازدياد في المطالب الشعبية المحلية والضغط الدولية التنافسية مما يقتل في ازدياد اعداد من لهم حق التصويت ، وفي ارتفاع الانفاقات الحكومية . وحدث العكس بالبلاد الناهية في النصف الثانى من القرن العشرين . فالنظريات الاجتماعية المترتبة على الاتجاه المبدئى والجزئى نحو استخدام النقود والتصنيع وانشاء المراكز الحضرية في كثير من بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هذه النظريات عملت هي والآثار الظاهرة المترتبة على النقل الحديث ووسائل الاتصال الجماهيرى ، على إثارة شعوب كثيرة في أهميتها قبل أن حصلت على ما تقتضى عليه الحياة المصرية من قدرات تعليمية وانتاجية كاملة ، بوقت طويل . ومن ثم ، فالمشاركة في التصويت والمشاركة العسكرية ونصيب

الاتفاق الحكومي ، هذه جميعا تسير الآن في طريق الازدياد في مستوى من المعرفة بالقراءة والكتابة والدخل والنفخر أدنى وبذلك في مرحلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أسبق مما حدث في أوروبا منذ مائة سنة خلت . أن المخاطر والآمال وضروب الاحباط ، هذه كلها تسير الآن في طريق الارتقاء بسرعة أكثر وفي بلاد أكثر ، مما سبق أن ارتفعت به من قبل .

في ثلاثة أرباع بلاد العالم، وبقدر مالدنيا من بيانات : تنفق الدولة القومية اليوم أو تعيد توزيع ربع المنتج القومي الإجمالي إلى الأقل ، وفي بقية البلاد وهي أفقر بلاد العالم — نراها جميعا تتحرك في الاتجاه نفسه . وهذا يختلف عن نسبة الواحد في المائة تقريبا من المنتج القومي الإجمالي بالعالم والتي تنفقها الآن جميع المنظمات الدولية مجتمعة . من ناحية تسوة الانفاق وحدها تزيد الدول القومية على المنظمات الدولية بنسبة تزيد على ٢٥ : ١ واليوم ولعمد قادم أو أكثر ، تشكل الدول القومية وسوف تشكل المراكز الرئيسية للقسوة في العالم . وسوف تظل كذلك طالما تبقى العولة القومية أداة الإنسان الرئيسية لتحقيق ما يريد .

الفصل الرابع

حدود القوة : الرمز والواقع

ينبغي ان يكون واضحا الآن أن القوة ليست شيئا واحدا ولكنها اشياء كثيرة . أو بالأحرى ، « القوة » هي علامة واحدة أو رمز واحد نستخدمه في الإشارة الى اشياء وموارد وعلاقات واحتمالات مختلفة . كل هذه على ما رأينا ، يجب أن تكون لها علاقة بقدرتنا على أن نغير على الأقل الى حد ما . نتيجة الأحداث . لكن ، وراء هذا ، فهي متنوعة حقا ، وهذا التنوع انها يخفيه بصورة ضمنية الرمز الذي تدعوه « القوة » والذي نستخدمه كعلامة مشتركة تميزها .

القوة كرمز :

وعلى غرار كل رمز آخر ، فكلمة « القوة » هي نوع من رسالة تأمرنا ان نسترجع شيئا من الذاكرة لأجراء مزيد من النظر أو الربط في افكارنا وأحاسيسنا . وهذا يختلف عن إشارة التي هي أمر كما يقال ، بتوقع وجود شيء أو وقوعه في المستقبل القريب . (١) فعندما نصف بدقة مجموعة الذكريات التي يراود تذكرها بمساعدة رمز ، فسوف يقوم الرمز بدور فكرة بالمعنى الذي ناقشنا به افكارا في موضع سابق في هذا الكتاب (٢) .

بالقوة رمز عن القدرة على تغيير توزيع النتائج وخاصة نتائج سلوك الناس ، ومن هذه الناحية يمكن مقارنتها الى حد ما بالنقود التي هي رمز القوة الشرائية المعاكس — أي رمز قدرتنا على تغيير توزيع السلع والخدمات .

القوة كعلامة :

كما أن النقود هي العملة التي نستخدم في الحياة الاقتصادية . يمكن أيضا النظر الى القوة على أنها العملة التي نستخدمها السياسية . هنا القوة هي العملة أو الواسطة التي تسهل مبادلة قرارات قابلة للتنفيذ بوجه عام بأيدي

(١) عندما يعلن حاجب : ه الرئيس . . فأننا نعتبر هذا علامة ونقول — دخول الرئيس التنفيذي الأعلى ، ولكن عندما يقول محاضر في موضوع الحكم . « الرئيس » فأننا نعتبر هذا في العادة رمزا ولتذكر أن هناك مثل هذا الشخص ومثل هذا المنصب ، وربما نتذكر تفاصيل شتى مرتبطة بهذين ، أنظر سوزان ك . لانجر في « الفلسفة في مفتاح جديد » ، الطبعة الثانية . (نيويورك : المكتبة الأمريكية بنيويورك ، ١٩٥١) ، ص ٣٧ .
(٢) أنظر ص ١٢ — ١٩ .

يمكن الاعتماد عليه بوجه علم . وعندما يكون من المحتل جدا تنفيذ قرار عن طريق توقيع نوع ما من عقوبة مادية أو نفسية ، فاننا ننظر الى القرار على أنه « ملزم » ، بمجرد اتخاذه نقول أنه يمكن « تنفيذه » . فإذا كان هذا القرار هو ما يرغب فيه بعض الناس كثيرا جدا ، فمن المحتل أن يؤيدوا صانعه ، سواء اكان الحكومة أو الزعيم ، ومن المحتتم في حالات كثيرة أن يساعدوه ويؤيدوه في تنفيذ القرار الذين يميلون اليه .

من وجهة النظر هذه تكون عملية التبادل الأساسية في السياسة هي ببادلة قرارات ملزمة بتأييد كما أوضح « تالوكت بارسونز » . ولكن في نظام سياسي أكثر تقدما ، فان عملية التبادل هذه تقع أيضا في مرحلتين . يسطع الزعيم أو الحاكم أو الحكومة بالمسئولية العامة عن صنع وتنفيذ قرارات كثيرة من جميع الأنواع ، وفي الحالة القصوى تسطع الحكومة بمسئولية عامة عن اتخاذ السلطة تنفيذ أي وجميع القرارات العامة التي قد تحتاج الى تنفيذها . فعندما يقوم امير أو حاكم أو حزب أو مجموعة من الثوار بهذا الدور العام . تقول انهم « يتولون السلطة » أو « يستولون على السلطة حتى وان اقتضح احيانا فيما بعد انهم يفتقرون الى الموارد أو القدرات أو تركيز الفرض مما هو لازم للتشبيث بالسلطة . لكن اذا نجحت أيضا المجموعة أو المجموعة التي « تتولى السلطة » بمعنى انها تقوم بدور الذي يصنع معظم أو كل القرارات القابلة للتنفيذ ، في اتخاذ قرارات ترضى الكثير من لهم وزن في السياسة ، فمن المحتل عندئذ أن ينعج هؤلاء الناس بدورهم ولاءهم لهذه الحكومة ، أي يؤيدوا قراراتها ، ليس حتما لأنهم يوافقون على كل قرار معين في حد ذاته ، ولكن لأن كلا منها هو قرار الحكومة — « قانون البلد » ، أي قرار « السلطة الشرعية » .

هنا القوة عبارة عن دور رمزي تتخذه الحكومة وينسبه الناس اليها ؛ ويضفى عليه طابع المعقولة جدا أدنى مبدئي من الاستعداد والموارد والقدرات على الحكم . ودور القوة الرمزي هذا ، هو هذه القدرة الحقيقية أو المشهورة ، يقوم بعبور عملة تسهل تبادل الحاجات والرغبات المتنوعة الكثير — « مصلحة » الكثيرين مقابل دور صناع القرار الذين يمثلون قلة ، وهو دور واحد ، مشروع وموضح التأييد الواسع .

يقينا لا ينبغي المخالفة في التشديد على نواحي الشبه بين القوة والنقد . فالمعادة أن النقود يمكن تقسيمها بسهولة الى وحدات حسابية بمنطية : كالفولارات والروبلات أو الجرام من الذهب . ولا يمكن حساب القوة أو تقسيمها بمثل هذه السهولة . يمكن في بعض الحالات استخدام أصوات الناخبين كوحدة حسابية ، سواء في انتخاب علم أو في تصويت محدود في مجلس الشيوخ أو إحدى لجانه أو في الجمعية العامة أو مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة . وفي حالات أخرى كانت القوة تحسب بعدد وحدات

القوة المسلحة من قبيل البوارج والنفقات القنابل والذخائر والجنود أو الفرق . (١) لكن كل حساب من هذا القبيل هو أبعد من أن يكون مؤكدا ودقيقا وأكثر اعتباطا على موافق معينة وضرورت من الحساب السهل نسبيا والدقيق القائم على أسس النقود والذي سهل في ميادين كثيرة نشوء أسلوب في الاقتصاد ذي صفة عملية أكثر . وليس في وسعنا أن نأمل شيئا دقيقا يوازى هذا في السياسة .

لا يمكن أن يصبح العلم السياسي ولن يصبح « علم اقتصاد السياسة » وحسب ولكن يستطيع أن يستفيد من نواحي الشبه المحدود بين النقود والقوة بأن يستخدمها وسائل إرشاد إلى ما وراءها من نواحي شبه عمل واختلافات . لأن نواحي الشبه هذه ، وإن كانت محدودة ، ليست بالتأكيد تافهة . ففى الاقتصاد تمثل النقود قدرة الإنسان على الشراء ، وفعته المالية تمثل قدرته المشهورة لدى إجراء هذا الشراء . وما يصدق هنا على الناس يصدق أيضا إلى حد كبير ، على الحكومات . فهى أيضا تحتاج إلى النقود أو الذبة المالية حتى يتسنى لها الشراء في أسواق العالم . وبالمثل ، فالمكاتب بالنسبة إلى القوة هى مثل الائتمان بالنسبة إلى النقود الحاضرة . وهذا أيضا لا يصدق في السياسة الداخلية محسب ، ولكن في الشؤون الدولية أيضا . وفي الحياة الاقتصادية أيضا يفقد الناس ثقتهم في أوراق البنكنوت التي يصدرها بنك أو في النقود الورقية التي تصدرها حكومة . وهكذا عندما لا يصحون ما دعاهم كاتب في علم الاقتصاد « الوعود التي يعيى عليها الناس » ، ففى هذه الحالة يجب أن تبين لهم القدرة على الشراء في صورتها المادية المأموسة . أى يجب إظهار الذهب لهم . الواقع أنه في الشؤون الدولية حيث الثقة بين الحكومات أكثر نوعا ، وسوء وضعها يمكن أن يكون أكثر تكلفة ، يستخدم الذهب على نطاق أوسع في تسوية الكثير من أرصدة المدفوعات الدولية . فكأنما يكون الذهب بالنسبة إلى الودائع المصرفية العادية أو النقد الحاضر إلى النقود الورقية ، كذلك تكون القوة بالنسبة إلى الأشكال العادية من النقود والقوة . فكما أن إظهار العربات التي تحمل الذهب يمكن أن يعيد ثقة تضاعلت في بنك ، كذلك فإن عرض القوة كان تظهر الدبابات في شوارع عاصمة شعب ، يمكن أن يعيد على الأقل للحظة المكانة الممتدة لحكومة . وكذلك فالقيام بمظاهرة من السفن الحربية أو الطائرات بالقرب من منطقة حدود متنازع عليها ، أو ساحل أو بلد ثالث صغير ، يمكن أن يدعم الموقف السياسى المتوتر لدولة كبرى ورطت نفسها في نزاع دولى تورطاً شديداً يصل إلى حدود التصديق به .

(١) « كم لديه من الفرق ؟ » ، هذا السؤال يفترض أن رئيس الوزراء السوفيتى الراحل جوزيف ستالين وجهه ذات مرة ملهجة ساخرة وهو يتحدث عن البابا — دون أن يدرك على ما يظهر ، أن شهرة البابوية وبرغم جميع نواحي النقص التي تتلوى عليها ، أثبتت أنها أقوى من شهرة الكثير من الحكام الزمانيين .

المقالة فى التزام الهيبة : وصورة «صف الدومينو» :

التطابق ناقص تماما ولكنه ينطوى على بعض معان بالقياس الى السياسة ، تعمل على التمثل والتهدئة : فالحكومات التى يجب ان تثبت باستمرار ارادتها وقدرتها على القتال، ربما لا تلك من الهيبة ما يكفى تماما للسياسات التى تتورط فيها ، شأنها شأن البنوك التى يجب ان تقدم باستمرار دليلا ملفتا للانتظار ، عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ولكن لا تلك القدر الكافى تماما من الائتمان الذى يتمشى مع نطاق واسلوب جميع الانشطة الاقتصادية التى تحاول القيام بها . فتصور الهيبة ، مثله مثل نقص الائتمان ، ليس مسألة طفيفة .

وتشبه الحكومة بنكا ايضا من حيث ان مجموع التزاماتها اكبر بكثير من مجموع مواردها . البنك يقرض نقودا تزيد على ما يتلقى من الودائع — تزيد حوالى ٧ مرات فى الولايات المتحدة — لان مديريه متأكدون بدرجة معتدلة من ان المودعين لن يسحبوا أموالهم فى نفس اليوم بالضبط . فاذا اراد جميع المودعين او حتى الكثير منهم ، بالفعل استرداد مالهم فى الحال — ربما لاثم لم يعونوا يثقون بالبنك — فانهم بذلك يسببون اندفاعا على البنك الذى قد يعجز عن الوفاء بكل مايلطلب منه وبذلك يلغون به فى هوة الانفلاس . وبالمثل، تعد كل حكومة بان تنفذ من القوانين وان تحرس من الاشياء والاشخاص ، اكثر مما لديها من شرطة وجنود وموارد كى تنفذ وعودها . وعندما يحدث فى السياسة الداخلية ان يعصى اتاس كثيرون جدا فى نفس الوقت الحكومة فى كثير جدا من المسائل الخطيرة ، تكون النتيجة اشبه بهجوم على الحكومة ، ندموه اضطرابا او ثورة .

يمكن ان يحدث شئ شبيه بهذا فى السياسة الخارجية ايضا . بل ان حكومة شمم قوى بشكل مخيف وغنى ، قد تأخذ على نفسها التزامات كثيرة بالانفاق من اعداد مختلفة كثيرة من المستعمرات والبلاد التابعة او الحلفاء الاصطف منها ، وتطويعهم او السيطرة عليهم ، بحيث انها لا تملك الموارد اللازمة لهذا اذا تعرضت قوتها فى اكثر من عدد منهم ، للتحدى فى نفس الوقت الواحد ، بفعل ثورات محلية او هجمات خارجية او تغفل ، او ارتباطات بين هذه المواصل جميعا . هنا ايضا يمكن ان تجد حكومة وشمم انها اسرفا فى تكيل انفسها بالالتزامات ، وان هيبتها معرضة للتهديد فى حالة اية أزمة خطيرة حقا قد تمجى بنفع جميع البلاد المعيلة الى مطالبتها بتنفيذ التزاماتها وعودها . بالنسبة الى بعض حكام تلك القوة الكبرى قد يتخذ حلفاؤهم وملاؤهم مظهر صف من الدومينو : فاذا سقط اى من هذه البلاد او من نظم الحكم الصغرى بسبب انه لا يثق فى حاميه العظيم ، فان هؤلاء الحكام يخشون ان يسقط معه الحلفاء والعملاء الآخرون . وبهذه الطريقة كثيرا ما تكون

صورة « صف الدومينو » راجعة الى ان دولة كبرى سبق ان اقرطت في مد نطاق مواردها وهبتها وفي الالتزام بها .

لكن برغم هذه الصلة الطفيفة بالواقع ، فالأغلب ان تكون صورة « صف الدومينو » وهما مفى معظم البلاد وفي أغلب الأوقات نجد أن استقرار نظم الحكم المحلية وتوجيهه الى سياسة الخارجية ، والتجارة الخارجية والقروض الخارجية ، والاحتياجات الى المعدات العسكرية وقطع الغيار ، نقول أن هذه جميعا تحدها ظروف كثيرة ومتباينة لا تتغير في المادة بسرعة ، ولا في نفس الوقت الواحد ، ولا تتغير كلها في نفس الاتجاه . لا يكفى تغيير هامش في الهبة العسكرية لدولة كبرى ، لكى يغير ميزان الاحوال الداخلية في كل بلد متحالف جعل سياسته الخارجية متحازة أولا الى هذه الدولة ويواصل الاحتفاظ بهذا الموقف . هذا العنصر الكبير والمستقل في اتجاه السياسة الخارجية لمعظم البلدان ، ربما يفسر السبب الذى من أجله احتفظت فرنسا بالكثير من نفوذها في البلاد الجديدة التى خلفتها في أفريقيا الفرنسية ، حتى بعد جلاء الفرنسيين عن الجزائر ، والسبب الذى من أجله احتفظت بريطانيا بالكثير من تجارتها ونفوذها في الهند وفي باكستان وفي أجزاء أخرى كثيرة بآسيا ، حتى بعد انتهاء حكمها الاستعماري هناك في عام ١٩٤٧ وبعد أن فقدت نهائيا السيطرة على قناة السويس في ازمان ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ . وبالمثل ، نجد ان قيام نظام حكم شيوعى فى كوبا فى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ لم يعقبه اى انقلاع نحو انشاء نظم مشابهة في أجزاء أخرى في الكاريبي .

في هذه المواقف من النكسات المحلية في الكرامة - الفرنسية والبريطانية والأمريكية على التوالي - لم يثقل أى تأثير جوهري للعبة « صف الدومينو » .

القوة كوسيلة وغاية : سياسة القوة وسياسة النمو :

يمكن النظر الى القوة كوسيلة للحصول على اشياء أخرى ذات قيمة في نظر الناس . وبهذا المعنى تبدو فكرة القوة تفسر نفسها بنفسها فهي من قبيل لغو الكلام . فالرغبة في أية قيمة - ثروة ، رفاهية ، احترام ، صحة ، أو أية قيمة أخرى - تعنى حتما الرغبة في القوة للحصول عليها ، بمثل ما تلقاه في الحياة الاقتصادية حيث الرغبة في أية سلعة أو خدمة تعنى القدرة على شرائها . وكما ينفق الناس المال في الحياة الاقتصادية لشراء ما يريدون ، كذلك نفس السياسة ينفق الناس قوتهم من أجل الحصول على ما يرغبون فيه .

ولكن اذا اقتصر الناس على اتفاق اموالهم انتهى الامر بهم الى الالامس ، واذا اقتصر المساسة على اتفاق قوتهم ، فالامر ينتهى بهم الى أن يصبحوا عاجزين . ورجل الأعمال المقتصد مستثمر . فهو ينفق ماله على السلع

بما يزيد على ما أتفقه عليه مثلاً ، قد ينفقوا مبالغاً في إنتاج السلع والخدمات (كالسلع ذات القيمة أو السلع الواحدة) التي تأتي له في النهاية التي يبيعها بعد ذلك بكثير مما أتفق على إنتاجها . وهكذا فالاستثمار هو اتفاق مال للحصول على مال أكثر ، دورة بعد دورة مراراً وتكراراً .

وفي السياسة يستثمر بعض الناس في القوة . انهم ينفقون قوتهم على تيم أخرى بطريقة يترتب عليها ان تسترجع لهم هذه القيم مزيداً من القوة ، الدافع الذي يحركهم على ما أوحى توماس هوبز من أكثر من ٣٠٠ سنة مضت تعطش الى قوة بعد قوة لا يتوقف الا في الموت (١) وحتى يتسنى اجراء استثمار على هذا النحو ، عليهم ان يستخدموا التأييد السياسي الذي يظفرون به و وقت ما لكي يتخذوا قرارات قابلة للتنفيذ بوجه عام ، من نوع يأتي لهم بزيادة من التأييد ، وعندها يجب ان يستخدموا هذا التأييد المزداد لاصدار قرارات جديدة تسفر من مزيد من التأييد لقرارات أخرى ، وذلك في دورة متوصلة من اعادة الاستثمار بقدر ما يمكنهم مواصلة .

كان هذا في جوهره هو الذي حدث ميكافلي اميره على ان يفعل . فاوحى بأن على الأمير الذي لا يرغب في ان يخسر مملكته ، ان يفكر وان يعمل دائماً على أساس القوة . عليه ان يكتنز موارد وينبها ولا يبددها ، وان يسعى جاهدا الى زيادة قوته ومكانته وان يهبط بقوة منافسيه وهيبته ، وان يعمل على ان يبقى العامة سلبيين وراضين ، ولكنهم مستعدون للقتال بولاء واخلاص عندما يأمرهم ، وان يحكم بالقوة والخداع ، فيعجب الناس به ويخشونه ولكن لا يكرهونه ، وان يفي بوعده او ينكته بسرعة حسبما كان الولاء او الغدر في أية لحظة يدعم قوته . وفي رأى ميكافلي انه لا ينبغي لأمر فطن ان يلتزم الحياد أبداً في حرب بين جيرانه ، اذ لو سمح بهزيمة جاره الضعيف على أيدي أمير آخر ، فعندها سوف ينقلب عليه المنتصر الذي زاد قوة ، لكن اذا ساعد جاره الضعيف فقد يشتركان في انزال الهزيمة بالجار الأقوى الذي كان يشكل التهديد الأكبر لكل منهما . او اذا تحالفا على هذا النحو ، وحتى لو هزم الاميران الضعيفان ، فقد يكونان على الأقل حلفاء في اليأس لكن على العموم . تعطيل اليوم هو عدو الغد ، وأقوى حليف للمرء هو أكبر تهديد له . ويقول ميكافلي ان الأمير الذي يزيد من قوة أمير آخر انما يدمر قوته هو .

من الناحية النظرية كان حساب سياسة القوة هذا موضوعياً ولا يتقبل حوالاً . يمكن أمير وكل من سيكون كذلك — أى كل ممثل سياسي — عليه ان يصرف بدافع الضرورة لأن كل أمير آخر سوف يعمل الأشياء للعنف نفسها

Thomas Hobbes · Leviathan cf. ti. D. Lasswell and A. Kaplan : Power and Society

(نيوهافن : مطبعة جامعة ييل . ١٩٥٠) .

بالنسبة اليه ، ومن يعجز منهم عن ذلك سرعان ما لا يصبحون أمراء ويضربون كل ممتلكاتهم . وكما أن رجال الأعمال يطردون في النهاية من السوق اذا لم يتمكنوا من تغطية مصروفاتهم ويجعلون رأسمالهم يزيد على الأقل بمرسمة سعر الفائدة السائد ، كذلك يتم في النهاية استبعاد الحكومات والحكام من الساحة السياسية اذا لم يتمكنوا من أن يزيدوا قوتهم على الأقل بنفس السرعة التي تزيد بها قوة منافسيهم . وبعبارة موجزة كانت سياسة القوة تظهر في نظر مكياल्ली كلها خاصية تميز النظام السياسي الكبير الذي يحدد بدوره خصائص جميع المنافسين الموجودين فيه .

واضح أن النموذج الذي وضعه مكياल्ली لنظام تنافس للغاية يعتبر من انجازات العقل البشري العظيمة . فالإنسان السياسي الذي يتحدث عنه هو سلف فكري (أو على الأقل من اقرب الأقرباء) للإنسان الاقتصادي التنافسي بالمثل الذي تحدث عنه آدم سميث واتباعه ، ومن الحيوانات والنباتات التي تكاد لا تقلل من حيث التنافس فيما بينها ، والتي ولدتها عملية الاختيار الطبيعي عند تشارلز داروين .

ألا أن جميع هذه النماذج بقدر ما كانت مثيرة في يومها ، لاتصدق في أفضل الحالات إلا بصفة جزئية . فالنموذج الذي وضعه مكياल्ली باطل من نواح مهمة وقاصر بطريقة شبيهة بذلك الذي فيه يفترض مجرد نموذج للإنسان في المظلمة ، الجوهر الأساسي للاقتصاد . حقيقة أن القوة الشرائية بالنسبة الى الفرد ، تعنى في الاقتصاد قدرته على أن يستخلص سلعا وخدمات لنفسه . ومما أدى في منافسة ضد البائعين وضد المشترين الآخرين . ولكن بالنسبة الى المجتمع ككل فهو مرادف للاقتصاد وكما أوضح آدم سميث ، ليس قدرة الأفراد على أن يختصوا انفسهم بالسلع والخدمات ولكنه قدرة بلد أو شعب على انتاجها ، وبصفة خاصة على زيادة هذه القدرة الانتاجية عن طريق تقسيم العمل الذي يجري زيادته والاسراع به عن طريق القدرة على تبادل امثالي هذه السلع والخدمات بمساعدة النقود .

ويصدق شيء شبيه بهذا على القوة السياسية . انها تعنى بالنسبة الى الفرد قدرته على أن يأمر وأن يطاع ، في تنافس مع أوامر منافسة من جانب خصوم آخرين وفي تنافس مع رغبات جمهوره المستقلة . لكن بالنسبة الى المجتمع ككل تعنى السياسة في أي بلد - وبين أية مجموعة من البلاد - قدرة المجتمع السياسي كله على التنسيق بين جهود أعضائه وتميئة تأييدهم وإعادة توجيه انشط تعاونهم ، وبصورة خاصة أن يفعل هذا كله بمزيد من السرعة وعلى نطاق أوسع وبدرجة أكبر ، من طريق استخدامه القوة في تعامل احتمالات التنفيذ والاحتياط والتأييد .

إذا سح هذا أمكن الآن أن ننتبأ بأن تغييرا سوف يطرا على الكثير من تفكيرنا السياسى . لقد انتقل علم الاقتصاد من « نظرية المعادن النفسية » التى كانت تجعل الثروة مرادفة للذهب ، الى نظريات أكثر تقدما تتحدث عن الاستثمار الرأسمالى وتقسيم العمل ، والى نظريات فى النمو الاقتصادى والتنمية الصناعية . وبالمثل بنوع ما ، قد تتحول نظريتنا السياسية بمرور الوقت من نظرية فى القوة الى نظرية فى تعامل الطائفتين والمقبولت فى توجيه جهود الناس والتنسيق بينها ، وفى عمليات الاستقلال الذاتى والطموح الاجتماعى — أى نحو نظرية فى سياسة النمو . سوف تقضى الحاجة الى نظرية كهذه فى النمو السياسى والتطوير السياسى بالنسبة الى كل مسعى من التنظيم البشرى ، ابتداء من سياسة المجموعات الصغيرة والمجتمعات المحلية الى سياسة الشعوب فى جميع مستويات التقدم الاقتصادى ، بل والى سياسة جميع البشر . مثل هذه النظرية سوف توجه حتما اهتمامنا الى حدود القوة ، وتحملنا على النظر الى حدود نطاق القوة . أى ما نستطيع وما لا نستطيع القوة أن تعمله — والى حدود مجالها أى الحدود التى لا يمكن عندها الاعتماد على أن ما سبق تكونون للقوة الغلبة وحيث انهيار السيطرة السياسية بتفجر مثيرا الحرب .

حدود القوة وأخطار الحرب :

عند حدود مجال القوة ، وعند حدود نطاقها وادعائها أيضا هناك مخاضات بشدة ولا تعود تولد السيطرة . وإذا كانت ما تزال هناك حاجة الى مثل هذه السيطرة ، فإن اخفاتها يسبب خسارة لبعض أو كل المذاورطين فى الموقف ، وبعضهم على الأمل عرضه للالتجاء أما الى القوة وأما الى الانسحاب ، باعتبار هذا أكثر أشكال الخسارة التى تحيق بالسيطرة احتمالا .

فى النظام السياسى تستخدم القوة لجميع وظائف النظام الأساسية صيغة الالتزام ، التكيف ، بلوغ الاهداف والتكامل . وحيث تخفق القوة فقد تتعرض أى من هذه الوظائف وكلها للخطر . وعلى ذلك كثيرا ما يجرى اللجوء الى القوة اذا أخفق الامتثال والاعتناع ، والى الشدة حيث تخفق القوة ، وحيث تخفق الشدة تجرى محاولة الانسحاب . بل وحيث يفشل الانسحاب أو يكون غير عملى ، تنشأ التوترات والاحباطات فى داخل النظام ، ويتمعن من ثم ، تحمين ما ينطوى عليه من وظائف التكيف ، أو حيث يخفق التكيف والتكامل يتعرض الابتداء على الالتزام للخطر ويصبح انهيار النظام وشيكا .

هذه هى المواقف التى تولد الحرب . فالحرب الشاملة هى الامتداد

المنظم لأعظم وأشد قوة يقدر عليها مجتمع . وعلى ذلك يكون الفناء
الحرب معناه « ملجأ الملوك الآخر » هذا ، ومن القيسود الأخيرة التي
يستخدمها المجتمع للسيطرة على الخسارة . إلا أن هذا يجب عمله ، ويجب
عمله بقوة خلال بقية القرن الذي نعيش فيه ، إذا أريد ألا تقضى
الحرب النووية الشاملة على حضارة المدن والمصانع التي تعتمد عليها
حياتنا ، تلك الحضارة المعرضة للتهديد . وعلى ذلك يجب أن نسأل متى
واين وكيف تدخل الشعوب في الحروب وتخرج منها ، ويجب أن نسأل أية
موارد وأشكال للحروب ربما يمكن إلغاؤها سريعاً ، أو حتى في الحقيقة
إلها تسير في طريقها إلى الزوال أو الذبول . لكن قبل أن نوجه هذه الأسئلة
علينا أن نسأل من هم الممثلون - الشعوب والحكومات والمجموعات من
ذوات النفوذ الذين يعملون في السياسة الدولية والذين هم عرضة
للدخول في صراعات جريئة .

الجزء الثاني

المطلوبون في السياسة الدولية

تشتمل السياسة الدولية مادة على جماعات ودون ، وفي جميع السياسة يتصرف الأفراد في العادة بشكل ممال ، عن طريق جماعات؛ أو عن طريق جماعات أخرى يمكن أن يؤثروا عليها من الخارج ، أو عن طريق التأثير في حكومة ما . ويمكن أن نحسن فهم الكثير من أفعال الحكومات على ضوء تفاعل ما لبعض الجماعات وراءها من مصالح وما تبذل من جهود .

الفصل الخامس

المجموعات والمصالح

ما الذى يصنع « مجموعة » وما الذى يشكل « مصلحة » ؟ بالنسبة الى الاغراض التى يتوخاها تطيلنا ، المجموعة هى حشد من اشخاص يربط بينهم شيان : اولهما انهم يشاركون فى خاصية مشتركة مهمة ، والاخر انهم يؤدون بعض ادوار متداخلة (او على الاقل اثنين منها) وبعبارة اخرى نقول انهم من ناحية ، يشبه بعضهم بعضا بدرجة كافية بحيث يمكن التعرف عليهم باعتبارهم اعضاء مجموعة ، ومن ناحية اخرى يتصرفون بطرق مخططة ولكنها متداخلة ، بحيث يمكنهم التعاون والعمل فى وفاق « كمجموعة ».

كذلك هناك شيان لتعريف مصلحة فى فرد وفى مجموعة ايضا ، فبى معنى توزيع اهتمام وتوقع مكافاة . فاذا « اثار » شىء « مصلحتنا » فانه يجذب انتباهنا ، وهو يجنبه اما بان يتيح لنا على الفور تجربة فعلية او رمزية تنطوى على مكافاة ، او بان يثير فينا توقع مثل هذه المكافاة .

والحصول على مكافاة معناه الحصول على مزيد من شىء له قيمة عندنا ، او معنى بخلاف هذا ، تجنب خسارة بعض من هذا الشىء . وتوكد ان نحل بنا وعلى ذلك مجوهر مثل هذه المكافاة ، فعلية كانت او متوقعة ، يمكن ان يتحصر فى واحد او عدة من الانواع الاساسية من القيم الاساسية التى يرغب فيها الناس : الثروة ، القوة ، الاحترام (المركز) الاستقامة (الصلاح) الرغاهية (او الاحساس بالرضاء) ، الاستنارة (او المعرفة) ، المهارة والود (بما فيه الصداقة وكذلك الحب) . او قد تنحصر المكافاة فى توقع التمتع باى من هذه القيم بطريقة مفضلة معينة — السلامة مثلا التى ندعوها فى الاجل الطويل ، « الامن » او التمتع بها تلقائيا وبممدى واسع من الفرص التى تسمح باختيار له معناه ، مما ندعوه « الحرية » . او التمتع بها بطريقة تحفظ لنا « سلامتنا » اى قدرتنا على ان نتعلم بانفسنا وان نحكم سلوكنا ، او تحفظ لنا « اعتبارنا » اى فرصنا كي نعمل ونتعلم ولا ننزير الا بسرعة بطيئة بحيث حافظ على سيطرتنا المستقلة على سلوكنا .

واخيرا ، يرغب معظم الناس فى التمتع بطريقة مشروعة بنية قيمة يفضلونها — اى دون توقع ان يؤدى بهم السعى وراءها او التمتع بها . الذى صراع لا يطاق مع بعض قيم اساسية اخرى لها اهمية عندهم . وهكذا يرغب معظم الناس فى اقتناء الثروة ولكن بشرط ان يكون اخذهم من صحتهم او رفايتهم ، وهم يسمون وراء الاستقامة ولكنهم فى العبادة لا يعرضون انفسهم للاملاس من اجلها ، وهم يرغبون فى المحبة ولكن لا يكون الذين ان (م — ٥ العلاقات الدولية)

يفقدوا كل القوة ، كما لا يرغب معظمهم في الثروة أو القوة إذا كان الثمن فقدان كل استقلالية أو كل محبة . الشرعية هي توقع التحرر من مثل هذا الصراع الذي لا يحتمل ، بين القيم ، وعلى ذلك فالشرعية في توقع تلاؤم قيم أو توافقها . يحمل معظم الناس بحاجة إليها ، ويحسون أيضا بحاجة ، عن وعى أو بغير وعى ، الى تلاؤم أو توافق معرفتهم .

يريد الناس « التوافق الإدراكي » فيما يعرفون . وفيما يريدون أيضا يريدون ان يكون لعالمهم معنى ، أن يضيف الى « كل » له معنى وعملى أو على الأقل محتبل . وفي هذه الرغبة في التوافق الإدراكي يكتبون أو يرفضون معلومات لا تتفق مع الصورة التي يرسومونها للعالم ، أو قد يسعون عن وعى أو بغير وعى ، وراء صورة مبسطة للعالم تبدو واضحة ومفهومة وتناسبهم وتخفف عنهم الاحساس بسوء التوجيه وبالأحباط والاغتراب والقلق .

الأيديولوجية : هي مثل هذه الصورة عن العالم ، أو هي مجموعة من أمثال هذه الصور ، تقلل من التناقض الإدراكي المثير للقلق والمؤللم . في أذهان من يمتنعون هذه الأيديولوجية . في أذهاننا جميعا مثل هذه الصور عن العالم ، التي تجنب الى تبسيط الأمور ، وربما تكون غير واقعية بدرجات متفاوتة والأغلب أن بعض هذه الصور واقعية ، والبعض الآخر وهمي تماما ولكنها على أى حال تشيع الطمأنينة في نفوسنا عن طريق ما تنسم به من استقامة وترتيب . وعادة نأخذها قضية مسلمة بحيث لا تكون حتى على بيئة منها . أننا متأكدون من واقعيته ولكننا نشعر بالفزع إزاء ما نمرده غمامة أيديولوجية على أعين الآخرين — أو الشعوب الأخرى — الذين يختلفون معنا . كلما قل وعينا بأيديولوجيتنا وبتلك المجموعة من الصور التي رسخناها للعالم وهي صور تساعدنا ولكنها تنحو الى التبسيط ، كنا أوفر استعدادا لتقديرها والدفاع عنها باعتبارها أجزاء من ذاتيتنا وشخصيتنا في السياسة ، من قومية ودولية ، فضل الكثير من الناس أن يفقدوا القوة والثروة أو الحياة على فقدان أوهامهم . هناك بالطبع قائمة طويلة (أجل ، ربما لا متناهية) من أشياء لها من القيمة عند الناس بحيث تؤثر على سياستهم . لكن بالنسبة الى معظم الأغراض العملية فمن المحتمل أن تكون القيم الأساسية الثماني (القوة ، الثروة الاحترام ، الاستقامة ، الرغابية ، الاستنارة ، المهارة ، المودة) والقيم الموجبة أو الإيجابية الست (الأمن . الحرية ، النزاهة ، الكرملة ، الشرعية ، والتوافق الإدراكي) في قلب معظم المصالح والسياسة المبنية على المصلحة معا لها أهمية في الشئون الدولية .

معظم المكافآت التي من هذا القبيل حقيقية جدا بالنسبة الى الافراد والمجموعات التي ينشدونها . لكن احكامهم على احتمال أن تنجم اى مكافأة من

هذا القليل من سياسة معينة أو فصل معين ، أحكام قابلة للخطأ في الواقع ، وقد يكون اهتمامهم بالمسائل والاحداث التي يظنون انها مهمة ، في غير موضعه وصورة تثير الفزع . عندما يركز قط أو قط جائع انتباهه على غار في جحر غلابد أن يكون فيه غار ، . ولكن عندما تكون حكومة بلد عظيم تدركت اهتمامها وجهودها على هدف معين يتعلق بالسياسة الخارجية فكثيرا ما كانت النتيجة وبصورة جدية بالاعتبار غير ذات فائدة . ولو سلمنا أن مشكلات الشعوب وحكوماتهم أشد تعقيدا بدرجة هائلة ، فلا يزال يبدو أنهم في الحكم على مصالحهم ، كثيرا ما لم يحسنوا التصرف كما تفعل القطط .

ليست هذه نكتة . فخلال نصف القرن المنتهى من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٦٤ يبدو أن قرارات الدول الكبرى بالدخول في الحرب أو بتوسيع نطاق حرب ، وأحكامها على نوايا وقدرات الشعوب الأخرى ، كانت تنطوي على أخطاء كبرى تتصل بالحقائق ربما في أكثر من ٥٠ ٪ من جميع الحالات . ولقد يكلف كل خطأ من هذه الأخطاء آلاف الأرواح ويكلف بعضها الملايين . ويبدو أن تكرر أمثال هذه الأخطاء يصدق على المكسيك والجمهورية والديموقراطيات والدكتاتوريات ، والنظم غير الشيوعية وكذلك الشيوعية ، وقد يكون من الطريف أن نبحث عن دليل على ما إذا كانت حكومات اليوم أكثر أو أقل عرضة للخطأ في ادراك ما تفترض أنه مصالحها .

مجموعات المصالح الخاصة :

المجموعة التي تمثل مصلحة ما عبارة عن تجميع من أشخاص يتوقعون من مجرى يمكن أن تسير فيه الاحداث ، الحصول على مكافأة موازية أو مشتركة ، وعلى ذلك فالمحتل وأن لم يكن المحقق ، أن يعملوا سويا بالنسبة لما يدركون أنه فرصهم المشتركة ، هذا التعريف يمكننا من تذكر الطبيعة المزدوجة للمصلحة وهي الطبيعة التي تتضمن كلا من اهتمام فعلي ومكافأة مرجحة ، ومن ثم تنطوي على خطر قائم دائما يتمثل في تركيز الاهتمام على الوضع الفاطيء وسوء الحكم على احتمالات النتائج وعواقبها .

بعض المكافآت المرجحة واضحة نوعا بالطبع ، عندما يشتري الناس مزيدا من اللبن والجبن وترتفع أسعار اللبن ، يستفيد معظم الفلاحين المشتغلين بعمل منتجات الألبان ، فهم يحصلون على مكافآت موازية من ارتفاع اثمان منتجاتهم ، كما أن الذين يربون ماشية الألبان وصانعي آلات فصل القشدة وسيات اللبن وأوعية اللبن ، هؤلاء جميعا يمكن أن يظفروا بنصيب من المكافآت المشتركة الناجمة من ازدياد الطلب على منتجات جميع الصناعات التي تعارض مباشرة في إنتاج اللبن وعلى ذلك نظمت صناعة

اللين منذ وقت طويل ، وجعلت منذ وقت طويل مصلحتها معروفة - مثل ازدياد استهلاك اللين وارتفاع ثمن اللين - لكل من الكونجرس والجمهور . وكانت النتيجة ان المشرعين من الولايات المستقلة بصناعة اللبان في الغرب الأوسط لم يكونوا ليتجاهلوا حاجاتهم .

الا انه في السعى وراء هذه المصلحة واجهت صناعة اللبان خصوما تتعارض مصالحهم مع مصلحتها . هناك مجموعات في داخل الولايات المتحدة ، مثل زراع القطن ورجال صناعة زيت بذرة القطن والسفن الصناعى ممن يستفيدون لو ان الزيد حلت محلها على نطاق واسع هذه المواد الارخص ثمنا ، ووجهة النظر هذه تدافع عنها بقوة المنظمات الممثلة لمصلحتهم كما يعرفها جيدا الكثير من المشرعين من الولايات التى تزرع القطن . ولا ينبغي التقليل من شأن تهديد المنافسة من جانب صناعات الجين في الفمرك وفلندا وسويسرا وإيطاليا وغيرها من البلاد الأجنبية - وهى منافسة تدعمها حكومات تحاول أن تزيد صادراتها الوطنية . قد يصرخ الكثير من صناعات الجين عندنا ممن المتعلقين بالوطن ، طالبين الحماية ولكن لو فرضنا تعريفة جمركية عالية على الجين السويسرى مثلا ، فسوف يحصل هذا السويسريين على الفار فيرفعون الرسوم الجمركية على السيارات الأمريكية . وإذا رفعت الرسوم الجمركية الأجنبية على سياراتنا لأضر هذا بصناعة السيارات في تدرويت من الموظفين التنفيذيين المسؤولين الى نقابة عمال السيارات ، وبالكثير ممن ينتخبون أعضاء مجلس الشيوخ وحاكم ميتشجان . وعندما تجرى المفاوضات حول مراجعة رئيسية للرسوم الجمركية (مثل ما يدعى « جولة كينيدى » عن تنازلات جمركية بين الولايات المتحدة وبلاد السوق المشتركة الأوروبية الستة) فان الأمر يتعلق بمسدد كبير جسدا من المجموعات الممثلة لمصالح ، على كلا جانبي المحيط .

وقد يمتد نشاط بعض هذه الجماعات في الحقيقة فيشمل أكثر من بلد . فقد استفاد الفلاحون الأمريكيون والكنديون من سياسة خارجية انتقلت بموجبها بعض محصولهم من القمح الى أوروبا الغربية طبقا لمشروع مارشال في السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . وفي وقت أحدث استفادوا من سياسة خارجية سمحت لهم ببيع كمية كبيرة من الفلال للاتحاد السوفيتي وغيره من البلاد الشيوعية ، ولكل من شركات البترول الأمريكية والبريطانية مصلحة في الاحتفاظ بعلاقات سياسية طيبة مع البلاد العربية في الولايات حقولهم البترولية وخطوط انابيبهم ، ولكن المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة وفي بريطانيا أيضا أكثر اهتماما بتدعيم دولة اسرائيل اقتصاديا وسياسيا في الصراع الذى طال امده مع جيرانها العرب . ليس من الضروري كما يذكرنا هذا المثال الأخير ، أن تكون المصلحة اقتصادية ، ولكن يمكن أن تتجمع حول الدين أو الايديولوجية أو أية قيمة أخرى يرغب فيها

الناس . ان لمعظم الافراد مصالح متباينة كثيرة قد تتعارض بعضها . فقد يستفيد فلاح كاثوليكي من زراع الطباقي في ولاية كونيتيكت من ازدياد صادرات الطباقي الأمريكي الى بولندا وهو ما قد يترتب على انتهاج سياسة أمريكية أكثر ودا ازاء ذلك البلد الذي يحكه الشيوعيون ، ولكنه قد يعتقد ايضا ان المزيد من الضغط على بولندا قد يحقق مزيدا من الحرية هناك للتكنيسة التي ينتهي اليها . وباعتباره من دافعي الضرائب فقد يستفيد من خفض في الاتفاق على الدفاع ، ولكن باعتباره مالك ارض بالقرب من مصنع يتصل نشاطه بالدفاع ، فقد يستفيد من زيادة الاتفاق من أجل الاستعداد ، وكوالم لابن يشغل وظيفة طيبة في مصنع للساعات ، فقد يرغب في تعريفه جبركية لحماية انتاجه ، بينما كمستهلك ، قد يستفيد نوعا من سياسة الرسوم الجبركية المنخفضة .

عندما تكون مصالح الناس متفرقة على نطاق واسع . او عندما تشمل حركته بفعل «الضغوط المتقاطعة» التي تفرضها مصالح تتعارض مع مصالحه؛ فمن غير المحتمل ان يعمل شيئا من أجل تنحية أي منها ، وسوف يكون تأييده للنشيط لاية مجموعة تمثل مصالح ، يسيرا ، ويكون تأثيره على السياسة قليلا ، على خلاف هذا ، فالأفراد الذين يرون ان مصلحة معينة أكثر أهمية بالنسبة اليهم من معظم المصالح الأخرى ، يحتل ان يميلوا على تنحية تلك المصالح عن طريق مجموعات الضغط التي تمثلهم ، والأكثر احتمالا ان يحصلوا على جزء على الأقل مما يريدون ، لكن المغالاة في مثل هذا السعي وراء مصلحة معينة قد يجعل لمن يقوم به تأثيرا أكبر فأكبر على القليل من سيطرة بلده والعالم .

مجموعات المصالح الأعم والطبقات الاجتماعية :

لكن بعض المصالح أقل تخصصا من غيرها . فإذا كانت ما تزال يمكن متابعتها على نحو فعال ، وإذا أمكن حشد الكثير من النفوذ أو من الناس تأييدها لها ، فسوف تسمح مثل هذه المصلحة المنتشرة لمن يشاركون فيها ، قدرا بالغا من التأثير على مدى أوسع من المواقف بكثير ، وكثيرا ما تسفر في الواقع عن قوة وزن أعظم وعن نطاق أوسع مما يمكن أن يتناحى لمصلحة أكثر تخصصا .

في البلاد غير الشيوعية فأكبر البنوك وبيوت الاستثمار ، والشركات التجارية الخاصة ، بإدارتها العليا المركزة تركيزا جيدا نسبيا ، واستخدامها المواهب من المستويات العالية ، والتنوع الواسع التي تتصف به ممتلكاتها، وشركات المحامين القوية المرتبطة بها ، هذه جميعا في العادة من أكثر المجموعات المؤثرة للمصالح تأثيرا ، وهي المجموعات التي تنتمي الى هذا النوع

الأوسع . وما يمكن أن يدل على المجموعات المتكبرى من هذا النوع أن نطالع قائمة بوزراء الخارجية والدفاع الأمريكيين هم وكثير من الناس الذين يشغلون مناصب وكيل الوزارة أو مساعد الوزير ، هذا الشيء نفسه يصدق على الكثير من البلاد الأخرى .

وثمة مجموعة أخرى من مجموعات المصالح ، لها غرض عام ، هي العسكريون ، أما كمجموعة واحدة أو مقسمة نوعا إلى عدة خدمات . ان العسكريين يجذبون في العادة اتوسع في الانفاق على الدفاع والحصول على أسلحة اتسوى ، وفي بلاد كثيرة يجذبون امتلاك الأسلحة النووية التي كانت السياسة الأمريكية في الماضي تهدف إلى تأخير انتشارها . ويجهد العسكريون في بلاد كثيرة ، وضعا أكثر دكتاتورية في السياسة الداخلية . وضغطا أشد من أجل تحقيق مطالب أقلية قومية أو سبيلية أزاء جيران شتى . وفي البلاد غير الشيوعية يشددون في العادة على عدائهم للشيوعية حتى وأن أظهرت التجربة أن الكثير من هذه المجموعات أو نظم الحكم العسكرية بهما رغبة كبيرة في تبسول الأسلحة من البلاد الشيوعية وبالإضافة إلى هذا ، فاستعدادهم لاستخدام العنف في المنازعات على الأرض ، تعرض أحيانا للخطر أو تحطم وحدة واستقرار العالم غير الشيوعي ، على نحو ما حدث في الستينات فيما كان يقرب من حرب بين عضوين في حلف الأطلسي هما اليونان وتركيا بشأن قبرص ، وحدث بصورة مفاجئة بين الهند وباكستان حول كشمير . ثم انفصال باكستان الشرقية التي قامت مكانها دولة بنجلاديش الجديدة .

بنجلاديش الجديدة .

ان العسكريين غالبا ما يشكلون جزءا من ائتلاف أوسع لمجموعات المصالح . وثمة ناحية هامة للسياسة الخارجية بالنسبة لآراء مجموعات الصفوة وهذه الناحية تتمثل في موافقها الإيجابية نحو التسلح والحرب واستخدامها كادوات للسياسة الخارجية — ان هؤلاء الذين يجذبون مثل هذه السياسات في الولايات المتحدة غالبا ما يوصفون « بالمتصور » أما الذين يعارضونهم فانهم يوصفون « بالحمائم » وتبين من استفتاء أجرته بمسألة كبيرة اليزابيث هاتسون وبروس روزيت في شهرى مارس وأبريل من عام ١٩٧٣ تناول أكثر من ألف شخص من كبار رجال الأعمال الأمريكيين والضباط العسكريين أن من أشد مجموعات المصالح « صقرية » تتألف من الضباط وأعضاء اللجنة القومية للحزب الجمهورى ورجال الأعمال

في هذا الترتيب . وهذه الفئات الثلاث أكثر صقرية من الفأخين العاديين . وقبل ذلك بتسعة أعوام أجريت مقابلات واسعة النطاق مع مجموعات المصالح في كل من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وقد دلت هذه المقابلات والتحقيقات على أن المشاعر « الصقرية » عالية جدا بين العسكريين

في هذين البلدين ، وتلقى بعدها فرنسا ، ولكن مشاعر العسكريين
الألمان تتفاوت من مسألة لأخرى ومن هم من يحار رجال الأعمال الألمان
أبدوا تأييدا تاما الحد من انتاج الأسلحة والاشراف عليها كما أبدوا
المعاهدة الأمريكية - السوفيتية الخاصة بعرض حظر جزئي على التجارب
الذوية .

لا تزال هناك مجموعة مهمة أخرى ذات مصالح مشتركة ولكنها واسعة
نسبيا ، هي البيروقراطية العليا التي لها وزن كبير في بلاد فرنسا والمانيا
والهند وأيضا بطريقة متحذرة ولكنها مؤثرة ، في بريطانيا .

وأعم هذه المجموعات التي تمثل المصالح المهنية ، وسائل الاتصال
بالجواهر ، والساسة المحترفون ، ووسائل الاتصال بالجواهر تشمل
بصفة خاصة الصحف والكتب والدوريات والراديو والتلفزيون والاعلام
السينمائية ، والى حد ما صناعة الاعلان . وتعكس المواقف التي تتخذها
الوسائل ازاء السياسة وخاصة مسائل السياسة الخارجية ، ارتباطا بين
افكار اصحابها والمطمنين فيها وقرائنها والعاملين فيها - بنسب تتفاوت من
وسيلة الى أخرى ، ومن صحيفة الى أخرى ، ومن شبكة الى أخرى ، ومن
حالة الى أخرى . في الحالات الحرجة الدقيقة لا يزال امتلاك صحيفة عونا
كبيرا في أن تغلب افكارك عليها ، لكن يتعين حتى على المالك أن يتنبه الى
اتجاه ما يفضل القراء والمعلنون ، وللقدر المحدود من المواهب المتأثرة التي
يختار منها العاملون عنده . فخلال العقدين الاخيرين كانت صحف عدة
في بريطانيا والولايات المتحدة مملوكة لافراد ذوي ارادة قوية لكنوا من بعض
النواحي على غير توافق مع عصرهم وبيئتهم ، فظلت تخسر المال الى ان توقفت
عن النشر أو استحوذ عليها المنافسون ، بينما ازدهرت دوريات أخرى
وأصحابها الاشد حذرا ومهارة .

لا يزال الساسة اعم في المصالح التي يمثلونها ، ولكن حتى اذا كانتوا
كذلك ، فان مصالحهم واتجاهاتهم وأنماط اهتمامهم تختلف من نواح كثيرة عنها
في حالة رجال الأعمال والمالين ، أو العسكريين أو الموظفين المسدنين .
لنهم في الغالب متخصصون في العموميات ، وكما قيل كثيرا ، يجب أن يعملوا
كمساعره بين مصالح المجموعات والأقاليم المختلفة ، وان يصلوا الى قدر
كاف نوعا من الاتفاق على مصلحة « قومية » حتى يتسنى لها جذب التأييد
الغريض الكافي بما يسمح لهم بتولى حكم البلد في شؤونه الداخلية والخارجية،
وفي محاولة تحقيق هذا كثيرا ما يجد الساسة أن الوصول الى اتفاق
مريض على المسائل الخارجية اسهل منه على الداخلية ، وثمة سبب لهذا
هو أن معظم الناخبين قليلو المعرفة والاهتمام بالشؤون الخارجية ، بينما
الاعلبي أن تكون فكرتهم اذكى نوعا عن مصالحهم الداخلية وهما يحتمل أن

يكون لسياسة داخلية مقترحة من تأثير عليهم . وعلاوة على هذا ، فالسياسة شأنها شأن كل عمليات صنع القرارات ، تتطلب اختيارات كثيرة ما لا ترضى كل انسان ، والأسلم في مثل هذه الحالات أن يفضوا الأجانب الذين لا يمكنهم التصويت والذي غالبا ما لا يمكنهم التآثر فورا وبطريق مباشر ، وهو ما قد تلجأ اليه مجموعة من أصحاب المصالح تسمى اليهم السياسة المقترحة .

وعلى ذلك فالدبلوماسيون المحترفون الذين يجب أن يضايقهم بطء الاستجابات من جانب الدول الأجنبية وأن تكن استجابات حقيقية ، كثيرا ما يستثمرون الفلق ازاء السهولة التي يتم بها تعيين سياسيين شغل المراكز الرئيسية في وزارة خارجيتنا . وكثيرا ما يصل السياسيون المحليون في العادة الى اجماع قسوى في الرأي على السياسات ذات الصيغة القومية ، يخطئ الحكم على ردود الفعل الدولية المتوقعة او يغلها ، ويزداد هذا الاتجاه تشبها مع حجم البلد وقوته ، وهو ضعف يميز أكبر الشعوب والأواها على العكس من ذلك ، كلما صغر البلد كان أكثر ساسته خبرة وتجربة أكثر مهارة في العادة في أن يأخذوا في الحسبان ردود الفعل التي يحتمل أن تقترب على تصرفاتهم . خلال السنوات الحديثة أخذت مجموعة جديدة وعامة نسبيا من المجموعات الممثلة للمصالح ، تبرز في كثير من البلاد النامية وفي البعض من أكثر البلاد تقدما أيضا وربما ظهرت لكي تبقى ، هذه المجموعة الجديدة تتكون من الجامعات بطلا بها وكلياتها وهيئات البحث والعائمين بالإدارة ، وذلك الى جانب المؤسسات العلمية ومؤسسات الأبحاث الأخذ في الازدياد ، و « صناعات التفكير » خارج الجامعات ، كصناعات الكمبيوتر والأبحاث البيولوجية والطبية ، كل هذا النشاط الأخذ في التوسع ، تحتاج اليه مطالب تكنولوجيا أخذة في النمو أو مطالب تنظيم اجتماعي واقتصادي أكثر تعقيدا . فضلا عن مطالب قطاع حكومي وقطاع خدمات عامة يسير في طريق التوسع . وعلى ذلك ليس من المحتمل قلب ما نتج عن هذا من نمو في الجامعات وتوابعها ؛ بل ولا الإبطاء بخطاه بشكل له قيمته في المستقبل القريب .

ففي الولايات المتحدة تمثل الجامعات الآن واحدة من صناعات البلد الكبيرة ، وتمثل مع بقية التعليم الذي تؤثر فيه تأثيرا كبيرا ، واحدة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا ، فطلاب يزيد عددهم على ٥ ملايين في عام ١٩٦٦ وحوالي المليون من الخريجين ، ونصف المليون من افسراد الكليات والانسام الأكاديمية ، ونصف مليون آخرين على الأقل من المستخدمين الآخرين ، فالجامعات بصدد أن تصبح عاملا سياسيا يجب أن يعمل له حساب حتى وان كان عاملا واحدا بين عوامل عدة ، ففي رأى الاستاذ الجامعي والسفير الأمريكي السابق في الهند جون كينيث جلبرايث ، أن اخفاق الرئيس جونسون في عام ١٩٦٥ في الظفر بتأييد كبير من المجتمع الجامعي بالولايات المتحدة لسياسته في تصعيد الحرب في فيتنام ، ربما كان يشير الى تغيير هام في عملية السياسة الخارجية في هذا البلد خلال العقد التالي .

من المؤكد ان نسبة الطلاب الجامعيين والكليات والموارد في البلاد النامية أصغر من هذا بكثير ، ولكن إمكانياتهم السياسية المحتملة غالبا ما يدعمها غياب أو ضعف معظم المجموعات المتعلمة الأخرى ، وتركز الكثير من مواهب البلد من القيادة المتعلمة الفتية ، في طلبية الجامعات . ويرغم ان الانشطة والسياسة الطلابية تميل الى التقلب ، فمن المحتمل ان تظل الامة السياسية للجامعات والطلاب في بلاد كثيرة اكبر مما كانت في الماضي .

وثمة طائفة أخرى من المجموعات التي تمثل المصالح وعلى درجة من العمومية هي النقابات العمالية والمجموعات الزراعية والكثائن . لكل من هذه المجموعات مصلحة خاصة أصلية أو مجموعة من المصالح ، كالأجور والعمالة وخدمات الرفاهية في حالة العمال المنتظمين في سلك نقابات . والأسعار الزراعية والخدمات الريفية بالنسبة الى الفلاحين ، والمسائل المتعلقة بدعم الكثائن ومدارسها والأخلاقيات العامة وذلك بالنسبة الى الكثائن ، لكن فيما يتجاوز هذا ، تهتم القوة العاملة بنمو الاقتصاد وتكلفة المعيشة وإمكانية توافر الاسكان ومركز العامل في المجتمع والفرص التعليمية المفتوحة أمام أطفاله . ويجب ان يهتم الفلاحون بتكاليف الائتمان والنقل وتوفير الخدمات التعليمية والطبية في الريف ، وتهتم الكثائن بالصفة الكاملة للحياة العصرية ، بما في ذلك أخلاقيات الشباب التي غالبا ما تكون استجابة من أنواع للسلوك المشاع من جانب من هم اكبر منهم سنا . وهي تهتم تحما بالعلاقات بين الأجناس وهي علاقات تعرض الكثير من تعاليمها للاختبار . كل هذه المجموعات تمثل الى حد ما مجالات عريضة نوعا من المصالح ، وكثير من هذه تؤثر بشكل مباشر في المعادة على السياسة الخارجية ، وعلى المناخ السياسي الذي يزيد من احتمال الحرب أو السلام .

ان جميع المجموعات ذوات المصالح والتي ذكرناها حتى الآن مصالح ملموسة تحدها من أو علاقات معينة تترك القليل نسبيا من عدم التأكد مما اذا كان شخص ينتمي الى مجموعة معينة من هذا النوع أولا . وثمة طائفة أخرى من مجموعات المصالح أوسع نطاقا ولكن تحديدها أقل دقة فنفسح مجالا من مجموعات أوسع لعدم التأكد والغموض أو الجدل في تعريفنا . هذه هي طائفة الطبقات الاجتماعية أو على أي حال ، طائفة مفاهيم « الطبقات الاجتماعية » . ففي بعض البلاد كالولايات المتحدة تظهر بعض نواحي المفهوم الطبقي (وان لم تكن كلها) غير حقيقية نوعا ، بينما في بعض البلاد الأخرى تدو الطبقة كواقع واضح . لكن في جميع البلاد كان كثير من الكلام والتفكير في السياسة في وقت أو آخر يجري على أساس الطبقة أو يمس أفكارا عن الطبقة . وفي البلاد التي يحكمها الشيوعيون ظلت الطبقة أحد المفاهيم الرئيسية التي تشملها السياسة ، ولهذه الأسباب فان للطبقات ومفهوم الطبقة أهمية قطعا بالنسبة الى المناقشة التي تجريها .

عندما يتحدث الناس عن الطبقة الاجتماعية ، غالبا ما يشيرون في نفس الوقت الواحد تقريبا الى علاقات مختلفة كثيرة . ومن هذه العلاقات المتضنة في الاستخدام العسادي لكلمة « طبقة » بوجه خاص لها أهمية بالنسبة الى التحليل السياسي .

فأولا ، كثيرا ما تشير كلمة « طبقة » الى مصلحة اقتصادية عامة قد تريبط عددا كبيرا من اناس يشغلون مراكز متوازنة في العملية الاقتصادية ، وبهذا فمن المحتمل أن يكسب جميع ملاك الأراضي أو أغلبهم إذا ارتفعت الايجارات وأثبان العقارات وظلت الضرائب العقارية ثابتة أو انخفضت . على كتابات أومند برك وآدم سميث ودافيد ريكاردو تظهر « مصلحة الملاك الزراعيين » كمثال واضح بصفة خاصة ، عن مثل هذه المصلحة الطبقية . وبالمثل إذا هبطت الاثمان وارتفعت أسعار الفائدة ، فمن المحتمل أن يستفيد جميع الدائنين أو معظمهم ، بينما يتعرض المدينون للخسارة . كانت مصلحة الدائنين المشتركة هذه معروفة تماما لاسكندر هاملتون ، والواقع أنه استخدمها عن عمد لدعم اتحاد الولايات المتحدة الفتى ، ويبدو واضحا أن معظم أرباب الأعمال يحققون كسبا إذا كانت الأيدي العاملة وفيرة في كافة المستويات ، وساعات العمل طويلة والأجور أعلى ، الواقع أن الكثيرين من اصحاب الأعمال والكثيرين من النقابيين يميلون نحو هذه الأفكار .

هناك بالطبع حجة مضادة تستند الى « الأجر المرتفع » أو « القسوة الضرائية » مؤداهما أن في امكان الكثير من أصحاب الأعمال أن يجنوا أرباحا أعلى عن طريق بيع مزيد من السلع الى العمال الذين يتقاضون أجورا عالية وهناك حجة « انتاجية العمل » وترى أن الكثير من العمال سوف يسيدون إذا حقق مخدوموهم أرباحا أكبر يعمد الآخرون الى استثمارها طبقا لهذه الحجة ، في آلات أكثر كفاءة وانتاجية . ليس من الضروري أن يسبب ما تنتجه من كميات أكبر أية بطالة ، ولكن يمكن أن يؤدي الى رخاء أكبر لكل فرد باختصار لاتشدد هذه الحجج على العداء ، ولكن على توافق في المصالح ، جزئى على الأقل ، وبين أصحاب الأعمال والعاملين عندهم .

متى وفي ظل أى ظروف وإلى أى حد تكون أى من هذه الحجج عسب . « التوافق » الطبقي ، واقعية ، نقول أن هذا السؤال مايزال موضع جدل في صفوف الاقتصاديين ، ومن المحتمل أن يتبين الدليل بالنسبة الى غترات وبلاد مختلفة ، لكن في أزمان وأماكن كثيرة بنت الصدامات بين أمثال هذه المصالح عامة ودائمة . فالشريف والفن ، ومالك الأرض والمستاجر ، والدائن والمدين ، ورب العمل والمستخدم ، والإدارة والعمال ، والمالك والمُسلب من الملكية ، والراسمالي والبروليتارى ، نقول أن هؤلاء كثيرا ما وصفوا بأنهم أعضاء طبقات متعارضة ، وكثيرا — وان لم تكن دائما بالتأكيد — ما اعتبروا أنفسهم كذلك ،

لكن الطبقة غالباً ما لا تنشر أصلاً إلى المصلحة الاقتصادية : وإنما كثيراً ما تنشر إلى المركز الاجتماعي أى إلى سهولة أو صعوبة حصول الأفراد على الإهتمام والاعتبار والاحترام من جانب أعضاء المجتمع الآخرين ، وعلى تأثير أكبر أو أقل على أفعالهم . فمركز الفرد الاجتماعي عبارة عن درجة حصوله على الإكرام والاحترام في مجتمعه ، أنه مستوى التفضيل أو الأولوية الذي تناله رسائله في شبكة وتدفق الاتصالات في المجتمع الذي يعيش فيه ، فالذين يشغلون مركزاً عالياً يمنحون الأسبقية في الدخول في الغرف والممرور من الأبواب ، ويجلسون على رأس المقعدة أو قريباً منها أو إلى جانب مضيفهم ، ويستمتع الناس اليهم بمزيد من الانتباه وقليل من الخلاف السافر ، وكل هذا متوقف على العرف المحلي . وعلاوة على هذا ، تقرأ خطباتهم ويرد عليها أولاً ، ومكالماتهم التليفونية تحول إلى رئيس الشركة أو الوكالة ، والأكثر احتمالاً إلى حد ما على الأقل ، أن تكون رغباتهم واقتراحاتهم موضع الاعتبار ، وباعتبار أن المركز حق في الإكرام يلقي قبول المجتمع ، فهو يتضمن عنصراً ثانوياً من القوة ، وباعتباره حقاً مقبولاً في الاحترام ، فإنه يعنى ضمناً عنصراً ثانوياً من الاستجابة والصلاح .

وإذا تزايد أعداد السكان تجرى تعبئة الشحوب ، وتصبح معدوات الاتصال وغيرة ، ويشتد ضغط العدد المتزايد من الرسائل على القدر المحدود من الوقت المقاح ، وتصبح مسالك الاتصال محملة بأكثر من طاقاتها ، ويزداد العبء الواقع على صناع القرارات ، وكلما ساء القتل عظمت الحاجة إلى أولويات بالنسبة إلى الرسائل التي لايزال يتعين نقلها وإلى الأفراد الذين لايزال عليهم الوصول إلى العنصر القوى أو البارز . هذه العملية واسعة الانتشار في العالم ونيسل إلى أن تزيد من إمكانية البيروقراطية والتسلسل الهرمي والمركز الاجتماعي أو مما لهذه من أهمية فعلية . وكثيراً ما ينظر أعضاء الطبقات الاجتماعية وبعض علماء الاجتماع أيضاً إلى الطبقات على أنها مجموعات تمثل المركز الاجتماعي ، ولقد ميز عالم الاجتماع غلويد وارنر ست طبقات اجتماعية في الولايات المتحدة ودعاها الفئة العليا من الطبقة الراقية (العائلة القديمة في البيت الكبير في أحسن جزء من البلدة) ، الفئة الدنيا من الطبقة الراقية (الموظف التنفيذي الكبير أو رجل الأعمال الكبير الذي جمع ثروته بنفسه) ، الفئة العليا من الطبقة الوسطى (الأطباء والمحامون والموظفون التنفيذيون المحليون وأمثالهم ، الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى (صغار رجال الأعمال والموظفين والمستخدمين من أصحاب البيئات البيضاء) ، الفئة العليا من الطبقة الدنيا (العمال المهرة) ، والفئة الدنيا من الطبقة الدنيا (العمال أشباه المهرة وغير المهرة والعمال الريفيون) . ثم ابتدع تكتيكات سمحت له أن يقنناً بقدر طيب نوعاً من النجاح ، بأى من هذه المجموعات الست يمكن أن يندرج فيها أى فرد أو أسرة في بلدة صغيرة حسب ما يراه للجيران .

ويرتبط المركز ارتباطاً وثيقاً بتنوع كثيرة من الاتصال . فكثيراً ما يتحدث

اعضاء نفس الطبقة الاجتماعية أو اعضاء المجموعة المعبرة عن المركز ، نيسا
بينهم ويتزاورون بأسهل مما يفعل غيرهم .

ومن ثم فكثيرا ما تكون الطبقات الاجتماعية أيضا مجتمعات يتقاسم اعضاؤها
حرية وسهولة الاتصال ، فقد لاحظ العالم الاجتماعى جوزيف شومبيتر ذات مرة ،
ان الاتصال فى داخل الطبقة التى يقتضى اليها المرء ، أشبه بالسياحة فى اتجاه
التيار ، ولكن محاولة الاتصال عبر الطبقة كثيرا ما تشبه السباحة ضد التيار .

وهكذا غالبا ما تشكل الطبقات الاجتماعية شيئا يشبه الثقافات الفرعية فى
مجتمعاتهم . فقد يعيش اعضاء طبقة فى منطقة معينة فى بلدة ، كان يعيشوا على
الجانب « الصحيح » أو « الخاطئ » من الطرق الحديدية ، وقد يرتادون نفس
الأنواع من الأماكن لتناول الطعام والشراب ، وقد تتشابه طريقتهم فى اللبس
وهى طرق تحدث ما اذا كانوا من « اصحاب الباقات الزرقاء » أو « اصحاب
الباقات البيضاء » ، وقد تكون لهم عادات متشابهة فى الجلوس على المائدة وفى
طارحة الغرام ، وفى التوصلات عن الصداقة والتزواج .

من جميع هذه التجارب المستمدة من المصلحة الاقتصادية ، والركمىز
الاجتماعى ، وكثرة الاتصال وسهولته ، والمعدات الشعبية المنبثقة من ثقافة
فرعية مشتركة ، نقول ان من هذه جيمعا قد يأتى ادراك حسى بمصلحة
اقتصادية مشتركة وتقبل تنظيمات خاصة لتشجيع هذه المصلحة ، وهكذا كثيرا
ما ينظر الى نقابات العامة للعمال .

وقد يزيد توسيع نطاق الادراك بوجود مصلحة طبقية مشتركة الى ان
يصبح احساسا عاما بـ « رسالة ثقافية أو تاريخية » . قد لا يشعر ملاك الاراضى
النبلاء انهم يدافعون فحسب عن مصالحهم كملاك ضياع كبيرة ، ولكن قد يرون
انهم يدافعون عن جميع قيم الارستقراطية ، بل ويدافعون عن أسلوب الحياة
بأسره والذى فيه ينبغى لصالح العامة ان تحكمهم هذه الطبقة الصغيرة من
« الأغنياء وكرام المحتد والحكام » . ويمكن أيضا ان يخلق اعضاء الطبقات
الأخرى ، مثل هذا الاحساس بان لهم رسالة . وكثيرا ما ينظر رجال الاعمال ،
الى انفسهم انهم انصار النشاط الخاص الحر الذى يودون ان ينقلوه الى بعض
الشعوب غير المستنيرة بعد فى آسيا وأفريقيا ، بل وإلى بعض أو جميع الشعوب
والبلاد الخاضعة للحكم الشيوعى ، ان أمكن ، وفى بلاد كثيرة فالاحساس
بالرسالة التاريخية أصمم جزءا من أيديولوجية الكثير من العمال الصناعيين
وغيرهم من افراد الطبقات الأثمة فقد ا ، فقد تقبل كم من العمال فى ايطاليا
وفرنسا وبلاد أخرى صورة ما من النظرية الماركسية فذهب الى ان المهمة
التاريخية للثقة على عاتق الطبقة العاملة هى ان تصبح الطبقة الحاكمة نسي
الشعب الذى تنتهى اليه . وان نستخدم فترة انتقالية من « ككتاتورية البروليتاريا »

في تحويل نظام بلدها الاقتصادي والاجتماعي من هذه الايديولوجيات عن رسالة تاريخية - رسالة الارستقراطية المحافظ ، ورجل الاعمال المؤمن بالنفط الخاص ، والعامل الماركسي - تصور العالم على انه ايسر بكثير مما هو في الحقيقة . ولكن يمكن ان تصبح كل من هذه الرؤى التي تنحو الى تبسيط الامور ، قوة في كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية اذا سيطرت على اذهن عدد كبير كاف من الناس . اما ان يحدث شيء من هذا القبيل فيتوقف كثيرا جدا على الظروف المعينة السائدة في كل بلد ، وكذلك على مهارة وبلاغة انبيائه .

ان الطبقة تعنى توافق الخبرات والتجارب والشيء الذي يصنع الطبقة هو توافق غالبية الخبراء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لانفرادها . والشيء الذي يجعل الشخص عضوا في طبقة هو توافق خبراته او خبراتها الشخصية بالنسبة لهذه المصالح والقيم التي تتراوح بين مسائل الحياة اليومية والنظرات الكبيرة للعالم . وفي ذلك غالباً ما تتقوى بعضها البعض ، على ان هذا التوافق ليس متساويا في الحدوث او انه ليس قويا في جميع الاجيال او جميع فئات الشعب .

كانت جميع النواحي الست من الطبقة الاجتماعية تتمشى الى حد كبير مع نفس المجموعات من الأشخاص ، وذلك في كثير من بلاد العالم القديم . كان العمال يهتون كثيرا بانخفاض الاجور وارتفاعها ، والروابط الاجتماعية بينهم وظروف سكنهم ، وجعلتهم المعاملة التي تقسم بازدراء من جانب اصحاب الاعمال وموظفي الحكومة واهضاء الطبقة الوسطى ، على بيئة بصورة شديدة يشيع فيها السخط ، من مركزهم الاجتماعي السيء . فقد كانوا يعيشون في المناطق المزدهمة المخصصة للطبقة العاملة . وكانت ايديهم خشنة بسبب مزاولة العمل اليدوي ، وكان حديثهم وعاداتهم بل واغطية الرأس المصنوعة مما يجعلهم كأنهم جماعة على حدة ، وكانت نقاتهم تبدو المدافع الرئيسية او الوحيد عن مصالح عيشهم وبالنسبة الى كثير منهم أصبحت أحزابهم الاشتراكية اوالشيوعية رموزا للوادة والتطلع - رموزا عن كبريائهم وأملهم واحساسهم بأن لهم رسالة عظيمة - وحيث سادت هذه الظروف ، استمرت الايديولوجية الطبقيّة والسياسة الطبقيّة وأحيانا طيلة اجيال ثلاثة او اربعة ، وزادت في ارتفاع حيث التنمية الاقتصادية عرضت جماهير الوافدين الجدد الى الصناعة وحياة المسكن الى البعض امثال هذه الظروف المتجمعة التي تدوم طويلا .

سادت في الولايات المتحدة مجموعة مختلفة جدا من التجارب ، كان مولد في طبقة ما لا يؤثر كثيرا في فرص الحياة بالنسبة الى كثير من الناس - فكثيرا ما تمكنوا (او على الاقل تمكن أطفالهم) من الارتقاء في النظام الاجتماعي والاقتصادي . . ظل المهاجرون الجدد من الخارج (وفي فترة احدث من بورتوريكو ومن اقاليم القطن بالجنوب) يتولون الاعمال التي تتطلب اقل

تصدر من المهارة وتحصل على أفضل أجر . وتبقى أسفل السلم ، وبذلك عملوا على تحسين فرص الحياة بالنسبة الى من كانوا قبلهم يخطون الدرج الأسفل ، ثم في فرص كل فرد آخر في السلم بدوره . وعطفت السيارة على تحرير العمال الأمريكيين وخاصة من مكثهم طويلا من اكتساب مهارة تأتي بأجر أفضل ، من ازدحام مناطق السكنى ، وجعلت الدوايب المبتسة في المصانع في إمكان العمال أن لا يلبسوا بذلاتهم الخاصة الا في أثناء العمل ، وفي توجيههم الى عملهم وعودتهم منه يلبسون ملابس العمل العادية او ملابس الشارع ولا يمكن ان نحدد بسهولة الى اية طبقة اجتماعية معينة او مجموعة حاكمة ينتمون . والاعلام السينمائية والراديو والتلفزيون - والتعليم الثانوى الموجود في كل مكان والذي يتحسن بإطراد ، هذه كلها زودت جميع صفوف المجتمع بنفس النماذج الثقافية تقريبا جدا . واتاح ارتفاع الأجور وقصر ساعات العمل مجالات أوسع للاختيار بين الأشياء ، بما في ذلك انتشار تلك البيوت ، واستغلال اجازة نهاية الأسبوع في العمل في الحوش الخلفى للبيت ، والنقابات التي كان المتوقع منها غيما مضى أن تكافح من أجل احدى مصالح أعضائها الاقتصادية فحسب ، تحاول الآن أن تستأثر بنصيب متزايد باستمرار من أرباح ومناافع المشروعات الاقتصادية التي ينتقل فيها أعضاء هذه النقابات . من المؤكد ان هذه الظروف طبقت حتى الآن بدرجة أقل على الزوج الأمريكي ، سواء في ريف الجنوب او في المدن الكبيرة بالشمال ، لكن بالنسبة الى الأغلبية الكبيرة من زملائهم من المواطنين البيض فمشكلات الايديولوجية الطبقة والرسالة الطبقة ، أخذت تبدو غير ذات أهمية بصورة متزايدة ، بسبب ان الاحتجاج من جانب الزوج كان يجسرى في الأغلب التعبير عنه على أساس شعب أو جنس متميز بدلا منه على أساس الطبقة ، والآن لقد سارت عمليات كثيرة مسافة بعيدة بحيث يتطلب الأمر من الكثير من الأمريكيين ، جهدا عقليا كي يدركوا أن الظروف التي تؤدي الى بروز السياسة الطبقة في بلاد أخرى كثيرة ، يمكن أن تكون مختلفة تماما .

لكن ورغم ما قلناه الآن ، فالأفكار والاتجاهات الطبقة تمارس أحيانا علنا قويا (وان كان ذكيا) على اتجاهات السياسة الخارجية وايضا سياسات حتى أكثر البلاد تقدما وأحسنها تكاملا من الناحية الاجتماعية ، ان ارتفاع مستويات معيشتنا تجعل من السهل علينا أن نقيم اتصالات قائمة على التعاطف مع كثير من الطبقات الوسطى والعالية في بلاد العالم الفقيرة ، بل ان اتصالاتنا الانسقية المباشرة مع الفقراء في الخارج هي اقل منها في بلعنا . نأيا كان ما نسمعه من أصقائنا في الخارج عن سياسة أو اقتصاد بلادهم ، فالأغلب اننا نسمع من اصديقنا ينتمون الى الأقليات المتميزة نسبيا ولديهم التجربة في كوبا وغيرها أن نفهم للموقف كثيرا ما كان ضعيفا . مثال ذلك ان تفضيل الاتصالات مع الطبقة العليا اسهم في انحياز في مصالحة

أقاليم نيجيريا المختلفة في الدستور الذي وضعته بريطانيا لذلك البلد ، فقد وجد الموظفون المحليون البريطانيون في أواخر الستينات أن الثقة بنبلاء نيجيريا الشمالية أسهل منها بالعامية الصحابيين والأكثر فظاظاً من أهل الجنوب والشرق . عندما منحوا دستوراً للبلد الحديث الاستقلال أعطوا نصيب الأسد من السلطة إلى الشماليين الأرستقراطيين الذين كانوا موضع ثقتهم . لم تَمْضِ سنوات قليلة حتى اسقط ذلك النظام الذي اختر بطريقة قسرية ، وترك رئيس وزرائه ليموت في حفرة ، وبدأت فترة من الاضطراب والعنف قدر لها أن تكون ضحاياها بالآلاف . وربما ينظر الكثير من رجال الأعمال الأمريكيين ، وكذلك بعض الدبلوماسيين إلى أمريكا اللاتينية بعيون زلزالهم في تلك البلاد ممن نظرتهم قد تمثل ربما ما لا يزيد من الفئة الخامسة أو العاشرة العليا من سكانها . وكان الدبلوماسيون السوفييت بدورهم في بعض الأوقات يثقون في رأي مجموعات صغيرة من الشيوعيين المحليين بأكثر مما يثقون في الأدلة المتاحة من الاتجاهات الفعلية لأغلبية السكان . مثل هذه التحيزات في الإدراك وفي السياسة يمكن أن تكون حقيقية تماماً ومع كل لا يجب أن تكون مما لا يمكن مقاومته . على الحكومات أن تزن مصالح رعاياها ومصالح الطبقات والصفوات بالبلاد الأخرى . يجب أن تفعل هذا وأن بدت بعض تلك الطبقات والصفوات الأجنبية شبيهة بأقوى الصفوات عندها نقوداً أو متماثلة جداً معها ، قد يكون التنبيه إلى التحيز الطبقي كمصدر يشوه ويفسد الروايات والانباء (في الدبلوماسية) والأعمال والشئون العسكرية احتياطاً جوهرياً لحماية المصلحة القومية .

الفصل السادس

قوة جماعات الصفوة

يمكن أن تكون الطبقات الاجتماعية كما رأينا ، ذات أهمية بشكل مباشر بالنسبة الى سياسة بعض البلاد يزيد عنه بالنسبة الى بلاد أخرى. وعلى النقيض من هذا فجماعات الصفوة أهميتها في كل بلد ، ونقصد بكلمة « صفوة » أقلية صغيرة جدا (عادة أقل من ٥ في المائة) من أناس يملكون من قيمة واحدة على الأقل من القيم الأساسية ، ما يزيد كثيرا جدا على ما يملكه منه ابقية السكان — عادة يزيد في المتوسط من خمس الى عشر مرات على الأقل وذلك في حالة القيم التي يمكن حسابها بهذه الطريقة . فاعضاء الصفوة الاقتصادية يملكون ثروة أكثر بكثير ، ويملك أعضاء الصفوة السياسية قوة أكثر بكثير ، ويملك أعضاء الصفوة القائمة على الاحترام الذي تلقاه مثل قضاة المحاكم العليا أو اساقفة كنيسة ما ، هم موضع احترام أكبر . (لعلهم في الولايات المتحدة لا يتمتعون من الاحترام بما يزيد من خمس الى عشر مرات عن غيرهم من الناس . ولكن لو حاولنا أن نقيس الاحترام بصفة معقولة على أساس ترتيب المراكز. لبرزت الصفوات الاجتماعية حتى هنا) .

والصفوة عادة مجموعة اصغر بكثير من الطبقة . بالطبع ، الطبقات المهضومة الحقوق بوجه عام كبيرة جدا في معظم المجتمعات . فالعمال الاجراء وعائلاتهم يشكلون ٥٠ في المائة من سكان المانيا الغربية ، والطبقات الوسطى أيضا كبيرة . وثمة ٢٠ في المائة أخرى تقريبا من الالمان الغربيين هم من صغار المستخدمين الذين يتقاضون مرتبات وينتمون الى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى ، وبشكل الذين يشتغلون لحسابهم من ابناء الفئة لافئة لادنيا من الطبقة الوسطى بالمدن والريف ، نسبة أخرى قدرها ٢٠ في المائة ، وهم عبارة عن صغار رجال الاعمال والصناع والفلاحين ، ولكن حتى الفئة العليا من الطبقة الوسطى والمكونة من المديرين والموظفين التقنيين وأصحاب المهن وأصحاب الاملاك الاثرياء ، لا تزال ربما تبلغ نسبتها ٤ في المائة ، وربما لا تزال نسبة الطبقة العليا من يملكون ثروات أكبر أو يشغلون مراكز أعلى ، تتراوح من ٥٠ الى ١ في المائة أو من ٥٠ الى ١٠٠ من كل ١٠٠٠ من السكان . وفي الولايات المتحدة تشكل الفئات العليا من الطبقة الوسطى وافراد الطبقة العليا نسبة اكثسر من مجموع السكان (١) . وعلى النقيض من ذلك لا تشكل الصفوة القائمة على أساس الاحترام أو الشهرة في الولايات المتحدة من قبيل الاشخاص الواردة اسماؤهم في الدليل المعروف باسم : Who's Who in America ، نقول ان هؤلاء

لا يشكلون الا حوالى ٣.٠ في المائة أى حوالى ثلاثة أشخاص في كل ١٠٠.٠ شخص - وحتى لو أدرجنا معهم عائلاتهم لكانوا أقل من ١٪ من السكان ، وجامعات الصفوة القائمة على أساس الثروة أو القوة أو أية قيمة أساسية أخرى ، صغيرة الحجم بالمثل ، أى ١٪ أو أقل من السكان .

وكحساب تقريبي يمكن أن نتوقع حتى من صفوة كبيرة أن تكون في أفضل الأحوال ، ثلث حجم أصغر طبقة اجتماعية ، والاكثر احتمالا أنها في العادة تشكل عشرا أو أقل . هذا الفرق لا يبدأ ينظمس إلى النسبة إلى أعلى الطبقات في مجتمع متفاوت للغاية . ففي عشية الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ كان النبلاء ورجال الدين في فرنسا يشكل كل منهم ٥. في المائة تقريبا من السكان ، بحيث أن تلك الطبقات في ذلك الحين كانت من الصفر بحيث تكاد لا تعتبر من الصفوات .

من حيث المبدأ يمكن أن تكون هناك مجموعات صفوة مختلفة يمثل ما توجد قيم مختلفة . ومن الناحية العملية تتداخل هذه المجموعات ولكن يحدث هذا بصورة ناقصة في العادة . ولقد قلل سكوت غرتزجيرالد وارنست هينجواي في الحوار الذي دار بينهما ، من أهمية الموقف عندما قال : « الأغنياء جدا مختلفون عنك وعن ... عندهم مال أكثر » . والكثير والكثير من الأغنياء جدا يملكون أيضا قدرا طيبا من القوة في السياسة ، وكثير منهم يحظى بالمركز الرفيع والاحترام ، وكثير منهم على درجة عالية من التعليم ويشغلون مرتبة عالية في الاستشارة والمهارة . وبالعكس . يتقاضى ائمة العلماء والخبراء أجورا مرتفعة وهم في العادة موضع احترام كبير ، ولكنهم ليسوا اقوياء . والساسة من المستويات العليا في البلاد غير الشيوعية حتى ولو كانوا فقراء في بدء حياتهم العملية . فمن المحتمل أن يصبحوا أغنياء عاجلا أو آجلا ، ويمكنهم في أيامنا هذه أن يصبحوا كذلك بطريقة مشروعة تماما عن طريق استغلال ما يحظون به من الاحترام وما يتمتعون به من المعرفة بدلا من الاستناد إلى قوتهم ، فيحصلون على عائدا عالية من مذكراتهم وكتاباتهم الأخرى ، ومن المحتمل أن تكون أحكامهم سليمة ومعلوماتهم جيدة وذلك في حالة مشترياتهم من المقار أو في حالة الاستثمارات الأخرى .

كعادة عامة ، من المحتمل أن الشخص الذي يحتل مركزا عاليا بالنسبة إلى أي من القيم الأساسية ، يشغل أيضا مركزا مماثلا بالنسبة إلى القيم

(١) انظر : Moris Janowitz ، « Social Stratification and Mobility in West Germany »

المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، المجلد ٦٤ ، العدد رقم ١ (يولييه ١٩٥٨)
ص - ٢٤ .

(م-٦ العلاقات الدولية)

الأخرى ، وهذا ما يدعى « النصاق » قيمه . والنصاق القيم ، هذا كبير فى كثير من البلاد ذات الأوضاع التقليدية الى حد كبير ، فغلاغنياى مركز عال ، ومركز الصنوة غنى ، وهذه الصنوة المشتركة تملك معظم القوة والمعرفة والمهارة وتحظى بالكبر قدر من الاحترام والاعجاب ، وتتمتع بأفضل صحة ورفاهية مادية نسبيا ، وتعتبر صالحة ومستقيمة فى ضوء الايديولوجية الرسمية أو المبدأ الكئسى السائد فى البلد الذى يحكونه . ويتبدر ما تسود هذه الظروف فى الولايات المتحدة ، فانها تشهد بوجود ما دعاه بعض الكتاب « صنوة القوة » أو « بنين القوة » فى هذا البلد . ولكن يقدر ما لا تلتصق القيم أو لا تعود تلتصق يكون مفهوم « صنوة القوة » غير مناسب أو يطل استخدام . يمكن فى حالة متطرفة أن تنخيل بلداً أو مجتمعا مطلباً فيه جميع جماعات الصنوة نوعية ولا يكون التداخل بينها أكبر مما يمكن توقعه عن طريق الصدفة الخالصة . فى مثل هذا البلد لن يملك الاقوياء ثروة لها شأنها ولن يكون للثرياء تأثير خاص فى السياسة ، ولن تتمتع أى من المجموعتين بأى قدر خاص أو درجة خاصة من الرفاهية والاستقرار والمهارة أو المحبة ، كما لن تكون أى منها موضع الاحترام بوجه خاص ، أو تعتبر من أهل الصلاح والاستقامة .

فى معظم البلاد بما فيها الولايات المتحدة تقع الحقيقة فى مكان ما بين هذين الطرفين من النصاق القيم الكامل وتفرقتها الكامل . لمركز الصنوة بالنسبة الى أية قيمة ، أهميته من ناحية فرض الحصول على مزيد من قيمة أخرى ولكن له أهمية بالنسبة الى كل شيء . غنى الولايات المتحدة دليل يلفت النظر ، على أن درجة تلاصق الصنوة قد تضاعف نوعا ، فقد أصبحت جماعات الصنوة عندنا أكثر تخصصا وأبوابها مفتوحة والسى درجة ملحوظة فى بعضها ، ويبدو أن الشعب الأمريكى يواصل هذه العملية من ابدال الصنوة القديمة ، الواحدة والصالحة لجميع الانغراض ، بحشد تعوى من صفوات متخصصة تربط بينها شبكة معقدة من الاتصالات والمساومة ، وأصبحت مسئولة على نطاق أوسع أمام شعب أوفر تعليمًا وأشد تأثيرا من الناحية السياسية ، ولكن لا يزال أمام هذه العملية طريق طويل تقطعه .

ولنلاحظ دلالات من اتجاهات مشابهة فى بلاد غربية متقدمة أخرى حيث نجد كثرة من الصفوات المتخصصة زادت من قوتها نوعا على حساب صرح الصنوة القديم ، الأضيق نطاقا والأكثر ترابطا . وقد يكون شيء شبيه بهذا يحدث الا فى البلاد التى يحكمها الشيوعيون والأكثر تقدما . والنتيجة ان فى بلاد كثيرة الآن نسبة كبيرة من أعضاء هالمشين ينتمون الى مختلف جماعات الصنوة ، بمثل ما تلقاه فى حالة الطبقات الاجتماعية ، وهذا يعنى أن نسبة كبيرة من السكان تنتمى فى نفس الوقت الواحد الى عدة

مجموعات مختلفة ، وتختلف اتجاهات مواقفها في الحياة وتجاربها وقيمتها . هذه النسبة المتزايدة من السكان والتي يعتبر أفرادها هامشين ، بمعنى ما في كثير في المجموعات التي ينتمون إليها أو في كلها - نقول ان هذه النسبة يقل احتمال استجابتها لشعارات السياسة الطبقية وارتباطاتها ويزداد الاحتمال عموما بتقبلها رموز السياسة الوطنية والهوية الوطنية . لكن مدى الوقت نفسه ، تعيل تجربة كون المرء هامشيا في الصفوة أو المجموعة الاجتماعية التي ينتمى إليها ، الى أن تجعل الناس أشد نقدا للمعتقدات والأساليب السائدة ، وأشد ميلا الى البحث عن معتقدات وممارسات جديدة . ونتيجة لذلك تصبح مجموعات الصفوة هذه ، أوامر تخصصا . وأكثر تقبلا للوافدين الجدد ، وأشد التصاقا بالنسبة الى القيم والامتيازات النسبية التي ينعم بها أعضاؤها . وفي صفوفها يزداد عدد الذين هم هامشيون بمعنى ما ، والساخطون بصورة مبهمة ومن هم أحيانا أكثر تقبلا للانكار الجديدة والى الاتصالات من خارج دائرة تجربتهم ، منذ نصف قرن مضى ، قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها كان اتجاه العمال في البلاد المتمدنة انجاء طبقيًا وكانت عواطفهم ذات صيغة دولية ، بينما كانت نظرة الكثير من المثقفين وخاصة في أوروبا ذات صيغة قومية ، لكن اليوم يستجيب العمال في معظم البلاد المتقدمة « للشعب » الرمز وبأسهل مما يستجيبون « للطبقة » الرمز ويشعر الكثير من المثقفين في البلاد غير الشيوعية وفي البلاد الشيوعية أيضا بمزيد من الضيق في دولهم القومية ، وهم أكثر انتقادا للنظم القائمة والسياسات الوطنية بما فيها بعض سياسات وطنية في الثسئون العالمية .

إذا كانت المجموعات التي تعبر عن المصالح ، كبيرة فاتها نسب مصادرة قيام صفوات معينة تقودها ، والأغلب أن تتكون هذه الصفوات من كبار أفراد المنظمات التي تمثل مصالح خاصة . فقد سببت المنظمات العمالية الكبيرة قيام صفوة من موظفي النقابات وقادة العمال . ومنظمات رجال الأعمال ، والمجموعات الزراعية والكنائس ، هذه جميعا الصفوات الخاصة موضع القول من جانب أعضاء الدوائر الأكبر المثلة للمصالح . إذا أريد أن تظل قادتتها لأمد طويل ، ولكن في الوقت نفسه قد يبتدع أعضاء هذه الصفوات المتنوعة عادات واتجاهات ومستويات معيشة وانماط ثقافة متشابهة . وقد يتقابل بعضهم مع بعض بحكم المهنة أو اجتماعيا أحيانا . لماذا مارلت هذه العملية بعيدا فقد تظهر اتجاهات ومصالح مشتركة توحد جماعات القيادة المتنوعة هذه ، مع الصفوات البيروقراطية والسياسة الامم ، لتطلق صفوة أمرض وأعم ، أي تخلق « مؤسسة » أو طبقة متحدة .

والأكثر احتمالا أن يلقي الزعماء الفرعيون بدورهم الفعول من جانب

مجموعات الصفوة التي يجب أن يعتمدوا عليها في الحصول على التأييد . إذا كانوا يتقاسمون ويعبرون عن اتجاهات ورغبات أعضاء الصفوة .

وبنفس الطريقة يمكن أن يكون أعضاء الصفوة أكثر قبولاً ودعماً من جانب قطاعات أكبر من السكان إذا كان هؤلاء الأعضاء يضررون عن المواقف والاضطلاع بالمهام التي هي ذات أهمية لانصارهم .

ويحدث أحياناً أن تتباين مصالح أعضاء الصفوة اليومية حينئذ يفضي مصالحهم المشتركة الأكثر أهمية لبعض الوقت أقل أهمية بالنسبة اليهم . وهكذا فإن فرعاً أو قسماً من شركة كيميائية كبيرة قد تكون مهتمة غاية الاهتمام بالصادرات ، ومن هنا بسياسة التجارة الدولية الأكثر حرية في حين أن شركة أخرى أو قسم آخر في نفس الشركة قد يكون أكثر اهتماماً بحماية سوقه المحلية من المنافسة . وطالما أن هذه الظروف قائمة ، فإن هذه المصالح الصغيرة المتباينة قد توازن بعضها البعض ، حتى أنه لن يؤدي ذلك إلى إجراء سياسي فعال . على أنه إذا تغيرت الظروف وادت إلى تصارع المصالح المشتركة الكبرى مثل ما حدث بالنسبة لمصالح عدد كبير من كبار أصحاب الأعمال المحليين والأجانب في شيلي في عام ١٩٧٣ الذين شتموا بالخطر بتهديمهم بعد سياسات القامين التي انتهجها حكومة الليندي - عندئذ تشعر هذه الفئات المختلفة أن هناك ما يستلزم منها ويوحدها ، بل أنها قد تذهب إلى حد ممارسة نشاط سياسي مكثف ودعم إلى أن يتم لها تحقيق هدفها كما حدث في شيلي وحققت أهدافها بالاطاحة بحكومة الرئيس الليندي عسكرياً في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ . وبما أن مثل قد زعماء وأعضاء النقابات العمالية المختلفة متحدين إزاء خطر يهدد التشريعات الخاصة بالرخاء الاجتماعي أو القوة الشرائية للأجور بواسطة تجريد الأجور في ظل ظروف من التضخم المستمر .

وحدث في الولايات المتحدة في الستينات أن الاتفاق العالي على التسليح والاستعداد للتدخل العسكري سياسة يؤيدها اليمين السياسي وبعض مجموعات المصالح العسكرية والصناعية . على أن الصناعات الاستهلاكية والمستودعات والمصالح الأخرى مثل التعليم والصحة وكثيراً من وسائل الإعلام التي تخاطب جماهير مهتمة بهذه المصالح ، لا نشاطر اليمين سياسياً . وهناك بعض الجماعات الدينية والجنسية مثل الزعماء والناخبين اليهود ما زالت تعتبر منذ وقت طويل جزءاً من هذا الائتلاف « الحمائي » الذي يدعو إلى الحد من الأسلحة وانتهاج سياسة الرخاء ، ولكن بعد الهجوم العربي المؤيد من السوفييت على إسرائيل في شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ . غير جزء كبير من الصفوة اليهودية والناخبين - وقد يصل هذا الجزء إلى الثلث - موافقهم . وأصبحوا بدلاً من معارضة زيادة الميزانية العسكرية

والالتزامات العسكرية للدول الاجنبية يؤيدون هذه السياسة . ومع ان قوتهم في حد ذاتها محدودة ، الا انهم استطاعوا في الماضي تحقيق الفساء جزئى للنفوذ الداعى الى انتهاج سياسة الصقور والمجازفات . وقد أصبحوا هم أنفسهم يدينون بهذه السياسة . ونتيجة لذلك أصبحت الضغوط نسي اوانسل عام ١٩٧٧ لاعتماد انفاق اعلى على الأسلحة فى الولايات المتحدة اشد بكثير مما كانت عليه قبل ذلك بعامين .

ان الذى تغير فى الواقع هو الاهمية النسبية للمصالح ، ففى حين ان المصالح المتضاربة السابقة هى المسيطرة على عقول الناس، أصبحت المصالح المتماثلة أكثر أهمية . ونتيجة لذلك ، بدأ الزعماء السياسيون الذين ركبوا ثمة هذا التغيير أقوى وأكثر شعبية وسيقون كذلك ما بقى هذا المناخ السياسى الجديد .

يستطيع الزعماء كل بصفته الفردية ، ان يحدثوا اختلافا مهما فى نتيجة سلسلة من الاحداث ، بأن يتخذوا قرارا شخصيا فى وقت أزمة حادة . فقواتكلين د . روزفلت وونستون تشرشل وشارل ديغول وجوزيف ستالين وهارس س . ترومان ودوايت د . ايزنهاور وجون ف . كنيدي وليندون ب جونسون وريتشارد نيكسون وجيرالد فورد هؤلاء اتخذ فى وقته قرارا او عدة قرارات من هذا النوع . وسبب عبء القرارات ارهاقا لبعض الزعماء اوصلهم الى نقطة الانهيار (ربما كان هذا حال وودو ويلسون وجيمس ف . نورستال) ، بينما يبدو ان زعماء آخرين كسبوا من الضغط . لكن لا يستطيع القادة فى معظم الوقت الا أن يتخذوا قرارات تلقى القبول من معاونيهم من رجال الصفوة ومن حلفائهم ، ومن اتباعهم على المستوى المتوسط ومستوى الجماهير . ان رئيس الولايات المتحدة كما أوضح ريتشارد نيوستادت كثيرا ما يتعين عليه ان يتصرف كمسار أو وسيط بين مطالب المجموعات القومية المختلفة التى تعبر عن مصالح ، ولا تتاح له حرية التصرف فى اتخاذ قرار بفردة الا فى حالات قليلة نسبيا .

ان محاولة ريتشارد نيكسون لتوسيع سلطات الرئاسة الى حد كبير — وفى المقابيل خفض سلطات الكونجرس — انتهت باستقالته فى عام ١٩٧٤ على ان بعض القرارات الرئيسية التى اتخذها فى حقل السياسة الخارجية مثل القرار الخاص بجلاء القوات الامريكية من فيتنام وكمبوديا ولاوس والقرار الخاص « بالوفات » — أى خفض التوترات — بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتحسن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية قد نجحت وكذب لها الدوام فى فترة رئاسته وكانت كلها بمثابة السياسات الرسمية التى انتهجتها الولايات المتحدة فى منتصف عام ١٩٧٧ .

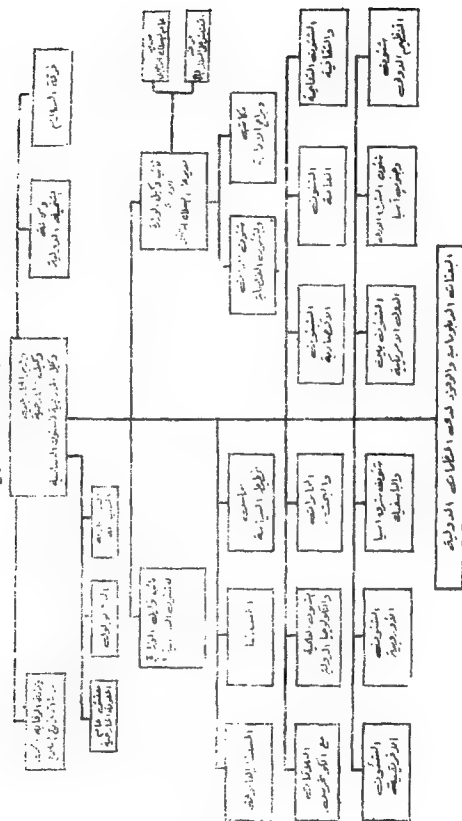
لكن في بعض المناسبات يمكن أن يكون خطيرا قرار يتخذه سياسى واحد . اذا ادى الى النجاح هلك الناس له بسبب جرأته وحكمته ، واذا أفضى فشل فيحتمل أن ينكر هو والمدافعون عنه (السياسى نفسه ينكر هذا عادة في مذكراته) أنه كان حرا في اتخاذ هذا القرار ، ويصرون على أنه لم يكن ثمة بديل عنه ، وأنه ما كان من الممكن في ظل ظروف الوقت اتخاذ قرار آخر . مثل هذه الصور المبسطة من الجبرية البيئية أو التاريخية ، ككسروا ما كانت الملجا الآخر للسياسيين غير الناجحين .

وأحيانا يستطيع الزعماء اتخاذ قرارات تغير التاريخ ويتخذونها بالعمل ، ولكنهم لا يتدرون على هذا الا في حدود مواردهم ومواقفهم وعقولهم . ففى الصادة لا يكون الزعيم « القوى » رجلا ذا شخصية حازمة وحاسمة فحسب ، ولكن يكون وراءه ، أيضا مجموعة قوية أو ائتلاف قوى من مجموعات (وأحيانا يجد أن هؤلاء الذين يساندونهم يعطلون سلطاته الشخصية وأعمال الزعامة التى يقوم بها ، اذا كان هذا يناسب مصالحهم) . وبالعكس كثيرا ما يكون الزعيم الضعيف رجلا قليل الانتصار أو جد بينهم روابط ضعيفة وغير مستقرة ، من حيث الاتجاه والمصلحة .

ولكن عقل الزعيم له حدود أيضا . سبق ان بينا ان نجاح الزعيم يتوقف الى حد كبير على اتفاق سياساته ومذاهبه مع احتياجات الزمان والمكان اللذين يعيش فيهما ، ولكن للزعيم حاجات خاصة به باعتباره شخصا كغيره ، والاكثر احتمالا أنه لا يتخذ لنفسه سوى الافكار والسياسات التى تلائم سياساته ومذاهبه بقدر ما يستطيع أن يحكم عليها حسب مدى خبرته وخياله واتجاه تنكره ووقته المحدود واستعداداته للنظر في بدائل ليست مألوفة كثيرا . وهكذا كثيرا ما يقتصد القادة فيما يبذلون من جهود ذهنية ، وربما يجب أن يكونوا كذلك (أو يجب أن تكون) المجموعات التى تتبعهم وتتق بهم اذ تبدو نظرة ومعتقدات هؤلاء القادة شبيهة على نحو يبعث على الاطمئنان ، بالفكار وأحاسيس المجموعات التى تتبعهم فضلا عن الصفوات الصغيرة التى كثيرا ما تتكون منهم بيئة الزعيم المباشرة .

هكذا نرى أن الزعماء كثيرا ما يكونون أسرى مواردهم الخارجية أو انتصارهم الخارجيين من جهة ، وأسرى عاداتهم هم وحاجاتهم الفكرية والتناسق والتوافق في الصور التى يرسونها للعالم من جهة أخرى . وأكثر من هذا أن القادة حركتهم وفتحهم صور من العالم كقوا شديدي التثيث بها ، أصبحت أساس شعبيتهم عند الجماهير أو جماعات الصفوة ، وكذلك أساس الصورة التى يرسونها لأنفسهم وأساس احترام الذات ، وهم في هذا يتصرفون بفعل المصلحة الاقتصادية المحضة أو بالحساب الهادى الرزين لاعتبارات الاستراتيجية والقوة . فاذ يطلب منهم اتخاذ قرارات خطيرة تتصل بالحرب والسلام ، واذا يتوافر لهم من الحرية الا القهر الثقيل ولكنه خطير ، نقول أنه بهذا كلفت الظروف التى يعيش فيها القادة الوطنيون فى مصرنا قريبة من حاسة المساة .

وزارة الخارجية



الفصل السابع

مجموعات تمثل مصالح تخدم جميع الأغراض

إذا كانت مجموعة تربط بين أعضائها المصلحة ، كهواة جمع طوايح البريد أو تربية الأرانب ، وكالذين يشتغلون بصناعات النفط أو الطائرات . تتجه مثلا نحو الحصول على مكافأة واحدة أو نوع واحد من المكافأة . فعندئذ نقول ان لهذه المجموعة مصلحة « خاصة » . بسبب ما بين أعضاء هذا النوع من المجموعة من وحدة في المصلحة ، فمن المؤكد ان تنضم بقدر معين من التضامن . وإذا كانت مجموعة ما توحد بينها أنواع عديدة من المكافآت المتوقعة ومن ثم عدة مصالح خاصة ، فمن المحتمل ان يكون تضامنها اقوى . وإذا تملت الروابط المشتركة بكثير من المكافآت والقيم المشتركة فقد يصبح التضامن عاما و « منتشرا » في صفوف أعضائها فيشعرون الآن أنهم متحدون لا بالنسبة الى هذه المصلحة الخاصة او تلك فحسب ، ولكن بالنسبة الى أي وجميع الحاجات والمصالح والقيم التي يمكن أن تفيهم . وقد يكون كل منهم راغيا في مساعدة الآخرين لمجرد أنه عضو في هذه المجموعة وليس بسبب مزايا الحالة التي يكون فيها .

من هذا الشكل الأخير من التضامن تقرب العلاقات بين أفراد المجموعة الصغيرة نوعا القائمة على المصلحة ، والمعروفة باسم الاسرة النووية التي تتكون في العادة من الزوج والزوجة وأطفالهما . وعلى نطاق اكبر الى حد ما ، كانت الاسرة الموسعة التي تنتمي الى المجموعة القائمة على صلة الرحم ، تشكل في الكثير من الثقافات اليوم مجموعة تمثل مصلحة وتخدم جميع الأغراض ، وثمة مجموعة أكبر من هذه المدن - الدول الاغريقية القومية ، اقتربت في أيامها العظيمة من هذا الاحساس بالتضامن لخدمة جميع الأغراض ، بين مواطنيها . وفي ظل الظروف الحديثة فان أكبر مجموعة من هذا النوع الذي يتوافر لدى أعضائه مثل هذا الاحساس بالتضامن المنتشر ، هذه المجموعة عبارة عن شعب ، وإن كان البعض من أنبل الرؤى الخاصة بالسياسة تناولت بالبحث امكانية مد نطاق هذا الاحساس العام بالتضامن أو الاخوة ليشمل البشر جميعها .

الشعب مجموعة أشخاص لهم عادات اضافية في الاتصال . فأساليبهم في الحديث والاستماع والفهم تناسب بعضها بعضا بمثل ما يتناسب القفل مع المفتاح ، أو كأجزاء لغز الكلمات المتقاطعة ، فهم في العادة يتكلمون نفس اللغة (وإن كان أفراد البريطانيون والسويسريين وأهل ويلز واليهود يتكلمون أكثر من لغة واحدة) . لكن بالعكس ، حتى لو تكلم

الانجليز والارلنديون والامريكيون نفس اللغة فهم ينتمون الى شعوب مختلفة •
ويصدق الشيء نفسه على العديد من شعوب العالم التي تتحدث بالفرنسية
والالمانية والاسبانية •

الشيء اللازم لتكوين شعب هو أن تجمع بين أعضائه وحدة من معاني
الاتصافات يشتركون فيها ، بحيث يستطيعون أن يفهم بعضهم بعضا بصورة
فعالة بالنسبة الى الكثير من الموضوعات المختلفة • واضح ان اللغة
المشتركة وان لم تكن عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه ، تساعد كثيرا
جدا في تحقيق هذه الغاية • كما ان الثقافة المشتركة التي توفر المعاني
المشتركة ، عامل حاسم • مثل هذه المعاني المشتركة مبنية على ذكريات
مشتركة او متداخلة تتولد من ثقافة مشتركة • وعلى عادات مشتركة للاتصال •
يجري تعلمها واستخدامها في الحياة الحقيقية • ومثل هذه الذكريات الثقافية
وعادات الاتصال التي تجرى ممارستها ، تصبح جزءا من بناء شخصية
كل فرد ، ومن ثم من ذاته هو • والمادة ان هذه العادات يجري تعلمها
بأكبر قدر من السهولة ، في عهد الطفولة حين يتكون الكثير من بنيان
عاداتنا وشخصيتنا ، ولكن يمكن تعلمها حتى في سن متأخرة (وان
تطلب هذا مجهودا أكبر وتحقق بدرجة أقل من الكمال) ، فالشعب
الامريكي يضم اشخاصا كثيرين لم يتعلموا ان يتكلموا ويستمعوا ويحسوا
ويتصرفوا بوجه عام كأمريكيين الا في سن متأخرة ، ولكنهم اندمجوا تماما
مثل الآخرين (كانت هذه تجربة طيبة بالنسبة الى الكثيرين من الامريكيين
الحديثين • وهي ان يحسوا ان الشعب لا يؤويهم فحسب ولكن يضمهم
اليه) • ويصدق شيء مشابه على الكثير من بلاد الهجرة اذا اتاحت
للوافدين الجدد فرصة حقيقية للاندماج ، وثيقة الصلة بكسب كبير
في القيم المهمة التي جاءوا بحثا عنها •

وعلى ذلك في امكان نرد ان يكون في حالة انتقال من العضوية
في شعب الى العضوية في آخر ، ولكن من الممكن ايضا ان ينتمي ملايين
الناس الى شعبين في وقت واحد ، اذا استطاعوا الاتصال والتعاون
في كليهما ، تماما كما ان في امكان أي فرد (داخل حدود) ان يتصل
اتصالا له معنى مع أكثر من شريك • هكذا كان الاسكتلنديون طيلة أكثر
من قرنين اسكتلنديين وبريطانيين ، والكنديون الفرنسيون فرنسيين وكنديين
في آن واحد ، وكثير من أهل بافاريا بافاريا شديد والتعلق بأصلهم البافاري
وأصلهم الالمانى • وقد ينظر الزنوج الامريكيون الى انفسهم كأعضاء
في الشعب الزنجي في الولايات المتحدة وكأمريكيين ايضا • ويحس اليهود
الامريكيون ويتصرفون كأمريكيين ، ولكن الكثيرين منهم يشتركون في اتصالات
مهمة ويتصرفون مع اليهود الآخرين ومع شعب اسرائيل • والبنغاليون
أعضاء في شعبهم وفي الوقت نفسه أعضاء في شعب الهند •

واذ يصبح العالم اكثر عصرية تصبح العضوية فى الشعب اكثر اهمية وتزيد القدرة على الاتصال والفهم فيما بينهم من احتمال نشوء الثقة المتبادلة ، وتعمل على تيسير التعاون والتنظيم ، وتسهل التوظيف والترقية ، ومد نطاق الانتماء ، وتكوين روابط اكثر من الصداقة الزواج وبذلك تزيد من الروابط العالية ونقل الممتلكات ، فى جميع هذه النواحي تربط العضوية فى نفس الشعب جميع افراده عن طريق روابط مشتركة ليست من الاتصال فحسب ولكن ايضا من جزاءات مشتركة ارجع ، وبهذا عن طريق توقعات المصلحة المشتركة التى لها بعض اساس فى الواقع . واذ تصبح الحياة اكثر مرونة وتنافسية وانتقارا الى الأمن ، فى خلال انتقال بلد الى العصرية ، يقل اعتماد الافراد على الأمن القديم المثل فى الاسرة والقربى ، وفى الجيرة والقرية يزداد تعرضهم للتغيرات المحيرة والخطرة فى السوق بالنسبة الى عملهم ومنتجاتهم وضرورات حياتهم . وكما عظمت هذه التغيرات زادت اهمية التشبث ببقايا الأمن وامكانية التنبؤ مما توفره لغة وثقافة مشتركة وعضوية مشتركة فى شعب ، هذه العضوية المشتركة فى شعب هى التى تبشر الآن بتحويل الغرباء الى اخوة ، او على الاقل الى اصدقاء ، والربط بينهم على الاقل من اجل تعاون وتأييد متبادل يمكن التنبؤ بهما بنوع ما .



ومعذا تنسق العضوية فى شعب اتصالات الافراد وتوقعاتهم ، والى حد ما مصالحهم ، وكلما زاد ما تتعرض له حياتهم من تغيير سريع وقلق ، أصبحت حاجاتهم الى مثل هذا التنسيق الزم واشد الحاحا . وكما فى الكثير من حالات التنسيق الاجتماعى ، يقوم الكثير منه على الامتثال الاختيارى او المعتاد ، ولكن يمكن تعزيز بعضه عن طريق بعض احتمال فى التنفيذ المنظم ، وبمجرد أن يصبح الافراد راغبين فى تنسيق سلوكهم عن طريق الثقافة المشتركة لشعب - وعادة عن طريق لغة مشتركة - فيجتمعا ايضا ان يريدوا ويطلبوا منظمات مشتركة مناسبة للتنفيذ حتى يكون هذا التنسيق الآخذ فى الظهور والمتعلق بسلوكهم ، اكثر مدمجة الى الثقة به والاعتماد عليه .

بهذه الطريقة تصبح المصلحة فى ثقافة ولغة مشتركة ، مصلحة سياسية . فالرغبة فى الانتماء الى شعب مشترك تؤدي الى الرغبة فى الظفر بالسيطرة على حكومة ودولة قائمتين حتى يتسنى تحقيق هذه المصلحة او خلق دولة وادارة « قوميتين » جديعتين حيث لم يكن ثمة وجود لاي منهما من قبل . وبهذه الطريقة فان ما يقل عن اربع وعشرين دولة قومية فى العالم منذ ١٥٠ سنة مضت ، حل محلها ربما ضعف ذلك العدد فى عشية الحرب العالمية الثانية ، واكثر من ١٤٠ دولة قومية فى اواخر الستينات ، ولا تزال دول قومية اخرى فى طريق الخروج الى عالم الوجود .

الامة الحديثة :

الدولة تنظيم لتنفيذ القرارات أو الأوامر التي تجعلها عادات الامتثال القائمة عند السكان قابلة للتحقيق ، مثل هذا التنفيذ المنظم أداة تخضع جميع الاغراض ، ويمكن أن يعمل على تعزيز قرار أو أي أمر طالما ينزل معظم السكان على احكامه أو يمكن اقناعهم بذلك ، وكلما كان مثل هذا الامتثال الشعبي ادعى الى الاعتماد عليه وعاما ، عظم ما للدولة من قوة محتملة ، ويصنع هذا على جميع ابعاد قوتها : فوزنها ونطاقها ومداهها ومجالها ، هذه كلها يمكن أن تزيد اذا عظم الامتثال من جانب الناس . هذا الامتثال يمكن كما لاحظنا ، أن يكون سلبيا أو ايجابيا ، يمكن أن يقوم على مجرد اللامبالاة وفقدان الشعور ، أو يمكن أن يشتمل على التأييد الايجابي الاختياري حتى لو انطوى على تضحية . ويمكن زيادة مثل هذا الامتثال الايجابي والتأييد عن طريق التضامن وبالاتفاق ، وبذا يمكن زيادته باكثر قدر من الفعالية عن طريق ما يملك شعب من شبكة اتصال بين اعضائه ، ويمكن استخدام الامتثال لدولة لتعزيز عادات شعب في الاتصال وتعاونه وتضامنه ، ويستطيع الشعب عن طريق وحدة الاتصالات فيه وامثاله وتضامنه الايجابي ، أن يزيد من قوة الدولة الى حد كبير . وهذا سبب من الاسباب اثبت الارتباط بين الشعب والدولة القومية الحديثة قوته في السياسة ، ويفسر كيف تسلمت الدول القومية على الكرة الارضية خلال السنوات المائة والخمسين الأخيرة .

إذا حاولت نسبة لها شأنها من أعضاء شعب السيطرة على جزء من جهاز التنفيذ والحكم — كمجالس المدينة ولجان المدارس أو الهيئات التشريعية بالأقاليم — فإن هذه ندعوها **قومية** ، وإذا نجحوا في الظفر بالسيطرة على قدرات مهمة للتنفيذ في منطقة كبيرة — أي إذا سيطروا في العادة على الدولة — فنحن ندعوهم **أمة** ، وعادة يطلقون هذه التسمية على أنفسهم .

ومن ثم فالأمة شعب يسيطر على دولة ، ولكن ليس من الضروري أن يتطابق الشعب والدولة تماما ، فقد يهش بعض أعضاء الشعب في الخارج مكونين اقلية في دول أخرى ، وقد يشكل أعضاء شعوب أخرى اقلية في الشعب . في كل دولة قومية بالمعنى الصحيح ، شعب واحد أوثن تماثلا مع الدولة ، ويلقى من الرعاية من حيث القوة السياسية والاحترام وغالبا من ناحية الثروة وقيم أخرى ، ما يزيد عما تحظى به الشعوب الأخرى في تلك الدولة . ليس من الضروري أن تشكل هذه القومية المحظوظة الاغلبية العديدة من مجموع سكان الدولة ، ولكنها عرضة لأن تنصرف كالأغلبية وفلك بالنسبة الى ما تدعيه لنفسها من نفوذ وتفضيل واکرام . غالبا ما تدعو نفسها « الاغلبية » أو يدعوها بذلك الراغبون ، بينما

يطلق على المجموعات الأخرى في الدولة اصطلاح «أقليات» ، بغض النظر عن الأعداد القليلة في كل مجموعة .

ففي إسبانيا يشكل الناطقون بالإسبانية أغلبية حقيقية من السكان أما الباسك وأهل قطلونيا فأقليات حقيقية . ويبلغ عدد الذين يتحدثون بالهندوكية أقل من نصف السكان في الهند ، وهذا هو مركز الباكستانيين الغربيين الناطقين بالأوردية في داخل سكان باكستان ، ولم يزد عدد التساويين والهنغاريين سويا عن ثلث امبراطورية النمسا والمجر التي تحطمت في الحرب العالمية الأولى ، والناطقون باللغة الامهرية والذين يحكمون اثيوپيا هم اقلية اصغر بكثير ، ولا يزال الناطقون بلغة الروميا الكبرى اقلية في الاتحاد السوفيتي ولكن قد يفوقهم عددا الناطقون باللغات الأخرى قبل نهاية القرن الحالي ، وحتى في الولايات المتحدة لا يشكل الأمريكيون المنحدرون من البروتستانت الانجلو سكسونيين الببيض ، اقلية ، ولكنهم فقط اكبر اقلية في صفوف السكان .

كثيرا ما لا يتوقف مركز « الاقلية » على اعدادها بقدر ما يتوقف على وجود التفرقة أو انتفاها أو على نوعها ودرجتها . فالسويسريون من الناطقين بالفرنسية اقلية في الشعب السويسري الذين يتكلم منهم ثلاثة من اربعة اللغات الالمانية ، ولكن معظم الناطقين بالفرنسية لا يعاملون باعتبارهم اقلية ويعتبرون انفسهم سويسريين وذلك عن رضاء منهم . لكن حدث الاقلية ضحايا للتفرقة في دولة قومية ، فمن المحتمل ان يصبحوا مبعدين عن تلك الدولة ، وكثيرا ما يبحثون في الخارج عن اصحاء وحماة كي يساعدوهم على الانضمام الى مجموعات أخرى خارج دولتهم الحالية . لها نفس اللغة والثقافة ، أو لينفصلوا بقيموا دولة قومية صغيرة خاصة بهم ، في كل امثال هذه الحالات يمكن ان تصبح الاقليات الساخطة و « المستعدة » ممثلين في السياسة الدولية وتسهم بصورة لها شأنها في اضطراب النظم السياسية والاجتماعية القائمة وفي الضغوط من اجل اجراء تغيير حاسم بوجه عام .

لكن اذا نجحت اقلية كهذه أو مجموعته كانت موضع الازدراء من قبل ، في اقامة دولة قومية لها يسيطر عليها اعضاؤها فعندئذ من السهل تماما ان تجد اقلية اصغر أو حتى اقلية عداوية أقل قوة ، لتتضرر اليها باحتقار أو تضطهدا وتمارس التفرقة ضدها .

لقد روى الرومان القدماء قصة عبد اعتقه مولاة ، سئل عن اول شيء يفعله في ظل حريته الجديدة فأجاب : « اشترى لنفسي عبدا بالطبع » . يمكن أن يقال شيء شبيه بهذا عن كثير من القوميين ، فاذ يشعرون بالغضب

جسد أي ظلم يتعرض له شعبيهم ، فانهم يبحثون عن شعوب أخرى ليضطهدوها . لقد دخلت عادات الامبرياز وانظم اذعابهم تماما بمنزل ما سبق ان دخلت في ذهن العبد الروماني الذي انتهى منذ امده طويل .

الامبراطوريات والتظاهرات الدولية :

عندما يكون الشعب ذو الخطوة اعليه صغيره نسبيا تتسلط في دولة كبيره نسبيا على بلاد وشعوب خيره ، فعندئذ نتحدث عن هذه العولة المركبه انكبيزه بانها **امبراطوريه** . وعادة تضم مثل هذه الامبراطورية شعب متسلطا يؤيد ويدافع عن حكمونها ، كما ان لها في العادة اقليما مختصا بالعاصمه الامبراطوريه وحافه من المقاطعات او المستعمرات التي يجب ان نخضع لصور شتى من الاستغلال الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي . هذه الاخيرة تستفيد من منافع السلام والقانون والاداره مما تفرضه الامبراطورية ، ولكن عليها ان تتحمل معظم تكاليف الامبراطورية في وقت السلم وخلال الحروب المتكررة التي تعرض لها الامبراطوريات .

ان الختساب من مدن اعوام اسم الامبراطورية القديمه والاقاليم المختصه بالاعوام اسم او القوميات المخطوطه نسبيا ، كثيرا ما تؤثر فيهم روائح الامبراطورية ومزاياها ومفاتها . بينما الاغلب ان يميل المراقبون من الاقاليم الصغيره والمستعمرات ومن الشعوب الخاضعة المستقلة ، الى ملاحظه ما تجر الامبراطورية في افعالها من ضروب المعاناه والاهانة والتكاليف .

في الحالات النضوى يستطيع شعب ان يقيم امبراطورية على شعوب اخرى وبدرجة من النجاح بحيث قد يرتفع مسنوى الجميع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية الى النقطة التي عندها قد تضرب الامة الحاكمة في داخل الامبراطورية من ان تصبح الطبقة الحاكمة . ان تحويل امة الى طبقة ممتازة هو حقا انتصار القومية النهائي ، وان الكلمات من قبيل « الشعب » و « التفوق » و « السيادة » لتشهد باستمرار وجود الصورة التي تكمن تحتها .

ان اساس الامبراطوريات هو بلاده معظم اعلاها ، وكما لوحظ فهذه البلاده بهورها مبنية على تاخرهم وفقهم وعزلتهم الريفية .

هذه الظروف الاساسية آخذة الآن في الزوال في معظم بلاد العالم ، والنتيجه ان البلاده السياسية آخذة في التفاوض ، واصبحت الاسس التي تقوم عليها الامبراطورية مهترزة في كل مكان .

لقد وصل عنصر تداعي الامبراطوريات والاحتمال بان تنقلب هذه العملية
فى اى مستقبل قريب ، احتمال قليل جدا .

كان التنظيم السياسى فى العصور الوسطى مسألة مستويات خمسة :
القرية ، المركز أو الجهة التابعة لبارون والمقاطعة أو الدوقية ، المملكة ،
والامبراطورية ، وهذه المستويات تتمشى بصورة غير دقيقة مع التقسيمات
الكنسية وهى المصلى اى الكنيسة الصغيرة ، كنيسة الابريشية ، الاسقفية .
المطارنة ، والاختصاص البابوى على مستوى الامبراطورية أو على امتداد العالم
ويقع الكثير من السياسة الدولية الحديثة على مستويات ثلاثة فقط الى حد كبير :
السياسة الوطنية الفرعية التى تنتهجها المجموعات الممثلة للمصالح ، شعوب
الاطليات والاقاليم ، الدول القومية التى خلقت ممالك العصور الوسطى وتعدد
الامبراطوريات مثل البريطانية والفرنسية والاسبانية والعثمانية والروسية
والصينية — التى كانت لها الغلبة فى القرن التاسع عشر ، ليسببها الانحلال أو
تحل محلها انماط أخرى فى القرن العشرين .

ان الرسالة العالمية القديمة التى كانت تدعو اليها امبراطورية العصور
الوسطى ، وهى توحيد البشر على الاقل من ناحية الرموز والامانى ، هذه الرسالة
اضطلعت بها مجموعة جديدة هى المنظمات الدولية . بعض هذه المنظمات ذات طبيعة
خاصة الى حد كبير كالاتحاد العالمى للبريد ، والبعض الآخر اقرب الى طابع المنظمات
التي تخدم جميع الأغراض ، كالأمم المتحدة ، ولكنها لم تصل حتى الآن الى نطاق
الدولة القومية العام وأهميتها وقوتها وتستطيع اى منها وكلها التدخل اذا دعى
الحال فى عملية السياسة الدولية ، بطرق سوف نعرض لها فى موضع قادم .

والنتيجة المترتبة على تفاعل جميع هذه الاتجاهات فى عالم دول تصددها
المنافسة الدولية من الخارج والاضغوط والصراعات السياسية من الداخل ، والكثير
من هذه الحكومات والدول مسلحة تسليحا كبيرا ، وكلها عرضة لارتكاب الأخطاء،
الى حد كبير ، وكلها تقريبا فى خطر صدام عنيف ، فى ظل هذه الظروف يتوقف
بقاؤها على قيد الحياة وبقاء النظام الدولى الى حد حاسم على قرارات كل دولة وكل
حكومة — وعلى كل ممثل على المسرح الدولى عموما على التوجيه وضبط النفس .

الجزء الثالث

مصالح الممثلين : عمليات الرقابة والصراع

يقال ان الافراد والمجموعات والاسم جميعا على حد سواء ، تتصرف في السياسة ((حسب ما لهم من مصالح)) - أى حسب توزيع انتباهها وتوقعاتها عن الجراء الحسن ، ونعلم ان مصالحهم قد تكون متناقضة وان ادراكهم لها عرضة للخطأ الى حد بالغ ، ولكن ، حتى يتسنى ان نفهم كيف تستطيع الدول التصرف سعيا وراء ما يظن قادتها انه مصالحها ، علينا أولا أن نفهم كيف تسيطر الدولة على مسلكها هي ، وبوجه خاص : كيف تصنع السياسة الخارجية وتنفذ ؟ وما مكان قطاع السياسة الخارجية في مجموع شبكة صنع القرارات القومية ؟ ومتى تكون للسياسة الخارجية الأولوية على السياسة الداخلية ؟

الفصل الثامن

كيف تتحكم دولة فى نفسها ؟

ينطوى جميع ضبط النفس على استمرار المزج بين محتويات ثلاثة مجسار منفصلة من المعلومات ، والربط بينها وتحليلها واستخدام ما يقع الاختيار عليه من بينها ، أحد هذه المجرى المتخفق من نظام وموارد الممثل (ويدل عن مركزهم) ، والثالث عبارة عن مجرى الرسائل التى تستمد من الذاكرة ، وعلى ذلك فأن نظام مستقل (أى يوجه نفسه بنفسه) يجب أن يحتوى فى داخله على ثلاثة ((صروح)) لمعالجة المعلومات الفعالة (يجوز أن نقول : أجهزة الاستقبال ، و : القنوات ، وما إليها) للقيام بما تتطلبه عملية الربط بين هذه الجارى وموازنتها ، أن أى نظام يوجه نفسه بنفسه ، أو أى تركيب أرقى أو أى نظام من الشخصية أو أى تنظيم اجتماعى أو أية حكومة ، لا يستطيع أن يجد استقلاله الذاتى وشخصيته وحرية وأن يظفر بهذه كلها ويحافظ عليها ، إلا إذا كان مزودا ومعددا على هذا النحو السليم .

صنع القرارات : ربط المعلومات الجديدة

بالذكريات القديمة

الاعلبية الساحقة حتى من أبرز ذكريات الأفراد تكون مخزنة فى رؤوسهم فقط ، أما ذكريات الدول فمخزنة فى أماكن كثيرة ، وذكريات الدول الأقل مخزنة (كمذكرات فى العادة) فى رؤوس حكام الدولة وكبار موظفيها ، وفى رؤوس أعضاء جماعات الصفوة . وفى الرؤوس الأكثر عددا لجميع الصفوف الاجتماعية الهامة من الناحية السياسية ، ولكن الذكريات المهمة حقا تختزن فى رؤوس الشعب بأسره ، وفى ثقافته ولغته (هذه المخزونات من الألفاظ والصور والأفصليات الثقافية والأخلاقية يمكن أن تعنى ضربا هامة من التحيز وميولا سابقة نحو أنواع معينة من الاستجابات لأنواع معينة من الأحداث — وهى ميول سابقة غالبا ما يمكن أن لا يكون الأفراد المعنيون أنفسهم على بينة منها حتى لحظة الاستجابة) ، وهى مخزنة فى الصحف والكتب والملفات ، وفى الخرائط والصور والآثار والمكتبات ، وفى التقارير الدبلوماسية والمذكرات الخاصة بالسياسة ، وفى خطط منظمات الأركان للحرب ، وفى سجلات مكاتب الحكومة والمنظمات الاقتصادية ، وفى القوانين وفى المعاهدات . (للحكومة — أو الوكالة الحكومية كوزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية — التى تملك الملفات الأكبر ، ذاكرة ((أفضل)) إذا استطاعت أن تجد فيها بسرعة وبجقة المعلومات المناسبة للقرار الذى يجب أن تتخذه) .

لنقل ان رسالة ترد الى الحكومة الامريكية عن أزمة سياسية مفاجئة في بلد اجنبي ، على الموظف المسئول في وزارة الخارجية أن يستعيد من ذاكرته أنسب الحقائق : اين يقع البلد وما الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية الرئيسية السائدة هناك ، ما المصالح الامريكية هناك ممثلة في الرعايا الامريكيين والاستثمارات الامريكية في البلد ، وكذلك مصالحنا السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الاوسع نطاقا ، ما الموارد على هيئة نفوذ اقتصادي أو سياسي . وكذلك على هيئة ما قد يكون للولايات المتحدة من قواعد وقوات وسفن وطائرات على مقربة من البلد ، وما حفاؤنا في المنطقة ، وبالإضافة الى المعلومات عن حالة مصالحنا وقواتنا المسلحة على الموظف المسئول أن يتذكر حالة الرأي السياسي عنده ، وأفكار الرئيس والكونجرس ، والافاضليات المعروفة والاستجابات المحتملة من جانب المجموعات الرئيسية عندها الممثلة للمصالح وعن وسائل الاتصال بالجمهور وهيئة الناطقين عندها .

وحتى يكمل ذاكرته يمكن لهذا المسئول أن يرجع الى ملفات تقارير سابقة وإلى مذكرات عن السياسة الجارية وغير ذلك من المصادر المكتوبة ، ويمكن أن يستشير الموظفين الآخرين في الوكالة التي يعمل بها وفي الوكالات الاخرى من مدنية وعسكرية ، وأن يرفع المسألة لتقرير ما يتخذ بشأنها الى رؤسائه البيروقراطيين أو الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الذي قد تصبح ذكرياته والصور والافاضليات التي يتذكرها ، حاسمة في المسألة ، هؤلاء الرجال يمثلون فيما بينهم ذكريات الحكومة الامريكية والتي لها اثر فعال في اتخاذ هذا القرار .

في ليلة الخامس والعشرين من يونية ١٩٥٠ وردت الرسالة الى واشنطن بين القوات والديابات الكورية الشمالية عبرت بقوة خط عرض ٣٨ الى كوريا الجنوبية وأن حربا بدأت . خلال الليل استدعى عدد متزايد من كبار الموظفين الى وزارة الخارجية ، فتذكروا — وردوا فيما بعد — شذرات مناسبة من المعلومات ، تذكروا مثلا ، كيف ان الدول الغربية ترددت طويلا في الثلاثينات من القرن في مقاومة العدوان الياباني ضد منشوريا في عام ١٩٣١ وضد الصين في عام ١٩٣٧ ، والعدوان الالمانى في اوروبا الوسطى في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ . واذا راحوا يفكرون فيما يتوقع أن يترتب على انتصار شيوعى من آثار على الرأي العام العالمى ، وفيما للولايات المتحدة من مصالح سياسية واستراتيجية في عدم السماح للجيش الشيوعية باجتياح كوريا الجنوبية ، تذكروا أيضا ان بلادهم ظلت زمنا عازلة عن الاشتراك في ((حرب باردة)) خطرة مع الاتحاد السوفيتى ، وتذكروا أيضا الفكرة الواسعة الانتشار في ذلك الوقت عن أن روسيا على عهد ستالين كانت تختبر باستمرار عزم الولايات المتحدة ، وأنه اذا نجح هجوم شيوعى فسوف تعقبه هجمات شيوعية اكبر في اماكن اخرى . وأخفوا يسترجعون في أذهانهم حالة الرأي العام الامريكية الداخلى في عام ١٩٤٩ ، والغضب الشديد انذى تماك الكونجرس وجزءا كبيرا من الجمهور عندما أحرز الشيوعيون النصر في الحرب الاهلية الصينية في (م — ٧ العلاقات الدولية)

تلك السنة وبسبب الطابع المحدود الذي اتسمت به المعونة الامريكية التي قدمت لفريق ((الوطنيين الصينيين)) المهزوم ، وكانوا على علم بقوة القدرة البحرية والجوية والعسكرية الامريكية المتاحة في الاقليم من القواعد الامريكية في جزيرة اوكليناوا وفي اليابان .

هذه الذكريات لم تشر جميعها في نفس الانجاء ، فقبل ذلك بوقت وصف وزير الخارجية دين اتشيسون كوريا الجنوبية بأنها خارج محيط مصالح الدفاع الوطني الأمريكي الرئيسية ، كما وصف بعض القادة العسكريين المحترمين اي اشتباك عسكري امريكي هناك بأنه امر غير مستحب الى حد كبير . غير أن هذه الذكريات كانت اهميتها قليلة جدا في عملية القرار عندما ووزنت مقابل غلبة الذكريات التي تؤيد التدخل الامريكي ، ولم يمض وقت قصير حتى كانت قوات امريكية كبيرة تقاثل في كوريا . في الظاهر ان ايا من هؤلاء المسئولين أغفل مجموعة من الذكريات لها أهمية بوجه خاص خلال تلك الليلة من يونيو ١٩٥٠ : ذكريات أغسطس من عام ١٩١٤ عندما تصاعد صراع محلي بسرعة بين قوتين ثانويتين الى صراع بين القوى الكبرى طبق على العالم ، على الأقل لم يذكر ان ايا من هؤلاء المولفين لمت نظر الآخرين الى تلك الحادثة .

واضافت المعلومات الواردة الى نتيجة الجدال الامريكي الدائر حول كوريا . كان هناك نداء من حكومة كوريا الجنوبية يطلب المساعدة ، وكان هناك استعداد تريجنفى لى ، سكرتير عام الامم المتحدة في ذلك الحين ، للتعاون في الحصول على قرار من مجلس الأمن في اثناء غياب الممثل السوفيتي مؤقتا (الذي خرج في اجتماعات المجلس اعتقادا بأن غيابه سوف يكون الاثر الآلى لفيثو قاذوني صواريخ) جميع قرارات المجلس الهامة طبقا لميثاق الامم المتحدة (يدخل الولايات المتحدة سلطة القيام بعمل عسكري في كوريا تحت علم الأمم المتحدة وباسمها) . وأخيرا ، كان هناك تأثير ذكريات وشخصية رئيس الولايات المتحدة ادى كان عليه أن يكتل القرار الذي كان مستشاروه قد وافقوا عليه بشدة . ولم يكن هارى ترومان بالمرجح الذي يتردد امام قتال يرى ان له ما يبرره .

ووافق الجزء الاكبر من الرأي العام الامريكي ترومان . كان هناك رد فعل ايجابي بدلا من سلبي من جانب الكونجرس والصحافة ، بينما ظلت الاحتياجات على التورط الامريكي في حرب برية في آسيا ، ثانوية ومتفرقة ، وفي خارج البلاد كان هناك تأييد من جانب حلفاء امريكا وان كان على نطاق محدود جدا ، بينما كانت المعارضة السوفيتية للتدخل الامريكي في كوريا عنيفة بالكلمات ولكنها بخلاف ذلك ظلت مقصورة بوجه خاص على تقديم المعونة الاقتصادية والغذائية الى كوريا الشمالية ، وعلاوة على ذلك ، سرعان ما كانت اوائل تجارب التدخل . ملائمة ومواتية ، ففي اكتوبر ١٩٥٠ أحرزت القوات الامريكية نصرا كبيرا في انشون ، وعندئذ بعثت الحكومة الامريكية بقواتها الى داخل كوريا الشمالية لغزو

ذلك البلد أو تحريره ، فتقدمت عبر معظم أرضه نحو يالو والحد الصينى فى منشوريا ، كان القرار الأمريكى الاصلى بمقاومة العدوان فى كوريا الجنوبية ، قد تحول الى عمل اكبر واشد خطورة بكثير .

الحرية والسياسة : الحاجة الى اتخاذ

قرارات ثابتة

ان القرارات الخاصة التى يتم الوصول اليها عن طريق مثل هذا التفاهل بين الرسائل الراحنة والذكريات التى يسترجعها أصحابها ، وكذلك تفاعل الرسائل الخارجية والمحلية ، هذه القرارات ليست حتمية . فبرغم ان نتيجة معينة تقترب على عملية القرار ، قد تكون اكثر احتمالا من نتيجة أخرى ، تظل العملية فى طبيعتها توافيقية واحتمالية ، هذا فحسب يبدو سمة مميزة للانفراد والجماعات ، ولسيادة الدولة . وباختصار ، تميز الحرية التى تحظى بالحكم الذاتى ، فمن قرار لآخر لا يمكن التنبؤ بنتيجتها بيقين كامل ، لا من جانب أى مراقب خارجى ، بل ولا من داخل النظام نفسه .

السياسة مجموعة واضحة من افضليات وخطط أعدت كى تكون سلاسل القرارات المستقبلية اقرب الى امكانية التنبؤ بها واكثر ثباتا وانتظاما . ان انتهاز سياسة ثابتة يحصى صانع القرار من ان ينقض فى يوم ما فعله فى اليوم الذى قبله ، ومن ان ينقض فى الايام الفرعية ما يعمل فى الايام الزوجية ، فكلما زاد عدد القرارات التى يجب ان تتخذها حكومة ، عظمت حاجة الأخيرة الى السياسة . وبمجرد أن توضع السياسة وتلقى القبول فان امثال هذه الانفضليات والخطط ومن ذلك بالنسبة الى الولايات المتحدة مثلا ، تاييد وتشجيع توحيد اوربا الغربية ، يخصص لها مكان مفضل فى نظام ذكريات الحكومة ورجالها الذين لهم علاقة بالموضوع ، ثم يعطى لهذه السياسة وزن معين فى عملية صنع القرارات حيث قد تفوق الذكريات الأخرى والرسائل الجارية التى تتعارض مع هذه السياسة . قد يتعين من وقت لآخر تغيير مثل هذه السياسات لمواجهة الظروف المتغيرة ، ولكن لا يجب الاكثار من تغييرها اذا اريد أن لا ينقص أو يضيع ثبات وفعالية أعمال الحكومة .

يمكن أن يقوم مسئول أو عدد قليل من المسؤولين برسم خطط تجريبية للحكومة عن السياسة الخارجية ، ففى السياسة الخارجية البريطانية اعتبرت مذكرات مشهودة أعدتها السير آير كرو فى عام ١٩٠٧ ، أن ألمانيا بدلا من فرنسا أو روسيا ، هى اقرب تهديد للمصالح البريطانية ، وتصرفت الحكومات البريطانية تبعا لهذا خلال السنوات التى أدت الى الحرب العالمية الأولى . وفى الولايات المتحدة أصبح معروفا ان جورج كينان هو صاحب مقال فى مجلة ((النشئون الخارجية)) فى عام

١٩٧٤ تسير بنوفيسع مسنر (أنس) وكان يبحث على انتهاج سياسة أمريكية طويلة الأجل تقوم على (احتواء) أي توسع للنفوذ الشيوعي والسوفيتي بعد ذلك في أي مكان بالعالم ، واتخذت السياسة ، واتيح لكتبتان الذي كان ما يزال آنذاك عضوا في هيئة تخطيط السياسة التابعة لوزارة الخارجية (وبعد ذلك سفير الولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفيتي ومن بعده لدى يوغوسلافيا) فرصة الاشتراك في تنفيذ السياسة التي سبق أن ساعد في وضعها (ولقد عدلت هذه السياسة نوعا ما منذ عام ١٩٧٣ فصاعدا وذلك بربطها بسياسة الوفاق أو (تخفيف التوترات) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وأجرى الرئيس نكسون تغييرا كبيرا في سياسة الولايات المتحدة إزاء الصين الشيوعية وحاول الرئيس كارتر في أوائل عام ١٩٧٧ انتهاج سياسة جديدة وهي ممارسة الضغط على الحكومات لكي تكون أكثر احتراما لحقوق الإنسان لمواطنيها . إلى أي مدى ستثبت هذه السياسات أنها تتماشى مع بعضها البعض فهذا أمر يحتاج إلى تحقيق .

تعدد صناعات القرارات وعناصر القرار

وحتى إذا وضعت سياسة ما بوضوح ، وجب اتخاذها ، كما يمكن أن ننظر إلى الحكومة الأمريكية بأسرها كنظام واحد لصنع القرارات ، له ذاكرته ومسالكه الخارجية والداخلية لتلقي المعلومات ، كذلك نستطيع أيضا أن ننظر إلى النظم الفرعية الأصغر في داخل الولايات المتحدة — من قبيل الوكالات الحكومية الرئيسية كوزارة الخارجية أو وزارة الدفاع ، أو الأحزاب السياسية الرئيسية والتجمعات في داخل الكونجرس — على أن كلا منها تشكل نظاما كهذا لاتخاذ القرارات ، له ذكرياته وقنوات استقبال المعلومات ، وأذن فأى قرار رئيسي فطى خاص بالسياسة الخارجية يتخذ هو نتيجة تفاعل هؤلاء الممثلين العديدين في الداخل والمتنازعين ، وسوف يتعين اتخاذ أية سياسة خارجية طويلة الأجل ، عن طريق عملية متعددة وتنافسية مشابهة .

وهكذا فصنع السياسة الخارجية يشبه مباراة آلة كرة الدبابيس ، فكل مجموعة تمثل مصلحة ، وكل وكالة ، وكل موظف أو مشرع مهم أو زعيم وطني للراي العام ، كل واحد من هؤلاء يكون في مركز ديوس ، بينما القرار الصادر يشبهه النقطة النهائية في طريق كرة من الصلب تنط في اللوحة من ديوس إلى ديوس . واضح أن بعض الدبابيس موضوعة بطريقة استراتيجية أكثر منها في دبابيس أخرى وبذا يكون لها في المتوسط تأثير أكبر قليلا على نتيجة المباراة ، ولكن ما من ديوس واحد يحدد النتيجة ، فتوزيع النتائج ليس يحدده سوى توزيع جميع الدبابيس المهمة على اللوحة — لأن بعض الدبابيس قد تكون بعيدة عند المحيط بحيث لا يؤبه بها . هذا التوزيع غالبا ما يمكن التنبؤ به في ثقة طيبة بالنسبة إلى أعداد كبيرة من الجولات ، أما عن الجولة الواحدة — كما هو بالنسبة إلى القرار

الواحد — فلا يمكن حتى أفضل الاحوال ، الا اللجوء الى عنصر الاحتمال ، اننا
اذ نسال حكومة أمة كبيرة عن يدبر امورها ((فى الحقيقة)) وفرضا من وراء الستار
— سه وائل مساذج فى العادة بمثل ما تمسال عن أى دبوس يقدر ((فى الحقيقة))
نتيجة المباراة •

أن عملية توافقية مشابهة ، تشببه من بعض النواحي لعبسة آلة كرة
الدبابيس التى اشرنا اليها ، هذه العملية قد تكون دائرة فى ذهن أى زعيم سياسى
أو صانع قرارات بصفته الفردية ، يحتمل أن يتلقى رسائل مختلفة من العالم
الخارجى كلها تعيل بشدة نحو القرار الذى يجب أن يتخذه ، وقد يسترجع معلومات
مختلفة كثيرة من ذاكرته — ذكريات عن حقائق وذكريات عن أفضليات — تؤيد
القرار • ما من مراقب خارجى ، بل ولا نفس صانع القرار فى الواقع • بقادر
على أن يقول أية رسالة خارجية واحدة أو أية عبارة استرجعت من الذاكرة ،
اشرت تأثيرا حاسما فى الطريقة التى استقر بها رأيه فى النهاية وفى اسلوب
العمل الذى اختاره •

برغم ان من الصعب التنبؤ بنتيجة جولة واحدة على آلة كرة الدبابيس ،
فالتنبؤ بتوزيع سلسلة من امثال هذه الجولات ليس بمثل هذه الصعوبة تقريبا •
وبالمثل فعند ما ترمى زهرين صحيحين فلن تستطيع أن تتنبأ بالقيمة العشوائية
لأية رمية واحدة ، ولكن اذا اصلت الرمي ففى امكانك طبقا لزايا رياضية موثوق
بها ، أن تتوقع الحصول على العدد سبعة حوالى سـدس الوقت ، والعدد ١٢
فى ٣٦/١ من الوقت ، واذا كان عليك أن تقامر فان معرفتك بالتوزيع المحتمل
للنتائج أو المكاسب على أداة من أدوات القامرة ، سوف تكون الاساس الذى تقوم
عليه استراتيجيتك المعقولة ، والمعرفة (حتى بصورة تقريبية) بالتوزيع المحتمل
لقرارات زعيم سياسى أو تنظيم سياسى ، معناها ان تعرف حكومة أو أمة شيئا
عما ندعوه طابعهم السياسى ، وهو الاساس الذى تقوم عليه أية استراتيجية معقولة
يمكن انتهاجها بالنسبة اليهم فى السياسة •

الاهداف السياسية وصور الاهداف :

كل ما قلناه حتى الآن عن القرارات السياسية — الاسس التى تقوم عليها
وامكانية التنبؤ بها — لا يعنى أن الحكومات مخالفة للمجموعات والمنظمات الأخرى ،
وان ليس لها أهداف ولا تتابعها ، للحكومات أهداف بالتأكيد ، والبعض أهم هذه
الاهداف هو فى ميدان العلاقات الخارجية •

قد تجد الحكومات فى متابعة أهدافها اما بطريقة واعية أو • آلية • ان هدف
أى نظام هو تلك الحالة السائدة وخاصة فى علاقته بالعالم الخارجى والتى فى
داخلها مبط اختلال توازنه الداخلى — أى دائمه — الى حد أدنى نسبى • فإذا

كانت دولة تعاني نوعاً ما من عدم التوازن أو التوتر — ومعظم الدول تعاني بعض اضطراب من هذا النوع ، شأنها شأن معظم النظم العاملة الأخرى — فسوف تهيل الى تغيير بعض نواحي سلوكها الى أن يخف اختلال التوازن هذا . وعندما يخف الاضطراب الداخلي تماماً بالدرجة الكافية ، يكون قد تم الوصول الى الهدف سوف تميل الدولة الساعية وراء هدف (أو أي نظام آخر يسمى وراء أهداف حسب تعريفنا للمصطلح) الى تكرار تلك الانماط من السلوك وأن تستمر في الحالات التي يكون فيها اختلال توازنها الداخلي أقل نسبياً ، وتميل بالمثل الى أن تتفادى أو تتخلى بسرعة عن الحالات التي يزيد فيها اضطرابها الداخلي . لسبب أو آخر سوف يميل أي نظام أو تنظيم أو دولة يتصرف بهذه الطريقة الى الاقتراب من أهدافه والتمسك بها . سوف يكون سلوكه الساعي وراء هدف ، وسوف يبدو أنها تتابع غرضها حتى ولو كان الأشخاص الذين في داخل التنظيم أو الدولة 'سوء' كان الشكل الأول أو الآخر (على غير بينة منه .

هكذا يحدث أن دولة كبرى وزارة الدفاع فيها واقعة تحت ضغط من جانب قواتها المسلحة كي تنشئ قواعد بحرية وجوية استراتيجية في بلاد أجنبية ، وتحت ضغوط أيضاً للتقليل من كل من التكاليف المالية والمشكلات السياسية مع الشعوب المضيفة ، هذه الدولة قد ينتهي الأمر بها بأن تقيم قواعدهما فيما وراء البحار في البعض من أفقر بلاد العالم وأكثرها تأخرًا حيث قد تكون حكومات مكروهة وفاسدة أو مستبعدة على استعداد لتقديم مواقع استراتيجية لأمثال هذه القواعد الى قوة أجنبية ((بأرض ممن أو بأقل إصرار على أي نصب في الرقابة السياسية على هذه القواعد . والنتيجة أن دولة ديموقراطية كبيرة كالولايات المتحدة ، ويكون أية نوايا متعددة وضرورية من جانب قادتها ، قد تجد نفسها متحالفة في مختلف أنحاء العالم مع مجموعة تثير الانتخاب ، من ملكيات متأخرة ونظم حكم دكتاتورية ، وديكتاتوريات عسكرية أو معنية . أن صورة الهدف في أذهان الكثير من رجال السياسة والكتاب والناخبين — صورة عالم حر باعتباره تحالفاً عظيماً من بلاد حرة — هذه الصورة إنما تصف بشكل ناقص جداً الهدف تصير الاجل الفعلى الذي تحاول الحكومة الامريكية الاقتراب منه بالبحث عن ضرورات سياسية من تغيير حلفاء اجانب يوافقونها وقواعد استراتيجية فيما وراء البحار بانسب شروط في المدى القصير .

اعادة الاستنهاز وسلوك السعي وراء الأهداف :

من الناحية النظرية تستطيع الحكومات ، شأنها شأن الكثير من النظم العاملة الأخرى (أن تحقق أهدافها بمجرد التجربة والخطأ ، تستطيع أن تجرب أنواعاً مختلفة من السلوك ازاء بيئتها ، وأن تدخل في مواقف مختلفة بالنسبة الى هذه البيئة ، ثم تواصل تلك الانواع من السلوك وأن تبقى في تلك المواقف (التي تدعى كما رأينا ، مواقف أهداف أو أهداف) التي يقل فيها الى أدنى حد ، ما تعانيه هذه الحكومات من اختلالات أو توترات داخلية . والواقع ، تستطيع معظم

الحكومات (مثلها مثل جميع المنظمات الفعالة بصورة مقبولة والباحثة عن الاهداف ، أن تنصرف على نحو أفضل ، تستطيع أن تستخدم ما تحصل عليه من معلومات للاسترشاد بها خطوة خطوة وهي في الطريق الى تحقيق اهدافها .

وعملية إعادة الاستثمار هي من جوهر كل سلوك فعال يسعى وراء هدف وهي تنحصر في أن تعيد الى النظام القائم بالعمل ، فيضا من المعلومات عن نتائج أفعال سبق أن قام بها ، وهكذا يحصل النظام على معلومات عن نتائج ما عمل ، ويستخدم هذه المعلومات لتعديل ما سيقوم به من أعمال بعد ذلك ، وعملية إعادة الاستثمار تتم في دورات : من الفعل الى الصدى (أى الى عودة الرسائل عن نتائج ذات الفعل) ثم من الصدى الى الفعل (أى - كخطوة التالية - اما الى تكرار الفعل الأصلي او الى فعل يختلف نوعا على الأقل ، عن الأصلي) .

إذا كان النظام أشد تعقيدا امكن أن نعتبر انه ينطوي على مكونات خاصة ونظم فرعية ، تدعى المؤثرات وعن طريقها يؤثر في العالم الخارجى . فالجنود ورجال الشرطة والدبلوماسيون والمشفرون على تقديم المعونة الاقتصادية الخارجية ، هؤلاء جميعا يمكن أن يقوموا بدور المؤثرات بالنسبة الى حكومة ما ، فينفذون أوامرهم على نحو دقيق وفعال في العادة . هنا ايضا يمكن أن تزود عملية إعادة الاستثمار الحكومة بما فعل مروضوها وبناتج أعمالهم ، وعلى ضوء هذه المعلومات يمكن للحكومة أن تعمل وتعدل الأوامر الأخرى التي سوف تصدرها لهم فيما بعد ، وفي الوقت نفسه فان عملية استثمار اقصر قد تعيد الى احد المكونات (كالقائد المحلي لقوة الشعب العسكرية في المنطقة) النتائج التي ترتبت على فعل قام به من قبل . ويمكن أن يقوم بخطوات تصحيحية من عنده بدون انتظار الأمر التالي من عاصمة أمته . الواقع أن الكثير من فن وعلم الإدارة في الشؤون الخارجية ، كما في المسائل الأخرى ، يتناول مشكلة عدد وانواع القرارات التي يراد تخصيصها للدورات المحلية القصيرة المدى التي تمر بها عملية ارسال المعلومات من النظم المحلية التي تقوم بدور المؤثر - السفارة المحلية ، قائد مسرح القتال ، المكتب المحلى الخاص بالمعونة الاقتصادية والانواع التي يراد الاحتفاظ بها للمسالك التي تغذى 'الحكومة القومية بالمعلومات وهي مسالك غالبا ما تكون أبطأ . أو حتى للنظام القومى الأكبر الذى يتخذ القرارات وقد يشتمل على الهيئة التشريعية والمجموعات الضاغطة والرأى العام وفي النهاية هيئة الناخبين) (نشأت مشكلة من هذا النوع ، مثلاً في القرار السريع الذى اتخذه الرئيس توماس جيفرسون عام ١٨٠٣ لمساندة القرار الذى اتخذه ممثلو الولايات المتحدة في باريس بشأن شراء إقليم لويزيانا ومن ثم شراء كثير من قارة امريكا الشمالية ، هذا القرار ما كان في الامكان أن يتخذه أى موظف أقل شأنًا ، مثل السفير الأمريكى في باريس - ولكن حتى عند ما يتخذه الرئيس وهو ما حدث بالفعل ، فقد كان بدون الموافقة القامة من جانب السلطة الدستورية ولم يصدق عليه الكونجرس الا فيما بعد) .

قلنا ان الاستمارات التي نواجهها المعلومات الواردة يمكن ان تسمحهم لاحداث زيادة او نقص في حدة او تكرار السلوك الاصلى الذى سببها . فاذا كانت التغذية بالمعلومات تزيد دائما من حدة و / او تكرار السلوك الاصلى فعندئذ تدعى التغذية الايجابية او المكبرة ، وتدفع السلوك الاصلى للنظام الى اعلى باطراد الى ان يتحطم عنصر ما فى النظام او فى بيئته ، او الى ان يتم استنفاد مورد او عرض رئيسى . فكما ان النقود بالفائدة المركبة تزيد ببطء ولكن بمقادير مطلقة اكبر ، وكما يزداد اشتعال نار فى الغابة على ما يغذيها ، كذلك تفيد افعال افراد جمهور فى حالة فزع باعتبارها اشارات متبادلة تخففهم جميعا الى سلوك ينم عن اقصى درجات الذعر .

فى السياسة على ما وجد ثيوكليدس فى اثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد فالخطب التي يلقيها الساسة المتنافسون قد تدفعهم الى المطالبة باستراتيجيات اشد تطرفا فى شئون بلدهم الخارجية . وعندما يتبادل كلبان فى الشارع الزمجرة ، ويتبادل تلميذان الشتائم فى فناء المدرسة ، وتتبادل قوتان كبيرتان التهديدات او الاعتمادات للأسلحة — نقول ان هذا كله قد يعمل على تصعيد نزاع الى مستويات من العداء اشد قوة وحدة ، فالصدق وجميع اشكال التغذية بالمعلومات صفة تميز مواقف الهروب الجذبة ، فاذا استمرت فسرعان ما تصبح عرضة لان يفلت زمامها من الايدي ، بغض النظر عن النوايا المعتدلة للاطراف التي بدأتها ، واذا اريد ان يظل المثلون السياسيون — سواء كانوا اشخاصا او حكومات او شعوبا — يسيطرون على مصيرهم ومصير سلوكهم ، وجب ان توقف بسرعة عملية التغذية بالمعلومات ، او وجب الاسراع بالابطاء بها حتى تظل فى داخل حدود يمكن احتمالها .

معنى هذا ان التغذية الايجابية يجب ان تحل محلها تغذية سلبية تفال من السلوك السابق او تقلبه حتى تحد من النتيجة . فالتغذية السلبية هى العملية التوجيهية الرئيسية التي تكون وراء كل ابقاء على الحدود وكل سعى وراء الامداد ، وهى تتطلب نوعين من المعلومات : اولا ، موضع الهدف (او الحد) ، وثانيا ، مبلغ اعتماد السلوك الماضى للمثل او النظام عن الهدف . وعندئذ فالمعلومات عن النتيجة الفعلية المترتبة على السلوك الماضى للمثل تواصل او تزيد من سلوكه اذا كانت تقربة من هدفه ، ولكن تقلل من سلوكه الراهن او تعكسه اذا كانت تهمده عن هدفه .

فالتغذية السلبية اذن هى التي تتحكم فى السلوك فى كل خطوة او مرحلة لا بالنوايا الطيبة ولكن بنتائجها الفعلية فى المرحلة انسابقة عليها ، فهى فى التكنولوجيا اساس اجهزة التكيف التي تجعل بيوتنا فى درجة حرارة معتدلة برغم تغير المناخ ، وعن طريق التحكم الآلى الذاتى الذى يمكن من مبوط طائسرة يعون طيار او توجه صاروخا نحو هدفه . التغذية السلبية معناها فى السياسة معلومات قد توحى بان حكومة ما تواصل سياسة يبدو انها تقريبا من موقف واضح ، ولكن قد تشير الى تغيير او انقلاب فى افعالها اذا كانت هذه الافعال تبعد

الحكومة عن هدفها . وبرغم أن عمليات التغذية الفعلية في الحكم والسياسة ، متعددة ومعقدة مفهوماً التغذية الأساسي هو من البساطة بحيث يكون أداة فعالة تساعدنا على أن ندرك ونعزل ونفهم مختلف عمليات التغذية الإيجابية والسلبية التي نجدها من الناحية العملية . وقد تتضمن هذه العمليات ما هو أكثر من المخيل المباشر إلى الهدف ، مثال ذلك أنه بمساعدة البيانات التي تسترجع عن الذاكرة ، يستطيع ممثل أن يتابع عدداً حول القناعات أو عن طريق خيط من عمليات الدوران والانحراف . أن مواصلة العمل على تحقيق هدف استراتيجي على المدى الطويل ، عن طريق تعاقب عمليات التفاف ودوران تكتيكية بالنسبة إلى تغييرات قصيرة الأمد ، نقول أن هذا قريب مما ندعوه متابعة سلوكاً مدياً . وإذا ندرك في كل حالة مثل هذا السلوك الهادف بين الدول ، ونكتشف تدفقات من رسائل خاصة وقنوات اتصال ، إلى جانب ما يعتمد عليه من أشخاص معينين ومؤسسات وتسهيلات مادية ، نقول أن هذه مهمة رئيسية يضطلع بها التحليل السياسي في الشؤون الدولية . فبمجرد أن يطرأ تغيير حاسم على هذه المجموعة الرئيسية وقنوات الاتصال (أشخاص وتسهيلات لأعداد هدف معين والسعي وراءه) أو يبطل عملها . فالتنظيم الكبير الدولة القومية التي كانت تحتوي عليها ، قد يواصل الوجود ، لكن يتوقف هذا السلوك الهادف المعين نظراً لأنه كان يعتمد على قيامها بعملها .

سير التاريخ : الأغراض والأسباب :

ليس جميع سلوك القادة السياسيين والمجموعات التي تمثل المصالح والحكومات والدول سلوكاً مدياً ، فالكثير منها ليس كذلك . ففي جميع المستويات - في صفوف الأفراد والمجموعات والاسم - نجد أن قنوات الاتصال والرسائل التي توجههم نحو أهدافهم ليست بالوحيدة التي تؤثر على سلوكهم ، فالواقع أن أهداف عدة وممالك عدة تنتقل فيها الرسائل التي توجههم نحو أهدافهم ليست بالوحيدة التي تؤثر على سلوكهم ، فالواقع أن أهداف عدة وممالك عدة تنتقل فيها الرسائل من الخارج والداخل ، قد تنافس على انتباه من رسائل اتصال محدودة وعلى وقت صانعي القرارات واهتمامهم . وقد تكون بعض هذه المخيلات المتنافسة عشوائية ، وكلها قد تزيد من الخلط والاضطراب في داخل النظام الذي يصنع القرارات ومن العبء الواقع على مسالكه ومرافقه وأشخاص العاملين فيه ، وهذا قد يجعل جزءاً من انتاجه يتم كيفما اتفق نسبياً ومن ثم تقل إمكانية التنبؤ بتوزيع نتائج دورة المنتجات والمخرجات .

وعلاوة على هذا يعتمد كل ممثل إلى حد ما على مكوناته التي قد لا تكون كلها تحت سيطرته ، ويمكن أن يتغير سلوكه إذا أخفق أحد المكونات الدقيقة

أو تغير ، ولهذا السبب يواصل الساسة الاعتماد (ويحكم عليهم) على سلامتهم الجسمية والذهنية ، ومزاج شخصيتهم وتركيبهم العاطفى . شاهد الزعماء الأمريكيين من قبيل جون فوستر دالاس ودوايت ايزنهاور وودرو ويلسون وجيس ف - فورستال . وبالمثل ، قد تعتمد الشعوب فى بعض سلوكها على مجموعات فرعية أو زعماء لهم أهمية . وإذا فشل هؤلاء أو تغيروا . فقد يتغير التاريخ القومى بل وتاريخ العالم ، فالصراع بين الجيش والشيوخ فى انغونيسيا عام ١٩٦٦ غير سياستها الخارجية ، ووفاء فرانكلين د . روزفلت وجون ف . كيندى اعقبها تغييرات بعيدة المدى فى بعض سياسات الولايات المتحدة الخارجية .

وفى الوقت نفسه يعتمد كل ممثل أيضا إلى درجة مهمة ، على بيئته التى تشمل تصرفات جيرانه وشركائه ومنافسيه . والحقيقة أن نتيجة سلوك أى نظام تتوقف إلى حد بالغ على تصرفات الممثلين الآخرين وعلى النظام فوق القومى الأكثر الذى فيه النظام الأول . والنتيجة أنه برغم أن كل ممثل يمكن أن يتابع غرضا ، فقد تكون النتيجة مما لا يقصدها أى منهم . فالوقت الذى يعود فيه موظف إلى بيئته فى نهاية اليوم . لا يتوقف على اسرعه أو على جودة سيارته القوية فحسب ، ولكن قد يتوقف بصورة مهمة على حركة المرور فى الساعة الخامسة مساء ، وبالمثل لا يتوقف نجاح أو فشل سياسة أمة على قوتها ونوايا قادتها فحسب ، ولكن على الموقف السياسى أو الاقتصادى الأكبر السائد آنذاك فى العالم .

فقدور ما يمكن أن نقبها بالتغييرات فى النظام الفرعى أو فى النظام الأعلى مستوى ، أو على الأقل نفسرها بطريقة منظمة . فاننا نميل إلى أن نعددها أسبابا ، عندئذ نقول أن هذه السياسة أوقفت ، بسبب « وفاة مسئول كبير ، أو أن سياسة أخرى أخذت . بسبب الموقف الدولى المتغير ، وبالعكس . إذا لم نستطيع أن نفسر بطريقة مرضينا ، كيف ولماذا وقعت هذه التغييرات الخطيرة فى النظام الفرعية والنظم الأعلى مستوى ، فعندئذ نميل إلى أن ندعوها حوادث عارضة .

أن مختلف مصادر العناصر الممكنة المثلة فى العشوائية وعدم الاستمرار والتغير غير المتوقع . هذه جميعا تعمل سوية على تعديل (وغالبا بطريقة حاسمة تماما) سير السياسة وسير التاريخ ، وتبدل أيضا آثار ما يمكن تحقها من احتمالات التاريخ وتجزاته و « سواء الصامتة ، التى كثيرا ما تشير فى حد ذاتها وبذاتها إلى نتيجة مختلفة . كثيرا ما يكون التنبؤ بنتيجة سياسة دولية فى صعوبة التنبؤ بنتيجة مباراة يتعادل فيها الزهر الذى يستخدم فى اللعبة ، فإذا كان الزهر محملا بطريقة شديدة جدا أصبح التنبؤ بالنتيجة سهلا نوعا ، وإذا كان تحميلها

بسيطا لا يؤيده به ، أمكن إجراء بعض التقبضات باتخاذ العشوائية قاعدة ، ولكن إذا كان الزمر محملا الى حد معتدل ولكنه مهم وبحون الطفيان على جميع العوامل الأخرى ، التي تؤثر في النتيجة ، فهنا يصبح التقبض صعبا ولكنه يؤثر الإهتمام ، ولما كان يبدو أن هذه الحالة فحسب تصود في السياسة الدولية فإن التفكير في السلام والحرب يتطلب نموذجا أفضل من العشوائية أو الجبرية .

ونحتاج ايضا الى مثل هذا النموذج كي يساعدنا على تناول النظريات الجزئية ولكنها متعارضة ، التي وضعها كبار المفكرين في الماضي ، فاعتمادا على تجربة حروب نابليون شدد الاستراتيجي البروسي كلاو ستوتز على عنصر الهدف الذي تنطوى عليه حرب يدها ويديرها السياسة باعتبار أنها « استمرار للسياسة بطرق أخرى » ، ومن أحداث العصر ذاته استخلص الكاتب الروسي الكبير ليو تولستوى النتيجة المضادة : كانت الحروب والمشارك بالنسبة اليه سلاسل طويلة من الحوادث العارضة ، أقل فهما لها أولئك الذين يشتبكون فيها مباشرة وأخيرا بدا لمن يعتقدون في الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ، مثل أفلاطون وكارل ماركس وتشارلز بيرد ، أن الحروب سببها المال (كما قال أفلاطون) أو (كما عبر عن الأمر ماركس وبيرو) تطلعات طبقية اجتماعية ومجموعات للمصالح ، أشد تعقيدا .

نموذج المشى العشوائي :

وثمة أداة تساعد في تناول هذه النظريات والحقائق المتعارضة ، هي نموذج المشى العشوائي ، تصور رجلا مخمورا يمشي مترنحا فوق ظلف جرف عريض ومسطح ، يخطو خطوة خطوة كيفما اتفق ، ولكن عالميا رياضيا تملكه الرعب ولكنه مشغول بحيث لا يستطيع تقديم المساعدة . يراقبه من بعيد لكي يرسم ويتنبأ بسيره ، هناك عنصر من الجبرية في المشى العشوائي ، لا يستطيع المخمور أن يتحرك الا من الموضع الذي هو فيه ، ولا يستطيع أن يسير الا خطوة واحدة في كل مرة . يرتبط بهذا عنصر من الاحتمال : نظرا لأن خطواته عشوائية ، فمن غير الحتمل تماما أن تكون كلها في نفس الاتجاه ، ولاكثر احتمالا أنها كثيرا ما تغير اتجاهها ، وأحيانا تسير في الاتجاه المضاد . ونتيجة لهذا يستطيع الرياضي باستخدام تكتيكات في التحليل أن يحسب سير الرجل . يستطيع أن يحدثنا عن مدى احتمال عودة المخمور بعد عدد معين من الخطوات ، أن يعود الى النقطة التي بدأ منها ، وفي أي جزء من الظلف يعظم الاحتمال بأن يكون فيه في أي وقت معين ، وما الاحتمال بأن يقفز من فوق الحافة خلال أية فترة . لكن إذا حدث لحسن حظ المخمور أن ترنح فسقط على جانب الثقل فإن انحدار الثقل سوف يضيف اتجاهًا فزوليا مستمرا

الى طريقة مشسية المتعرج ، ولكن اذا لم يكن هذا المنحدر شديدا ومفاجئا جدا فسوف يظل للعنصر العشوائي في الصير تأثير مهم على النتيجة .

للمشى العشوائي من جانب السكان ، ما هو اكثر من شبه قليل سياسيات الشعوب الكبيرة ويسير النتائج على سطح الارض . ففي كل خطوة يبدأ المشى من موقع معلوم في ذلك الوقت ، وهو يتضمن عنصرا عشوائيا ثابتا قد يكون كبيرا او صغيرا من ناحية الآثار المترتبة عليه وعرضة لان يدخل عليه تعديل بفعل أسباب مستمرة وتحيزات ومؤثرات مقدرة ، يمكن أن تعمل الكثير في تغيير توزيع النتائج المحتملة ولكن لا تستطيع في المادة أن تجعل أية نتيجة واحدة مؤكدة . وبالمثل لا يمكن أن تبدأ السياسات الوطنية والعمليات التاريخية الا من نقطة واحدة ومما هو معلوم آنذاك وعناك . وعى ايضا عرضة لمؤثرات مستمرة وانحيازات وعمليات عليية ، تتراوح من الظروف الاقتصادية والأفضليات الشعبية الى القیود الفنية والى قوة وموارد ممثلين معينين ، في تلك الشعوب وفيما بينها . انها تعكس بالطبع سلوك المشتركين المختلفين الهادف واستراتيجياتهم التي كثيرا ما يقع عليها الاختبار عن عمد ، ولكنها تتضمن ايضا عناصر عشوائية او مايقرب منها : سلوك بعض المكونات العشوائي في داخل بعض او كل النظم الفرعية والنظم المتداخلة ، والصراعات والصدامات بين الممثلين المختلفين من استراتيجياتهم يمكن أن يحبط بعضها بعضها وتولد نتائج لا يرغب فيها أحد ، والتفاعل بين المستويات المختلفة للنظام التي ربما تربط مزاج او صدام أحد الساسة في بلد بعجز محصول في بلد آخر . وربما تربط هذه جميعا بكساد اقتصادى او أزمة نقدية على نطاق عالمي ، ان التعليق الذى يتم عن زوال الوهم والذى جاء على لسان صاحب « كتاب سفر الجامعة » وهو . « ليس السباق للذين يجرون بسرعة ، ولا المعركة للأقوياء » ، ولكن الزمن والصدفة يحدثان لهم جميعا » ملاحظة مناسبة عن خواص المسيرات العشوائية .

في ظل هذه الظروف يجب ان يقل اعتماد الناس والحكومات على اليقين ويزيد اعتمادهم على الضمان ، وحتى هذا فالى حد محدود فقط . فاذ يعرفون حدود قدراتهم فانه يمكنهم محاولة توفيرها ، يستطيعون اتخاذ الحيلة ضد الاخطار التي يمكن أن تنشأ والتي لا يمكنهم تقديرها الا بصورة ناقصة جدا ، ويمكن ان يجامحوا للتقليل من حجم الاخطار . وان يكفوا مستويات تطلعاتهم في الشؤون الخارجية بما تحت أيديهم فعلا من القوة البشرية والمواد ، على ضوء الموارد والاحتياجات التي يتطلبها كل مستوى من أهداف السياسة الخارجية .

حساب الجازفة والنجاح : نظرية « نهار القاهر » :

ونظرا لأن السياسة الدولية في عالم اليوم تشتمل على نواح كثيرة من مقاومة ، فعلى صانعي السياسة الخارجية — نزولا حتى المواطنين في نظام ديموقراطي من ذوى الفاعلية والاهتمام — أن يكونوا على معرفة بالفكرة الأساسية الكامنة وراء الحساب الرياضي لما يطلق عليه اصطلاح **خواب القاهر** ، في مباريات الحظ التي يطول أمدها ، من المحتمل جدا أن المقامر الذين لديهم احتياطي قليل ، تمحوهم التقلبات في حظوظهم حتى ولو كانت الاخطار لصالح البنك معقدة تماما ، فيمجرد أن يصاب المقامر الصغير بضربة من الحظ السيء ، يكون عرضة لأن يحل به السدما ، ومن ثم لا يستطيع أن يستفيد من أى جولة بعد ذلك وانسحب . إلا أن البنك باحتياطاته الأكبر أو أى لاعب بالمثل تمويله جيد ، يمكن أن يظل قائما حتى بعد جولات طويلة من الحظ السيء ويعتمد على الصفة في أن يحسن اللعب في مرحلة أخرى بعد ذلك ، فكلما عظمت الاخطار وزاد عدم التأكد من ظروف المباراة وتقلبها ، عظم احتمال القضاء على اللاعب الصغير . في إمكان المقامر — أو البلد — ذى الموارد الأكبر أن يتحمل حوادث عارضة وأخطاء أكثر ، ويظل مشتركا في المباراة ، بينما يجب أن يكون المقامر ذو الاحتياطيات الضئيلة مائرا جدا بل وحسن الحظ جدا بحيث يظل مستمرا في اللعب ، هذه القاعدة العامة تلائم البلاد الكبيرة ضد الصغيرة من ناحية عوم التأكد في الحروب التقليدية ، لكن إزاء القوة التدميرية للأسلحة النووية في حرب كبرى ، تكون احتياطيات الحياة البشرية حتى في أكبر البلاد ، صغيرة تماما الآن .

في داخل هذه القيود يجب أن يعمل العقلاء والمسؤولون من صانعي السياسة إما عن بلادهم فإن في إمكانها أن تزودهم بموارد واحتياطيات أسخى لمواجهة الطوارئ المتوقعة أو التي لم يجر التنبؤ بها . أما عن سياساتهم الخارجية ، ففي إمكانهم أن يصروا على أن يتركوا لأنفسهم هامش عريضة من الأمان : يوحى نموذج المشية العشوائية بأنه إذا كان من المحتمل أن تكون خطواتهم كيفما اتفق ، كان خيرا لهم أن يبقوا بعيدا عن حافة الهاوية ، وأخيرا ، فعن التصرف إزاء خصومهم ، ففي إمكانهم أن يظلوا على ادراك بالمعرفة الناقصة والعناصر العشوائية المحتملة في الأفعال التي يقوم بها الجانب الآخر ، وإذا كانوا في شك من أفعالهم هم أمكن أن يلتزموا بنصيحة المفكر المحافظ الكبير أدمند بيرك وهي أن على رجل الدولة ألا يكون مقتصدا في شيء يمثل ما يكون مقتصدا في انتفاع الشر .

ويمكن أن تؤدي نماذج العمليات الاحتمالية إلى فهم للسياسة الخارجية وصنعها أكثر من تزويجنا بنصيحة فلسفية عامة ، يمكن أن تحدثنا عما نحتاج

الى معرفته او الى تفسيره بالفضل ما يفسد عليه ، من حمائى ميديته وعلاقات واحتمالات ومعدلات تغيير ، وعن اى نموذج للعملية تنبئه ، واذا كان النموذج واقعيًا بدرجة معقولة فانها تحذفنا عن النتائج الاكثر احتمالاً التى ينبغي توقعها وعن اية نتائج اقل احتمالاً ولكن لا تزال ممكنة تماماً وينبئ اتخاذ الحيلة بصددنا .

ان ما سبق ايراده من نماذج للعملية ، مبنية على معدلات انقراض الطائرات والتفتت وعلى معدلات خسائر الطيارين اثناء التدريب وحالات استرجاعهم وهذه النماذج استخدمت نماذج أخرى لتنسيط مسير الحملات بريطانيا فى عام ١٩٤٠ ، واستخدمت نماذج أخرى لتنسيط سير الحملات الانتخابية ، ويمكن تعديل وتكييف امثال هذه النتائج فى حالة صراع مدنى داخلى (باستخدام معدلات تجنيد وتفتت المصابيات وقوات الحكومة ، وربما ايضا معدلات تغير مشاعر المطف السياسى فى صفوف بقية السكان ، وربما معدل التدخل الاجنبى لصالح احد جانبي الصراع) او كليهما لتقدير حجم ومدة بقاء الفضال ونتيجته المحتملة ، بل وحجم التدخل الخارجى اللازم للسيطرة عليه ، ومدة بقائه وتكلفته المادية وفى الأرواح . وحيث لم تعمل امثال هذه الحسابات او عملت بطريقه ناقصة او كانت مبنية على تقديرات غير واقعية الى حد كبير فقد مات اناس بغير ما حاجة ، وكان فى الامكان تغادى حروب سبب الاحباط وخيبة الامل ، بنيت على اساس ذلك التفكير المسبق الاكثر معقولة وواقعية .

لكن حتى فى افضل الحالات ، سوف تظل جميع هذه الحسابات غير مؤكدة وناقصة لوقت طويل فى المستقبل ، ومع ذلك سوف يكون على الناس ان يتخذوا قرارات بقلوبهم وعقولهم ، وعلى ذلك يجب الا نغفل من تقدير الاهمية الفكرية والفلسفية التى ينطوى عليها فهم نواحي مشية العشوائية من السياسة الدولية ، سوف تذكرنا اننا عند ما نواجه مجالات كبيرة من القلق ، يمين علينا ان نعين ايا من قيمنا تتبع عنهما نكون فى شك من الامر : قيم الكبرياء والقوة او قيم الاعتدال والرحمة ، الناس يصنعون السياسة الخارجية ، او يتقبلونها او يرفضونها ، فى ضوء ما يحسبون انهم يعرفونه وما يحسبون انهم يحبونه ، وسياساتهم الخارجية عرضة للتغيير لا تمشيا محسب مع اى تغيير كبير فى معرفتهم الادراكية بالعالم او فى نظمهم للاتصال وصنع القرارات ، ولكن تمشيا مع اى تغيير رئيسى فى قيمهم البارزة .

الفصل التاسع

كيف تمنع السياسة الخارجية

ان سياسة كل بلد الخارجية تتناول أولا المحافظة على استقلاله وامنه ومتابعة وحماية مصالحه الاقتصادية ثانيا (وخاصة مصالح اكثر مجموعاته المثلة للمصالح ، نفوذا وتأثيرا) . ويرتبط بهذه المصالح ارتباطا شديدا في حالة القوى الكبرى على الاقل - اعتمادا بمقاومة أى تغفل من جانب البلاد والايدولوجيات الأجنبية ، ومجهود جرى لتحقيق بعض تغفل فعال من جانبه وجانب ايدولوجيته . واخيرا ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالامن القومي والمصالح الانصائية والعسكرية السريعة لكل قوة كبرى ، سياساتها المتعلقة بالمعونة الاقتصادية للشعوب الأجنبية وجهودها من اجل نشر دعايتها الوطنية والايدولوجية في البلاد الأجنبية وتأثيرها لبعثات التبادل الثقافي والعلمي التي تساعد على بلوغ تلك الغاية .

البحث عن الأمن القومي :

كل من هذه الانشطة يعتبر الى حد ما اداة لتنمية بعض الانشطة الأخرى أو كلها ، ولكن كلا منها يميل أيضا الى حد ما ، الى أن يصبح غاية في حد ذاته . وبمرور الوقت يسبب كل منها قيام منظمات بيروقراطية رسمية ومجموعات غير رسمية تمثل مصالح خاصة . وكل منها يولد شبكة متميزة عموما من تدفقات المعلومات ومن الصور والذكريات ، فضلا عن شبكة من التوقعات والمكافآت المادية . في الحقيقة هناك شبكات كثيرة من المكافآت بما فيها الادوار والوظائف والاعتمادات المالية والمعقود . وكذلك في مستويات النجاح واحترام الذات في صفوف الاشخاص المستقلين بهذا الفرع انعين من جهود بلدهم في مجال السياسة الخارجية .

وكانت النتيجة تناقضا ، فالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - والى حد له شأنه ، الصين الشيوعية وبريطانيا العظمى وفرنسا - كلها تسعى الى من الكبر بحيث لا يستطيع أحد القضاء على استقلالها الوطني ، حتى لو جن أحد فحاول هذا الامر - الا ان الولايات المتحدة والانحساد السوفيتي هما بالضبط الدولتان اللتان تنفقان أكثر الاموال واثقوه البشرية والموارد والجهود في متابعة ما يعتبر امنهما القومي ، في نظر حكومتيهما وجماعات الصفوة وشعوبها ، وتحذو حذوعا الدول الكبرى الثلاث التي تليهما ، وبصورة وثيقة ، وذلك من ناحية مستوياتها النسبية في الاتفاق على امنها القومي ، وان لم يكن واضحا ذلك الذي يهدد استقلالها الوطني بشكل خطير .

التفسير بسيط ، أنه نوع من « قافون باركنسون » في الأمن القومي :
 يزيد احساس امة بعدم الامن تزايدا مباشرا مع قوتها : فكما كانت الامة
 اكبر واقوى ، زاد مستوى تطامعات قادتها وأهل الصفوة وفي الغالب
 أهلها ، في الشئون الدولية ، أي كلما زادت نظرتهم الى انفسهم على انه
 مقدر لهم — أو أنهم مضطرون ان ينظروا شئون العالم أو على الأقل
 يفرضوا عليها نوعا من النظام يبدو سليما في نظرهم ، مثل هذه الفكرة
 لا تساور في العادة أعضاء الشعوب الصغيرة كالنرويجيين والسويديين من
 لهم تجربة طويلة في المحافظة على استقلالهم ، أنه يبدو من الطبيعي في نظرهم
 ان يركزوا اهتمامهم وجهودهم على المحافظة على استقلال شعبيهم في عالم
 لا يتوقعون ان يسيطر اقتصاده صورة مقبولة في الظاهر على الأقل .
 لعالم قد يعملون بجهودهم الوطنية على تشكيله أو تغييره أو الإبقاء عليه
 كله أو بصفة جزئية ، حسب رغباتهم ، وتبعاً لذلك تزيد مخاوفهم وضروب
 قلقهم وجهودهم ومصروفاتهم *

الآن تخلت حتى دول كبيرة مثل بريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا وألمانيا
 الغربية عن الطموح في ان تدبر العالم . بل وان تكون لنفسها امبراطوريات
 كبيرة أو تحتفظ بها ، انها في الحقيقة راغبة في التعاون مع غيرها الى
 حد يتسم بالحرص ومحدود ، وتأمل الا تضطر الى الاستجابة (وان كانت
 سوف تستجيب) لهجوم مباشر كبير على أي بلد قد يشكل تهديدا
 مباشرا على الاطلاق . وتكره تغيير نظام العالم أو حتى المحافظة عليه من
 جانب واحد عن طريق قرارات يتخذها أساسا شعب من الشعوب وجهود
 كبيرة ببذلها دون المساعدة من جانب غيره (« التصرف من طرف واحد »
 كما دعاه المفنور له الأستاذ تشارلز لرش (١)) ، هذه الفكرة لا يمكن ان
 تحتملها بشكل جاد حتى ولو كفكرة مغرية ، أي قوى خلاف الولايات
 المتحدة والاتحاد السوفيتي وربما الصين الشيوعية ، وحتى من بين البلاد العملاقة
 الثلاثة فلعل الولايات المتحدة وحدها هي التي في مركز يسمح لها بتجديد
 وإرسال مئات الألوف — وربما الملايين — من شبابها للقتال في سبيل
 فكرتها العالمية النطاق عن الأمن القومي في قارات بعيدة *

وفي تعقيب على هذا الموقف يبين الأستاذ لرش « ان الذين يحثون انسحاب
 امريكا من الشئون العالمية ، هم قلة . التفارقة الرئيسية هي بين
 الذين يفضلون ان يكون لامريكا الحد الأقصى من حرية التصرف وهؤلاء
 هم اصحاب « الاجراء من طرف واحد » ، وبين الذين يؤكدون ترابط الشعوب
 لأغراض الأمن والرخاء ، وهؤلاء هم اصحاب « الاجراء متعدد الاطراف » (٢) .

Charles O. Lerche, Jr. the Uncertain South (Chicago : Quadrangle. (١)

(٢) برتون م. سابين : صنع السياسة الخارجية الامريكية .
 المجلد رقم ١٠ (وشنطون ، الخنية : معهد بروكيجز ، ١٩٦٦) ، ص ٤٨ .

هكذا تسود مصالح وتنظيمات الأمن القومي في الأنشطة الخاصة
بالسياسة الخارجية والتي يقوم بها أي شعب كبير .

المصالح الاقتصادية في السياسة الخارجية :

والآن ننتقل إلى المصلحة القومية التي تلي الأمن القومي في الأهمية
وتعتمد عليه اعتمادا كبيرا : المصالح والعمليات الاقتصادية والموسولوجية
والسيكولوجية ، طبقا لما يراه ماركس لينين ، ويراه أيضا ج . هوبسون
وتشارلز . بيرد ، يجب أن نتوقع أن تكون الطبقة الاقتصادية أو مصالح
المجموعات هي الحاسمة ، ولكن توحى الأدلة بصورة أشد تعقيدا .
فبرغم أهمية المصالح الاقتصادية فهي لا تغف وحدها ولكنها مرتبطة
بمصالح سياسية قد تغير آثارها أو حتى تتجاوزها وتغطي عليها .

في الولايات المتحدة كما في غيرها من البلاد الكبيرة . نجد أن
المسائل من قبيل الحماية الروتينية للتجارة والسفر وسفر مواطني الشعب
في الخارج ، وتنظيم أنشطة الرعايا الأجانب في داخل بلد آخر .
هذه المسائل لا تستغرق سوى جزء صغير نسبيا من أنشطة وزارة
الخارجية وغيرها من الوكالات الحكومية التي تعمل في قطاع الشؤون
الخارجية ، هناك مصالح اقتصادية خاصة أكبر في الولايات المتحدة
كما في البلاد الأخرى التي تغلب عليها اقتصاديات المشروع الخاص ، داخلة
في الاستثمارات الخاصة الأمريكية والطويلة الأجل في الخارج ، مثل
عناجم النحاس والحديد ، ومزارع قصب السكر والموز ، وشركات التليفون
وغيرها من المرافق الخاصة في أمريكا اللاتينية ، أو حقول البترول
في فنزويلا وليبيا والعربية السعودية وإيران ، ويذكرنا الأستاذ ريموند
فرون من حقيقة أن :

٥٠٠ النصف فريضا من أكبر الشركات الأمريكية البالغ عددها

٥٠٠ شركة والتي أوفقتها مجلة فورشن ، لها اليوم استثمارات

واسعة النطاق فيما وراء البحار في المصانع أو المناجم أو حقول

البترول ، تمثل مئذفا اجماليها قدره واحد وخمسون بليون

دولار ، وعشر أو عشرون من هذه الشركات الكبيرة يقع ثلث أصولها

أو أكثر في الخارج ، ويحصل عدد أكبر من هذا على ثلث

دخلها أو أكثر من المبيعات الخارجية عن طريق واحد أو

آخر من مسالك البيع ، لو أردنا أن نذكر كل شركة

أمريكية تملك وتسيطر على تسهيلات للإنتاج في متد

سلاد أو أكثر بالخارج ، لشمئت القائمة على حوالى مائتي

اسم ، ولو وضعنا قائمة أوروبية من نفس النوع لكأنت

(م - ٨ العلاقات الدولية)

اصغر بكثير ، ولا تغطي سوى ثلاثين من الحالات أو نحوها ،
والمصالح التي تملكها الشركات فيما وراء البحار لن تزيد
عن خمس الالتزام الأمريكي (٣) .

واضاف البروفسور فيرنون بعد ذلك بعشرة اعوام :

« ان الشركات الكبيرة التي كان يمكن اعتبارها شركات متعددة الجنسيات
في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠ تبلغ حوالى ١٧ فى المائة فقط من مجمل
مبيعات الشركات الأمريكية . وبحلول عام ١٩٦٧ أصبحت الشركات
المتعددة الجنسيات حوالى ٤٢ فى المائة من المبيعات الأمريكية . وبحلول
عام ١٩٧٤ أصبحت ٦٢ فى المائة (حاشية للمؤلف : ان هذه الأرقام والأرقام
الواردة فى الجملة التالية . جمعتهما مؤسسة مشروع هارفارد المتعدد
الجنسيات) . وفى العالم غير الشيوعى بانها شركات متعددة الجنسيات
قد أعلنت عن مبيعات بلغت حوالى ٨ فى المائة من الانتاج الاجمالى .
وبحلول عام ١٩٦٧ ارتفع هذا الرقم الى ١٧ فى المائة وبحلول
١٩٧٤ أصبح ٢٢ فى المائة .

التوقع من الحكومة الأمريكية ان تحمى الى حد كبير ، المصالح
الخاصة لمواطنيها فى الخارج ، والكثير من المجموعات الممثلة للمصالح
والتي ذكرناها هى على قدر كاف من التنظيم وحسنة الارتباط عرس
النواحي السياسية ، مما يجعلها من ان هذه الحماية سوف توفر لها .

لكن ، يمكن ان تكون النتائج انسب للمواطنين الاميركيين منها
للأجانب ١٠ فاذ تصدد البلاد الخنية قروضها الخاصة وانعامه ، واذ تحول
أرباح الاستثمارات الخاصة الى البلد الذى أرسل هذه الاستثمارات ،
فهنا يكون تحويل صافى للثروة من البلد النامى الى البلد المتقادم .
(مثال ذلك انه فى تسع من ١٠ سنوات ممتدة من عام ١٩٥٢ الى عام
١٩٦١ ، كان المال الذى انتقل من أمريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة
يزيد على الذى انتقل من الأخيرة الى المنطقة الاولى (٤) .

وبالإضافة الى التحفقات الدولية من السلع او المال ، تتضمن المصالح
الاقتصادية الأمريكية فى الخارج الحصول على حقوق ملكية اراض

(٣)

Raymond Vernon, « Multinational Enterprise and National Sovereignty

(مجلة هارفارد للاعمال ، المجلد ٤٥ ، العدد رقم ٢ (مارس - ابريل
١٩٦٧) ، ص ١٥٦ ، ١٥٨ .

Paul Rosentein Radan, Oral Communication, M. I. T., 1967. (٤)

ومبان وموارد معدنية ومنشآت انتاجية (مثل هذه الحقوق يحصل عليها في البلاد الأجنبية أما المواطنون الأمريكيون مباشرة ، وأما بطريق غير مباشر على أيدي الشركات والشركات الفايضة التي يشترك فيها رأس المال الأمريكي أو الشركات التجارية) . وأخيرا ، يمكن أن تتضمن المصالح الاقتصادية الأمريكية المحافظة أو الحصول على شروط ملائمة بوجه خاص للشراء أو للبيع أو لتقديم الائتمان للشركات الأمريكية في تلك البلاد الأجنبية التي تعتمد على نحو ما نسبيا على الولايات المتحدة ، وهكذا كانت كوبا قبل أيام كاسترو ، تحصل على الكثير من وارداتها مثل الفسوجات ، من الولايات المتحدة ، برغم أن هذه لم تكن رخيصة في السوق العالمية ، وكانت كوبا تشتري القليل نسبيا من اليابان حتى برغم أنه كان يمكن شراء هذه السلع اليابانية والتي من نفس الجودة ، بثمن أرخص . ولم يعمل اليابانيون أنفسهم في أواخر الخمسينات كما قال سرا أحد المتحدثين باسمهم ، لم يريحو! الأساءة إلى الولايات المتحدة بالمعوان على سوقنا المفضلة .

وهي برغم أن أمثال هذه الشروط تبدو مؤيدة للنظريات التقليدية في الإمبريالية إلا أن ما تقدمه من أدلة يجب أن يواجه بحقيقة أساسية . في نصف القرن المتقدم من عام ١٩١٣ كانت الاستثمارات الأجنبية وجميع المعاملات الاقتصادية الأجنبية تشكل نسبة أخذة في التناقص ، من المنتج القومي الإجمالي لجميع البلاد الرئيسية ، وبالمثل كان نمو التجارة العالمية وتحقق المصنوعات الدولي أبطأ من نمو الإنتاج الصناعي بالعالم ، أو من انتاجه من الخدمات ، فإذا كانت النظريات التقليدية عن الإمبريالية تغطي صورة مناسبة وواقية للواقع ، وجب أن يكون العكس هو الحال ، فجميع المصالح الاقتصادية والمجموعات الممثلة للمصالح التي تتجه نحو التجارة والاستثمارات العالمية ، لا تتحكم إلا في نسبة صغيرة وتسير في طريق الانخفاض ، من المنتج القومي الإجمالي ، ولعلها تسيطر في الأجل الطويل على نصيب متناقص من النفوذ السياسي والاهتمام القومي ، ففي الولايات المتحدة في أوائل الستينات كان هذا النصيب حوالي ٧ في المائة ، وكان حوالي ٥ في المائة في الاتحاد السوفيتي . وحتى لو كان الاقتصاد الجماعي في البلد الأخير قد صيغ بما يؤدي إلى استغلال البلاد التي تدور في فلكه ، لكانت المبالغ هامشية .

يبدو أن الدليل أقرب إلى أن يكون متفقا مع ما تنبأ به الاقتصادي وعالم الاجتماع جوزيف شومبيتر : ففي جميع البلاد الرئيسية مال مركب الامن القومي الذي يضم القوات المسلحة ، والدعاية ، والمخابرات ، وأجهزة الحرب السياسية ، والصناعات الرئيسية والمنظمات التكنولوجية الخاصة التي تقدم جزءا كبيرا من انتاجها إلى نظم الامن القومي ، نقول أن هذه جميعا تميل إلى أن تشكل إلى حد ما مجموعة تعبر عن مصالحها ودائمة . ففي الولايات المتحدة كما في بعض بلاد أخرى ، اشتملت هذه المجموعات على ((مثقفي الدفاع)) العسكريين والمدنيين

ورجال الاستراتيجية وأجزاء من الأسلحة والفضاء الجوي والصناعات الإلكترونية .
ونمة سبب يدعو الى الظن بأن هناك تجميد مشابه كذلك للمصالح المهنية
والتكنولوجية والايديولوجية ربما حدثت أيضا في قطاعات من جماعات الصفوة
فى الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية ، ويمكن ملاحظة مركبات مشابهة وأن
حدث هذا الى حد اقل ، فى دول من المرتبة المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، ويمكن
أن تكون مجموعات مصالح اضافية من هذا النوع فى الطريق الى الظهور فى المانيا
الغربية وفى اليابان .

المضمون الاجتماعى والسيكولوجى :

الواضح ان بعض المكافآت التى تدعم مثل ((مركب الامن)) هذا فى كل بلد
كبير ، اقتصادية ، ولكن الكثير من اهم المكافآت سوسولوجية وسيكولوجية الى حد
اكبر بكثير مما كان مفروضا من قبل . هذه مكافآت تتمثل فى المركز الاجتماعى
والدور المهني ، وفى صورة الذات واحترام النفس الفردى والجماعى وفى توافق
الصورة التى سبق أن رسمها الانسان للعالم ، واحساس المرء بالانتماء الى
مجموعة ، والحاجة الى رؤية مكانة ومعنى فى افعال المرء الماضية والحاضرة .

و « صقور الحرب » (« الصقور ، أعداء » الحماثم ») عبارة عن سرب من
الطيور يبقى على نفسه بنفسه على ما يقول جوزيف شومبيتز ، ذلك أنه يتوقع من
أية مجموعة مصلحة لها اتجاه عسكري ، أن تتبذع تفسيرات لتغيير السياسات
ذات الصبغة الحربية ، أى لتكرار التصرف حسب انماط السلوك التى سبق أن
تعلموها ، الملاحظة التى تنم عن القلق والتى وردت فى خطاب الوداع الذى القاه
الرئيس دوايت د . ايزنهاور ، وهى الملاحظة عن تأثير المركب العسكري الصناعى
((فى الولايات المتحدة ، توحى بأن شومبيتز ظل وحيدا فى شكوكه)) .

فى اواخر الستينات واولئل السبعينات تحول الرأى العام فى الولايات
المتحدة ضد المستويات العالية للاتفاق العسكرى ، وتبين من استفتاء أجرى فى
شهر سبتمبر من عام ١٩٧٠ ان ((٦٠ فى المائة من الناخبين دون الثلاثين يريون
خفض الاتفاق العسكرى فى حين ان ٤٦ فى المائة فقط الذين هم فى الثلاثين من
العمر فما فوق هم الذين كان جوابهم مطابقا لهؤلاء)) . وفى الوقت نفسه تحول الرأى
العام نحو تأييد سياسة الرئيس ريتشارد نكسون وهنرى كيسنجر ، وزر
الخارجية التى تحبذ تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا وبين
الولايات المتحدة والصين والتى أصبحت تعرف بالتعبير الدبلوماسى الفرنسى
((الوفاق)) . ويعد استقالة نكسون فى اعقاب فضيحة ووترجيت ، واصل
الرئيس جيرالد فورد هذه السياسة ولكن فى حملة الرئاسة عام ١٩٧٦ قام الصقور
من الامراء والمجموعات الذين كانوا قد أيحوا الحرب الفيتنامية وكذلك السياسة
الخارجية المتشددة التى من طراز ((الحرب الباردة)) مع رفع مستوى التسلح ،

بمحاولة جديدة لاستعادة نفوذهم المفقود أو الذى اصابه الضعف وذلك بالدعوة الى انهاء ((الوفاق)) ووضع حد لخدمة كيسنجر كوزير للخارجية . واصبح رونالد ريغان . حاكم كاليفورنيا السابق ، من بين المرشحين الجمهوريين للرئاسة . السناتور هنرى م . جاكسون . من بين المرشحين الديموقراطيين المتحدين الرئيسيين باسم هذا الاتجاه ((الصقري)) الجديد . حتى وان لم ينجحوا فى الترشيح . وكان الفائز فى الانتخابات هو الرئيس جيمى كارتر الذى انتخب بعد حملة وعد خلالها باجراء خفض معتدل فى الانفاق المسكرى - وبدون القطيعة مع الجناح الصقري فى حزبه .

وفرق شوميتز بنفسه بين المجموعات المثلة للمصالح والتى لها نزعة جبرية ويؤيدها ويتوحيها بشكل حاسم صرح بايدها وثقافتها التشاريخى والسوسيولوجى والايديولوجى بأسره (كما فى حالات المانيا الامبراطورية واليابان فى وقت الحرب العالمية الاولى) والمجموعات الماثلة وجماعات الصفوة الاضعف فى نزعتها الحربية فى البلاد الديمقراطية اساسا مثل بريطانيا العظمى حيث طابع المجتمع بأسره (فى رايه) اعلنت نبذها المبكر لاحتمال تكوين امبراطورية - وهو تنبؤ اثبتته الاحداث . وليس من شك كثير انه كان يعد الولايات المتحدة ، كما عد بريطانيا ، فى صفوف البلاد الديمقراطية اساسا حيث مجموعات الصفوة ذات النزعة الحربية غير متصالحة الجذور ولا تستمر طويلا . وعلى اى حال هناك دليل واخر على انه فى العصر النووى ليس لدى معظم اعضاء حتى المحالفات العسكرية والصناعية التى تضم المجموعات المثلة للمصالح ، اى ميل الى الانتحار . وثمة دليل ايضا على ان المسؤولين من رجال الشركات الكبيرة الذين ياتون للخدمة فى وزارة الدفاع هم شخصيات متزنة بحيث ان النظام السياسى الأمريكى بكامله تعددى بصورة لا تقبل العلاج ، وعلى ذلك فالأكثر احتمالا فى ظرف عقد زمنى اى اثنين ان يشجع التفاهم والاعتدال .

اثر الامريكيين فى الخارج :

وزارة الخارجية

لكن اما انه سوف يتمتع على الولايات المتحدة والعالم فى مدين المفسدين القابليين ان يظلا على قيد البقاء ، فيتوقف الى حد كبير على السياسة الخارجية التى توضح هنا والآن ، والادوات التى تصنع هذه السياسة فى الولايات المتحدة هى ايضا متعددة : اولها على ما تشير التقاليد ، وزارة الخارجية التى تضطلع ايضا بمهمة احداث تناسق ما بين أنشطة الوكالات الحكومية الاخرى فى الشؤون الدولية .

فى اوائل السبعينات كانت وزارة الخارجية الأمريكية تستخدم حوالي ٢٣٠٠ شخص منهم حوالي ١٣٠٠٠ من المواطنين الأمريكيين الذين يخضع

نصفهم تقريبا فى الخارج ، كما كان شأن ١٠٠٠ رعايا اجانب كانت تستخدمهم الوزارة ، كان جوهر المجموعة الامريكية حوالى ٣٦٠٠ من موظفى الوزارة المحترفين . يضاف اليهم ١٣٠٠ آخرون من الموظفين الاحتياطيين فى الاعمال الخارجية ، وكان حوالى نصف هؤلاء المحترفين يخدمون فيما وراء البحار ، وفى مايو من عام ١٩٧٥ كانت وزارة الخارجية تضم خمسة مكاتب جغرافية تقاسمت المسئولية عن معظم مناطق العالم ، وعددا من المكاتب التى تضطلع بمهام عبر الاقاليم الجغرافية والتنظيم موضع فى الرسم رقم (١) .

من هذه المكاتب اكبرها واهمها من نواح عدة المكاتب الجغرافية ، ونظرا لانها تتعامل مع مناطق وحكومات مختلفة ، لهذا تقرأى لها صور مختلفـة نوعا عن مشكلات معينة تتصل بالسياسة ، ومكذا يمكن ان يكون مكتب الشؤون الاوربية ومكتب الشؤون الافريقية على بينة من نواح مختلفة نوعا من مشكلة المستعمرات البرتغالية الباقية فى افريقيا . وحتى اذا كان المتوقع من كلا المكتبين ان يتفكـسا على الاهداف الاساسية للسياسة ، فقد يختلفان وقتا طويلا حول التكتيكات اى على ما ينبغى عمله وللمكاتب الوظيفية مثل الشؤون الاقتصادية والتعليمية والثقافية تأثير مباشر اقل على السياسة العامة فى منطقة ما ، ولكن يجب استشارتها حيث يتعلق الامر باختصاصها المعين .

والقرارات الفعلية توضع على مراحل (لا يمكن ان نقدم هنا سوى وصف مبسط للغاية) بعض بدائل السياسة تكون موضع التاكيد عليها بصورة ضمنية . وربما يكون غيرما حبسها مقدما ، وبهذه المناسبة نقول ان السفير الامريكى سجل تقريره من البلد الاجنبى الذى يعمل فيه ، وتأتى مرحلة اخرى فى تقييم هذا التقرير على يد الموظف المكتبى المسئول عن تناول شئون ذلك البلد فى احد مكاتب الوزارة الجغرافية ، ويمكن ان تتخذ السياسة شكلها فى ((ورقة الموقع)) (التوصية بالسياسة او العمل) التى يعدها هذا الموظف ، ثم يقرأ رئيسه فى المكتب هذا التقرير ، فيؤيده او ينفخه او يرفضه .

فاذا اجيزت الصورة المنقحة انتقلت الى المستويات الاعلى . عندئذ يمكن ان تستشار المكاتب الوظيفية كما يتم الحصول على الموافقة من جانب مكاتب اخرى . وقد يتعين عقد اجتماعات للتوفيق بين الاختلافات الباقية فى وجهات النظر . واذا بقيت الصيغة بعد كل هذا (وهو ما يحدث فى العادة) يكون قد تم وضع صيغة قرار او توجيه خاص بالسياسة ، متفق عليها ، صيغتها اللغوية مقبولة وكذلك ماحتها فى الاعادة ، من جانب جميع الموظفين المسئولين والمكاتب المعنية . هؤلاء يشملون فى العادة مساعد وزير الخارجية او نائبه . واذا كانت هذه الصيغة مهمة بالدرجة الكافية رفعت عندئذ الى وكيل الوزارة للشؤون السياسية ، او الى وكيل وزارة الخارجية او وزير الخارجية نفسه . بالطبع ، يستطيع اى واحد من هؤلاء ان يعيد الصيغة لاجراء تغييرات اخرى كما يستطيع ان يرفضها كلية ، وبخلاف

هذا فالنص الذي تمت الموافقة عليه مع مراجعة نهائية للاستلوب ، يرسل الى غرفة الشفرة حيث يكتب بالشفرة ويبرق به الى السفير .

في داخل الوزارة فهذه العملية كلها تشبه مجموعة الستائر أو المرشحات اعيت بعناية ، اكثر مما تشبه ما عمله ماكينة كرة الدبابيس أو اية وسيلة أخرى تجمع بين الحظ والمهارة ، يستطيع العرف والصايق ان يعمل أنكثير لضمان تناسق قرارات جديدة اتخذت طبقا لقرارات اتخذت في الماضي ، ويمكن الاعتماد على موظفي الادارة الخارجية ووزارة الخارجية بأسرها ، ليوجهوا اهتماما شديدا اليها ، ان قدرنا كبيرا من السياسة في جميع البلاد ينحصر في ((متابعتها)) — باكمال ما بدى فيه وتكرار ما تم من قبل . يكاد لا يتوافر وقت حتى في صفوف كبار الموظفين ، للتفكير العميق المؤدى الى تحولات جديدة بصورة جذرية ، ولا تلقى العادة تشجعا في صفوف صغارهم . فضلا عن ذلك ، فموظفو وزارة الخارجية في جميع المستويات مدركون للاجماع في الرأي ، وحساسون بالنسبة الى الجو . انهم في العادة على معرفة طيبة بالاتفاقات الصامته بشأن مسائل وصور تؤخذ كقضية مسلطة وتبين الحد الحقيقي بين ما ينقي القبول وما لا يقاه من المقترحات المتعلقة بالسياسة . وفي ضوء هذه لا يتقدمون الا بالتوصيات التي يشعرون انها سوف تبقى بعد عملية الاختبار هذه ، والمراجعة مع المكاتب الأخرى تجعل هذه القيود اصيق نطاقا . وأخيرا ، يستخدم رؤساء المكاتب وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية ذكرياتهم ورأيهم لضمان ان السياسة المنبثقة متفقة مع السياسات الأخرى لوزارة ومع السياسات العامة الجارية لحكومة الولايات المتحدة . وبهذه الطريقة تعمل الوزارة في الاغلب كخط تجميع للقرارات يمكن الاعتماد عليه بدرجة طيبة .

وتصبح المسألة اشد تعقيدا اذ يتعين استشارة وكالات تنفيذية أخرى ، مثل وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية أو لجنة الطاقة الذرية . ولكل منها حاجاتها ورؤاها التي قد تختلف نوعا عن حاجات ورؤى وزارة الخارجية ، وقد يضيف رجال البيت الابيض وجهات نظرهم ، وقد يتعين ان يتخذ القرار النهائي الخاص بالسياسة ، مجلس الامن القومي الذي يمثل الوكالات أو يتخذه رئيس الجمهورية نفسه .

ونحتاج هذه العملية الكبيرة في تنفيذ السياسة ، أقل اتساقا واصعب في التنبؤ بها من النتائج في داخل وزارة الخارجية . ولكن المسألة لم تنته بعد ، فقد يتطلب حتى قرار الرئيس اعتمادا ماليا من الكونجرس لتنفيذه ، أو قد يتوقف نجاحنا على تأييد الصحافة والرأي العام (بما فيه حيث استفتاءات استطلاع الرأي العام) ، أو قد يتطلب تأييد أو على الأقل رضا الجماعات الممثلة للمصالح الرئيسية ، من قبيل المشروعات الكبيرة أو نقابات العمال ، أو اقليات اقليمية أو سلافية معينة ، والحقيقة الصلدة ان ايا من هذه ليس تحت سيطرة أي منها تماما ،

بالطبع ، ان وزارة الدفاع قد سذولة عن مذات الوف من القوات الامريكية الموجودة
فى الخارج ، وخاصة فى آسيا واوربا . ويبين الجدول رقم (٩) التوزيع الجغرافى
ولا يمكن أن يقرها حتى اتحاد قوى بين جانبية الزعامة والاستخدام الماهر لوسائل
الاتصال بالجمامير . فاذا تعاونت فذلك بالاتفاق الاختيارى فقط فى الراى .

عند هذه النقطة يمكن ان نتذكر قصة الخبير الامريكى فى الشؤون السوفيتية
الذى رقى لمتيله فى الاتحاد السوفيتى لان ذلك الروسى المرموق كان يضطلع بالمهمة
الاصعب وعلى التنبؤ بالتحركات القابلة للسياسة وهى التحركات التى تولدها
العمليات السياسية الامريكية التى لا يمكن التمعن فيها ، والى هذا يجب أن نضيف
الاعتبار الذى مؤده ان نتائج سياساتنا ، مثلها مثل نتائج سياسات البلاد
الآخرى ، كثيرا ما تتوقف على التأييد من جانب الشعوب الاخرى ، وخاصة تأييد
حلفائنا الرئيسيين ، كما تتوقف على حركات خصومنا - وليس لنا سيطرة على أى
من الطرفين . والنتيجة النهائية المترتبة على جميع هذه العمليات اتحاد احتمالى
بين المخابرة الحازمة والتخطيط الدقيق والاتحاد القوى والحافضة العشوائية التى
تميز السياسة الدولية .

فى داخل وزارة الخارجية وكالتان شبه مستقلتان هما وكالة التنمية الدولية
ووكالة الاستعلامات الامريكية ، ولكل من الوكالتين وهما تابعتان لوزير الخارجية :
رئيسها وهيئة موظفيها وأقسامها الفرعية الجغرافية والوظيفية ، فى عام ١٩٦٢
كانت وكالة التنمية تستخدم حوالى ١٥٠.٠٠٠ شخص ومكتب الاستعلامات حوالى
١١٠.٠٠٠ ، ومن هؤلاء ٧.٠٠٠ ، ٤.٠٠٠ على التوالي مواطن امريكى ، وعلى وزارة
الخارجية وكالة ثالثة اخرى شبه مستقلة هى وكالة الرقابة على الاسلحة ونسزع
السلح ، وهيئة العاملين فيها اقل عددا فى منتصف كانت وزارة الخارجية ومعه
عده الوكالات تستخدم ما يزيد على ٥٠.٠٠٠ شخص ، منقسمين بالتساوى تقريبا
بين المواطنين الامريكيين والرعايا الاجانب واربعمة اخماس هؤلاء تقريبا .
بما فيهم جميع الرعايا الاجانب فعلا ، يعملون فى الخارج ، ويبدو بغير شك كثير ان
توزيع القوة البشرية هذا قد فاق الجهود المماثلة من جانب الاتحاد السوفيتى
وكذلك جهود أى بلد آخر فى العالم .

لكن حتى مع جهد بهذا الحجم لا تحتل وزارة الخارجية المرتبة الاولى بين
الوكالات التى تستخدم وتوزع الحنفين الامريكيين فى الخارج ، فكانت وزارة الدفاع
فى عام ١٩٦٢ تضم ٥٨ فى المائة من جميع اذنيين الامريكيين الذين استخدمتهم
فى الخارج نحو ٢٨ وكالة اتحادية ، مقابل ٣٧ فى المائة فى وزارة الخارجية
و ٥ فى المائة تستخدمهم جميع الوزارات الاخرى (١) ، وبالإضافة الى هذا

(١) تقرير اللجنة المشكلة لبحث افراد الشؤون الخارجية (برئاسة كريستان
٠١ هرتز) وعنوانه : Personell for the New Diplomasy .

(مدينة واشنطن : مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى ، عدد ديسمبر ١٩٦٢ ،

في الخارج لموظفي وزارة الخارجية وغيرهم من المستخدمين المدنيين الأمريكيين . ويشير ترتيب البلاد الثمانية عشر الأساسية الى بعض التغيرات التي وقعت منذ عام ١٩٤٥ في مصالح السياسة الخارجية وجهود الولايات المتحدة . ويبدو ان « علاقتنا الخاصة » بانجلترا ليست على نحو ما سبق ان كانت عليه

البحر (١٠) موظفو وزارة الخارجية وغيرهم من المستخدمين المدنيين الفيدراليين فيما وراء البحار ١٩٧٤ (مواطنون أمريكيون فقط) .

جميع الوكالات الامريكية		وزارة الخارجية	
المعد	البلد	المعد	البلد
١٦٩٠٩	١ ألمانيا	٨٣٢	١ ألمانيا
١٦٨٨١	٢ الفلبين	٦٦٢	٢ الهند
١٣٣٨٠	٣ كوريا	٦٢٦	٣ فيتنام
٦٣٣٣	٤ تايلاند	٥٦٠	٤ إيطاليا
٦٠٠٠	٥ فييتنام	٥٤٣	٥ فرنسا
٥٤٨٧	٦ اليابان	٥٢٨	٦ الفلبين
٤٤٠٦	٧ إيطاليا	٥٢٧	٧ المكسيك
٣٤٠٥	٨ المملكة المتحدة	٤٦٤	٨ اليونان
٢٠٩٧	٩ جمهورية الصين	٣٨٧	٩ اليابان
١٤١١	١٠ تركيا	٣٦١	١٠ تايلاند
١٣٨٥	١١ البرتغال	٣٥٢	١١ البرازيل
١٢٠٤	١٢ الهند	٣٤٣	١٢ - المملكة المتحدة
١١٩١	١٣ أسبانيا	٣١٥	١٣ باكستان
١١٣١	١٤ لاوس	٢٧٦	١٤ نيجيريا
١٠٣٣	١٥ اليونان	٢٥٦	١٥ بلجيكا
٩٨٥	١٦ المكسيك	٢٤٦	١٦ كندا
٩٦٠	١٧ كوبا	٢٢٦	١٧ ايران
٩٤٦	١٨ فرنسا	٢٠٩	١٨ كوريا
٨٠٣	١٩ كندا	٢٠٦	١٩ تركيا
٢٤٧	٢٠ أيسلندا	٢٠١	٢٠ النمسا
٨٦٧٨٤	٢١ المجموع الجزئي	٨١٢٠	٢١ المجموع الجزئي
١٨٣٣٢	٢٢ بقية العالم	٨٠٨٢	٢٢ بقية العالم
١٠٥١١٦	٢٣ المجموع الكلي	١٦٣٠٢	٢٣ المجموع الكلي

ملاحظة : الارقام الآسيوية تعكس مدى التواجد الأمريكي في جنوب آسيا الشرقي ١٩٦١ - ١٩٧٣ .

المصدر ١ التقرير السنوي لإدارة الاستخدام المدني الفيدرالية ، لجنة الخدمة المدنية ، واشنطن ، ١٩٧٤ - ص ١٦٤ - ١٦٥ .

انجول (١٠ ب) موظفو وزارة الخارجية وغيرهم من المستخدمين المدنيين
الفيدراليين فيما وراء البحار ٣٠ يونيو ١٩٧٦ (مواطنون أمريكيون فقط) .

وزارة الخارجية		جميع الوكالات الامريكية	
البلد	المعد	البلد	المعد
١ ألمانيا	٣٠٣	١ ألمانيا	١٣٦٢٧
٢ الفلبين	١٧٤	٢ اليابان	٣٠١٥
٣ فرنسا	١٦٥	٣ كوريا	١٥٩٨
٤ المكسيك	١٦١	٤ المملكة المتحدة	١٣٦٧
٥ - ٧ اليونان	١٣٤	٥ الفلبين	١٢٨٦
٥ - ٧ الهند	١٣٤	٦ ايطاليا	١١٠٨
ايطاليا	٧٥	٧ تايلاند	٧١٥
٨ - ٩ تايلاند	١٢٤	٨ اسبانيا	٦٨٢
٨ - ٩ المملكة المتحدة	١٢٤	٩ تركيا	٣٩٦
١٠ البرازيل	١٢١	١٠ فرنسا	٣٨٤
١١ اليابان	١٢٠	١١ المكسيك	٣٣٧
١٢ بلجيكا	١١٥	١٢ كندا	٣٠٦
١٣ كندا	٩٧	١٣ اليونان	٢٧٨
١٤ ايران	٩٢	١٤ جمهورية الصين	٢٢٦
١٥ تركيا	٨٤	١٥ الهند	١٩٩
١٦ باكستان	٧٩	١٦ البرتغال	١٧٠
١٧ النمسا	٧٧	١٧ ايسلنده	٧٢
١٨ نيجيريا	٧١	١٨ لاوس	١٩
١٩ كوريا	٦١	كوبا	—
فيتنام	—	فيتنام	—

ومن بين موظفي وزارة الخارجية وغيرهم من الافراد الأمريكيين المدنيين العاملين فيما وراء البحار ، تحتل ألمانيا الغربية الآن المركز الاول بينما لا تشغل بريطانيا سوى المركز الثامن . ويبدو أن مصالحنا ليست مركزة على الحلفاء الثابتين بقدر ما هي مركزة على البلاد التي فيها ترتبط فرصة امام النفوذ الامريكي بأدراك قدر من انعدام الأمن أو التهديد . وهكذا فبالنسبة الى موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج تحتل ايطاليا وفرنسا والفلبين كلها مرتبة أعلى من انجلترا ، وتتفوق ايران وتركيا على كندا ، وفي توزيع جميع المدنيين الأمريكيين في الوظائف الاتحادية فيما وراء البحار ، نجد ان التأكيد الموضوع على امكان وقوع مواجهة بين القوى وعلى آسيا اشد وضوحا :

هنا كوريا تفوق كندا في المرتبة . وفوق تايلاند كلا من الهند والمكسيك ويبدو انه في توزيع معظم موظفيها الذين يعملون في الخارج ، يوضع التأكيد على العمل بدلا من وضعه على الاستماع الى الدول او الاتصال بها ، والتي نفوذنا عليها صغير او لا وجود له ومهما كانت كبيرة ، اما الاتحاد السوفيتي وهو ثالث اكبر شعب وثاني اقوى شعب على سطح الارض ، فلا يظهر حتى على الرسم الذي تقدمناه ، ففي عام ١٩٧٤ لم يزد عدد افراد وزارة الخارجية القيمين هناك عن ٧٨ ، وواصل المستخدمون التابعين للوكالات الاخرى مجموع المدنيين الامريكيين هناك الى ١١٢ فقط (١) .

والعدد المقابل من العاملين في الهند البالغ عدد سكانها ٥٨٦ مليونا ، هو ٦٦٢ ، ولكنه صفر في الصين البالغ عدد سكانها ٩٠٠ مليون فقد بلغ عدد العاملين ٣٢ في الاتحاد السوفيتي والهند والصين يضمنون ما يقرب من نصف الجنس البشري وما يقرب من ربع دخل العالم ، الا ان هذه البلاد الضخمة الثلاثة لم يكن بها في عام ١٩٧٤ سوى حوالي ٤٨ في المائة من مجموع موظفي وزارة خارجيتنا في الخارج . وفي ربيع عام ١٩٦٧ دارت مناقشات مطولة في مجلس الشيوخ الامريكي حول ما اذا كان من الامان او الحكمة تبادل اثني عشر او نحو ذلك من موظفي القنصليات مع الاتحاد السوفيتي ، حتى وان كانت تلك الهيئة قد اقرت في النهاية الاتفاق المقترح . يبقى ان نرى ما اذا كان انشاء ((خط ساخن)) بين البيت الابيض والكرملين ، يمكن ان يوضي تماما ندرة الاتصالات الدبلوماسية والبشرية .

ومع ان توزيع الدبلوماسيين الامريكيين وغيرهم من الموظفين الحكوميين في الخارج ، متفاوت الى حد كبير ، فان اعدادهم كبيرة نسبيا في جميع البلاد التي تتركز فيها قسوة الولايات المتحدة ونفوذها ومصالحها ، ولو اضعفنا الى الموظفين المدنيين الامريكيين في الخارج وعددهم اكثر من ٣٣٠٠٠ رجال الاعمال البالغ عددهم ٢٥٠٠٠ ورجال الارسلات وعددهم ٣٠٠٠ والمعلمون والطلاب وعددهم ١٠٠٠٠ ، واعضاء قواتنا المسلحة مع اسراتهم ، لوصلنا في النهاية الى المجموع الكلي الذي اقترحه هارلان كليفلاند وهو حوالي ١٦٦ مليون ((امريكي فيما وراء البحار يعيشون في الخارج في اى سنة واحدة في هذه الفترة الجديدة من التوسع العالمي في انحاء العالم — بالاضافة الى اكثر من ٤ ملايين امريكي يسافرون الى الخارج في كل سنة .

الى هؤلاء الامريكيين الدائمين نسبيا فيما وراء البحار والبالغ عددهم ١٦٦ مليون يجب ان يضاف ١٠٠٠٠٠ تقريبا من الرعايا الاجانب تستخدمهم الحكومة الامريكية مباشرة ، ولا نذكر العدد الاكبر من هذا بكثير ويمثل الرعايا الاجانب الذين يستخدمهم الافراد الامريكيون والشركات الامريكية . ولكن الحساب حتى هنا ناقص ، لان وكالة المخابرات المركزية بالولايات المتحدة لا تنشر ميزانياتها ولا عدد

من تستخدمهم من الأمريكيين أو الأجانب ، بل ان حجم عملياتها الاجمالية لا يمكن معرفتها الا بطريق التخمين (قدر انه شبيه بحجم عمليات وزارة الخارجية 'و اكبر) برغم أن بعض عملياتها غير المباشرة احتلت العناوين الرئيسية بالصحف فى العالم برغم أن هذه العمليات كثيرا ما تتم عن طريق منظمات وافراد امريكيين او المنظمات الأجنبية أو الأفراد الأجانب الذين لا يرقى اليهم الشك .

وكالة المخابرات المركزية :

هذا الجهد الأمريكى من عمليات المخابرات المنظمة والمرتبطة بأشكال شتى عن الحرب الخفية والنفسية ، جذوره فى الحرب العالمية الأولى ، بل وأكثر من هذا فى الحرب العالمية الثانية ، عندما مارست الولايات المتحدة ، شأنها شأن جميع الدول الكبرى ، مجموعة كبيرة من أمثال هذه النشاطات . وبعد الحرب العالمية الثانية زبد هذا الجهد الأمريكى وعُدل على نحو خاص ليوازن ويتقلب على الضغط السياسى فى أنحاء العالم من جانب الاتحاد السوفيتى وحلفائه الحكوميين الرسميين ، وحلفائه أو أدواته غير الرسميين والاحزاب الشيوعية بالعالم ، فى هذه الاحزاب هى وجهاز الدولة الشيوعية والمنظمات التى خلفتها وفى العديد من المنظمات الطلابية ، و أحزمة النقل ، وكذلك فى مخابراتها العسكرية والمخفية ، كان تحت تصرف حكومة الاتحاد السوفيتى دائرة قوية من الادوات للتأثير فى السياسة العالمية والاحداث الداخلية فى كثير من البلاد النامية والبلاد التى تسيطر عليها الازمات (لكن بـرغم نجاحات دعائية قصيرة الامد من وقت لآخر ، كان تأثيرها الفعلى فى البلاد التى تنعم بالرخاء والمستقرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، وفى البلاد الأخرى الناطقة بالانجليزية وسويسرا ، والبلاد الاسكندنافية ، صغيرا جدا على السواء .

وعندما دخلت الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ فى مبارزات على النطاق العالمى ، مع هذه المنظمات التى يوجهها السوفييت او التى يحكمها الشيوعيون ، تصرفت على نحو ما يتصرف أهلها عادة فى المسابقات : راحت فى حماس تجنل بهذا اكبر وأحسن من خصومها ، وفى هذا نجحت بقدر ما يمكن أن نرى المياه المظلمة التى تمثل الحرب السرية . ولعل جهود وكالة المخابرات المركزية والمنظمات المرتبطة بها ، فى حرب المخابرات والحرب السياسية ، اكبر وأفضل تنظيما من جهود المنظمات السوفيتية أو الصينية المقابلة التى تقاومها فى المبتدأ العالمى ، هذا النجاح جاء معه بنقيضه ، فعندما ظهر أن التوغل والدعاية الشيوعية نشيطان الى درجة كبيرة ويحققان نجاحا بصورة متزايدة ، وبعت الولايات المتحدة سلبية ولا يعنىها الأمر ، رأى الشعور القومى فى بلاد كثيرة فى الشيوعية التهديد الرئيسى للاستقلال الوطنى ، قاوم الكثير من الوطنيين بشدة النفوذ

السوفيتي او الصينى وتطلعوا الى الولايات المتحدة يلتمسون منها
المساعدة .

وفى اواخر الستينات حينما بحثت الولايات المتحدة لكثير من البلدان
انها الخافس الاقوى والاكثر نشاطا والافضل مالا والافضل موظفين .
ساروا كثيرا من الوطنيين الخوف لئلا تحصل على نفوذ كبير على بلادهم
وفى منتصف السبعينات بحثت الولايات المتحدة اقل نشاطا فى الصراع
على السلطة ، وعمدت بعض المجموعات الاجنبية من جديد الى حث الولايات
المتحدة على انتهاز سياسة خارجية اكثر تشددا .

مضمون التوسع :

هنا وفى القطاعات الاخرى من السياسة والاقتصاد العالمى والرأى
العالمى ، ولد نفس حجم تخطئنا فى الشئون الدولية ، بعض استجابات
من البيئة الدولية تحد من المؤثرات الخارجية وتوازنها ، وكما كان حال
كل دولة عظمى اخرى فى الماضى ، فقد يثبت ان توسع قوتنا ونفوذنا
فى العالم والذي تم بتصرف من جانب واحد ، هو عملية تحد من نفسها .
وفى شهادة احدى بها سفير امريكى سابق لدى الكنفو ، امام لجنة
فرعية منبثقة من مجلس الشيوخ ، قال : ان حجم التمثيل الامريكى يشكل
أحيانا عنصر مضايقة فى علاقاتنا الخارجية ، قليلا ما يدركه الجمهور
الامريكى . هناك اماكن حجم البقية الامريكى فيها هو كحجم وزارة
الخارجية فى البلد المضيف (٧) .

ليست المسألة بالطبع مجرد مسألة تظاهر كان يتركز الموظفون
الامريكيون فى بلد اجنبى بشكل ظاهرى فى مبنى كبير (كما هو حال
الكثير منهم فى لندن) او انهم متفرقون بصورة فى عدة مبان صغيرة
(كما هو حالهم فى نيودلهى) . انها مسألة تتعلق بالجوهري ، مسألة
ازدياد حجم وقوة الجهد الامريكى من اجل التأثير فى مسلك الشعوب
الاجنبية . وبرغم هذا فاننا نواصل هذا الجهد الطموح . ويواصل
السفير الامريكى سالف الذكر ، كلامه فى المذكرة التى تقدمها الى لجنة
مجلس الشيوخ الفرعية ، فيقول : « فى الواقع يتردد هذا الكاتب حتى
فى ان بلغت النظر الى امكانية خفض القوة خشية ان يستغله اولئك الذين

(٧) اومند (١) جليون : « الدبلوماسى الامريكى فى البلاد النائية » وزير
الخارجية والسفير ، الذى اشرف على تحريره اسناتور هنرى م . جاكسون .
تقارير لجنة جاكسون الفرعية عن « سير السياسة الخارجية الامريكى » ،
(نيويورك : بريدجر ، ١٩٦٤) ص ١٩٦ .

يهتمون بالهروب من التزامات أمريكا كقوة عالمية ، أكثر مما يهتمون بالقصد والوفاء (٨) .

ما الذى يدفعنا الى بذل هذا الجهد ، وما الذى يحافظ على هذه الصورة للالتزاماتنا ؟ الى أى حد هو شبكة من التزامات صريحة تنص عليها المعاهدات ازاء حكومات حقيقية لشعوب اجنبية ذات سيادة ؟ الى أى حد هو المنطق الآلى الذى تنطوى عليه عملية الصراع الدولى ، التى يزداد تضيقها الخناق علينا وعلى خصومنا ؟ الى أى حد هو الصورة الشعبية « لفراغ قوة » فى البلاد النامية ، يدفعنا بصورة لا يمكن مقاومتها ، الى مزيد من الجهود والالتزامات ؟ وإلى أى حد هو نتيجة عملياتنا السياسية الداخلية ، هى والآثار الداخلية الناجمة من التزامات سابقة من جانبنا ؟

(٨) شرحه ، ص ١٩٧ .

الفصل العاشر

قطاع السياسة الخارجية

في اوائل عام ١٩٤٧ ، وعلى حد عبارة مراسل حزن الاطلاع في واشنطن ، كان وزير الدفاع الامريكى روبرت م. مكنمارا مسئولاً عن ٤ ملايين نسمة ، وممتلكات قيمتها ١٧٥ بليون دولار ، بما في ذلك ٥٠٠٠ رأس فرية . وكانت القوة البشرية التى تشرف عليها الوزارة اشرفاً مباشراً ، تشمل حوالى ٣ ملايين من القوات المسلحة ومليوناً من المدفنيين . وانفقت في عام ١٩٦٦ ما يقرب من ٦٠ بليون دولار (لا تدخل فيها في ذلك الوقت المبالغ الاضافية التى طلبها الرئيس جونسون لحرب فيتنام) ، وفى مارس ١٩٦٧ بلغت الانفاقات على الدفاع ٧٤ بليون دولار فى السنة ، وكانت هذه المبالغ تزيد فى كل سنة على نصف مجموع ميزانية الحكومة الاتحادية بالولايات المتحدة (١) .

ولقد كتب آدم بارمولنسكى فى عام ١٩٦٧ ، وهو نائب سابق لمساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولى : « ليست المؤسسة العسكرية اكبر منظمة فى العالم وحسب ، ولكنها اكبر بنسب عدة . من أية ادارة حكومية اخرى ، والحقيقة انها اكبر من جميع الادارات الحكومية الاخرى مجتمعة » (٢) .

وبحلول عام ١٩٧٣ ومع انتهاء الحرب الفيتنامية ، تقلصت القوات المسلحة نوعاً ما الى زهاء ٢٣ مليون ولكن ظل عدد المستخدمين فى الدفاع المدنى حوالى مليون شخص وزادت الرؤوس النووية الى حد كبير واستمرت فى الزيادة حتى وصلت الى حوالى ٣٠,٠٠٠ رأس نووى فى عام ١٩٧٦ وفى ذلك العام زادت الميزانية الجديدة عن ١١٠ مليار دولار (منها حوالى ٢٠ مليار ادرجت فى الميزانية تحت اعتمادات وكالات الدفاع الاخرى مثل الدفاع ووكالة الفضاء الامريكى (ناسا) وادارة المحاربين القضاة .

هذه الكتلة الضخمة من الجهد والاهتمام البشرى والاقتصادى تولد حتما مجموعة هائلة من المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

(١) المجلة الشهرية اتلانتيك (مارس ١٩٦٧) ، ص ٥٦ ، حقوق الطببع عام ١٩٦٧ لشركة اتلانتيك الشهرية ، يوسطن ، ماساشوستس ، ٢١١٦ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٨ .

تناسب حجمها ، هذا الحجم ، وهذه المصالح على ما هو محتمل ، كانت
تساوى في عام ١٩٦٧ ما يقرب من ١٠ في المائة من المنتج القومي
الاجمالي الأمريكي ، ويصل الى أكثر بكثير من مجموع تجارة الولايات
المتحدة الخارجية بعنصرها الصادرات والواردات ، وهي التجارة التي
لا تضيف الا ما يزيد قليلا على ٧ في المائة من منتجنا القومي الاجمالي .
وتقرب من مجموع جميع الاستثمارات الأمريكية في الخارج ، واكبر بحوالي
١٠ مرات الى ٢٠ مرة من مجموع العائدات السنوية منها . منذ ثمانين
عاما ظلت كانت مؤسستنا الدفاعية تعتبر أداة لحماية مصالحنا في المسرح
الدولي ، واليوم أصبحت هي نفسها اكبر مصلحة بيننا .

ولقد عبر يارمولنسكي عن المعاني التي ينطوي عليها هذا الامر ، في
لغة واضحة بشكل يبعث على الإعجاب ، انه يذكركم بان جميع
القرارات الرئيسية التي يتخذها وزير الدفاع وغيره من كبار المسؤولين
في البنتاجون ، والتي تمس مسائل السياسة والتهوين والمعدات
ونظم الاسلحة الجديدة والاستراتيجيات والقرتبيات أو الالتزامات الدولية :

... تنطوي على موازنة القيم والاحطار ، هذه قيسم
واخطار لا للبلد فحسب ، وكثيرا ما تكون للعالم ، ولكنها
ايضا للمجموعات ذات المصالح في داخل البنتاجون ، وعبر
بوتوماك ومختبرية طريق بنسلفانيا الى الكابيتول ، والضغوط
من اجل التوفيق بين هذه القوى المتنافسة ضغوط مائلة ،
وبسبب تعقد المشكلات من جهة ، ففرص الوصول الى حلول
وسط ليست بسيطة ، وحتى في النوع الاول من القرار هناك
مجال للتفاهم والتسوية ، فالواقعة على مشكلة يمكن ان يوازنها
رفض مشكلة أخرى ذات صلة بها ، ومن جهة أخرى تميل
سلسلة متصلة من الردود بكلمة « لا » الى ان تمنع الاتصال
كلية وهو ما يشي به نوعا فكرة العلاقات العمالية عن
الفشل في المساومة بحسن نية .

فما من وزير للدفاع يستطيع ان يرفض بانتظام المقترحات
القدمة من مستشاريه العسكريين ، خاصة حيث كل من اختصاصهم
المهنى وحياة الاتباء الأمريكيين موضع النظر ، وما من حجج
تحليلية تغير تأثير رفض سافر على العلاقة العملية المستمرة
بين الوزير والقواد - الواقع ، ليس الشيء الجدير بالاعتبار
هو الكيفية التي تتخذ بها الكثير من قرارات الحلول الوسط
في البنتاجون في وجه جميع الضغوط من اجل التفاهم .
ولكنه كيف ان هذه القرارات قليلة .

هنا ، أن كان في اى مكان آخر ، يأتى مفعول ما يدعى المركب العسكرية ، الصناعى عندها حذر الرئيس ايزنهاور وهو يصادر المنصب ، من تزايد قوة المركب العسكرية — الصناعى . فربما كان ينفخ عن صدره مشاعر الاحباط التى مساورتها بسبب عجزه عن خفض ميزانية الدفاع ، كان في نهاية فترة رئاسته ما يزال يظن أن رئيس الجمهورية ينبغي أن يكون قادرا على اصدار اوامر بمثل ما يفعل قائد عسكري ، وعندما وجد أن الاوامر لم تكن تطاع مباشرة ، أشعر أن يلجأ للوم على مؤامرة .

من المؤكد أن المركب الذى يضم العسكريين والصناعة والكونجرس ليس مؤامرة . ولكن هناك صدف تتوافق فيها المصالح بين ضابط المشروعات العسكرية الذى يتطلع الى ترقية ، والمخني الذى يرى فتحة ينفذ منها ليكون رئيس فرع جديد ، ومقاول الدفاع الذى يتوقف عمله ، ومنذوبو النقابات الذين يرون حالات التعطل قادمة في الطريق ، وعضو الكونجرس الذى تعنيه التبرعات للحملة الانتخابية يقدمها رجال الاعمال والعمال ، يعنيه رخاء دائرته الانتخابية . كل من مجموعات المصالح هذه تريد أن توسع مؤسسة الدفاع في الاتجاه الخاص بها . في اوائل الستينات كان الناجون عالميا آخذا في التوسع ، وكان هذا من المزايا العرضية القلائل التى نعم بها مكنمارا في بداية توليه منصبه .

فالوارد الذى اقتطعت من أنشطة غير ضرورية ، غالبا ما كان يمكن أن توظف في مجالات كانت في حاجة الى التقوية . ويسود موقف مشابه اليوم . فالى عهد قريب جدا لم تكن معسكرات التدريب التابعة للجيش متاحة فحسب لتدريب احتياطيوات الحاجة اليهم أقل ضرورة ، وهى احتياطيوات أوصت بها إحدى جماعات الضغط ، لان معسكرات التدريب كانت مستغلة بالكامل في أعداد قوات عاملة لفيتنام ، ولكن عندما تنتهى حرب فيتنام ، فسوف تزداد بالضرورة ضغوط المركب المكون من العسكريين والصناعة والكونجرس .

لا يزال في الامكان مقاومة الضغوط ، وتشير كافة الدلائل الى انها سوف تلقى المقاومة ولكن من غير المقبول ان نفترق عن اى وزير للدفاع ان يقاومها وحده ، او لا يسأله سوى الممدد القليل من الناس في داخل وزارته ممن هم رجاله تماما .
(م — ٩ العلاقات الدولية)

فخلال السنوات الست الماضية أنشأ البنّاجيون فسّوح الأدوات التنظيمية والتحليلية التي تسمح بالاتصال الفعال بين البيروقراطية والقيادة السياسية المسؤولة ، ويبين عناصر البيروقراطية وهي العناصر التي لها مصالح نظامية متعارضة . إلا أن القائمين بالإدارة أنفسهم في البنّاجيون لا يمكنهم تحديد دور المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة ، ولا ينبغي أن يطلب ذلك منهم . لقد دار نقاش قومي فترة من السنين حتى أظهر أن المؤسسة العسكرية قاصرة عن الاضطلاع بمهامها وإنها بحاجة إلى إصلاح رئيسي يتناول بنيانها . تلك الإصلاحات اتاحت الآن للولايات المتحدة مزيداً من القوة العسكرية التي يمكن استخدامها ، أن الاستخدامات التي تؤثر أن تجعل المؤسسة العسكرية توفرها ، والحدود التي يراد أن تفرض على نمو المؤسسة وعملها ، موضوع كبير سوف يعود فيشغل اهتمام الشعب . . . (٤)

نظرة أخرى إلى نظام أقرار القوي — نموذج مسقط ماء بسيط :

يمكن النظر إلى الشعب الذي يتفق الأمر هنا باهتمامه وقراراته . على أنه نظام للقرارات القومية ، ويمكن لبعض أغراض تتعلق بالتحليل . أن نتصور تتفق الاتصالات والقرارات في صورة مبسطة جداً ، كأنه مسقط ماء من خمسة مستويات ، ويمكن أن نتخيل أن كل مستوى يكونه خزان معين من الرأي العام أو رأي الصفوة ، وكل من هذه الخزانات متصل بمركب معين من المؤسسات الاجتماعية والجماعات التي تمثل المركز الاجتماعي ، وتنساب الاتصالات بسهولة أكثر في داخل كل مستوى منها لو كانت تنساب من مستوى إلى الآخر ، وهي تنساب من مستويات المراكز الاجتماعية العليا والقوة إلى المستويات الدنيا . بسهولة أكبر مما لو انعكس الوضع ، ونظام الاتصال والعمل في كل مستوى يمكن أن يمثل « صندوق أسود » بسيط فيه بطاقات قليلة ملصقة بأجزاء منه ، بحيث تشير إلى ما يهمنا هنا من مهامه أو وظائفه الرئيسية : الرسائل والخبرات الواردة ، الذاكرة والتفكير ، القرار عن طريق ربط البيانات الواردة بالمعلومات المستقاة من الذاكرة لتحديد إنتاج السلوك ، وإنتاج الرسائل والأفعال التي تنتج والتي يمكن أن تزيد المعلومات إلى جانب الوارد في النظام وبهذا تعجل المراحل التالية من سلوكه .

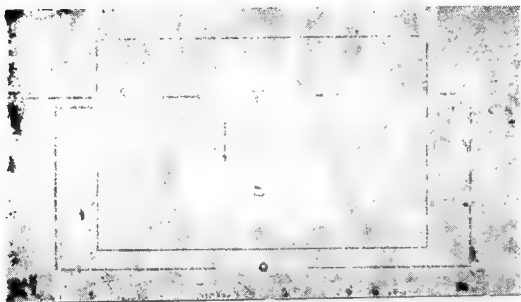
أول هذه المستويات من خزانات الرأي في أي بلد غربي هو مستوى

الصفوة الاجتماعية والاقتصادية وتمثل على وجه التقريب ٢ أو ٣ في المائة أو نحو ذلك من السكان على أساس الملكية والدخل والمركز الاجتماعي - الاقتصادي - كبار الملاك ، حملة الاسهم ، اصحاب الأعمال ، المستثمرون ، والموظفون في الادارة العليا في البلد مع اسراتهم ، ومؤسستهم الرئيسية مثل الشركات الرئيسية في مجالات التجارة والمصرفية والاستثمار . هؤلاء الناس وهذه المؤسسات لا يشكلون فئة بسيطة مصنوعة من خامة واحدة ، ولكن تربط بينهم شبكة كثيفة من روابط وصلات ومساك اتصال متعددة ، وهم يشتركون في الكثير من الذكريات والتفضيلات والاساليب ، وانماط عادات الثقافة الفرعية الطبقات العليا ، وافكار ومصالح واساليب سلوك الصفوات الفرعية الأكثر تخصصا ، تنتقل بسرعة فيما بينهم . وبالإضافة الى تدفق اتصالات هذه الصفوة وما تشترك فيه من ذكريات ، فهي تتلقى أيضا رسائل من بقية المجتمع ومن المال الخارجي ، تولد رسائل وأفعال موجهة نحو المجموعات الاجتماعية الأخرى وإلى العالم الخارجي ، ونحن نمثلها بصورة ملخصة . وعلى ذلك نمثلها « بصندوق أسود » به قطاع الوارد وقطاع الصادر ، ومجموع من الذكريات متاحة للتذكر ، ونظام لاتخاذ القرارات يولد على الأقل تفضيلات لأنواع معينة من سلوك الصادر أو نواح النفور منها .

والمستوى الثاني في مجتمع غربي على درجة عالية من التقدم ، يتكون من الصفوة السياسية والحكومية ، وهذه الصفوة تدور بصفة خاص حول الحكومة القومية . لكنها أيضا ليست كتلة صبت في قالب واحد ، ففي داخلها مجموعات فرعية من قبيل موظفي الفرع التنفيذي والمشرعين والقضاة ، وكبار الموظفين المنتخبين وكبار افراد البيروقراطية وهي المجموعة الأخيرة تضم اصحاب المراكز العليا من المدنيين والعسكريين وعناك أيضا الفوارق المميزة بين الصفوات السياسية في المركز القوة وفي الأقاليم النائية ، والاختلافات بين مصالح رجال السياسة القوة وسياسة حكومات الولايات والهيئات البلدية . وأخيرا ، هناك الفوارق بين شاغلي الوظائف الحكومية الرسمية والامفراد الذين يركزون نصيبهم القوة السياسية على مركزهم في التنظيم الهرمي أو جهاز حذ ما ، وعناك الفترقة الحقيقية بين من هم في داخل السياسة ومن هم خارجه وان كانت ادوارهم يمكن أن تقلب رأسا على عقب حين تنتقل القوة من يد الى أخرى . وبرغم كافة هذه الانقسامات الحقيقية ، فمنه قد يطبق من التماسك والاتصال في الصفوة السياسية ، وهي تد بوجه عام مع الصفوات البيروقراطية والعسكرية على تكوين 'الحكومة فذ عن معظم البيئة الاجتماعية المباشرة حولها . وعلى ذلك يمكن أن نمثل هذه الصفوة الحكومية والسياسية على انها نظام للاتصالات وات

القرارات ، بذكرياتها وقدراتها في اتخاذ القرارات ، وظائفها المدعاه بالوارد والصادر شبيهة بالرسم البسيط المبين في الشكل رقم (٢) .

ويتكون المستوى الثالث من وسائل الاتصال بالجماعير - وخاصة الصحف والمجلات والتلفزيون والراديو ، مع وكالات الاعلان والسينما والاسطوانات ، وصناعات النشر باعتبارها ملحقات وثيقة الاتصال بها - هذه الشبكة من وسائل الاتصال بالجماعير يمكن ان تعامل ايضا باعتبار كونها نظاما له نواحيه المتعلقة بالصادر والوارد والذاكره والقرار ، ويمثلها صندوق اسود آخر شبيه بما ذكرناه بصدد المستويات السابقة .



(٨) الشكل رقم (٣) مستوى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية كنظام لصنع القرارات .

- ١ - الرسائل والخبرات الواردة .
- ٢ - الوارد .
- ٣ - القرارات .
- ٤ - الذكريات .
- ٥ - معلومات يعاد استخدامها .
- ٦ - الصادر .
- ٧ - السلوك (الرسائل والافعال الصادرة) .

ونظام الاتصال في المستوى الرابع اكبر بكثير واقل تماسكا بكثير ولكنه لا يقل اهمية ، ويمكن تمثله كصندوق اسود شبيه بما في كل من المستويات الاخرى . ولكن علينا ان نتذكر انه يختلف عنها من حيث المحتوى ، فهو يتكون من شبكة قيادة الراى المحليين - أى نسبة قدرها ٥ او ١٠ من الساكن ممن يوجهون اهتماما متصلا الى وسائل الاتصال الجماعيرية ، والى حد ما الى الشئون الخارجية . هؤلاء هم الرجال والنساء الذين ينقلون اخبار الكثير من الشئون القومية والعالمية

الى جيرانهم الأقل اهتماما الذين يتطلعون اليهم لتزويدهم بالتفسيرات وينماذج للاتجاهات والاستجابات للاحداث اليميدة وغير المالوفة التي تجعلها وسائل الاتصال الجماهيرية في نطاق رؤيتهم ، فاذا اتفقت شبكة قادة الراى المحطين مع الرسائل والتفسيرات التي توفرها وسائل الاتصال بالجماهير ، امكن أن تفعل الكثير لتعزيز تأثيرها ، واذا اختلفت معها وعارضتها او تجاهلتها امكن أن تفعل الكثير لالفاء تأثيرها . وهكذا فان نفس البرامج التلفزيونية القومية عن أفريقيا او عن التكامل العنصرى في قوات الولايات المتحدة المسلحة ، كان يمكن أن يكون لها تأثير مختلف جدا في الشمال وفي الجنوب ، وهذا متوقف على الاستجابات المختلفة من جانب قادة الراى (واستجابات الأهالى عموما) في كل اقليم . في تحليل استفتاءات الراى ربما يكون في الامكان الاقتراب من « طبقة قائد الراى المحلى » هذه بتقسيم الخمسة او العشرة في المائة ممن يجيبون على الاسئلة الموجهة اليهم ، حسب المركز الاجتماعى والاقتصادى والتعليم وتحويل اتجاهات كل منهم على حدة . وبدلا من هذا يمكن التعرف مباشرة على اعضاء هذه الطبقة — او اعضاء اية مجموعة فرعية في داخلها ، مثل المدرسين والمحامين المحطين — وعمل استفتاء عن عينة مناسبة في صفوفهم .

وتتكون المجموعة الخامسة والاكبر المكونة من الشعب ، من طبقات السكان عموما ممن لهم أهمية من الناحية السياسية ، نظرا لامكانية الوصول اليهم واعتمادهم وقدراتهم ولانهم كبار في السن بدرجة تجعل لهم تأثيرا محتملا على السياسة بحيث يتعين اخذهم في الحسبان في تقدير مجرى الاحداث السياسية المحتمل والنتيجة المحتملة للارزمة . وهؤلاء « الناس » من ذوى الفعالية من الناحية السياسية ، يشكلون في البلاد الغربية مجموع الناخبين الذين يملون بأصواتهم بالفعل — أى يبلغ عددهم ما بين ٦٠ ، ٩٠ في المائة من السكان البالغين . ويتلقى الناخبون (والجمهور العام) أيضا رسائل ، ويسترجعون ذكرياتهم ، ويتخذون القرارات ويولعون نقاش في صورة رسائل وافعال .

تتحرك مجاز اربعة من المعلومات الى اسفل ، بطريقة مسقة الماء ، من نظم الاتصالات بالمستوى الاعلى الى نظم اتصالات المستويات الأدنى ، فالصفوة الاجتماعية والاقتصادية تتصل مباشرة بالحكومة والنظام السياسى . ويسهل على الكثيرين من أفرادها الاتصال بالفروع التشريعية والتنفيذية من الحكومة والتأثير فيها . وللكثيرين منهم أيضا مثل هذا الاتصال وهذا التأثير في عالم وسائل الاتصال بالجماهير . تصالاتهم بأغلبية قادة الراى المحطين اقل وتأثيرهم على الآخرى مباشر بدرجة اقل ، كما أن تأثيرهم المباشر على جماهير الناس هو الأقل

للحكومة بعض اتصالات مباشرة بوسائل الاعلام وتأثير عليها ، ولكن اتصالاتها وتأثيرها اضعف في حالة قيادة الرأي الحظين والشعب . ووسائل الاعلام بدورها تتحدث بأكبر درجة من الشكل المباشر ومن الفعالية ، لقيادة الرأي الحظين الذين يقومون بنقلها او تأكيدها بالنسبة الى الناس ، وان كان الاندر حوثا ان يقولوا نقدها ، لكنهم يتحدثون ايضا بشكل مباشر الى الناس ، ويتحدثون بمزيد من السلطة والتأثير اذا كانت رسائلهم تفسر بموازاتها على القيادة الحظين اذ تصفهم بأنهم المتحدثون باسمها . واخيرا ، يتصل القادة الحظيون اتصالا مباشرا بالناس ويؤثرون فيهم بتأييد سياسة وسائل الاعلام او بمعارضتها ، وهذا مبين في الشكل رقم (٤) ويلخصه الجدول (١١) .

الا انه لكل من المجموعات الخمس فكرياتها ودرجة استقلالها . فتستطيع كل مجموعة أن ترفض وتتجاهل وتعيد تفسير الكثير من الرسائل غير المستساغة - وربما كلها تقريبا ، وكل منها قاصرة على الابتداع والمبادرة وتستطيع كل منها ايضا ان تدفع مجرى المعلومات الى اعلى لتغذية بعض أو كل مجموعات المستويات الاعلى .

ويستجيب الناس لقيادة الرأي الحظين بزيادة أو تقليل انقباضهم واحترامهم لهم . ويستجيبون لوسائل الاعلام بتوجيه اهتمامهم اليها أو حبسه عنها ، وعن طريق الاشتراكات ، ورعاية كل وسيلة والشركات التي تعلن عن طريقها . وفي ظل الديمقراطية فان لهم مسالك قوية ترزع افكارهم الى الحكومة ، لكنهم لا يملكون سوى مسالك ضعيفة وغير مباشرة للاتصال بالصفوة الاجتماعية والاقتصادية والتأثير عليها ، لان معظم افرادها لا يعتمدون في دخولهم أو مراكزهم على الرضاء الشعبي ، ويستطيع قادة الرأي الحظيون أن يؤيدوا وسائل الاعلام أو يتجاهلوها أو معارضتها ، ولهم الى حد ما اختيارات مشابهة في تصرفاتهم من ناحية الحكومة والقيادة السياسية في البلد ، لكنهم لا يستطيعون في العادة أن يفعلوا الكثير بالنسبة الى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية الا اذا اصبح القادة الحظيون ومن المستويات الدنيا مبعدين عن الصفوة التي تحتل مركز القمة ، أو اذا كانت الأخيرة الى حد كبير من دخلاء ظاهرين أو اجانب . ولكن في امكان الحكومة وقيادة النظام السياسي أن يعملوا شيئا بالنسبة الى الصفوة الاجتماعية والاقتصادية . ففي امكانهم الدفاع عن امتيازاتها بطريق التشريع والضرائب وقيادة الرأي والادارة الوطنيين ، وعن طريق الكثير من اعمال الحكومة والقرارات المتعلقة بالسياسة .

اذا نظرنا الى المستويات الخمسة التي يشتمل عليها نموذج مسقط الماء الذي اخترناه ، نجد أن كلا منها مستقل من جهة ، ولكنه

مكبدة أو كبسة مكي، . أو كجلا جلا كجسلا له بنو كيه أو كجلا كجسلا
 أيضا إلى حد ما للتأثير المباشر من جانب الواقع الخارجى . فحين يكون هناك
 انعكاس اقتصادى ويفقد الناس وظائفهم ، فهم يلاحظونها وكذلك يلاحظها
 جيرانهم ، دون اعتبار تقريبا لما قد يقوله قادة الرأى المحيطون ووسائل
 الاعلام بل والحكومة . ويصدق الشيء نفسه على المواقف التى يكون
 الناس فيها قد عانوا الجوع أو تقنين المواد اللازمة لهم أو ارتفاع
 قوائم ضحايا حرب طال أمدها . فى جميع هذه الحالات تستطيع
 وسائل الاعلام والقادة السياسيون المحيطون وعلى مستوى الأمة أن
 يفعلوا شيئا لتفسير تجارب الناس ، ولكن بمرور الوقت قد يزداد وزنه
 التجربة القراكمى (وأن كان ذلك ليس حتميا) على آثار التفسير .

٢

		١-٥	٤-٥
١-٢		١-٠	٤+
٢		١+	٤-
٤-٢		٢-	١+
		١+	٢-

٣

٤

٦

		(٥) ١-٥	(٤) ٤-٥
١-٢	(٥)	٥-	١+
		٥-	١-
٤-٢	(٤)	١-	٥-
		١+	٥-

٧

		(٥) ١-٥	(٤) ٤-٥
١-٢	(٥)	١+	٤+
		١+	٤-
٤-٢	(٤)	٤-	١-
		٤+	١-

٨

١ - الجدول رقم (٢) .
 بعض الامثلة عن نماذج المباريات .

٢ - « الحد الأدنى » .

• عامودى اللاعب ب •

٣ - قالب النتائج : تمثل كل غرفة النتيجة التى تاتى بعد ذلك اذا اختار

(ا و ب) الاستراتيجيات التى تؤدى اليها والمكاسب التى تؤول الى (ا)

مبينة فى الركن الاسفل الى الشمال ومكاسب (ب) مبينة فى الركن الاعلى

الى اليمين من كل غرفة •

٤ - النتيجة الطبيعية : (١ - ٢ ، ب - ٦٢ و ١٠ + ١٠٨ ١٠ - ٢ هي افضل

ما يمكن ان يعمله (ا) لنفسه اذا عمل (ب) اما ما يمكنه له •

ب - ٢ هي افضل ما يمكن ان يعمله ب ضد احسن استراتيجية يتبناها (ا)

٥ - ٣ • « ورطة السجناء » •

٦ - ٢ • « الكتكوت » •

٧ - الصادر « الطبيعى » : ج ج (٥ - ، ٥ -) •

٨ - الصادر « الطبيعى » : د د (١٠ - و ١٠ -) •

٧ - (ا) • الشلال الرئيسى للرسائل والاستجابات من الناس •

١ - الصنوة الاجتماعية والاقتصادية •

٢ - النظام السياسى للحكم •

٣ - وسائل الاتصال بالجمهير •

٤ - قادة الراى •

٥ - النيباس •

٦ - انواتع •

١٣ - (ب) توفى اتصالات الصنوة الاجتماعية والاقتصادية •

٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢

مثل ١ - ٦

المفكرة اعلاه

١ - ج • توفى اتصالات من الصنوة الحكومية والسياسية •

١١ - د • توفى اتصالات من وسائل الاتصال بالجمهير •

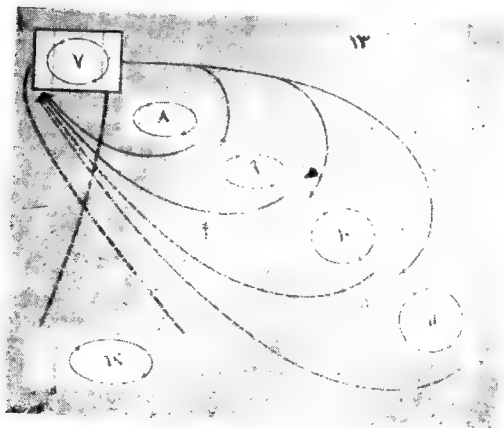
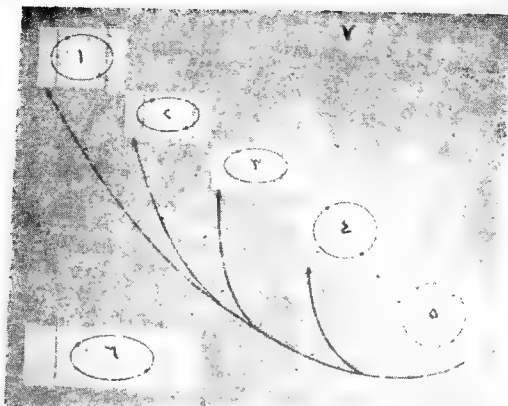
١ - هـ • تحقق اتصالات من قادة الراى •

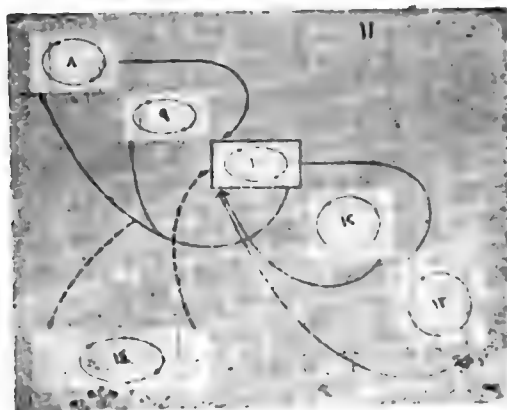
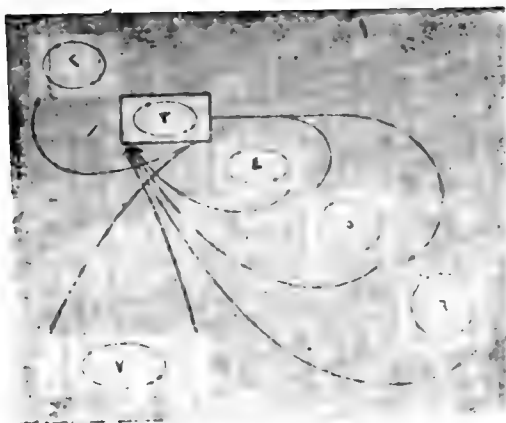
١٤ - و • تحقق اتصالات من السكان على مستوى الجماهير فى بلد متقدم

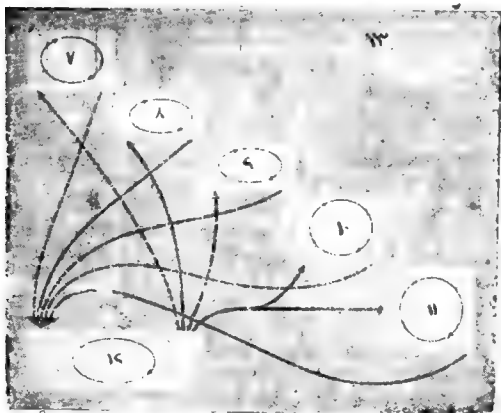
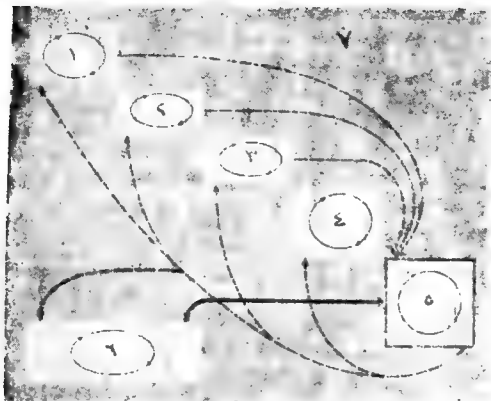
٧ - ز • تحقق اتصالات من السكان فى مستوى الجماهير فى بلد متخلف تقليدى

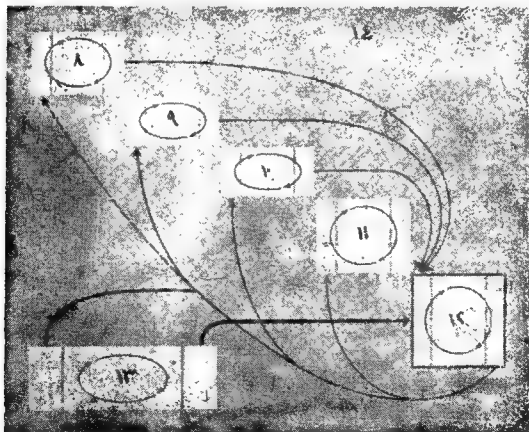
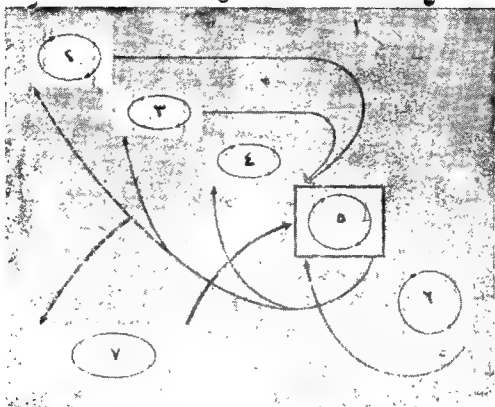
١٢ - ح • القفاعلات مع واقع البيئة فى انبلاد المتقدمة •

١ - ط • النموذج المتجمع : توفى اتصالات فى نظام من خمسة مستويات وبيئته









- ١ - (ج) • تدفق الاتصالات من الصفوة الحكومية والسياسية •
- ١١ - (د) • تدفق الاتصالات من وسائل الاتصال بال الجماهير •
- ١ - (هـ) • تدفق الاتصالات من قادة الراى •
- ١٤ - (و) • تدفق الاتصالات من السكان على مستوى الجماهير فى بلد متقدم •
- ٧ - (ز) • تدفق الاتصالات من السكان فى مستوى الجماهير فى بلد متخلف تقليدى •
- ١٢ - (ح) • التفاعلات مع واقع البيئة فى البلاد المتقدمة •
- ١ - (ط) • النموذج التجمع : تدفق الاتصالات فى نظام من خمسة مستويات وببئته •

ويصدق الأمر نفسه على المستويات الأعلى ، فقيادة الراى المظهرين ووسائل الاعلام ، والحكومة ، والصفوة الاجتماعية والاقتصادية ، كلهم يحتمل انه كانت لهم تجارب مباشرة مع مسائل من قبيل الرخاء ، الاقتصادى أو الكساد ، وتدفق الذهب على البلاد أو خروجه منها ، وسهولة أو صعوبة الهجرة ، وحالات النجاح أو الاخفاق فى العلاقات الخارجية أو فى الحرب ، ونواهى تقدم أو احباط شتى بالنسبة الى العلم التكنولوجى والصحة العامة والزيادة السكانية وتحسين أو تدمير البيئة ، والمحافظة على الموارد الطبيعية أو نضوبها • يمكن أن يكون لاي من هذه أو كلها آثار على تجارب فى كل مستوى من نظام الاتصالات الاجتماعية . وهكذا يمكن أن تؤثر بشكل مباشر فى نظراتهم الى أنفسهم وإلى العالم الخارجى ، فضلا عما يسود علاقاتهم بعضهم ببعض من الثقة أو الشك • ان الثقة فى حكومة ما أو صفوة وطنية أو نظام وطنى من وسائل الاتصال بالجماهير ، فى الساحة الدولية ، وكذلك فى السياسة المحلية ، قد يعتمد بدرجة غير بسيطة ، على مدى اتفاق رسائلها مع التأثيرات الفعلية للواقع على الشعوب والجماعات والحكومات الأخرى المعنية •

وكل مستوى من مستويات الاتصال المترابطة هذه مكون هو نفسه من المجموعات والمؤسسات ذات المصالح ، وهناك مخالفات بين المجموعات فى مستويات مختلفة فى نظام اتصال • يمكن أن توجد أمثال هذه المخالفات بين بعض القادة السياسيين الوطنيين ، وبعض وسائل الاعلام ، وبعض القادة المحليين وبعض أجزاء من الناخبين • وهؤلاء

جميع قد يؤيدون « خطأ متشددا » ، أو خطأ سهلا ، في السياسة الخارجية - أي استعدادا اكبر أو أقل للاقترب من حافة الحرب في السعي الى تحقيق الاهداف التي يفضلونها والتي تنطوى عليها السياسة الخارجية الغومية - بينما قد تفضل مجموعات أو ائتلافات أخرى ان تجعل الاولوية لاهدافهم المحيية .

هل هناك « اولوية في السياسة الخارجية ؟ » :

ونظم الاتصالات السياسية المعقدة التي من هذا النوع لا يحتمل دائما ان تجعل الاولوية للسياسة الداخلية أو الخارجية . لقد تحدث مؤرخ القرن التاسع عشر الكبير ليويلد فون رانكة عن « اولوية السياسة الخارجية » ، ولكن هذه الفكرة كانت انيسب للملكيات منها للمجتمعات الجماهيرية . واليوم لا تزال جماعات الصفوة ترسم السياسة ، ولكن السياسة - على الأقل متطباتها ونتائجها - غانيبا ما تصنع جماعات الصفوة أيضا أو تغير تماسكها وقوتها ، فضلا عن العلاقات بين مجموعات الصفوة . كذلك فان نظاما حيث للاتصالات والقرارات السياسية من عذا انطراز ، يجعل من الصعب على بلد ان يحتفظ بسياسة خارجية متسقة جدا في الأجل الطويل ، فلو ان صفوة من مستوى واحد أو مجموعة من أصحاب المصالح كانت متأكدة من التغلب على الآخرين جميعا ، وإذا كان هؤلاء الاخرون جميع ظلوا سلبيين نسبيا ، فعندئذ تستطيع هذه الهيئة انغالية وبدون بذل مجهود خاص ان تضع ونحافظ على سياسات دولية متسقة لسنوات كثيرة . ان الديموقراطية ذات العناصر المنفردة تجد حتما ان فرص انعموذ بصفة مستمرة على شعب آخر أو الخضوع باستمرار لنفوذ ، أمر أشد صعوبة بكثير .

كلما زاد عدد عناصر التعدد والاتصال والمشاركة في نظام ما ، صعب على جماعات الصفوة وأصحاب المصالح ان تظل محتفظة بوضعها ، وزادت قابلية التوازن بين مستوياتها وتدفقات الاتصالات والقرارات السياسية من داخلية وخارجية ، للتقليل . ليست الديموقراطيات الحديثة مؤهلة تماما على الاطلاق من هذه الناحية لحكم أو ارشاد بلاد أخرى لفترات طويلة . وليس مستعدة بالمثل لنزوح زمنيا طويلا لاي نفوذ اجنبي أو ارشاد من بعيد ، مهما حسنت نوايا . وتبين علاقات بريطانيا ببلاد الكومنولث انديموقراطية شيئا من هذه الصعوبة ، كما تبينها تجارب امريكا منذ عام ١٩٥٤ في محاولة التأثير في سياسات فرنسا ، وجهدنا الاحدث عهدا للتأثير في سبر الحياة الاقتصادية والسياسية بالهند .

ولكن ما يصدق على الديموقراطيات الحديثة ربما يصدق ايضا والى حد بالغ ، على جميع البلاد الحديثة الأخرى ، ان كل تجدد يعنى ضمنا مزيدا من الاتصالات المطية ، ونظما داخلية للاتصال أكثر تنوعا وتمقيدا ، وقطاعات عامة أكبر ومزيدا من المشاركة الشعبية يتجاوز حدود المستوى المطى واحتمالات أكبر بتنقلات متكررة فى علاقات الاتصال والقوة فى داخل نظامها السياسى . وحتى وراء واجهة الدكتاتورية تعمل هذه العمليات المتنقلة من السياسة والاتصال عملها ، فتجعل الدكتاتوريات الحديثة أقل قسوة على الاحتفاظ لفترة طويلة جدا بسيطرة شديدة على البلاد الأجنبية البعيدة ، فالصماب التى عانانا الاتحاد السوفييتى فى محاولة الاحتفاظ بالسيطرة على سياسات تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ، وفقدانه السيطرة على يوغوسلافيا والصين ، كل هذا يبين كيف اتحدث التغيرات فى داخل الاتحاد السوفييتى مع التغيرات فى البلاد الأخرى لاضعاف أو حل ما كان يبدو من قبل ، فى السطح على الأقل ، كأنه كتلة خاضعة للسيطرة الشديدة .

وبرغم ان الدول الحديثة تجد من الصعب ان تؤثر فى الدول الأخرى أو ان تسيطر عليها لفترات طويلة ، الا ان مصالحها كثيرا ما تدفعها الى اجراء المحاولة . وقد يضيف ترابط البلدان الجزئى حاجة ملحة الى أمثال هذه الجهود دون ضمان نجاحها . وحيث يستمر الترابط ولكن تخفق محاولات السيطرة ، وحيث تصبح المصالح المتعارضة بارزة ، فمن المحتمل ان تنشأ الصراعات . هنا أيضا ، ينشأ الصراع الدولى من اخفاق محاولات السيطرة .

الفصل الحادى عشر

كيف تنشأ الصراعات بين الدول

هناك ثلاثة أشياء تريد أن نعرفها عن أى صراع سياسى • أولاً ، هل يستطيع الجانبان أن ينجوا منه ؟ وثانياً ، هل ينتهى هذا الصراع الى غير رجعة ، أم أنه سيبكر ؟ وثالثاً ، هل يمكن معالجته والاحتفاظ به داخل حدود معتدلة أو هل أنه سيفلت من الزمام ويصبح مور نفسه سيدا لمصائر جميع الأطراف المشتركة فيه ؟

ثلاثة جوانب حاسمة للصراع :

فى أى صراع يضطرم بين الدول — وفى الحقيقة فى أى صراع بين الممثلين السياسيين من أى نوع — تكون الاسئلة الآتية الذكر هى الهامة والحاسمة • وسنبحت مضمون كل سؤال منها فيما يلى :

النهاية المرة أو البقاء المشترك

فى حالة الصراع « حتى النهاية المرة » ، ليس هناك احتمال للبقاء ، احد الجانبين المتصارعين على حساب دماره أو استسلامه التام ، أما فى صراع « البقاء المشترك » فان من المحتمل أن يكتب البقاء للجانبين ، وذلك لغورتهما على القتال أو التعاون فى المستقبل • كانت الحرب العالمية الثانية ضرب « نهاية مرة » فقد انتهت باستسلام ألمانيا واليابان مع تدمير مكتبات وتوحيتهما وتدمير نظام الحكم الفاشى فى إيطاليا • أما حرب الهمالايا بين الهند والصين فى عام ١٩٦٢ فكانت حرب « بقاء مشترك » ، وكذلك كانت الحربين بين الهند وباكستان فى عام ١٩٦٤ و ١٩٧١ ، والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى من ١٩٤٥ حتى ١٩٧٢ • وفى جميع هذه الحالات استطاع الجانبان أن يحافظا على بقائهما واستمررا يعيشان جنباً الى جنب أو « يتعايشان » كما يحلو للروس أن يسموه •

فى صراعات « النهاية المرة » يلجأ احد الخصمين أو كلاهما الى استخدام استراتيجيات الإبادة بهدف تدمير القوات المسلحة والاستقلال وأحياناً الحكومة فى الدولة الخصم أو على الأقل القضاء على قدرتها على اتخاذ قرارات ذاتية • وقد يشعر الشعب على جانب أو الجانبين أنهم يحاربون من أجل حياتهم — أى حياتهم كمجتمع سياسى منظم يحكم نفسه بنفسه — وقد يجعلهم ذلك على استعداد لاستخدام أسلحة الأسلحة والأساليب القتالية فتكا التى فى متناول يدهم •

(م — ١٠ العلاقات الدولية)

وعلى العكس ، فإنه في حالة صراع البقاء المشترك فإنه لا يمكن أن يتوقع أي من الجانبين التخلص نهائيا من خصمه . ذلك أنه ينبغي عليهما أن يواجها بعضهما البعض من جديد ، في سلم أو حرب ، وحينما يشعرون بذلك فإن أكثر الاحتمالات توقعا هو أن الناس قد يصبحون أكثر ميلا نحو الاعتدال أثناء الصراع ونحو التوصل إلى حل وسط لتسويته .

أساسي أم عرضي ؟

إذا كان الصراع أساسيا ، بمعنى أن له جذورا في كيان أساسي دائم لأحد الطرفين المتنازعين أو لكليهما ، فإن من المحتمل أن يتكرر المرة تلو الأخرى ، وإذا كان الصراع عرضيا أو مؤقتا بمعنى أن يكون قائما على أساس ظروف عابرة ، فإنه قد لا يتكرر في المستقبل . أن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي — وعموما بين البلدان التي تسود فيها المؤسسات الخاصة والبلدان التي تحكمها نظم شيوعية حيث يسود التخطيط المركزي والملكية العامة أو الجماعية — يعتبر صراعا أساسيا لا من جانب كثير من النظريين الماركسيين فحسب ، وإنما من جانب كثير من الناس في الغرب . وعليه فإنهم يتوقعون أن يستمر لوقت طويل ويصبح ملحوظا بعد كل حل وسط مؤقت كان وافقا أو مدعوا طالما أن جذوره لا تتلاشى . وعلى العكس فإن هناك كثيرين لا يرون أن الصراع بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية صراعا بين نظامين اجتماعيين أساسيين وإنما هو صراع بين قيادة سياسيين في السلطة أو بين تيارين فكريين يسودان لفترة مؤقتة ، وأنه حينما يختفي هؤلاء من السلطة فإنه قد لا ينشب صراع بين روسيا والصين من جديد ، وهذا هو على الأقل رأى كثير من المثقفين السوفييت في أوائل السبعينات ولكن بعض المراقبين الأمريكيين لا يرون رأبهم .

وثمة رأى آخر هو أن الاتحاد السوفيتي لم يقم إلا منذ عام ١٩١٧ وأن جمهورية الصين الشعبية لم تقم إلا منذ عام ١٩٤٩ وهكذا فإنه ليس لدى العالم حتى الآن خبرة سوى ٦٠ عاما مع نظامين اجتماعيين حداثيين (مثل الرأسمالية الاشتراكية العنكاثورية) وأقل من ٣٠ عاما خبرة إذا اعتبرنا الصين كنظام اجتماعي معيّن خاص به . أن هاتين الفترتين أقصر من أن يستخدمنا كحكم لتحديد أي الصراعات بينهما أساسي وأيها غير أساسي .

وقد ظن بعض المثقفين أنهم يقينون مصادر أخرى للصراع الأساسي بين الدول — مثل الصراع حول الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية الرئيسية أو الأهمية الاقتصادية أو حول مسائل الجنسية والدين واللغة والجنس أو التقليد الثقافي أو حول الخلاف بين الديمقراطية والعنكاثورية كاشكال للحكومات . على أن كثيرا من الصراعات من هذا النوع لم تقسم بصفة الدوام بين أي دولتين

بمبئها • وكذلك فان الاحلاف والمائل موضوع النزاع تتغير من حين لآخر او تنتهى اامبئها او لا تعود مرة ثانية •

ولكن الصراعات الاساسية لا تحتاج الى تمييز احد الخصمين او كليهما ؟
ولا كذا قد يفعل ذلك صراع مؤقت او عرض اذا تصاعد الى مستوى عال من العنف •
وهذا الاحتمال السىء يؤدى الى السؤال الثالث •

هل هو قابل للتحكم فيه ام لا ؟

اي الصراعات هى التى تظل عند نقطة سيطرة الاطراف وتقف عند حد الاقتراب من الدمار المتحكم فيه او غير القابل للتحكم فيه ، وى الصراعات هى التى تحول الخصوم انفسهم الى اسرى لسلسلة من الاحداث التى لم يتنبأ بها احد منهم او يمكن ان يتحكم فيها ؟ ان الحرب الكورية (١٩٥٠ — ١٩٥٢) والحرب الفيتنامية (١٩٦٥ — ١٩٧٢) ظلتا حربين تحت التحكم ، فيما يتعلق بالدول العظمى ، بمعنى انه فى كل مرحلة منهما ظلت الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفيتى متحكمى فى اعمالها • وكانت حكوماتها تستطيع ان تقرر هل تتدخل ام لا ، واذا كان الامر كذلك ، بى انواع وكميات من امدادات والقوات وانواع الاسلحة ، ومتى تزيد او تنقص التزاماتها وما هى التسويات السياسية والعسكرية التى تقبلها عند نهاية تحفظها •

وبالمقارنة كان نشوب الحرب العالمية الاولى غير قابلة للتحكم فيها • فقد كانت النمسا وروسيا وفرنسا والمانيا فى سياق مع بعضها البعض فى محاولة لتعبئة وتوزيع قواتها باقصى سرعة ممكنة • لقد كانت كل من هذه الدول رات التسلح ثم التعبئة فى الدول المنافسة لها كشىء لا يرحم ولا بد من مواجهته او التفوق عليه مهما كلف الثمن • وقد فقدت كلها جماعات وفرادى ، السيطرة على الاحداث والتحكم فى مصيرها نفسه •

والقول بان الصراع (اساسى) هو اذن قول شىء عن وقوعه المتوقع وتكراره فى المستقبل ، وربما عن مدى وعمق التغيرات الكيانية اللازمة عند احد الاطراف او الدول ، هذا اذا اريد لهذا الصراع ان يلقى • وبالمقارنة ، فان القول عن صراع بانه ((غير قابل للتحكم فيه)) هو قول شىء عن العقبات المتوقعة فى طريق تحديده وعن خطر تصاعده المحر الذى لا يمكن التحكم فيه •

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين تستطيع جميعها ان تعيش بى صراعات اساسية قد تكمن فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية طالما انها تستطيع الاحتفاظ بها داخل حدود يمكن السيطرة عليها • ان العلاقات الدبلوماسية و ((الخطوط الساخنة)) للاتصالات السلكية واللاسلكية بين

رؤساء الحكومات والاتفاقيات الخاصة بالحظر الجزئي على تجارب الأسلحة النووية والاتفاقيات الخاصة التي تنقضي بالخطر مسبقا عن المفارقات الحربية واتفاقيات التفتيش ضد الهجوم المفاجيء وانتهاكات حظر التجارب — كل هذه الاجراءات قد اتخضت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (ولكن بالنسبة للصين اقل من ذلك بكثير) وذلك حتى يتمنى جعل التصاعد غير المقابل للسيطرة من اسباب الريبة والشكوك والعمليات العدائية بين الدول العظمى اقل احتمالا .

ان اسئلتنا الكبيرة الثلاثة عن الابعاد الرئيسية الثلاثة للصراعات — هل هي ذات نهاية مرة أو بقاء مشترك ، أساسية أم عرضية ، هل يمكن التحكم فيها أم لا ؟ — قد عولجت بميزات خارجية قليلة . ولكن ما هي الطبيعة الداخلية لعلاقات الصراع ؟؟ وما هي انواع الصراع التي نستكشفها هنا وما هي مصادرها المتوقعة وآثارها في السياسة الدولية ؟ .

ثلاثة أنواع رئيسية للصراع

أيا كان نوع الصراع الذى تخوضه دولة فإنها تجد نفسها تحتفظ بقدر من السيطرة لا على سلوكها مى فحسب ، وإنما على سلوك خصمها أيضا ، ويمكن التفرقة بين الأنواع المختلفة من الصراعات طبقا لما تنطوى عليه من مختلف مقادير وأنماط ضبط النفس والسيطرة المتبادلة . وحسب المصطلحات التى اقترحها أناتول رابوبورت صاحب نظريات الألعاب ، يمكن ان نطلق عليه أهم ثلاثة أنواع من الصراعات اصطلاحات « معارك » و « ألعاب » و « مناقشات » . ولكل نوع منها ظروف خلفية مختلفة ونمط مختلف من التنبؤ وتوزيع مختلف للنتائج التى يمكن التنبؤ بها .

ان بعض العلاقات المحتملة بين نواحي الصراع الثلاث الأنفة الذكر وأنواع الصراع الثلاثة التى سيجرى شرحها فيما يلى موجزا فى الجدول رقم ١٢ .

جدول ١٢ : جدول يبين أنماط الصراعات وجوانبها

جوانب الصراع			
١ - إمكانية البقاء المشترك	٢ - جوانب الصراع عرضي	٣ - قابل للمعالجة	٤ - الجانب المركب
		نعم (م)	سام
	نعم «أ»	لا (م)	سام
		نعم (م)	سام
نعم			
	لا «أ»		سام
	«أساسي»	لا (م)	سام
		نعم (م)	سام
	نعم «أ»	لا (م)	سام
		نعم (م)	سام
	لا «أ»	لا (م)	

اتجاهات الصراع

مناقشات	لعبات	حروب
« العالم الاول » « العالم الثالث » نظام اقتصادى جديد (١٩٧٤ -)	« بومبيلو » (١٩٦٧) و « مايلجوز » (١٩٧٣) حوادث	
الحروب العربية - الاسرائيلية ١٩٤٨ . ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣		نظريات سباق التسلح (ل . ف . ريتشاردسون)
نظريات التقارب فى الفكر (توينبى ، تلهارد)	دين ايتشيسون : « سياسة عش ودع غيرك يعيش » . ه . كينسجر (١٩٧٣ - ٧٧) نظريات التعايش السلمى المسوفيتية بعد عام ١٩٤٧	الحروب الهندية الأمريكية القرنان الثامن عشر والقاسع عشر
		الحرب العالمية الاولى
	امريكا ازاء حكومة اربتر، جواتيمالا ، ١٩٥٤	الحرب الاهلية الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥
		حروب المهدي حروب المهدي السودان (١٨٨٥ - ١٨٩٨)
المسيحية - الاسلام بعد نهاية الحروب الصليبية (١٢٠٥) حروب البروتستانت - الكاثوليك (القرن السادس عشر)	آراء لينين ومساو فى « الحرب الثورية » ١٩١٧ ، ١٩٤٩	الحرب العالمية الثانية

(قتال) يعتبر انواعا شبه اوتوماتيكية للصراع :

في نوع « الحرب » من الصراع يهبط ضبط النفس والسيطرة المتباعدة بسرعة ، لان تصرفات كل ممثل تفيد كنقاط بدء بالنسبة الى تصرفات مضادة من جانب الممثل الآخر . فعندما يتقابل كلب مع كلب آخر في الشارع ، فقد يزمر في وجهة فيرد عليه آخر زمجرا . يزمر الكلب الاول بصوت اعلى فاذا بالثاني يزمر باعلى منه . يعوى الكلب الاول وكذلك يفعل الثاني . وفي التابع التقليدي للتصاعد يتوالى التكتشير عن الاييب والمراء وينتهي الامر بقتلهما . وعندما يبدأ ولدان صغيران المراك في فناء مدرسة ، فقد يبران بهذه المراحل المتعاقبة : يؤدي تبادل نظرات التعنيف الى تبادل الفاظ وحركات التعمير ثم الى التهديدات والتحديات المضادة الى ان يتبادل الطرفان الضربات وتنشب معركة كاملة .

وهنا يمكن ان نشاهده بين الكلاب يمكن ان يلاحظ ايضا في سباقات الاسلحة بين الشعوب وفي مواجهات القوى الكبرى . يصبح مستوى شعوب من الاسلحة او السباق على التسليح خط الاساس لشعب فان يقرر ان يتجاوز بهامش « امان » وليكن ١٠ في المائة ، حتى يشمر بالامن . ولكن هذا المستوى الجديد الاعلى من الاسلحة عند الشعب الثاني يصبح الآن اساس الحسابات المتعلقة بامن الاول الذي يحاول من ناحيته ان يكون اثنائه على الاسلحة اعلى منه عند منافسة بنسبة ١٠ في المائة او اكثر . فيحاول منافسة بدوره ان يرفع هذا المبلغ بنسبة ١٠ في المائة وهكذا في تتابع الاسلحة المتصاعدة الى ان يصاب احد المتنافسين او كلاهما بالانهك : او الى تنشب الحرب ، او الى ان يحدث في آخر لحظة ان يغير الجانبين سياستهما .

وفي مواجهة بين القوى الكبرى تحاول كل قوة ان تزايد على الاخرى بقدر ما في التزامها الشفوي او المادي في كل مرحلة . والمخزرات المعتلة في لهجتها تتحولها مخزرات عنيفة . والمخزرات تتحولها تحركات السفن والقوات او الطائرات في مواقع قريبة من مسرح الشجار ، وربما يجري غلنا تسريب او انزال بعض القوات . تطلق النيران فيرد الجانب الآخر باكثر منها . وتدخل الشعوب المتحالفة في الصورة . وهكذا عن طريق التهديد والتهديد المضاد . والثار والرد الثارى المضاد ، الى ان يصل الطرفان الى حافة الحرب الشاملة . وربما يعبران الخط الفاصل .

ان عمليات الصراع من نوع ((القتال)) تميل في جوهرها الى ان تكون اوتوماتيكية وبغير تفكير ، مثلها مثل حركات المبتدئين في لعبة الشطرنج ممن يعرفون عن اللعبة اقل مما يتراءى لهم . كل حركة من جانبهم تبعو لهم واضحة

ولازمة • في الحقيقة غالبا ما تكون هذه العمليات من السرعة بحيث يصعب تمييزها عما هو انعكاس لها ، فهي أشبه بحركات اثنين من لاعبي الشطرنج متميزين ولكنهما ليسا ماهرين جدا في اللعبة • وهكذا فالساسة الذين يبدؤون بقولهم ((ليس امامنا من بديل)) ، والشعوب التي ينبغي أن تتعلم من التجربة درسا أفضل (وهو ما يفعله حتى المبتدئون من هواة اللعبة) يجدون انفسهم وقد تورطوا فيما يبدو (لهم) عادة أنه عمليات صراع لا سبيل الى تجنبها ، تجعل الهروب من تطوّر تماقبات الاحداث اشد صعوبة بصورة متزايدة •

والصراع من هذا الطراز يشبه في طابعه الاوتوماتيكي عملية من عمليات الطبيعة ، وعلى غرار عمليات طبيعية معينة ، يمكن وصفه بمعادلتين تفاضليتين ، (ان النماذج الرياضية لامثال عمليات الصراع هذه قد رادها عدة من علماء الطبيعة والاجتماع بما فيهم لويس ف • ريتشارسون ، نيكولاس راشفسكي ، ج • ف • جوس ، اناطول رابوبورت وكينيث بولدنج) • وتتضمن امثال هذه المعادلات نوعين من الحدود • فبعض الحدود تمثل عمليات التمعجل — اى انها تمثل بالحركات كل ممثل من آثار تجعل بحركات الآخر ، وربما ايضا ما يكون لها من آثار على خطواته هو نفسه • • غير أن النوع الاخر يمثل الآثار المضادة التي تحدث ايضا في كثير من مواقف الصراع • هذه هي الآثار المطلّة او التي تقلل من السرعة ، وهي بنوع خاص الآثار التي تؤدي الى زيادة كبح النفس من جانب كل ممثل عندما يتصاعد الصراع • مثل هذه الآثار تتضمن آثار التكاليف (السياسية او الاقتصادية) الأخذ في الارتفاع ، او ازدياد المعارضة في الداخل أو تناقص الموارد — او آثار عدة من هذه سويا •

في ظل ظروف معينة سوف تغلب العوامل التي تعمل على التمعجل ، ويبين نموذج رياضي مناسب أن الصراع يتصاعد الى غير ما حد الى أن يقع دمار أو انهيار أحد الممثلين أو جزء من النظام • بل وقد يبين السرعة التي يتم بها الى مثل حصد أو نقطة الانهيار هذه • لكن في ظل ظروف أخرى قد تزيد عوامل ضبط النفس بأسرع من العوامل التي تعجل بالصراع • وفي تلك الحالة تبطئ سرعة تصاعد الصراع وقد يهدأ نظام الصراع بأكمله في نقطة ما تقصر عن انهيار النظام وتتميز أي من الطرفين المتنازعين • في ظل امثال هذه الظروف سوف تبين النماذج الرياضية متى وكيف تواصل الانواع المتنافسة من الخنافس في نفس الحقيقة من الحقيق ، أن تتعايش الى غير ما نهاية ، أو متى وكيف تبقى الأديان ذات الرسالات أو الايديولوجيات المتنافسة في حالة مستقرة من التعايش التنافسي ، أو متى وكيف يمكن أن تتوقف مستويات الانفاق على سباق الأسلحة • اذا أمكن أن نكتشف ونقدم مثل هذه العوامل التي تؤدي الى مزيد من ضبط النفس من جانب الدول المتنافسة ، فحتى الاوتومية الخالية من العقل والتي تتميز بها الصراعات من نوع ((القتال)) ، يمكن أن تتيح لنا بعضا من الأمل •

اللاعب : الصراعات المعقولة التي تتميز بالاستراتيجية :

وثمة نوع من الصراع مختلف جدا يشبه الألعاب التي يحتفظ فيها كل لاعب بسيطرة معقولة على حركاته ، وأن لم تكن بالضرورة على نتائجها ، ويمكن ان تطبق عليها بعض نماذج نظرية اللاعب . ان الكثير من الألعاب التي تمارسها على سبيل التسلية مثل البوكر والبريدج أو الشطرنج ، تنطوي على شبه مجرد ومحدود بمواقف الصراع في الحياة الحقيقية — كالمنافسة التجارية والسياسية والدبلوماسية والحرب ، ويرجع الى بعض هذا السبب ان الناس وجدوا أن مثل هذه الألعاب طريفة وجذابة . في أي لعبة من هذه يكون لدى كل لاعب مجال من المنافع التي يفصل طبقا لها بعض النتائج طالما يمارس اللعبة على الاطلاق . ولديه أيضا مجال من الاختبارات بين الحركات المختلفة التي يمكن أن يقوم بها ، ولديه مجموعة من التوقعات بصدد النتيجة التي يحتمل ان تترتب على أية حركة قد يختارها .

وعلى ذلك فإلحاح اللعب يجب على اللاعب أن يعرف ما يريد ، وأن يعلم ما يعرف ، وأن يعرف ما يستطيع وما لا يستطيع أن يعمله . ان معرفته بالنتيجة غير مؤكدة إذ أنه في لعبة مثالية تتوقف نتائج الحركة التي يقوم بها على الحركة التي يقوم بها خصمه . وهو غالبا ما لا يعرف تماما ما يمكن خصمه) ، ولا ما قد يقرر أو يعزز خصمه أن يعمله (نواياه) . ازاء مثل عدم التأكد هذا يجب على كل لاعب أن يبني حركاته على أقرب تخمين أو تقدير من جانبه الى المعقول . فيقال ان نابليون نصح قواده بأن يبنوا حركاتهم العسكرية على تقديراتهم لقدرات خصومهم بدلا من أن يبنوها على تقديراتهم عن نواياهم وهي تقديرات أقل مدعاة الى الاطمئنان اليها حتما .

طالما ((يلعب المباراة)) فإن كل لاعب يلعب ليكسب أو على الأقل حتى لا يخسر . ولهذا الغرض يختار حركاته المفردة والتماثبات القصير للحركات ، وهو ما ندعوه **التكتيك** ، وكذلك انماطه الأطول وتماثبات الحركات مما ندعوه **الاستراتيجية** والتي يدخل فيها التكتيك باعتباره من مكوناتها . واذا فاقرب استراتيجية الى المعقول يتبعها لاعب هي الاستراتيجية الاقرب احتمالا بأن تمنع نتيجة رابحة له ، أو — بمعيار آخر — الاستراتيجية الأكثر احتمالا بأن تمنع نتيجة خاسرة . فإذا أمكن التعبير عن المكاسب بحدود كمية ، فنحن نكوّن اقرب استراتيجية الى المعقول هي تلك التي ترفع المكاسب الصافية الى الحد الأقصى وتقلل الخسائر الصافية الى أوفى حده .

مباريات المجموع الصغرى أو مباريات المجموع الثابتة :

يطلق على فئة كبيرة من الألعاب اصطلاح مباريات المجموع الصغرى أو بتعبير اعم ، مباريات المجموع الثابتة . في مباراة المجموع الصغرى يكون مجموع

المكاسب لجميع اللاعبين يساوى صفراً ، بحيث أن أى شيء يكسبه لاعب يتعين أن يخسر لاعب آخر أو لايعون آخرون • (الشطرنج والبريدج واليوكر أمثلة عن مباريات المجموع الصفري) •

وفى مباراة المجموع الثابتة يحدد مجموع جميع المكاسب بعدد ما ليس من الضروري أن يكون صفراً ولكن يمكن أن يكون أكبر أو أصغر • (ولكن هنا أيضا فإن أرباح أى لاعب يجب حتما أن تكون على حساب اللاعبين الآخرين) ، وعلى ذلك فمباريات المجموع الصفري عبارة عن فئة فرعية من مباريات المجموع الثابتة ، ولكن يمكن تحويل أى مباراة من النوع الثانى الى مباراة من النوع الاول عن طريق تغيير رياضى بسيط لأن جميع الخواص الرياضية الهامة التى تتصف بها مباريات المجموع الصفري ويغيرها من مباريات المجموع الثابتة متعائلة • وعلى ذلك فمنا نقوله هنا عن مباريات المجموع الصفري ينطبق على مباريات المجموع الثابتة •

تمثل كل مباراة مجموع صفري نمطا من صراع خالص لا هوادة فيه • وفى المباراة بين اثنين فإن ما يكسبه لاعب يخسره الآخر • وكل ما هو فى صالح واحد هو بالضرورة فى غير صالح خصمه ، وأى شيء يكون بأى حال فى صالح الخصم يجب حتما أن يكون بنفس القدر فى غير صالح اللاعب الآخر • ومنذ أكثر من أربعة قرون قبل اكتشاف نظرية اللعبة استخدم نيكولو مكيافلى هذا النمط كنموذج يمثل مكرته عن القوة عندما كتب أن الامير الذى يزيد من قوة آخر • يقلل من قوته هو (١) •

إن فكرة عن القوة وعن المنافسة بين الدول وخاصة بين الإيديولوجيات المتنافسة ، شبيهة بمجموع المباراة الصفري ، عاشت فى بعض الصور الأساسية من تفكير الحرب الباردة فى وقتنا • فواضح أن ما فى صالح الغرب أو حتى يمكن أن يلقي القبول من جانبه (قد يفكر كذلك بعض المؤمنين الحقيقيين فى الشيوعية النضالية فى بكين أو موسكو) يجب أن يكون فى غير صالح الشيوعية ، وأن كل ما هو فى صالح الشيوعية أو حتى مقبول من جانبها — فحسب (هكذا يرى بعض أصحابنا من ((المؤمنين الحقيقيين)) فى المعسكر النضالى المعادى للشيوعية) يجب بصفة آلية أن يسيء الى الولايات المتحدة • واية خطوة نحو الاعتدال ، أو التسوية المتبادلة أو التفاهم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، أو بين الولايات المتحدة والصين الشيوعية فى أى موضوع ، ليست سوى تهينة عجيصة الجوى لدعو شجع لا يفتح ، وتضحية تنطوى على الخيانة ، بمصلحة الشعب ، هكذا يظن ((المؤمنون الحقيقيون)) فى الحرب الباردة •

Nicco'6 Machiavelli : The Prince and the Pisceures.

(١)

(نيويورك : المكتبة المصرية ، ١٩٤٠) ، ص ١٤ •

الاستراتيجية والطول : ان عالم مباريات المجموع الصغرى التى يشترك فى الواحدة منها شخصان ، عالم قاس وغير مسالم . فطبقا لفروض هذا النموذج لا يمكن أبدا أن تتغير دوافع اللاعبين ولا مصلحتهم ، ويجب أن يظلوا متمسكين الى الأبد . ولكن حتى هذا العالم تحكمه العقلية . يستطيع كل لاعب أن يحسب متوسط فرص خسارته أو كسبه فى الأجل الطويل ، فى تعاقب ألعاب متكررة من نفس المباراة . ويستطيع أن يحسب أفضل استراتيجية يمكن أن يطبقها بالنسبة الى هذا الأجل الطويل ، ويستطيع أن يفترض طالما لا تتوافر له معلومات خاصة عن العكس ، أن هذه الاستراتيجية سوف تتيح له أفضل الفرص فى لقاء واحد . ويستطيع خصمه أيضا أن يحسب أفضل استراتيجية يتبعها هو ، كما يستطيع كل لاعب أن يحسب أفضل استراتيجية عند خصمه .

إذا كانت هناك أفضل استراتيجية ، لكل لاعب وإذا استطاع كلا اللاعبين أن يستخدموا أفضل استراتيجياتهما ، فعندئذ نقول أن المباراة لها ((حل ثابت)) وبهذا تكون الطول فئة فرعية من الاستراتيجيات التى لا يمكن لى لاعب أن يتوقع القدرة على الخروج عنها دون خسارة ، والتى تؤدى بناء على ذلك . الى نتائج ثابتة بالنسبة الى جميع اللاعبين العقلين .

والحقيقة أنه كثيرا ما يحدث أن تمثل هذه المباراة أكثر من حل واحد كهذا برغم أن عدد الحلول الثابتة يحتمل أن يكون صغيرا . على خلاف هذا طبعاً ، هناك فى العادة استراتيجيات غبية كثيرة جداً ، ولكن مما يستاهل أن نضمه فى أذهاننا أنه قد يكون هناك أكثر من طريقة واحدة ، ثابتة وقابلة للنجاح ، فى معالجة موقف صراع . لو نظرنا الى السياسة الدولية ، وبصفة أعم الى العلاقات البشرية على أنها طريق لمعالجة صراع يمكن أن ينشب ، فعندئذ قد يوحى لنا هذا الخط من التفكير بأنه يمكن أن تكون هناك طرق متعددة لمعالجتها . وبينما من الخطأ أن نتخذ موقف اللامبالاة من جميع السياسات الخارجية الممكنة أو طرق الحياة ، فلعل من الواقعي أن نعترف بأن سياسات بديلة قلائل ، بل وطرقاً للحياة يحتمل أن تكون ثابتة وحية حتى وإن كان من المحتمل أن ننظر الى سياسة واحدة كهذه وطريقة للحياة على أنها الأكثر اتفاقاً مع قيمنا وتقاليدينا . هذه المعانى التى تنطوى عليها نظرية مباريات الألعاب تحذب التعدية ولكنها لا تحذب عدم المبالاة . أنها توحى بأننا نستطيع أن نختار مجموعة من استراتيجيات أو سياسات بديلة للحياة ونقوم على أسس معقولة تماماً ، ولكنها توحى بأن اختيارنا النهائي بينها قد يتعين أحياناً أن يكون مبنيّاً على أسس خلاف المعقولة الصرفة .

فكرة أصغر الكبريات : حتى فى موقف صراع لا يقبل المصالحة ويكون على نمط مباراة المجموع الصغرى بين شخصين ، فقد يكون هناك حل ثابت أو عدة حلول ثابتة تشبه من بعض النواحي ما يعادل حلاً وسطاً يمكن أن يتم بطريقة

اوتوماتيكية . هذه هي ما تدعى حلول اصغر الكبريات (او اكبر الصغار) . اذا افترض اللاعب ان خصمه سوف يكون بارعا بقدر الامكان وسوف يلعب ليكسب اكثر مما يقدر عليه ، فنعند غالباً ما تكون عند لاعبنا هذا استراتيجية ما (يستطيع ان يحسبها او يكتشفها) يتمكن بها ان يقلل خسائره الى ادنى حد ممكن ، وبهذا يقلل مكاسب خصمه . وحيث توجد مثل هذه الاستراتيجية فهي تتطلب في المادة من لاعبنا ان يقبل اقل المكاسب المتاحة (الحد الأدنى) من « الحدود القصوى » او اصغر خسارة نسبياً (ومن ثم فمن وجهة نظره ، الكسب الأقصى النسبي) من بين جميع الخسائر الممكنة (« الحدود الدنيا » عنده) .

ويتفق اصحاب نظريات اللعب على انه في مواقف مباريات الصراع الذي لا يقبل المصالحة ، تكون اكثر استراتيجيات امانا للاعب هي ان يختار اما ((الأفضل من بين اسوأ)) النتائج الممكنة او ((الاسوأ من بين افضلها)) . وهم يقولون انه حيث يفعل اللاعب هذا بصفة مستمرة ، فان توزيع كافة النتائج التي يمكن ان تسفر عنها المباراة . يجب ان يتضمن على الاقل نقطة يتلاقى فيها الحد الأدنى اكبر مكاسب لاعب مع الحد الأقصى من ادنى خسائر خصمه ، وهي نقطة يمكن الوصول اليها بمثل هذه الاستراتيجية . وحتى في المواقف التي لا وجود فيها لمثل نقطة الالتقاء هذه ، فكثيراً ما يستطيع لاعب ان يفرض على خصمه معادل حل اصغر الكبريات اذا اتبع استراتيجيات ((مختلطة)) محسوبة بطريقة مناسبة . فلو كان عنده مثلاً ، اربع استراتيجيات يمكن اتباعها ، فقد يكون من صالحه ان يختار بطريقة عشوائية بين استراتيجياته . الاولى والثالثة بالتعاقب ، ولكن يلعب الاستراتيجية رقم ١ مرتين بمثل ما يلعب رقم ٣ ، ولا يلعب الاستراتيجيتين ٢ ، ٤ على الاطلاق . (لا يمكن متابعة هذه الحجج عنا بما يتجاوز التلميحات الخام والمعالج العامة الموجزة للغاية التي عرضناها ، ولكن يمكن دراستها بتفصيل في مؤلفات اصحاب نظريات الالعب مثل مارتن شوبيك واناتول رابوبورت وديكان ليوس ، وبالطبع في المؤلف الشهير ((نظرية الالعب والسلوك الاقتصادي)) الذي وضعه جون فون نيومان واوسكار مورجنشترن) .

١٥٧

ولما كانت هذه الاستراتيجية السديدة التي ناقشناها (والتي تشبه اساليب معينة من السياسة الخارجية ، فتفترض ان الخصم سوف يبذل أقصى ما في وسعه ، لهذا فهي ليست باستراتيجية مجزية ، اذ لا يمكنها ان تستفيد من أي خطأ قد يمكن ان يقع فيه . والآخرى انها دفاعية في جوهرها . انها تحمي لاعبا من ركوب مخاطر لا لزوم لها ، وتمثل افضل ما يمكن ان يعمل في الاجل الطويل ضد الخصم الذي يلعب باحسن ما يقدر عليه . انها استراتيجية من الحزم والحذر لا تلين . تتيج للاعب الذي يستخدمها افضل كسب ممكن ضد أي خصم في مثل مهارته ، بل وقد تتعب الخصم بمرور الزمن . ولكنها لا يمكن ان تعد بنصر سريع . وباعتبارها سياسة ((عدم كسب)) (كما تدعى) فمن المحتمل اذا استخدمت في العلاقات الدولية الا يرضى عنها القواد الذين يؤشرون العمل ، او الحذرين الذين

يملؤهم الضجر . لكن بصرف النظر عن عدم شعبية هذه السياسة ، وبرغم أن السياسة الخارجية الفعلية يصنعها السياسيون والدبلوماسيون بوجه خاص ولا يصنعها أصحاب نظريات مباريات الألعاب ، إلا أنه ربما نلمح في ((سياسة الاحتواء)) التي تفتتها الولايات المتحدة أزاء الاتحاد السوفيتي ، شيئا من أسلوب فكر سياسة أصغر الكبريات . هذه السياسة التي كان جورج كينان أول من رسمها في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ وأصلتها الولايات المتحدة خلال معظم العقدين التاليين .

مباريات المجموع المتغيرة (الدافع المختلط)

لكن ليست جميع مواقف الصراع ، سواء في الحياة اليومية أو السياسة الدولية تشبه مباريات المجموع الصفري ، ولكنها في اغلب الاحيان تشبه **مباريات المجموع المتغيرة** . وهذه هي المباريات التي لا يقتصر فيها الامر على ان يكسب اللاعبون شيئا من بعضهم بعضا بطريقة تنافسية ، ولكنهم يعملون بصفتهم الجماعية على ان يكسبوا أو يخسروا شيئا من لاعب اضافي (أو ثانوي) (يمكن ان نعتبره ((صاحب البنك)) في الألعاب ، أو انه « الواقع » أو « الطبيعة » في مواقف معينة في الحياة الحقيقية) . وعلى ذلك فأمثلة هذه المباريات هي **مباريات الدافع المختلط** بالنسبة الى اللاعبين الأصليين . انها بالنسبة الى هؤلاء اللاعبين مباريات منافسة نظرا لان هؤلاء المتسابقين يحاولون ان يكسبوا من بعضهم بعضا ، ولكنها ايضا مباريات تنسيق من ناحية ان هؤلاء اللاعبين سوف يكسبون أو يخسرون سويا ايضا حسب قدرتهم على تنسيق حركاتهم طبقا لمصالحهم المشتركة ضد ((الطبيعة)) أو ((البنك)) .

من وجهة النظر هذه فان ثورة تشب في سجن هي شبيهة بلعبة يتنافس فيها السجناء الذين يحاولون الهرب ، مع حراسهم الذين يحاولون منعهم من الهرب . وقد ينجح عدد قليل من الحراس في هذا طالما يتمكنون من منع السجناء ، وهم اكثر منهم عددا في العادة ، من تنسيق جهودهم . وفي الوقت نفسه قد تكون الثورة شبيهة بلعبة تنسيق بين السجناء ، نظرا لانه يتعين عليهم ان ينسقوا حركاتهم ضد الحراس القلائل حتى يتسنى التخطي عليهم . وقد تشبه ايضا لعبة تنافس بين السجناء ، نظرا لان بعضهم يجوز ان يهازوا الى جانب الحراس ضد زملائهم كي يخالوا معاملة تفضيلية وهم في السجن ، أو يظفروا بخفض في مدة العقوبة لانهم كانوا اول سجناء ، يلقون بتأييدهم الى جانب الحراس . وهكذا شبيهها العام في العلاقات الدولية ، ببعض مشكلات الامن الجماعي وتكوين التحالفات الدولية ضد قوة عظمى .

التحديات المتبادلة : لعبة ((الككتوت))

جرت دراسة بمزيد من الانتان نوعا لنماذج معينة من مواقف الصراع حيث تختلط الدوافع ، منها المباراة التي تدعى « الككتوت » . في هذه المباراة (التي تقول الاساطير ان جماعات من المراهقين من اهل الساحل الغربي في الولايات المتحدة ، لعبوها في وقت ما في الماضي) يقود لاعبان سيارتهما في طريق منفرد بسرعة عالية كل منهما نحو الآخر مباشرة . واول لاعب ينحرف عن وسط الطريق كي يتفادي صداما ، يطلق عليه اسم « ككتوت » ويعتبر في نظر بقية العصابة كانه ارتكب فضيحة : اما اللاعب الاكثر تهورا الذي رفض ان ينحرف فهو موضع اعجابهم كبطلا طبقتا

لما ذكره بعض المعلقين تحمل هذه المباراة شيئا أكثر من أن يكون عرضيا .
بالمواجهات المباشرة في السياسة العالمية بين قوى كبرى كل منها تهتد
بشن حرب نووية) .

لو امعنا النظر في لعبة « الككتوت » لوجدنا أنها تكشف عن النمط
الرياضي الكامن وراءها . فكل اللاعبين أن يختار بين استراتيجيتين : فيمكن
أن يتعاون مع اللاعب الآخر بأن ينحرفا حتى يتفادى صداما معرضا نفسه
لخطر انفصيلة إذا انحرف قبل أن ينحرف خصمه) ، وأما أن « ينسحب » من
مصلحتيها المشتركة في البقاء على قيد الحياة ويقود سيارته مباشرة أما إلى
موته : إذا فعل خصمه الشيء نفسه . وأما إلى نصر يحزره إذا استسلم
خصمه . يؤدي كل لاعب « حركته » بأن يقرر لنفسه ما إذا كان يتعاون أو
ينسحب ، ولكن نتيجة حركته لا تتوقف على قراره فحسب . ولكن أيضا
بـ وبصفة قاطعة ـ على القرار الذي يتخذه خصمه .

في النموذج العام الذي يمثل هذا الموقف أربع نتائج يمكن أن تتحقق .
أولا ، قد « يتعاون » كلا اللاعبين بالانحراف في نفس الوقت الواحد بحيث
لا يعاب تصرف كل منها . أو قد « ينسحبان » من مصلحتيها المشتركة ويقودان
سيارتيهما نحو صدام أكبر الاحتمال أن يقتلها أو يصيبها بالشلل . أو يمكن
أن يتعاون اللاعب (أ) بالانحراف بينما يسوق (ب) سيارته إلى الامام مباشرة ،
وعندئذ يكون (أ) موضع التعبير من الجماعة بينما يكون (ب) موضع
اعجابهم . أو أخيرا قد « ينسحب » (أ) ويقود سيارته إلى الامام ، بينما يتعاون
(ب) بأن ينحرف ، وعندئذ يظفر (أ) بالاعجاب بينما يتعرض (ب) للاذراء .

عندما يقود اللاعبان سيارتيهما بسرعة كبيرة في مباراة « الككتوت » فليس
لدى أي منهما وقت كي يرى ما يوشك خصمه أن يفعله ، وعلى كل أن يختار
أفضل استراتيجية عنده مقدما ويتصرف وفقا لها . ولكن ما هي أفضل
استراتيجية بالنسبة إلى اللاعب (أ) مثلا ؟ في لعبة « الككتوت » واضح
أنها C إذ أنه في أفضل الأحوال لو تعاون (ب) أيضا فسوف يخرج
سليما ولا يحمل عارا ، وفي أسوأ الأحوال إذا انحسب (ب) فإن (أ) سوف
يبقى على قيد الحياة حتى ولو هبطت مكانته في المصافة ، وينطبق الشيء ذاته
بالطبع على (ب) .

فإن أفضل الاستراتيجية هي أيضا أن يختار التعاون ، بغض النظر عما
يختاره خصمه طالما لا يمكن التنبؤ بهذا الاختيار بما يدعو الاملئسان .
واختبار C هذا لكل لاعب معقول بصورة لا غموض فيها طالما أن
عقوبة كل منهم عن الانسحاب المزدوج DD وهي هنا القتل أو
التشويه ـ أكبر من عار وحزن .

الذى يتعاون وهو مطمئن الى الآخر ، بينما ينسحب خصمه في انتصار CD ، وطالما المعقوبة عن النتيجة DD هي ايضا اكبر من الاغراء الذى يجعل كل لاعب يخدع خصمه بان يجعله يتعاون بينما هو نفسه ينسحب بحيث يحقق عار خصمه وانتصاره هو . بالطبع . قد يكون المراهقون احيانا اقل اعتداء بالمقل من أصحاب نظريات الألعاب . ولكن حكم نظرية اللعبة واضح . فطالما الكسب السلبي من النتيجة DD اكبر من أى كسب ايجابى أو سلبي مترتب على النتائج CD أو DC ، فالمباراة مباراة « ككتوت » حقيقية . ولها حل معقول هو بالنسبة الى كل لاعب ان يؤثر التعاون على الصراع . وحيث المواجهة في السياسة الدولية تشبه مباراة « الككتوت » هذه . فعلى السياسة المعقولين ان يختاروا طبقا للنظرية ، سياسة « الخط الناعم » بدلا من سياسة « الخط الصلب » .

التعهدات والوعود : ورطة « السجناء » . لكن لسوء الحظ كثيرا ما يكون نموذج مباراة آخر من الصراع الدولى . اكثر واقعية ، وهذا هو بمباراة « ورطة السجناء » . حسب القصة التى تصاحب تفسيرها لها ، حدث ذات مرة ان كان سجينان لم يكن فى اماكن مأمور السجن ان يشنقهما بغير اعتراف اختياري من واحد منهما على الآخر . وبناء على ذلك استدعى سجيننا وعرض عليه حريته ومبلغا من المال اذا اعترف قبل السجن الثانى بيوم على الأقل . حتى يتسنى اعداد قرار العفو وبحيث يمكن شنق السجن الآخر . لكن قيل للسجين الاول انه اذا اعترف الاخير قبله بيوم فسوف يطلق سراح ذلك السجن ويكافأ ، اما هو فيشئق . وسأله السجن الاول : « وماذا لو اعترفنا نحن الاثنين في نفس اليوم ، يا صاحب السعادة ؟ » عندئذ تظلون على قيد الحياة ولكن تقضيان ١٠ سنوات فى السجن . « واذا لم يعترف أى منا يا صاحب السعادة ؟ » عندئذ يطلق سراحكما — دون مكافأة بالطبع . لكن هل تراهن بحياتك ان زميلك فى السجن — وهو ذلك المجرم المخادع — لن يسرع بالاعتراف وقبض المكافأة ؟ اذهب الآن الى زنزانتك وفكر فى ردك حنى الفد » . وعندما التقى السجن الثانى مع المأمور قيل له نفس الشيء . وامضى كل من الرجلين الليل وحيدا يفكر فى ورطته .

ان تركيب هذه المباراة الرياضى يشبه من بعض النواحي تركيب مباراة « الككتوت » عند كل سجين استراتيجيتان يختار منهما : أن يتعاون مع زميله بالتزام الصمت (C) ، او ينسحب منه بتقديم اعتراف (CC) . هناك ايضا اربع نتائج يمكن ان تتحقق : (١) CC — يلتزم كلا السجين الاول الصمت ويظلان بحريتهما بغير مكافأة (٢) يلتزم السجن الاول الصمت ولكن الثانى ينسحب ويبحث به الى المشقة . ويسترد حريته مع مكافأة ، (٣) DC ينسحب السجن الاول فيطلق سراحه ويكافأ ، بينما يتعاون السجن الثانى ويشئق بسبب ثقته فيه .

(م — ١١ العلاقات الدولية)

(٤) DD يتصرف كلا السجينين كرجال واقعيين دماغهم مسلبة ، ويعترفان ويمضيان ١٠ سنوات في السجن .

واذ يعرف كل سجين في زنازنته بمفرده ، هذا القبط من التناقض التي يمكن أن تتحقق ولكنه لا يعرف قرار زميله ، وليس له وسيلة اتصال أو تنسيق معه ، فالية استراتيجية ينبغي أن يختار كل منهما بأكبر قدر من المعقولة ؟ مرة ثانية تقدم لنا النظرية الكلاسيكية في المباريات ، جوابا واضحا : يجب أن ينسحب . ففي أفضل الحالات يمكن أن يأتي له الانسحاب بالحرية والمسأل ، وفي أسوأ الحالات ١٠ سنوات في السجن . وفي أفضل الحالات يعده التعاون بالحرية دون أى مال ، وفي أسوأ الحالات تكون عقوبته أشد : المشنقة . فطالما لا يستطيع أى من السجينين أن يعتمد على زميله ، فالمصلحة الذاتية العاقلة يجب أن تفترض اختيار الانسحاب بها يترقب عليه من مكانة أكبر وعقوبة أقل . وهذا مايفعله كلا السجينين : يعترفان — ونظرا لانهما عاقلان بالمثل ، فهما يفعلان هذا في نفس اليوم . وهكذا ، فبرغم انه كان في إمكانهما الحصول على الحرية لو انهما التزما الصمت ، فسوف يمضيان الآن ١٠ سنوات في السجن يفكران في نتائج تفكيرهما المعقول وفي هدوء وثبات .

وكما في مباراة « الكتكوت » يكسب اللاعبان اذا استطاعا تنسيق استراتيجيتهما ويلعبان CC . ولكن على خلاف مباراة « الكتكوت » ففي « ورطة السجناء » يجد اللاعبان ان من الصعب جدا (واذا فكرا كأفراد . فمن غير المعقول) أن يفعلا هذا . ولماذا ؟

في لعبة « الكتكوت » يكون من المعقول التعاون بدلا من الانسحاب إذ واضح أن عقوبة الانسحاب المزدوج أكبر من الاغراء على الانسحاب من شريك متعاون حتى يستفاد من الخيانة . لكن عقوبة « الأحق » في « ورطة السجناء » لانه كان موضع الفخر بينهما يتعاون وهو مطمئن الى زميله ، هي أسوأ من عقوبة الانسحاب المزدوج . وعلى ذلك يبدو من غير المعقول ان يتعرض اللاعب لخطر الخيانة . ان مواقف الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح أو عدم التصعيد بعد خصوم ابيدولوجيين متعارضين بمرارة هذه المواقف تبين خصائص مشابهة نوعا . يستطيع كلا الجانبين تحقيق مكاسب حقيقية من الثقة المتبادلة ، ولكن هذه المكاسب توازنها أو تربو عليها المكافآت المترتبة على الفشل الناجح : وتوازنها أو تربو عليها العقوبات التي تترقب على الثقة فالتعرض للخداع .

ليس ثمة حل معقول متنع للعبة واحدة من « ورطة السجناء » ، فيها عدا ذلك الحل الأحق وهو أن كلا اللاعبين اذ يحاولان سويا اختيار DD

وبيتقان في السجن لمدة ١٠ سنوات . لكن يمكن أن نسقط فرض « نهائية العالم » الذي ينطوي عليه النموذج الذي وضعناه وجعلنا ندعى أن لا شيء يهم في هذه العبارة سوى لعبة واحدة . ولو حولنا الاهتمام الى أفضل استراتيجية لسلة من اللعب متكررة . أمكن أن نكتشف بداية حل .

ويشتمل المدخل الى هذا الحل على مزيج من التعديل والتجربة . فاذا أمكن في مبارياتنا هذه أن ينسق السجينان استراتيجياتهما أمكن أن يظفرا بالحرية ، ولكن ليس ليهما وسيلة من هذا القبيل اذ يوصل أى منهما شيئا الى الآخر « طوعا أو كرها » عن طريق كل حركة يقومان بها وعن طريق ما تسفر عنه من نتيجة . ولقد أجرى أناول رابابورت وشركاؤه في جامعة متشيجان تجارب على مباريات « ورطة السجناء » حيث أدى اللاعبان ٢٠٠ لعبة متتالية ، كل منهما ضد الآخر . والنتائج التي توصلوا اليها مبنية على الخبرة المستمدة من حوالي ١٠٠.٠٠٠ لعبة ، وهي ذات أهمية كبيرة لجميع من يدرسون الصراع بين الاشخاص والمجموعات والشعوب .

لا نستطيع أن نذكر هنا سوى عدد قليل من هذه النتائج . ففي اللعبة المبدئية من ٣٠٠ متعافية . ينجح الخصمان في تحقيق تعاون مزوج CC وجزءا مشتركا فيما يقل قليلا عن ٥٠ في المائة من الألعاب . وتتميز الألعاب التالية وتتراوح من ٢٠ الى ٤٠ بنوع من زوال الوهم فيه يتشدد كل منهما مع الآخر ، وعندئذ تصبح مباراتهما أكثر تنافسية في العادة ويبطئ التعاون المتبادل CC الى حوالي ٢٧ في المائة بحيث أن كلا اللاعبين يحقق بهما الآن خسارة فادحة . وخلال الألعاب التالية وعددها ١٠٠ يتعلبان بالتدريج أن الآخر في هذه المنافسة القاتلة وأن التعاون مفيد . وخلال الألعاب الباقية وهي ٥٠ لعبة من ٣٠٠ . يتعاونان بنجاح في تحقيق المكاسب الناتجة عن CC في حوالي ٧٣ في المائة من اللعبهما .

وثمة تفسير ممكن لهذه النتائج التي توصلوا اليها وهو أن كلا اللاعبين في المراحل المبكرة يستخدمان تعاونا نوعا بأكثر مما يلجأ الى الانسحاب ، ولكن من المحتمل جدا أن يفشلا في تنسيق حركاتهما التعاونية . وبمجرد أن يحدث هذا فإن اللاعب الذي أجرى الحركة التعاونية يتعرض لعقوبة شديدة نتيجة حركة الانسحاب من جانب خصمه ، ويحتمل أن يفسر هذا على أنه سوء نية وخيانة ، فيثار لنفسه بأن يتحول الى استراتيجية الانسحاب وتعتب هذا سلسلة من الشار المتبادل (يتطلب تخلص الجانبين من آثاره وقتسا طويلا) الى أن يتعلما في نهاية الأمر الوصول الى مستوى من التنسيق والمحافظة عليه أعلى بدرجة طيبة من المستوى الذي بدأ منه في الاصل .

ويتضح أن لشخصية اللاعبين كل منهما بصفته الفردية ، علاقة يسيرة

جدا يتعاقب فتانج اخباراة . والذي له اكبر الاعمية هو فتانج الالعباب
القليلة الاولى التى يبدو انها « تحول » بشدة دون مزيد من مواصلة المباراة .
واذا بدأ خيطا من السوايق المبكرة للعداء فعندئذ يكون الصراع وتعرض الطرفين
للعقوبة شديدين وطويلين ، ويتأخر كثيرا استرداد الثقة والتعلم من التعاون ،
الذى يزداد تكراره . وعلى التقبض من هذا اذا فرضت الحركات المبكرة
اطارا من التعاون ، فان الكثير من الأثر النافع سوف يعيل الى أن يظل قائما
في المراحل التى بعدها .

هذه النتائج التى تم التوصل اليها يمكن ان توحى بالتنبؤ بالصراع
الدولى وإدارته ، وتؤدى بنا الى تأثير أقل يترتب على نوايا الحكومات الأجنبية
او خصائصها الحقيقية المفترضة وتؤدى بنا الى توجيه اهتمام أكبر الى انهاء
التفاعلات المتبادلة بين الحكومات ، بما فيها حكومتنا بوجه خاص . وعندئذ
يكون السؤال : « ماذا قصد البلد س من هذا التحرك تجاه البلد ص ؟ » أقل
أهمية من السؤال « ماذا حدث بالفعل بالنسبة الى انبلدين س ، ص نتيجة
للحركة التى تامت بها حكومة س ولاستجابة ص لها ؟ » ومن هذا السؤال
الأخر : « ماذا كان يمكن أن يكون الأثر المعرقل بالنسبة الى المستقبل والمتولد
من هذه التجربة ؟ » .

وتؤكد البيانات ما كان يشك في وجوده أولئك الذين يدرسون علم
السياسة ، وهى ان أداء الشهداء ضعيف في هذه المباراة . والشهيد عبارة
عن لاعب يلعب دائما الحركة التعاونية C مهما كان عدد المرات التى يخونه
ويعاقبه فيها خصمه بالانسحاب . وتظهر البيانات ان امثال هؤلاء الشهداء
يعملون الى أن يكونوا موضع الاستغلال الشائن من جانب خصومهم . أى يبدو
انهم يصابون بأشد الخسارة في المقاومة . ويميل انشهداء الى أن يظلوا
خاسرين حتى نهاية المباراة ، غير ان الذين ينسحبون باستمرار . يلقون نفس
المصير السوء . فهم سرعان ما يثرون الشر . واذا وصلوا : استراتيجيتهم
في الانسحاب فسوف يظلون محصورين ويتعرضون للعقوبة التى تنطوى عليها
نتائج النموذج DD ويخسرون باستمرار . ويتضح ان أكثر
استراتيجية احتمالا لتحقيق النجاح هي (آ) أن يبدأ بالتعاون ، (ب) أن يواصل
اجراء تحركات تعاونية طالما انها متبادلة بين الطرفين . (ح) والثبات
باستمرار حينما يواجهان انسحابا متكررا . و (د) وأن يكررا بعد ذلك
ومن وقت لآخر ، سلسلة من حركتين أو ثلاث حركات تعاونية من طرف
واحد حتى يتسنى اعطاء الخصم فرصة الانتقال الى سلسلة من التعاون
المتبادل .

ويتضاعف تكرار السلوك التعاونى عندما يتجلى الكسب بشكل واضح
ومبتنر لكلا اللاعبين خلال المباراة من أولها الى آخرها . (لاحظ هذا الأثر

حتى برغم ان جميع اللاعبين ابلغوا بموضع الكسب عند بدء المباراة ، وابلغت لهم مكاسبهم أو خسائرهم في مستهل كل لعبة . هذه النتيجة التي تم الوصول اليها يمكن ان تصيف بعض القاييد لفكرة ايماتويل كانت وغيره من الفلاسفة ، وهي انه اذا كان الناس على بينة من موقف ، زاد الاحتمال بان يتصرفوا بروح من التعاون والأخلاقية .

العاب التهديد ضد التبليين

ان نماذج الالعب التي جرى بحثها قد طبقت اساسا على مواقف حيث يكون اللاعبون فيها متساوين وقوالب السداد متنافسة . وكان الاهتمام بين النظريين في القوالب غير المتنافسة لخصوم غير متكافئين ضعيفا . على انه حدث في السبعينات ان اكتشف اناتول رابوبورت وشركاؤه نمطا جديدا من الالعب التي تركز على مواقف التبليين وتنطوي على مضمون لطيفة كبيرة من الحالات السياسية الدولية والمحلية . وهم يهتدون بلعبة القوالب التي توضح بالشكل (٦) .

ملحوظة : يلي ذلك الشكل :

في هذه الحالة يكون الالعب A في موقف بئى وقد يوصف بأنه مغلوب على امره . فاذا عهد A الى ان يلعب الاستراتيجية الثانية T فان اللاعب A سيخسر في كل لعبة - ٣٠ أو - ٢٢ وهذا مرهون بما يفعله اللاعب B واذا لعب A الاستراتيجية A - C فانه لن يناله شي، ويستسلم اللاعب المستبد الموقف وهو B الذى يكون في موقف جيد أو " المسيطر " . والواضح ان B يريد ان يلعب B - S ويحصل على مكسب قدرة + ٢٠ . ولكن من وجهة النظر العقلانية القصيرة المدى الفردية ، تبدو هذه احسن ما يمكن ان يفعله A لان اية محاولة لكى يلعب الاستراتيجية البديلة B - T . ستجعله يبنى بخسارة اكبر في الحال .

ولكن فكر غيبا يحدث لو ان A المغلوب على امره يركب رأسه ويتحدى وهر على ان يلعب AT في هذه الحالة سيخسر - ٣٠ في كل لعبة ، ولكنهما في الوقت نفسه تبدو الالعب B الذى هو في موقف افضل ان ان يخسر - ٢٠ اذا واصل ان يلعب B - S أو بخسارة اقل - ١٠ اذا لعب الالعب « ب » ، B - T وحالما يكشف اللاعب B ان A لا يمكن زحزحته من ثورة غير المعقولة فان اهتمام B الذاتى سيثبته أو يشجعه على التحول الى تبلي B - T حتى يتسنى الاحتفاظ بالخسائر قليلة . ولكن حالما يفعل B ذلك فان

A المفلوب على أمره سيتحول الى أن يلعب A - S حتى يسجل ربحا
 قدره + ٢٠ ، وعند هذه النقطة سيتحول الى لعب B - S
 حتى يحصل على ربح قدره + ٢٠ .

وتكون النتيجة أولا أربع لعبات قوامها الدوران كما يوضح
 السهام المكسورة في الشكل - ٦ . وتبدأ النتائج عند $SS(0, +20)$
 ثم تنتقل الى $TS(-20, -20)$ ثم الى $ST(+20, 0)$ والعودة الى SS
 ثم دورة أخرى . وتكون نتيجة الدورة خسارة مقدارها - ٢٠ للاعب
 و - ١٠ للاعب ولكن سيكتشف أن عاجلا أم آجلا أن حركات
 متعاقبة بين S و T تكون أفضل بكثير على شرط أن يستمر في أن يلعب
 دائما حركة S ولا شيء خلاف ذلك . وفي تلك الحالة سيجع + ٢٠ في
 كل لعبة ثانية - بمعنى في كل لعبة ذات عدد فردى - وسيحصل
 B على + ٢٠ في كل لعبة ثانية - أى في لعبة ذات عدد زوجى .
 وفي هذه الحالة يظل كلاهما يكسبان على حساب البنك .

ما الذى حدث هنا ؟ أن B المفلوب على أمره اكتشف عقلانية
 طويلة المدى كدليل سلوكي ، وسيؤدي الحل السائد القصير المدى SS
 الى استدامة موقفه أو موقفها الأدنى . ولكن برفض هذا الموقف وبتهديد
 B الذى يكون في موقف أفضل ، ينتيجة TS التى سيجرى في فرضها
 وبقبول ثمن تنفيذ هذا التهديد إذا لزم الأمر ، فإن A يستطيع الآن
 أرغام B على التنازل عن عدد من نتائج A التى تعطى A
 نصيبا من الأرباح حتى النصف من المجموع (ولكن في لعبات فعلية كثيرة
 تنتهى اللعبة بأن يقتسم الطرفان المكاسب لا بنسبة 0 : 0 وإنما بنسبة
 ٦ : ٤ على التوالي - أى بين الذى في موقف أفضل والمفلوب على أمره) .

إن مواقف من هذا النوع تجرى في الحياة الحقيقية . ففى بلد
 من البلدان أو مصنع قد يضرب العمال مع ما يعود عليهم ذلك بشئ من
 الخسارة ولكن على أمل أن يرغموا الإدارة على التسليم بنصيب أكبر من
 أرباح المؤسسة أو المصنع لهم : وقد تكون هذه الزيادة في نصيبهم أكبر
 على مدى وقت من الزمن - من الأجور التى فقدوها في الإضراب .
 وفي السوق العالمية قد تلجأ البلدان النامية التى توغر بعض
 المواد الخام الهامة أو الوقود مثل الزيت الى منعه عن السوق
 حتى تحقق زيادة في السعر مع ما يصاحب ذلك من نصيب أكبر
 من الأرباح نتيجة لاستخدام الزيت في البلدان المستوردة .

وطبقا لهذا النموذج ، يمكن أن تستفيد الجامعات أو الأمم المحرومة
 من تكتيكات تهديدية من هذا القبيل ، وأن كان ذلك في حدود معينة .

اولا ، لابد ان يكون هناك عائد في النظام الذي يمكن اقتسامه بين الاطراف المتنافسة . وثانيا ان الجانب او الفاعل الذى هو في موقف طيب يجب ان يحتفظ بنصيب كاف من هذا العائد لكى يجعله جديرا بان يحفز على الموافقة على تقديم تنازل الى المفلوب على امره ، وثالثا ان تكاليف التهديدات والصراعات للمفلوب على امره لا يجب ان تكون اكبر مما يتحمل ذلك اللاعب ولا اكبر مما يتوقع ذلك اللاعب ان يكسب على مدى فترة اطول اذا اريد ان يكون التهديد او النضال ناجحا .

لعبات البقاء الصراع المتد

ان ثلاثائة لعبة متعاقبة ، « اللعبة التهديد » او « ورطمة المسجونين » يجعل اياها منها اكثر واقعية في ناحية حاسمة . لم تعد هى لعبة « نهاية العالم » التى لا يكون هناك مستقبل للاعبين ، ومن هنا ليس ثمة حاجة الى بحث اى سلوك مستقبلى عند لاعبين آخرين يغرون على انتهاجه باستراتيجياتهم . ولكن اللعبة تلعب الآن « كلعبة بقاء » تكون الجائزة فيها للنجاح تتمثل الى حد كبير فى ان يسمح لك بالضى في اللعب والعقوبة على الفشل تتمثل في الخراب والاضطرار الى ترك اللعبة - وهذه تشبه اللعبات الحقيقية في العمل او السياسات الحزبية والعلاقات الدولية بين الحكومات . انه ينبغي التفكير في نماذج للعبات مدروسة ومحكمة للمستقبل « كلعبات بقاء » اذا اريد لها صغ تشبه العمل في الحياة الحقيقية والسياسة والعلاقات الدولية ، واذا اريد ان تكون ذات منفعة لنا في لعبة البقاء الذى نلعبها جميعا من اجل الجنس البشرى .

ان لعبات البقاء تشبه في طرق محدودة نماذج « القتال » البسيطة التى تناولناها في هذا الفصل ، ولكنها تختلف عن اللعبات الجوفاء التى تشبه العمليات الشبه الاوتوماتيكية ، وذلك باعطاء كل من المتخاصمين بعض الفرص للاختيار . ولكى يتسنى لنا البقاء نظرة ثاقبة على تعقيدات الصراعات الممتدة ، فان مجموعة النماذج التالية لابد وان تكون نوعا ما اكثر تعقيدا . وبصفة خاصة فان نماذج اللعبات حتى هذه النقطة تفترض ان قوالب الربح وقرارات اللاعبين ستقرر تماما النتيجة المشتركة لاعمالهما ، فالنماذج الجديدة تأخذ في اعتبارها احتمال النتائج المختلفة ودمار واحد او آخر من اللاعبين .

ولنفرض ان هناك سيارتا متصلا من القرارات الاحتمالية وان لاثنتين من اللاعبين رغبات متعارضة في نتيجة كل خطوة او لعبة . وهكذا

فانهما قد يلجآن الى القرعة بقطع من النقود ويتراهنان على نتيجة كل قرعة ، فاذا اقرع وراهن A على « الرؤوس » يقترع B على « الذيل » ، او انهما قد يكونان قائلين لقوات عسكرية متقاتلة تقع بينهما سلسلة من المناوشات يخرج احدهما الجائتين في كل مناوشة منها فائزا ولللاعبين مطلق الحرية في المراهنة او المغامرة بمواردهما في كل لعبة من اللعيبات . والاسئلة الحاسمة هي : « اى اللاعبين سبدمر أولا ؟ » - ومن هنا - « ايها سيبقى ويعتبر فائزا ؟ وسؤال آخر : « وما هي افضل استراتيجية للرهان يمكن ان تضمن عدم الدمار ، والاستمرار في البقاء ؟ » يصف الرياضيون هذه المشكلة بانها « دمار المقامر » . ولكن لهما مثيل في الحياة الحقيقية ، لا بين المقامرين نحسب وانما بين الجيوش والاحزاب والامم ايضا .

وثمة نقطتان اخريان ينبغي بحثهما . يحتل الا يكون اللاعبان على قدر متساو من الفنى او القوة البشرية التى تحت تصرفهما . ما هي افضل استراتيجية للاعب ، ولو اعطى اللاعبان موارد متكافئة فان اللاعب الذى يمتاز على خصمه بالمهارة او الظروف هو الاكثر احتمالا في الفوز . ولكن ما هو مدى الامتياز بالنسبة للنورات او المهارة الذى يمكن ان يحدثه في الفرق ، عند فرض طرف في البقاء دون الآخر ؟

واخيرا ، ما الذى يحدث اذا كان احدهم اللاعبين في موقف افضل من حيث الثروة في حين ان الآخر يمتاز بالمهارة او بظروف اخرى ؟ وكم من الوقت ينتظر ان يستغرق ظهور نتائج صراع من هذا القبيل ؟

ان جميع هذه الاسئلة يمكن الرد عليها بنماذج حسابية تسمى «عمليات التصويب » او « نماذج المشى العشوائى بين الحواجز » .

ويمكن تلخيص نتائج قليلة ونتائج محتملة هنا :

١ - ان تفوتا قوامه واحد في المائة المحتل ان يسود في كل سلسلة من اللعيبات والقرعات او المواجهات يساوى في الواقع تفوتا تسدده سبعة فى المائة من الموارد المادية - ولكن هذا ينطبق بين مواردما هما المادية عن ١ : ٤ .

٢ - اذا كانت نسبة موارد لاعب لموارد المنافس تتراوح بين ١ : ٩ و ١ : ٩ فان اثر الواحد في المائة الزيادة في الموارد لا يكاد يساوى واحدا في المائة من احتمال الفوز في مواجهة واحدة .

٣ - إذا كان لدى لاعب تفوق قدره ٩ : ١ أو أكثر في الموارد مقابل منافسة ، فإن كل واحد في المائة زيادة في تفوق الموارد سيكون له أثر قدره اثنان في المائة في زيادة احتمال الفوز بلعبات واحدة . وصفوة القول إن الفروق المعتدلة في العمل أو المال حتى ٤ : ١ تكفل آثار التأييد الشعبي أو المهارة تكون أكثر سبعة أضعاف من آثار الثروة . أما في حالة المستويات المتوسطة للفروق في الموارد التي تتراوح بين ٤ : ١ و ٩ : ١ فإن المهارة والثروة يكون لها تأثير متساو ، ولكن في حالة المستويات العالية للفروق المالية ، أي التي تزيد عن ٩ : ١ فإن الثروة الإضافية أو العمل يكون تأثيره موارد مادية كثيرة ؟ وما هو أفضل سلوك أو خصمها ذي الموارد أو ذات الموارد للأضعيف ؟ وإلى جانب ذلك ، قد لا يكون اللاعبان على درجة متكافئة من المهارات أو في ظروف مواتية . قد يكون غوز أحدهما أكثر احتيالا من خصمه ليفوز في كل مواجهة ، ذلك لأن اللاعب الذي يكون في موقف أفضل قد يتمتع بمهارة أكبر ، من ذلك معرفة التضاريس والشعبية بين الناخبين أو سلعة أكثر رواجاً أو تكون القطع النقدية أو الزهر موضوعة في صالح ذلك اللاعب .

ولو أعطى اللاعبان مرصداً متساوية للفوز في كل لعبة واحدة : فإن اللاعب الذي لديه موارد أكبر هو الذي يكون أكثرهما احتيالا في البقاء .

٤ - والجانب الذي يكون في مركز أفضل يزيد من احتمال فوزه في المواجهات . ولكنه في موقف سيء نتيجة لضعف موقعه في الموارد : يتصرف بطريقة أفضل إذا قصر حدود التزامات موارده على مواجهة واحدة وحاول إطالة المراع مثل استراتيجية تجنب قتال واسع النطاق أو بانتهاج تكتيكات حرب العصابات . أما إذا كانت قوته أو موارده أكثر من ٩ : ١ فإنه من المحتمل أن تبوء تكتيكات حرب العصابات بالفشل .

٥ - أما الجانب الذي يكون في وضع أفضل من حيث توفر الموارد المالية أو العمل ولكنه دون الخصم في الفرص للسيادة في الصدامات فإن أفضل ما يفعله هو فرض قرار سريع في الصراع بأن يبدأ صدامات واسعة النطاق مثل تكتيك « الحرب الخاطفة » كما استخدما هتلر في عامي ١٩٤٠ - ١٩٤١ واليابان في عامي ١٩٤١ - ١٩٤٢ . وإذا فشل الجانب الأقل مهارة والأقل شعبية في إحراز النصر السريع الذي ينشده ، فإن هزيمته تصبح محتملة .

إن النماذج الرياضية بما تنطوي عليه من نتائج حتمية لا يمكن بالطبع

أن تحل محل المعرفة التامة بمواقف الحياة الحقيقية بما فيها من تعقيدات كثيرة . ولكنها تستطيع أن تساعدنا على التنبؤ وتبهنها الى سائل وإكاثات الحياة الحقيقية التي بدونها قد تغفلنا . وبهذه الطريقة يمكن أن تساعدنا على زيادة قوة قدراتنا المحدودة على التفكير .

تكاليف التفكير والقدره على التفكير

وتم تحسن آخر في نماذج نظرية اللعبة مطلوب جدا ولكن من الصعوبة بكان تحقيقه . ولكي تكون نماذج اللعبة أكثر شبيها بمواقف العلوم السياسية ، القومية والدولية ، فإنه ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار « تكاليف التفكير ومنع القرار » . ونفترض نظرية اللعبة الكلاسيكية أن اللاعبين يمكن أن يحسبوا جميع الحركات الممكنة لقواتها وما ينطوى عليه ذلك من نتائج متوقعة وانها يستطيعان أن يفعلوا ذلك فوراً وبدون أي تبديد للوقت أو الجهود أو الموارد . ويجوز لكل لاعب أن يعرف جميع القطع والمواقف التي للخصم ، كما هو الحال في لعبة الشطرنج ، أو أن لاعبا قد يكون جاهلا ببعض أو جميع الأوراق والتركيبات التي يملكها الخصم كما هو الحال في لعبة الورق ، مثل البوكر ، ولكن على أية حال ، نفترض نظرية الألعاب الكلاسيكية لفون نيومان ومورجنشترن أن كل لاعب ينبغي ألا تكون لديه صعوبة في التفكير في الحال في جميع التركيبات المحتملة للحركات والنتائج التي تنطوي لديها في تلك الحقائق التي يعرفها .

في الحقيقة بالطبع أن هذا ينطق على الشطرنج أو البوكر . فالشطرنج طريف بالاضبط لأن الوقت الذي يتقضى من حركة الى أخرى — غالبا ما يكون ساعة في المبارزات — هو اقل مما ينبغي بالنسبة الى أي لاعب (ويكون ذهنه محدودا جدا حتى ولو كان لديه وقت أطول للتفكير) مما لا يسمح له بالتفكير في كل ذلك المحيط الهائل من إمكانيات الارتباط التي تقدمها قطع الشطرنج البالغ عددها ٣٢ على مربعاتها البالغ عددها ٦٤ مربعا . وبالمثل فعالم الارتباطات الممكنة في لعبة البوكر عسالة لا ينفذ خلال الحدود الزمنية للمباراة والقيود البشرية التي تحد من إمكانيات اللاعبين . وفي هذه الحالة يكون خير ما يستطيع اللاعب عمله هو أن يلتقط عددا قليلا من « استراتيجيات » أو « حلول » مباشرة يختار من بينها وذلك عن طريق مزيج من المعقولة والتخمين والالهام ، ثم يصرق وقته المحدود للتفكير وموارده في اجراء الحسابات ، على تحليل معاني هذه الاستراتيجيات المفصلة القلائل ، أملا على الاقل في

أن أحدها قد يلغى القبول . ويجب أن يجرى اختباره على أن يتحمّل
مخاطر الاختبار .

وثمة قيد مشابه نصدق على السياسة وعلى الكثير من المواقف

يكون مجموع الارتباطات بين جميع الحركات الممكنة والنتائج بالنسبة إلى
جميع الأطراف المعنية ، أكبر من أن يسمح بشيء يشبه الحساب الشامل
الدقيق في نطاق الوقت المتاح .

في ظل هذه الظروف يكون من الوهم أن نتحدث من الحبل
« الأمثل » (أى عن « أفضل جميع » الحلول الممكنة) لأن الأكثر احتمالا
أن يظل نطاق الحلول الكامل غير معروف لكلا اللاعبين وللباقيين في أية
مسئود من الوقت المتاح للتفكير والفعل . وهكذا يصبح البحث « أفضل
استراتيجية أخيرة بصورة مطلقة للفوز » وقد تحول إلى بحث عن أفضل
استراتيجية متوسطة من أجل البحث عن أفضل استراتيجية نسبيا
الآن أعني تلك التي تعتبر أفضل استراتيجية يحتل أن توجد في داخل
الحدود المعايير للوقت وموارد الحساب .

أن لاي جهد يبذل في البحث ، تكاليفه ، ضلّاته شأن جميع
الجهود الأخرى . فيجب الاختيار بين حلول يمكن أن تكون أفضل ، البحث
عنها أكثر تكلفة واكتشافها أقل احتمالا ، وبين حلول أو استراتيجيات
أكثر وضوحا : من أقل جودة ولكن إيجادها أسرع وأرخص . نفس
السياسة العملية ، القومية والدولية ، تكون تكاليف الوقت والتفكير حاسمة
فما بحث عما يفترض أنه الاستراتيجية الأفضل ، عرصة لأن يتوقف
بمجرد أن توجد أية استراتيجية تلقى القبول وتكاليف محتملة بالنسبة
إلى البحث والحساب بشرط ألا تكون استراتيجية بديلة وجذابة بالمثل
قد ظهرت . فبرغم أن السياسة المديرين التنفيذيين في المشروعات كثيرا
ما يعتقدون أنهم « يحسنون استراتيجياتهم إلى الحد الأمثل » (بمعنى
اختيار أفضلها جميعا) إلا أنهم بالفعل لا يعملون سوى ما دعاه
العلماء الاجتماعى هيربرت سيمون « الاكتفاء » الذى معناه اختيار أكثر
استراتيجية مدعاة إلى الرضاء ، من بين البدائل القليلة التى يمكن أن
يسترضوها في حدود الوقت والموارد التى يمكن أن ينفقوها أو مسوّقة
بنتقوها على البحث .

كثيرا ما تكون النتيجة في السياسة الدولية شيئا شبيها بها يدعم
« قانون أقل جهد عقلى » . يجب أن يجد السياسات الخارجية أو علم الأقل
يوافق عليها رجال مرهقون ومشغولون يعملون في ظل ضغوط شديدة

تفرضها قلة الوقت والاتصالات . ان اية سياسة يسهل نسبها اكتشافها وتنفيذها وتتشى مع عادات التفكير المستقرة من قبل ، عند العناصر المهمة التى تتخذ القرارات ، وليس لها مستوى رئيسية واضحة ، مثل هذه السياسة املها مرسمة طيبة للاخذ بها . وعلاوة على هذا . فبمجرد الاخذ بها ، فان قدرا هائلا من التنسيق والتزام بين رجال كثيرين جدا ، وهو ما يحتاج اليه تنفيذ اية سياسة كبرى ، تقول ان هذا القدر الهائل سوف يجعل من العسير جدا تغييرها . وعلى ذلك فالسياسات الخارجية الرئيسية لا يجرى دائما اختيارها والاحتفاظ بها بطريق الحساب ان يتم هذا بعملية بعضها عقلى وبعضها عشوائى ايضا . من البحث المحدود والتقييم المحدود الذى لا تتوافر لدينا عنه حتى الآن نماذج من نظرية المماريات يمكن الاطمئنان اليها .

التهديدات والردع كمماريات تختلط فيها الدوافع :

قدم توماس س . شالنج Schelling اسهاما قيما يساعد على فهم افضل للسياسة الدولية : حيث اظهر ان مواقف التهديد والردع يمكن النظر فيها باعتبارها مماريات مخططة الدوافع . فالواضح ان الطرف الذى يطلق التهديد والطرف الذى يتعرض للتهديد : لابد ان يكون لديه مجوعة واحدة على الاقل من المصالح المتعارضة : فالمهدد (بكسر الدال الاولى) يجب ان يكون قائما بعمل شيء او يوشك ان يفعل شيئا يكرهه المهدد (بالفتح) بحيث يطلق تهديده لوقفه او تغييره او منعه . وفضلا عن هذا يقول شالنج ان لطرفى التهديد ايضا مصلحة مشتركة فى عدم تنفيذه ، لان العمل الذى يجرى التهديد بالقيام به ليس مؤلما بمعنى ما للمهدد (بالفتح) ولكنه ايضا كثير التكلفة او مؤلم للمهدد وانما يعمل . وكونه يفضل ان يطلق تهديدا : هذه الحقيقة لا تشهد بان شعورا من الشفقة يملكه ، وانما تشهد بانها يعرف ويكره ما سوف يكلفه العمل الذى يهدد باتخاذ . وعلى ذلك يكسب الطرفان شيئا اذا امكن تجنب الفعل المهدد به .

لهذا التحليل معنيان واضحا يتعارض كل منهما مع الآخر احيانا . الاول انه حتى فى مواقف التهديد والردع يحتفظ الجانبان بقدر من المصلحة المشتركة التى تزيد اذا اتفقت التهديد . فاذا كالا المتباريان متعادلين تقريبا واذا كانت هذه التكلفة المشتركة اكبر من المسألة التى يتعاركان بشأنها نعتقد يصبح الردع شيئا بمباراة « الككوت » ، واذا كانت كبيرة ولكنها اصغر من الجزاء الذى يتباريان من اجله : اصبح الردع شيئا بمباراة « ورطة السجناء » . ولذا ظل الغريمان متساويين بوجه عام فى المباراة ، ولكن يصبح التهديد بينهما اشد (اما بسبب قسوة اكبر او

أسلحة أشد فتكا) بينما لا تزيد المكافآت التي تترتب على الفوز .
نعتقد أن ميل مسابقة الردع إلى أن تتحول من نمط « ورطة السجناء
إلى نمط « الكنكوت » . كلما عظمت حدة التهديدات المتبادلة قل الهافز
المعقول الذي يدفع المتبارين على تنفيذه .

وعلى ذلك يكون الردع أكثر معقولة إذا كان موجهاً إلى الطرف الأعزل
نسبياً . أن تهديداً عنيفاً ضد خصم لا يستطيع أن يوقع نفس المستوى
من الخسارة إذا عمد إلى الثأر . هذا معناه التهديد بتكاليف كبيرة
له مقابل تكلفة صغيرة بالنسبة إلى المهدد (بالكسر) . وهذا
ما يبدو أنه يفرى مثلاً . بالتهديد بتوجيه ضربات من البحر أو الجو
إلى بلد عنيد : صغير أو فقير لا يملك بحرية أو قوة جوية مشابهاة
لتسديد ضربة مضادة . كلها زانت تسد التهديد (مثلاً بالتهديد باستخدام
أسلحة أشد فتكا أو توجيه هجمات ضد أهداف هي موضع الاعتزاز
بها كثيراً . مثل المدن الأطلال أو حكام البلد) تراهي أنه اقدر
على تحقيق النجاح إذا استخدم كما تقول النظرية . ضد خصم أضعف
ولكنه ما يزال عاقلاً .

لكن حتى طبقاً لنظرية الردع التقليدية تسفر التهديدات الأشد
عنفاً (أي بأسلحة أشد فتكا أو ضد أهداف أكبر قيمة ، عن التأثير
المضاد تماماً عندما تطلق ضد خصم قادر على الثأر بنفس المستوى من
الرعب أو معه حلفاء حازمون يحتل أن يثأروا له . ولذلك عنحنا حلت
محل الرؤوس الذرية في صرايحها البعيدة المدى رؤوس أشد
قوة تحملها قنابل هيدروجينية في الخمسينات ثم يزد هذا الإحلال من فعالية
تهديدات السوفييت ضد ألمانيا الغربية أو بيوطانيا لأن كلا البلدين
ظلاً يعتمدان على قوة الولايات المتحدة الثأرية بالقنبلة الهيدروجينية .
وفضلاً عن هذا صنعت بريطانيا بعض القنابل الهيدروجينية . وبالمثل
بالطبع لم تكن البلاد الشيوعية ليملاها الرعب بسبب الترسانة النووية
الأمريكية الأخذه في النمو في الخمسينات والستينات لو كانت لديها قوة
تقليدية كبيرة (وسرعان ما ستكون لها قوة نووية) خاصة بها كما
كان الحال بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي ولو تلقت تأكيدات سوفييتية
بالحماية النووية بمثل ما تلقت كوبا في عام ١٩٦٢ . كذلك لم تكن لتشعر
بالخوف إذا كان لديها جيوش برية ضخمة وعلى الأقل بعض حمالية
سوفييتية ، ولا حتى لو كانت قد حصلت على بعض قدرات من الأسلحة
النووية كما فعلت الصين في عام ١٩٦٤ . وليس ثمة سبب كبير يدعو
إلى الشك في أن ازدياد التهديدات بالحرب الكيميائية أو البيولوجية بين
القوى العظمى ، لا يفيد بالمثل في انقزاع تنزلات سياسية . فطالما

بظل كلا الجانبين يتسخرعان بالمثل وقادرين على أن يلحق كل منهما خسارة كبيرة بالآخر ، فإن أى تشديد للتهديدات سوف يقلل فحسب من دوافعها على تنفيذ التهديد . ونظرا لأن كل جانب يعرف هذا عن الآخر ، فإن التهديدات الأشد عنفا في ظل هذه الظروف ، سوف يقل تصديقها وتصبح أقل مقبولا .

والمعنى الثانى الذى ينطوى عليه نموذج شيلنج ، يتناول هذه النقطة فقط ، فعنده أن فعالية تهديد ما لا تتوقف على حدته فحسب ولكن على معقوليته أيضا ، وهذه المعقولة التى تجعله موضع التصديق ، ناحية متميزة من التهديد الذى يمكن أن يتلاعب به على انفصال ، مهدد بارع . فيقول شيلنج أن مثل هذا المهدد يستطيع أن يجعل تهديده أدنى الى أن يكون موضع التصديق بأن يظهر أنه غير معقول من جهة ، وبأن يتصرف بطريقة غير معقولة من جهة أخرى . وهو يفعل هذا بأن يبدى حركات أكثر تهورا . وبأن يلزم نفسه بمزيد من الانعسان المتهورة التى لا تسمح بها المعقولة الدقيقة . وفى أحد الأمثلة التى ضربها شيلنج أنه إذا تقابلت سيارتان عند تقاطع وارتدت كل منهما أن يكون لها حق المرور ، فمن المحتمل أن يكون النجاح من نصيب السائق الذى يبدأ بالاسراع بسيارته بحيث لا يتمكن من وقفها فى الوقت المناسب كى يتفادى تصادها لو حاول ذلك . ويقول شيلنج أن هذا المسلك غير العقلانى يجب أن يرغم السائق الآخر على أن يهدى من سرعته ليتفادى تصادها — الا اذا كان السائق الآخر بالطبع (وربما قرأ كلام شيلنج او على الأقل اتبع المبرر الذى ذكره الأخير) التزم هو أيضا بأن يسرع بحيث لا يتمكن من التوقف قبل أن يكون الفوز من نصيب اللاعب الذى ينزع عجلة ويلقى بها أو يضع قماشاً أسود فوق زجاج السيارة الامامى وهو يقود سيارته الى الامام — الا اذا لجأ خصمه الى نفس التكتيك .

٩٠
أن التكتيك الذى درسه شيلنج يعتمد فى جوهره على تعمد الخصمين خلق خطر يشاركان فيه . فكما عظم الخطر الذى يتقاسمونه والذى تولد من تكتيك متهور أو من وسيلة تدفع بعض التهديد للصفحة (كاطلاق قمر صناعى فى المدار ومسلح بأسلحة نووية ، وتحركة عجلة روليت ، او بالاشتباك فى حرب محدودة ولكنها تتصاعد ، وهى حرب يعلم الكل أن من الممكن أن يفلت زمامها ، أصبح التهديد اقرب الى أن يكون قابلا للتصديق وعظمت مصلحة الطرفين العاقلة فى الهروب من هذا الموقف الخطر . ونظرا لأن المهدد (بالكر) التزم على نحو يفتر الى جادة العقل ، بأن يواصل السير فى طريقه ، عظمت الآن على ما يرى شيلنج ، المصلحة العاقلة التى تجعل الطرف الموجه اليه التهديد ، يستسلم .

لا تتضمن نظرية الردع ما يبين حجم المسائل التي هي موضع التسابق ، فقد تكون خطيرة أو نافعة ، وقد يكون خطرها مباشراً أو بعيداً . وبقدر ما تصدق النظرية فهي تنطبق على مواجهات الردع بين القوى التي تتصارع حول مصالح هامشية ، وكذلك بين القوى المتصارعة من أجل وجود مراكزها ومؤسستها الرئيسية . وهي تنطبق أيضاً على الصراعات الدولية التي تتعلق بأهداف صناعات معينة أو مجموعات مصالح معينة فحسب . وتنطبق كذلك على الصراعات التي تنطوي على بقاء نظم أو دول أو شعوب بأسرها . الواقع أن النظرية أذا تشدد على الفائدة المحتملة من السلوك غير المعقول باعتباره عملاً يساعد على جعل التهديدات موضع التصديق . فأنها تقاوم على قدرة حكومة أو شعب في مثل المسابقة أن تبالغ في تمثيل أو تقدير مصالحها التي هي موضع النزاع . فكلما عظمت معقولة اغراطها في تمثيل هذه المصالح وعظم خداع النفس بصدد هذه المصالح . أصبحت تهديداتها أشد فعالية . هنا تقرب نظرية الردع من أن تصبح نظرية في خداع الذات .

ونظرية الردع تثير الاهتمام ومهمة . ولكن فيها ثغرات خطيرة ويحتل أن تكون قاتلة . ويبدو أنها موضع تصديق واسع الانتشار من جانب ساسة لهم نفوذهم وقادة عسكريين وقطاعات من الرأي العام في البلاد كثيرة . وهي تلخص وتوفق بطريقة بدعية وذكية بين كثير من المعتقدات الشعبية التي تعنتها هذه المجموعات من الناس . وعلى أي حال ، علمت الكثير في تحسين التفكير في هذه المسائل . فقد اعلنت روح اللعبة والحساب محل روح الحرب الصليبية . وعلمت الناس أن ينظروا دائماً الى كلا جانبي لوحة اللعب وأن يأخذوا في الاعتبار قدرات خصمهم الحقيقية والاستراتيجيات التي يمكن أن يأخذ بها . وأبدلت الحماس المؤمن بأنه على حق . بالعقل الناقص . وعلمت الخصوم أن يوجهوا الاهتمام الى المصالح التي يمكن أن يشاركوا فيها وكذلك المصالح المتعارضة .

وفي الوقت نفسه خلقت نظرية الردع أخطارها هي : العاطفية وكذلك المتصلة بالادراك الحسي . لقد شجعت بعض الناس على أن يلعبوا في خيالهم بحية وموت الملايين ، وأن يفكروا فيما لا يمكن التفكير فيه « على حد تعبير هرمان كاهن » ، وأن يفكروا في موت مليون من الانفس بنفس السهولة التي يفكرون بها في انفاق مليون من الدولارات . وفي صفوف اناس مختلفين شجعت بعض القساوة . وقدموا من تصلب المشاعر ، وبعض اعتقاد بأن النسيان يبرر جميع الوسائط ، وبعض استبعاد لخفض الحواجز العاطفية بما يسمح بالقتل والتعذيب الجماعي كوسيلة

محتلة من وسائل السياسة العامة . ومن كل هذه النواحي شكلا
تحديا خطيرا لاهم تقاليدنا الدينية والاخلاقية .

بل ان اخطارها المتعلقة بالادراك الحسى اعظم اذ انها فى حالتها
الراهنة تطلق منتفذا من خلال نقاط الضعف الفكرى ، ويبدو ان ثنائيا
من نقاط الضعف هذه تستأهل ان نوردنا هنا . يمكن علاج ثلاث
منها بطريقة سهلة نسبيا بأن نحسن استخدام الامكنات الذهنية التى
تتيحها نظرية المباريات حتى فى حالتها الراهنة ، أما العيوب الخمسة
التي تنتم بها نظريات الردع الحالية فيبدو من المحتمل انها تتطلب
تغييرات ابعاد مدى فى تفكيرنا .

تميل النظرية الراهنة فى الردع الى جانب التفكير قصير الاجل .
فاولا تميل الى معاملة قدرات المتبارين على انها ثابتة ، والى اهمال
فرص الصراع المضاعفة بالنسبة الى كل منهم . وتوجه اهتماما الى ما
يستطيع كل منهم ان يأخذه من الآخر فى حالة الاتصال والصراع ، هو .
اكثر بكثير منه الى ما يستطيع كل منهم ان يحصل عليه بنفس ما يملك من
الموارد ، لو انهم تفاودا الصراع او حدوا منه كثيرا وبصفة مؤقتة ،
وجرى استثمار الموارد التي ادخرت استثمارا منتجا فى نواح اخرى .
وثانيا ، كثيرا ما تميل الى النظر الى المخاطر العاجلة التى تنطوى عليها
معظم الصراعات الدولية الرئيسية ، على انها اكبر من تكاليف الحرب
النووية ، وبهذا تميل الى معاملة هذه الصراعات على انها اشبه
« بورطة السجناء » (التى توحى بدوافع قوية للشك والمساءلة) منها
بمباراة « الكيكوت » وان كان النموذج الاخير قد يكون اكثر واقعية فى
بعض الحالات .

ثالثا : يشدد الكثير من نظرية الردع الراهنة على اللقائات او
المواجهات الواحدة بكثير مما يشدد على المتكررة ، حتى وان كانت تكتيكات
العقاب النثرية الواحدة او العقاب « نهاية العالم » مختلفة عن التكتيكات
اللازمة لمباريات البقاء . مثال ذلك ان التفاوض بعد ان يكون خصم
قد بدأ القاء القنابل على ارض طرف ، قد يبدو معقولا فى تلك اللحظة
ولكن هذا قد يغرى الخصم بتكرار هذه التكتيكات فى وقت النزاع التالى
وبهذا يفتح الباب امام سلسلة من اعمال التخويف والاستسلام المتعاقبة
وبذلك ، قد يكون رفض سافر للتفاوض تحت الاكراه اكثر تكتيك انتقاما
مع العقل ، بنيمه شعب لم يهزم بعد . والحقيقة ، ان هذا كل فى الواقع
التكتيك المضاد الذى استخدمته طيلة اكثر من قرن ، معظم الشعوب
التي لم تكن قد هزمت فعلا او عزلت على نحو لارجاء فيه ، او تعرضت
للارهاب الذى يحملها على الرضوخ .

والنقائص الباقية التى تنطوى عليها نظرية الردع أشد خطورة .
 أولا ، تفترض النظرية الجارية أن لكل من المهدد والمهدد سيطرة كاملة
 على سلوكهما . ولكن هذا الفرض كثيرا ما يكون باطلا تماما ، فبقدر
 ما يتصرف الذى يطلق التهديد تصرفا بعيدا عن المعقولة ليزيد إمكانية
 تصديق تهديدا وبهذا يقلل بطريقة تكاد أن تكون حتمية ، من إمكانية
 تصديق محاولة إشاعة الاطمئنان بأنه لن ينفذ بالتاكيد تهديده اذ نزل
 الطرف الآخر على مطالبه . وإذا استخدم تكتيكات متوهرة ، فلا يستطيع
 المهدد (بالكر) التحكم فى تهديداته وما يحاول أن يبعث به الطمأنينة
 فى الوقت نفسه . ولكن اذا استخلص المهدد (بالفتح) أن المهدد
 (بالكر) المتهور بصورة رهيبية والبعيد عن جادة العقل سوف
 يصيبه بأشد ما يقدر عليه فى أى حال ، فعندئذ يفقد المهدد
 (بالفتح) الدافع له على الرضوخ فكأنه كالذى يشنق بسبب شاة
 كما يشنق من أجل حمل . واذ ليس هناك ما يخسره ، فقد يتحدى
 المهدد الآن . بحلول عام ١٩٣٩ كان هتلر قد أصبح موضع التصديق
 باكثر مما كان فى عام ١٩٢٦ . ولكن الآن أخفقت تهديداته فى الحيلة دون
 دخول فرنسا وبريطانيا الحرب ضد - لا لأن حكوماتها لم تأخذها
 مأخذ الجد (أخذها بالفعل) وانما لانها التفت فى تأكيدات .

لكن قد يكون المهدد (بالفتح) اقل سيطرة على سلوكه . ان
 نظرية الردع التقليدية تفشل عن أن تأخذ فى الحسبان احتمال تصرف مستقل
 من جانب السلوك الذى يراد ردعه - أى الذى يريد المهدد (بالكر)
 أن يمنعه . فاذا كان من غير المحتمل أى يقع على أى حال هكذا المسك
 من جانب المهدد (بالفتح) والذى يراد منه . فعندئذ قد ينجح الردع
 بسهولة أو على الأقل يبدو كذلك . ولكن اذا كان السلوك المراد منعه
 محتملا جدا فى العادة ومتكررا ، أو تساعده دوافع قوية كما فى حالة
 حركة دينية أو ثورة اجتماعية . فعندئذ يجب أن يكون قويا للغاية
 بحيث يحول دونه تماما ، وأعظم الاحتمال أن تفشل أمثال محاولات
 الردع هذه .

ثانيا : كثيرا ما تفشل نظرية الردع ان تحسب **الخطر التجميعى** . من
 المحتمل أن السارق المتهور الذى يتحدث عنه شيلنج ، يتخذ الطريق
 الصحيح عند أول تقاطع وبذا يجتازه بسرعة حيا . لنفرض أن فرصة
 فى البقاء على قيد الحياة ٩٠ . أو ٩٠ فى المائة . ولنفرض فى هذه الحالة
 انه يواصل تكتيكاته المتوهرة وان فرص البقاء والنجاح أمامه فى كل لقاء
 عند التقاطعات هى ٩٠ فى المائة من ٩٠ فى المائة ، أو ٢٠.٩٠ وهى ٨١
 فى المائة . وفرص بقائه حيا بعد لقاءات ثلاثة هى ٩٠ . أى ٧٢.٩ فى
 المائة ، وانها حوالى ٥٩ فى المائة فى لقاءات أربعة ، وأقل من ٥٤
 (م - ١٢ العلاقات الدولية)

في المائة بالنسبة الى لقاءات خمسة ، واقل من ٥٠ في المائة في حالة لقاءات سبعة ، وانها سوف تقل بنسبة النصف في كل سبعة لقاءات اضافية . ومن ثم لا يتيح ٢١ لقاء متتالية للاعب الذي يتعرض لمثل هذا الخطر الكبير ، سوى فرصة واحدة من بين ثمان فرص للبقاء حيا ، فاذا كان عدد اللقاءات ٤٩ كانت فرصة واحدة من بين ثمان فرص للبقاء حيا ، فاذا كان عدد اللقاءات ٤٩ كانت فرصة البقاء حيا من واحد في ١٠٠ ، وتبطل الى اقل من فرصة في كل ١٠٠٠ اذا كانت اللقاءات ٧٠ . اما ان كل لقاء مفرد يتيح له تسع فرص من ١٠ فيكاد ألا تكون له اهمية بالقياس الى الاثر القاتل المترتب على المخاطر التجريبية . ان الشؤون الخارجية للشعوب والدول التي تعجز ان تعيش فترات طويلة من الزمن ، يجب ان تحكمها اساليب يحتمل ان تتيح لها البقاء على قيد الحياة اجيالا وقرونا ، ومن ثم عن طريق عشرات من لقاءات السياسة الخارجية : مليئة ببعض خطر الحرب .

لا تزال نظرية الردع التقليدية اشد خطورة في فرضها الاساسي الثالث وهو ان يظل المهدد والمهدد اي حكومات وصناعات كلا البلدين في مواجهة من الردع ، يلتزمان جادة العقل تماما تحت الاكراه كما في أزمة تشمل التهديدات والخوف والقلق والتعب وعبء الاتصال . ان التجربة فضلا عن قدر طيب من البحث في علم النفس ، يوحيان بالعكس ، ذلك ان الرجال الذين يعانون من التوتر ويملكهم الخوف ويشعرون بالايذاء - بما فيهم الساسة والعسكريون - يميلون الى ان يفقدوا ضبط النفس وان ينزعوا الى العدوان ، بينما تصبح مدركاتهم اقل دقة واحكامهم اقل سدادا . وباختصار نقول انهم يصبحون اقل اعتداء بمقتضيات العقل - حتى ولو كانت نظرية الردع تشير على المهدد (بالكسر) ان يجعل حياته شأنها شأن حياتهم . متوقفة على استجاباتهم العاقلة لتهديداته .

ورابع الفروض الاساسية ولكنه موضع الشك ، التي تقوم عليها نظرية الردع ، فرض خفي . انه الفرض الضمني عن بعض عدم تماثل هام بين المهدد والمهدد وخاصة عندما يكون بلد الكاتب مشتتكا في النزاع . يفترض القادة السياسيون والعسكريون الامريكان ان الاجانب يمكن تخويفهم بالتهديدات او بمظاهر قوة لا يمكن ان تغضب سوى الامريكيين ، وكثيرا ما يجري الافتراض بصورة تسكاد ان تكون آلية . بان الاجنبي اضعف من حيث قدراته او في دافعه على استمرار النزاع او في ثباته وقوة احتماله للخطر . في عصر القومية الذي نعيش فيه . فان هذا وهم مشهور ودولي بدرجة اكبر او اصغر ، تشجعه كثيرا كل حكومة تقريبا على ان يشيع في صفوف مواطنيها . ولكنه وهم يمكن ان يكون قاتلا في سياسة الردع النووي .

ربما يكون الفرض الخامس الأساسى من الفروض التى تقوم عليها نظرية الردع ، هو أهمها جميعا ، وهو فرض يمتد الى الطبقة الأكبر بأسرها من طبقات نماذج المماريات . انه ذلك الفرض عن دوافع اللاعبين التى لا تتغير من أول انبثارة حتى آخرها . وطبقا لهذا الفرض يجب أن تكون رغبة اللاعبين المعقولين فى الفوز ، ولا يريدوا شيئا سوا من بداية المباراة حتى نهايتها . ولكن هذا الفرض لا يصلح بالنسبة الى شئون البشر وخاصة بالنسبة الى السياسة ، ذلك اننا نعلم أن الافراد والمجموعات والأحزاب والحكومات والشعوب كلها تغير رأيها ، وكثيرا ما تفعل هذا خلال صراع ما تشجك فيه ، كما أن سير الصراع نفسه قد يستدعى بعض هذه التغيرات .

هذا الفرض عن الدوافع التى لا تتغير هام بوجه خاص بالنسبة الى حساب النجاح الذى يحتمل أن يحققه الردع عن طريق التهور المحسوب أو اللامعقولية الجزئية — التهديدات التى تترك شيئا للصدفة — مما درسه شيلنج . فإذا ظلت أفكار المهمد (بالفتح) وتصوراته وقيمه بدون تغيير بينما هو واقع تحت امثال هذه التكتيكات ، فعندئذ يكون من المعقول فى الواقع أن يستسلم لها . ولكن هذا الفرض ليس مقبولا فى الظاهر . فقد تتغير نصورات المهمد (بالفتح) عن المهمد (بالكسر) . فإذا حاول الأخير أن يظهر بمظهر الذى يتسم ببعض اللامعقولية — بأن يزيد من سرعة سيارته عند نقاط التقاطع ، بعدم اصالة السمع خلال المناوضات ، أو بانتظاره بأنه يترنج أو ثمل بينما يحمل متفجرات توية وهو يمر امام خصمه ، أو ربما فى حالة زعيم امة ، بأن يعتمد اشغال الرأى العام الداخلى — فعندئذ يحتمل أن يرى فيه خصمه طرفا غير معقول الى حد كبير أو كلية ، وبذا يرى فيه تهديدا اعمى يجب القضاء عليه بأسرع ما يمكن مهما كان الخطر الذى ينطوى عليه هذا الموقف . فاعظم الاحتمال أن التهديدات بالأسلحة النووية والتى تبدو غير معقولة أو لا يتحكم فيها صاحبها تماما ، قد تستدعى مجوما نوويا « وقائيا » من أى طرف معرض للتهديد إذا كانت لديه القدرة على شن هجوم كهذا .

وقد يعمل فى الاتجاه نفسه تحول فى قيم الطرف الذى تلقى التهديد المتهور . فالتهديدات من « النوع الذى وصفه شيلنج » تحقق أكبر قدر من الأثر فى المواقف الشبيهة بلعبة « الكتكات » أى المواقف التى تكون فيها العقوبات المترتبة على عدم تعاون الطرفين ، أكبر من العقوبات التى تحل بأى من الجانبين نتيجة استسلامه ، وهذا بالضبط السبب الذى من أجله نجد المهمد (بالكسر) الأشدد تهورا الذى أسرع بسيارته ، أو التزم مبكرا بشئ ، لا يمكن الرجوع فيه ، قد يتوقع أن تحمل المصلحة الذاتية خصمه على التسليم له بصدد المسألة الأقل قيمة التى هى موضع الخلاف فى هذا اللقاء . لكن فى الحقيقة قد تتغير الآن قيم المهمد (بالفتح) تغييرا حاسما . لم يعد ما يهمه الآن ذلك الموضوع التافه نسبيا الذى دار حوسه النزاع الاصلى — مثل حق المرور عند التقاطع الاصلى ، أو شقه غير ذات قيمة

نسبياً من أرض تتنازع بشأنها الحكومات في صراع على الحدود — ولكنه قد يضمن الآن قيمة عالية للغاية على عزم التعرض لتكتيكات أمثال هذه الضغوط الشديدة .

فقد يقول راكب سيارة ثارت مشاعره : « سوف أمر في هذا الطريق أولاً حتى ولو كان آخر شي عمله » حتى ولو لم يكن في عجلة خاصة عند ذلك التقاطع ، وقد تفضل الحكومة والرأي العام في بلد واقع تحت تهديد ، أن يتعرض لأكبر المخاطر بدلاً من انخوض للتهديدات حتى في نزاع تافه أصلاً . بالمصطلحات الرياضية يكون التغيير في حجم منافع المهدد (بالفتح) قد حول الصراع الأصلي وكان من نوع « لعبة الكنتكوت » إلى ورطة سجناء حقيقية ، على الأقل بالنسبة إلى لاعب واحد ، وفيها أصبحت عقوبة ما أقدم عليه من استسلام CD أكبر بشكل حاسم من نصيبه من العقوبة المشتركة المترتبة على الصراع المتبادل .

وعندما يحدث هذا فإن التهديدات من « الطراز الذي يصفه شيلنج » عن طريق التزامات لا رجوع فيها أو فقدان جزئي للسيطرة ، نقول أن من المحتمل أن هذه التهديدات لا تحقق الأغراض المتوخاة منها أو تنطوى على إمكانية تحطيم نفسها ، ولا يمكن أن يسبق أن أطلق تهديداته بروح من التهور ، أن ينقذ نفسه الآن إلا بعودة سريعة إلى تكتيك الاعتدال والتعاون المتبادل .

وعلى ذلك ففي مراحل صراع قائم على الردع يستطيع كل من المهدد والمعرض للتهديد ، أن يغيرا بمسلكهما وإلى حد ما ، قيم وتصورات كل منهما فضلاً عن قيمهما وتصوراتهما ، ويمكنهما أن يزيدا أو يقللا من نسبة المصالح المشتركة بينهما . وبقدر ما يغير كل منهما دوافع الآخر ، يصبح النزاع بينهما جدلاً حقيقياً أكثر مما هو مباراة ألعاب .

المجالات : النزاعات التي تسمح بتغيرات في الصور والدوافع

يمكن أن يطلق اصطلاح « مجالات » بالمعنى الدقيق على الصراعات التي فيها يغير الخصوم دوافع بعضهم بعضاً وقيمهم والصور التي يرسمونها للواقع . ليست جميع مبادلات الألفاظ أو الرسائل ، ولا جميع الأحداث التي توصف بأنها « مجالات » هي مجالات حقيقية بهذا المعنى . عادة لا يحاول فريقان من طلبة المدارس الثانوية يشتركان في مناظرة ، أن يغيرا أفكار كل منهما حول موضوع المناظرة الذي يتصافف تخصيصه لهما ، وبدلاً من هذا فإنهما مشتبهان في مباراة يتنافسان فيها من أجل التأثير على حكام المناظرة ، وربما على جمهور الحاضرين . في هذه يلعب الفريقان من أجل الفوز ، فإذا أعلن فريق في وسط « المناظرة » أن خصومه كسبوا بفضل حججهم ، يكون قد تعلم شيئاً عن الموضوع محل المناظرة ولكنه يكون قد خسر المباراة . وإجراءات الخصوم في المحاكم تنقسم في العادة بمثل هذا الطابع الذي يميز مباريات الألعاب . فمثل الادعاء، وهجومي الدفاع لا يحاولان أن يقنع كل منهما الآخر ، كما لا يحاول مثل هذا الأمر محامو الأطراف

المتنازعة في قضايا القانون المحنى . فهم في كل قضية يحاولون أن يكسبوا ، وعادة بالتأثير في قاض أو هيئة محلفين ، ويقدر ما يظفر جانب يحكم لصالحه بخسر الجانب الآخر . القاضى أو المحلفون هم وحدهم الذين يتوقع منهم أن يغيروا رأيهم نتيجة لرافعات الخصوم . والفروض (وعموما لمسبب طيب) أن الطرفين المتنازعين اذ يكشفان للقاضى عن جميع الحقائق المتعلقة بالوضع ، انما يحسنان صنعنا بأكثر مما يفعل موظف محايد يتولى البحث والتحقيق .

أمام المناقشات في الهيئات التشريعية فرصة أفضل كي تصبح مجادلات حقيقية ، وينطبق هذا على المفاوضات بين الدبلوماسيين الذين يمثلون الحكومات ، وعلى محاولات ممثلى الحكومات في المنظمات الدولية . في كل من هذه الحالات بالطبع ، يحاول المشرعون والدبلوماسيون أو مندوبو الحكومات أن يظفروا بشئ للمصالح أو الأطراف أو المجموعات أو الحكومات والشعوب التى يمثلونها . وكثيرا ما يجب عليهم أن يظفروا بشئ للمصالح التى يمثلونها على حساب أية مصالح معارضة لها ومن ثم على حساب مجموعات أو حكومات أخرى . ولكن غالبا ما لا يكون معروفا تماما أية نتائج أو حلول تحقق في الحقيقة أعظم فائدة لكل طرف يمثلته المفاوضات ، وقد يظل من المتعين اكتشاف النتائج الانسب لكل طرف وربهما التى تكون مواتية لعدة من الأطراف المعنية سويا أو لهم جميعا . وإذا جرى الكشف عنها فلا بد من تقديمها لتظفر بالقبول والموافقة .

وبناء على ذلك تكون المفاوضات الحقيقية مزيجا من مباراة تنافسية تصحبها رحلة كشف مشتركة وحيلة متبادلة تهدف الى اجراء تقييم وتصحيح متبادلين . أدركات وتفضيلات عدة من الأطراف المعنية أو كلهم . ففي المفاوضات الطويلة التى أدت الى معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية والتى وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٦٣ — وانضمت اليها بعد ذلك معظم شعوب العالم باستثناء فرنسا والصين الشيوعية ، هذه المفاوضات مثال عن جدل حقنى من هذا القبيل . فبروح من الرزانة والتعقل فى اثنتان ، بالإضافة الى الدول المختلفة من مصالح تنافسية ملحة . نشأت أيضا مجموعة من مدركات ومصالح مشتركة ، كانت من القوة بحيث أدت الى قرار تقبيلته جميع البلاد تقريبا باعتبار أنه يتفق مع مصالحها .

وبرغم ما يبدو من أن المجادلات الحقيقية ، من قومية أو دولية ، لا يمكن أن تحسن نماذج مباريات الألعاب تمثيلها ، بل ولا أن تمثلها في الواقع أى من عمليات « القتال » الصماء شبة الآلية التى سللت مناقشتها ، فلنأخذ ففهم جيدا الطبيعة الحقيقية لأمثال هذه المجادلات . ومع كل ، هناك قدر طيب من الخبرة العملية عن المجادلات . استمعت منه عناصر من الفراسة والحكمة العملية ، منها ما يمكن أن يدعى مبدا إعادة تحديد المواقف على نحو يلقى القبول من الأطراف المعنية سويا . فطبقا لهذا المبدأ يعظم الاحتمال بأن يؤدى الجدل الى اكتشاف حل يكون مقبولا من

كلا الطرفين ويعود عليهما بالنفع ، اذا اكتشف كل جانب ما يقول الآخر فعلا —
اى اذا عرف ان يبين لنفسه قضية خصومه فى صورة هى من الوضوح والجاذبية
بحيث تلقى القبول من هؤلاء الخصوم انفسهم .

وثمة خطوة جوهرية أخرى هى ان يكتشف كل جانب على أية اساس يمكن
اقتناع الجانب الآخر بصديق افكاره هو . وبعد ان يكتشف جانب ما فى اذهان
خصومه من افكار أو صور للواقع ، يتعين عليهم ان يكتشفوا **مجال صحة** كل فكرة
من هذا القبيل . ففى نزاع بين بلد خرج حديثا من تحت السيطرة الاستعمارية وبين
« البلد الأم » التى كانت تسيطر عليه من قبل ، فمن المحتمل ان يشكو المتحدثون
باسم الشعب الجديد ما كانوا يتعرضون له من ظلم أو استغلال على ايدى سادتهم
من المستعمرين ، بينما يميل المتحدثون باسم البلد الاستعماري السابق الى التأكيد
على الفقر الاصلى الذى كانت تعانيه المستعمرة السابقة وعلى التحسينات والمنافع
التي جاء بها الحكم الاستعماري لاهل المستعمرة . كل فكرة من هذه الافكار يحتمل
ان تكون صحيحة بالنسبة الى عدد محدود من الحقائق ، وغير صحيحة بالنسبة الى
حقائق أخرى . فاذا تعلم كل جانب ان يكتشف مجال صحة افكار خصومه التى
تبدو بعيدة عن الصواب ، ومهما كان هذا المجال صغيرا ، واذا اكتشفا ايضا
حدود صحة افكارهم (والتي تبدو معقولة) فعندئذ يزيد الاحتمال وان لم يكن
التأكد ، بقيام نقاش صحيح يسفر فى النهاية عن نتيجة مثمرة وتعود بالنفع
على كلا الجانبين .

على نحو ما توحى به هذه الامثلة ، فان الكثير من المواجهات الفعلية بين
المجموعات ذوات المصالح أو الأطراف أو الشعوب أو الايديولوجيات
المتنازعة ، قد تتصف بالكثير من خصائص المجادلات . فاذا كان الامر كذلك فقد
نتوقع فى هذه الحالة ان الزمن والاحداث وفتائج سلوكهم لن تغير فى نهاية الامر
حظوظ المتنازعين وحدهما فحسب ، بل وتغير ايضا نظرتهم واهدافهم وقيمهم .
ويمثل هذا المعنى نوعا سبق ان لاحظ جون ديوى ان الناس لا يقررون الكثير
من الخلافات الناشئة بينهم ولكنهم يتغلبون عليها . لكن بصرف النظر عن امثال
هذه الاقوال الحكيمة هذه ، لا يزال علينا ان نرسم نماذج صورية مناسبة
للمجادلات الحقيقية .

كثيرا ما تكون الصراعات الفعلية بين الدول شبيهة بمزيج من الممارك ومباريات
الالاعاب والمجادلات ، التى تكون فيها الغلبة لهذا العنصر أو ذاك فى المزيج
فى اوقات واماكن مختلفة ، وعندئذ ينحصر فى السياسة والحكومات والمواطنين
المسؤولين فى معالجة هذه الصراعات الدولية بحيث يبقيها داخل حدود يمكن
احتمالها ، اى ان تحمى بقدر ما يسمح به التيار ، المصالح الوطنية بينما
تواصل هذه المصالح نفسها التطور والتغير ، وان يكسب الوقت والقوة ، ويضمن
البقاء القومى .

الفصل الثاني عشر

الدبلوماسية والمحالفات الائتلافية

تجد أي دولتين مشتبكتين في صراع أن كلا منهما تعتمد على الأخرى دائماً وبصورة غريبة حتى ولو كانت مصالحهما متعارضة . وينحرف هذا لأن حكومة أي من الدولتين لا تستطيع الحصول على كل ما تريده بغير قدر من التعاون (الطوعي أو الإجباري) من جانب الأخرى ، أعني أن الدولة الواحدة لا تستطيع أن تحقق كسباً (وتطالب بطريقة مشروعة) ضد الأخرى إلا إذا سمحت الأخرى بخسارة تعاقبه (وسلمت بها بشكل سافر) . في ظل ظروف صراع من هذا القبيل ، يحاول حكام كل دولة بالطبع أن يجعلوا الأخرى تعمل ما يريدون (وتوافق عليه) وذلك بأبوة وسيلة يبدو أنها تناسب الموقف القائم في حينه — وكلما كانت الوسيلة أقل أرباكاً وتكلفة ، كانت أفضل .

الدبلوماسية :

أولاً وقبل كل شيء ، تستطيع الدول بالطبع أن تتفاوض وتساهم عن طريق المسالك الدبلوماسية العادية . أن سفراءها ووزراء خارجيتها وكبار الموظفين الدبلوماسيين ، هم في العادة مفوضون من أهل الخبرة ، ويعرفون أنه إذا أريد الحصول على معروف فقد يتعين على المرء أن يعد بمثله بالمقابل ، ويعرفون أن في إمكانهم أحياناً أن يضعوا في كفتي المساومة مقترحات مهيبة مؤداها أن الأفضل التي سبق منحها للبلد الآخر يحتل أن تظل قائمة إذا جرت الموافقة على الرغبات الحالية التي تبديها حكومتهم .

والمساومة من هذا النوع كثيراً ما تشبه مباراة في الدبلوماسية طبقاً للقواعد التي تعامل بها تصورات ومصالح كلا الطرفين . فأولاً يجب على الدبلوماسيين من كلا الجانبين أن يرسموا استراتيجيتهم التي تبشر بأكبر قدر من النجاح ، وذلك في تدبرهم للاستراتيجية التي يحتل أن يتبعها الجانب الآخر ، ثم يمارسون لعبة المساومة من حركة إلى حركة ، ومن اقتراح إلى اقتراح مضاد ، بأفضل ما يقدرون عليه . إلى أن يتم الوصول إلى نتيجة يقبلها الجانبان ، أو تفشل المفاوضات وتؤجل أو تقطع . بل وأحياناً كما رأينا في الفصل المتعمد ، قد تتخذ أمثال هذه المفاوضات طابع أو بعض طابع جدل أو حوار حقيقي بين الحكومتين والشعبيين . وفي هذه الحالة يتعلم كل بلد وحكومة شيئاً في خلال عملية التفاوض . وبناءً على ذلك يمكن أن تتغير الصور التي يرسمها كل طرف للآخر أو للواقع الخارجي ، بل وقد تتغير بعض الأشياء التي يفضلونها وقيمهم . وإذا كانت هذه التغيرات تعيل إلى أن تجعل المصالح الجارية لكل بلد أكثر اتساقاً مع مصالح الآخر

فنعنقد يمكن أن تغطيها مواقف التفاوض ، ويزداد الاحتمال في الوصول الى اتفاق يرضى عنه الجانبان . لكن في السياسة الدولية يتصرف كل شعب في العادة كما لو كانت له مصلحة في التأثير في هذه العملية بطريقة تحل الآخر على أن يغير بقدر الامكن في أفكاره بينما يقبل أقل تغيير ممكن في أفكاره . و جرت العادة ان يفضل كل شعب ان يتحدث بدلا من أن يستمع ، وان يعلم بدلا من أن يتعلم . وهكذا يحاول كل شعب أن يحقق الكثير من التغيير في خصومه أو شركائه بينما لا يقبل بالنسبة الى نفسه الا القليل من التغيير . (في بند سابق من هذا الكتاب وصفنا هذا النوع من السلوك بأنه ممارسة القوة -وصافي القوة بوجه خاص) .

وأرق الأدوات نسبيا لممارسة السلطة على بلد أو عدة بلدان أخرى هما النفوذ والدعاية . ويتمثل النفوذ في استخدام بعض قيم ومصالح الأشخاص والجماعات داخل البلد ألعين لتأييد السياسات التي تسعى بلد تنحصر ما تأييدها هناك . ويتمثل الدعاية أساسا في الجهود المبذولة لتغيير صورة الواقع العاطفية والادراكية التي يتصورها بعض أفراد أو جميع سكان البلد المستهدف لأغراضهم بالتصرف كقادة حسب رغبة انبلد صاحبة الدعاية .

ان أعضاء الصفوة الأجنبية يمكن جعلهم أكثر تقبلا لرغبات بلد ما اذا هم تلقوا تعليمهم هناك وخاصة في مدارسها وجامعاتها الراقية . وقد يقدم البلاد صاحب النفوذ مثل غذا الطعم اوسمة تكريم وجوائز لأعضاء الصفوة في البلد المستهدف . والمنح الدراسية للطلاب الموهوبين والاعانات المالية لبعض المؤسسات الثقافية الثميرة . وقد يجري كذلك تبادل البرامج الثقافية والمكتبات والمستشفيات وزيارات الشعراء البارزين أو العلماء لخدمة الغرض نفسه .

وبخلاف هذا يمكن ان توجه جهود جماعية بهدف التأثير . الى وسائل الاعلام بالجماعية في البلد الذي يراد التأثير فيه ، بأن تزود بفيض من الاخبار المناسبة والمقالات أو الصور ، بالمجان أو باثمان مخفضة ، أو أن تلتزم بإسقياء معظم انبائها الدولية من احدى وكالات الأنباء ذات الصيغة الاحتكارية بوجه عام ، في احدى القوى العظمى ، مثل رويتر في بريطانيا ووكالة فرانس - برس بفرنسا ، ووكالة كيودو في اليابان . DNB بالمانيا ، وتاس في الاتحاد السوفيتي . واسوشيتدبرس (أ ب) والصحافة المتحدة الدولية (ي ب) في الولايات المتحدة . ان نظرة سريعة الى الحروف الاولى الدالة على وكالة أنباء ذات نطاق عالمي وتقدم معظم الأنباء الدولية للصحف الرئيسية في أحد البلاد النامية ، هذه النظرة غالبيا ما تكفي للإيحاء بالدولة الكبرى التي تمارس اكبر التأثير على البلد .

ويمكن استخدام وسائل اعلام جماعية أخرى بنفس الطريقة . فمثلا انه عن طريق عرض افلام كثيرة في بلد ما (وهي عادة تتم على اساس اتفاق ثقافي أو

تجاري محدد) ، أو عن طريق نصيب كبير من برامجها التليفزيونية ، تستطيع دولة كبرى أن تزيد من نفوذها غير المباشر .

وبعض اساليب التأثير مباشرة بدرجة اكبر . مثال ذلك انه يمكن تحقيق سيطرة جزئية على وسائل اعلام اجنبية عن طريق توجيه الاعلانات او شراء الملكية او الأسهم . ويمكن دعوة رؤساء تحرير للصحف لزيارات رسمية تمتد وقتا ونصحبها دعاية واسعة ، او تقدم الاعانات الى المحررين كما تقدم الى الصحف ، سرا وبطرق متنوعة . ويمكن عمل شيء من هذا القبيل في بعض البلاد بالنسبة الى بعض السياميين والجماعات ذوات المصالح او الفرق او الاحزاب السياسية ، بل وبعض موظفي الحكومة المخنيين ، والمسكريين والبوليس او الحكومة نفسها . اذا كان اي من هؤلاء يقبل أن يباع فهناك الكثير من طرق شرائهم في هدوء ، او على الاقل مساندة اطباعهم ، او اذا كانوا يقدمون خدماتهم مجانا فلا يزال في الامكان تقديم الاعانات لهم حتى يكونوا أشد تأثيرا . عند هذه النقاط بالطبع يحمل انتشاراير والدعاية ظلالا توحى بالرشوة والتسرب والتخريب وغير ذلك من صور شائنة للحرب السياسية . ولكن نادرا ما حال هذا دون انتجاع الحكومات الى امثال هذه الأساليب واستخدامها ضد البلاد التي تبدو في مركز غير مريح . وحيث تبدو المصالح الرئيسية معرضة للخطر . غير أن جميع المحاولات التي من هذا القبيل قد ترتد على اصحابها اذا اكتشفتها في الوقت المناسب الحكومة المعرضة لها ، واذا كان شعبها وقد ثارت مشاعره ، قادرا على المقاومة القوية .

مثل هذه الجهود التي تبذل من اجل التأثير في بلد من الداخل تكملها طرق لاضاعه للدعاية ومختلف صور الضغط من الخارج . يمكن لوسائل الاعلام في البلد الذي يمارس التأثير ، أن تشن سبلا او حملة متصلة من الدعاية ضد الحكومة المتحدة هجفا بقصد محاولة حلها على الاستسلام بصدد مسألة هي موضع النزاع . فتطلق الاذاعات من الخارج ضد أهلها ، بل وقد تضاف بكبرات الصوت عند نقاط على الحدود . ويمكن ارسال كتيبات او نشرات بالبريد ، او يجسرى تهريبها ، او يلقي بها من الطائرات او البالونات ، او تنظم حملات تدعو الأفراد الى كتابة رسائل ، وعى حملات توجه الى تلك المجموعات من أهل البلد المستهدفة (بفتح الفاء) والتي ربما يمكن أن تتأثر بها .

نادرا ما تحقق مثل أساليب الدعاية هذه الكثير جدا من غرضها الا اذا كانت حكومة بلد الهدف على حافة التغيير . وعادة يتمثل الأسلوب الأشد فعالية في كسب مراكز رئيسية للسيطرة أو النفوذ في داخل البلد الهدف ، أو الحصول على أدوات رئيسية حقا للضغط عليه من الخارج . ولهذا الغرض قد يكون من المفيد أحيانا والى حد كبير ، السيطرة على الصناعات أو المشروعات الاقتصادية الكبرى في البلد المستهدف ، مع ما يصحبها من كافة الاتصالات ومساالك التأثير الاقتصادي

والسياسى والاجتماعى . وقد يكسب البلد الذى يحاول التأثير ، مركز قوة فى داخل البند الهدف عن طريق تقديم اسلحة أساسية أو معدات المواصلات الى العسكريين المحليين أو الدبلوماسى المحلى ، الذى يبعثون فى هذه الحالة ببعض ضباطهم ممن سيشفلون مراكز رئيسية فى المستقبل ، للتدريب على استخدام هذه الاسلحة والمعدات والذين يظنون بعد ذلك معتمدين على البلد الذى ارسلها لتزويدهم بقطع القيار وتقييم المساعدة فى المشكلات الأشد تعقيدا المتصلة بالصيانة المنتظمة وبالتجديد حتى لا تتقادم هذه الاسلحة والمعدات .

ويمكن أن يكون الموعد بمثل هذه الامدادات والمساعدة ولكن مع الإبطاء فى إرسالها أو منعها ، أداة قوية للضغط وخاصة فى حالة أزمة . ويمكن أن يكون كذلك عرض أو رفض (وهذا متوقف على الظروف) شراء بعض صادرات البلد الهدف والتي بغير هذا يكون من الصعب بيعها ، أو منح أو منع قرض تشدد الحاجة اليه فى وقت ضائقة مالية ، أو الإسراع أو الإبطاء بارسال شحنات من الفضل بعد أن يكون عجز المحصول فى بلد الهدف قد جعل فريقا من السكان على شفا المجاعة .

ولكن هناك وسائل أشد للضغط . فيمكن لطائرات البلد المؤثر الحربية أن تكثر من اختراق حدود البلد المستهدف كأنها ضلت طريقها ، أو تقوم بالطيران على ارتفاع كبير فوق البلد الأخير واذ تفعل الطائرات هذا فإنها لا تقف عند حد جمع معلومات مفيدة بتصوير الأهداف العسكرية ولكنها يمكن أن تظهر وجودها وتثبت بسالتها (وبسالة بلدها) وجبن البلد المستهدف أو عجزه عن وقفها . وتشجع أنصار المؤثر المحليين بينما تحطم روح خصومهم المعنوية . ويمكن تحقيق امثال هذه الآثار باستخدام السفن الحربية ، فكثيرا ما استخدمت ل اظهار قوة صاحبها وفى مظاهرات بحرية شتى على مقربة من ساحل بلد معاد بقصد القضاء على قلبه أو لتقوية طيف فى موقف حرج .

ربما يمكن لسوء الحظ التأثير على بلد اجنبى . والى حد معين ، بمجرد الوعود والتهديدات . وفيما يتجاوز تلك النقطة يكون من المستحيل عمليا تحقيق الغرض المتوخى بغير الالتجاء الى صورة ودرجة من الحرب . لكن قبل أن نستعرض هذه الصور والدرجات قد يستأمل الأمر أن نلخص فى الجدول (١٢) . مختلف المواقف التى يمكن أن تخلق فى داخل حكومة شعب يحتل أن يمارس التأثير طلبا يتصل بالتأثير على أفعال حكومة بلد يحتل أن يكون هـذا للشعب الأول .

فى جميع هذه المواقف المبينة فى الجدول ١٢ يمكن استخدام الوعود بما يحق الفائدة منها اذا أمكن جعلها مهمة ومعقولة فى نظر (ب) أى البلد الذى يراود

التأثير في أعماله • قد تساعد التهديدات في ست من الحالات الثمان و « ربما »
أيضا في الحالتين الآخرين ، اذا بدأ استسلام (ب) في المستقبل مشكوكا
فيه أو بطيئا • وتصدق قيود مشابهة على مكافآت أو عقوبات فعلية ، لأن هذه
أيضا تقوم بين الشعوب بدور رسائل مفهومة ضمنا ومن ثم كوعود أو تهديدات
بأفعال مستقبلية •

المحالفات الائتلافية :

كثيرا ما تستطيع دولة أن تجبل وعودها وتهديداتها أدعى الى التصديق ،
وترسانتها من المكافآت والعقوبات الفعلية اكبر ، وذلك بالانضمام الى ائتلاف أو
بتنظيم ائتلاف • ونقول بعبارة اعم ، ان المحالفات ادوات أساسية لممارسة التأثير
والقوة ، في السياسة الدولية على نحو لا يقل عنه في السياسة الداخلية • فالأغلب
أنه ما من شخص أو مجموعة أو شعب بمفرده هو من القوة بحيث يسود وحده
في قرار رئيسي ، اذ الأغلب أنه لا يستطيع التغلب الا بمساعدة ائتلاف أو لا يتغلب
على الاطلاق •

الجدول (١٢)

مخاسبات يمارس

فيها البلد «١» التأثير على البلد «ب»

يفضل من ب أن يفخذ (س) مواقف الامتناع				يتجنب (س) «يفخذ» مواقف الثنى عن			
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
س	س	س	س	و	و	و	و
أ يفضل							
أ يتصور أن ب	و	و	س	س	س	و	و
يفعل الآن							
أ يتوقع من ب	و	س	و	س	و	س	و
أو يعمل فيما بعد							
أو يريد تعزيزاً أو							
تعديل مسلك ب							
الحالي	م	م	ر	م	م	ر	ر (١)
أ ينبغي أن							
يعاقب	نعم	ربما	لا	نعم	ربما	لا	لا
يكافئ	لا	لا	نعم	نعم	لا	نعم	نعم
يهدد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	ربما
يعد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

لا ينبغي من أ أن يعاقب أو يهدد إلا إذا كان يشك في تصرف ب في المستقبل ، أو شك في أن التغيير الذي سيجريه ب من تلقاء ذاته لن يتم بالسرعة الكافية : —

(١) م = تعديل ، ر = تعزيز

المصدر : معد من

المجلة الأمريكية للعلوم السياسية ، المجلد ٥٧ ، العدد ٢ (يونيو ١٩٦٣) ،

ص ٤٢٧ .

ولقد وضع العالم السياسى وليام هـ . راىكر نظريات مهمة فى أمثال هذه الائتلافات . فعنده أن السياسة والانتخابات والتصويت فى الهيئات التشريعية والحرب هى جميعا موافق يتخذ فيها قرار ، تسفر على الأقل عن نتيجتين بديلتين تختلف قيمتهما بالنسبة الى كل شريك يقول . راىكر أن كل شريك عقل من الناحية السياسية يفضل أفضل نتيجة بالنسبة اليه — بمعنى أنه يريد أن يكسب . ويضيف أنه حيث يوجد رابحون فلا بد أن يكون هناك خاسرون ، وعلى ذلك فأفضل نموذج للسياسة والحرب هو مباراة المجموع الصفرى (التى نوقشت فى الفصل السابق) . ولكن بينما يمكن فى علم الاقتصاد تقسيم المال والمنافع فى مباراة المجموع الصفرى ، لا يمكن أن يحدث هذا فى المنازعات الحاسمة فى السياسة والحرب ، ذلك أن « النصر » فى نظر راىكر « وحدة لا تقبل التجزئة » (١) . إذن فالرجل العاقل هو الذى يختار دائما النتيجة التى تحقق له أكبر كسب والذى تعظم رغبته فى الفوز .

كيف يستطيع أمثال هؤلاء الانانيين المتعصبين أن يقيموا محالفات ؟ سوف يفلتون عندما يعود عليهم الائتلاف بكسب يزيد عما يحققونه بالبقاء فى عزلة ، ذلك أنه برغم أن النصر لا يمكن تجزئته على حد قول راىكر ، فكثيرا ما يمكن تقسيم الفوائد التى يأتى بها . فى تلك الحالة يقنبا مبدأ المعقولية بأن كل ممثل سياسى سوف ينضم الى — أو يحاول أن ينشئ — ذلك الائتلاف الذى يبشر بأعظم الكسب له . واضح أن هذا يجب ألا يقل كل شيء أن يكون ائتلافا رابحا إذ بغير النصر لن تكون هناك غنائم . لكن من بين عدة من الائتلافات التى يحتل أن تكون رابحة ، يفضل الائتلاف الذى يمكن أن يوزع أكبر قدر من الأسلاب ويوزعها على أقل عدد من الشركاء .

وعلى ذلك فالمعقولية السياسية كما يفهما راىكر ، تؤدى بالممثلين السياسيين الى مبدأ الحجم ، فيكونون ويعينون تكوين على سبيل التجربة ، « ائتلافات وقتية » خلال عملية المساومة ويواصلون البحث الى أن ينجح بعضهم فى النهاية فى تكوين أقل ائتلاف رابح ، يكون من الأكبر بحيث يكسب ولكنه من الصغر بحيث لا يسمح لطفاء لا لزوم لهم بأن يطالبوا بأى جزء من الغنائم .

ولما كان يمكن أن يكون هناك أكثر من واحد من مثل هذا النوع من الائتلاف . لهذا يحتل أن تكون عملية المساومة والبحث طويلة ومعقدة . فكثيرا ما يمضى الأفراد السياسيون العقلاء كالسياسيين أو الدبلوماسيين المحترفين ، وقتا اضائفا فى المفاوضات والمناورة إذا كان لديهم سبب يجعلهم يتوقعون أن هذا يتيح لهم فرصة أفضل للوصول الى ائتلاف أنسب لهم . واتجاه مناوراتهم يتنبا به البسدا

الاستراتيجى الذى يطالنا به راىكر ومؤداه انه فى المراحل النهائية من عملية تكوين ائتلاف يسيروا الشركاء فى اتجاه اصغر ائتلاف رابع . وعلى ذلك عندما يكون هناك ائتلافان مؤقتان من الحجم الرابع تقريبا فى المرحلة « قبل الأخيرة » من المساومة ، فالأرجح انهم لن ينضموا الى بعضهم بعضا لأن الائتلاف الذى ينتج عن هذا سوف يكون من الكبر بحيث لن يتيح لأعضائه مكاسب جذابة بالدرجة الكافية . وبدلا من هذا وكما يقول راىكر ، فقد يكفى أحد المحالفات الوقتية الأصغر أو حتى شريك واحد ، لكى يحول أحد الحلفين ألوقتيين الكبيرين الى ائتلاف رابع صغير . وهذا الحليف الصغير ولكنه رئيسى قد يحصل على نصيب من المكاسب التى يحققها الائتلاف ، لا يتناسب تماما مع حجمه أو وزنه ، ولكنه نصيب يناسب قيمة مركزه الاستراتيجى فى هذه النتيجة المعينة التى تسفر عنها عملية تكوين الائتلاف .

وعندما لا يكون من السهل تقسيم ثمار نصر ، فكثيرا ما قد يعرض أحد الشركاء من تكون هذه الثمار ذات قيمة له بوجه خاص ، مدفوعات جانبية شتى بفرض شراء تأييدهم . وقد تأتى بعض هذه المدفوعات الجانبية من أرباح النصر المتوقع ، فيمكن أن تتكون من تغييرات فى قانون أو اتفاقية يراد التصديق عليه ، أو فى التزامات السياسات مستقبلية أو تعيينات أو عقود أو امتيازات فى اقاليم معينة سرعان ما سوف يحصل عليها الائتلاف . وثمة مدفوعات أخرى قد يكون مصدرها ما يدعوه راىكر « رأس مال » الزعيم « العامل » ، مثل جهوده الحالية وموارده أو التزاماته التى تنطوى عليها قرارات أخرى يتخذها ، وتتجاوز ما يهدف اليه الآن النصر الفورى ، كما لا تزال هناك مدفوعات أخرى تأتى مما يشبهه راىكر « بالاصول الثابتة » التى يملكها الزعيم ، مثل معقولة تهديداته أو مسكاته الايجابية أو سحره (١) .

جميع أمثال هذه المدفوعات الجانبية تنطوى بمعنى ما ، على تكاليف بالنسبة الى الزعيم . فعليه ان يتنازل عن أشياء أو محاولات لها بعض قيمة بالنسبة اليه . وعلى ذلك اذ ترتفع المدفوعات الجانبية التى يؤيدها الى من يحتل أن يكونوا حلفاء له ، فقد تصبح القيمة التجميعية لهذه المدفوعات أعلى من قيمة مضمون النصر بالنسبة اليه . فى تلك الحالة ينبغى للزعيم العاقل أن يتوقف لولا الاحتمال على ما يذهب اليه راىكر ، بأن الكسب فى حد ذاته اكتسب قيمة بالنسبة الى الزعيم بغض النظر تقريبا عن مضمون أو موضع النصر . الواقع كما يقول راىكر ، أن

(١) سحر الزعيم عبارة عن قدرته على انتزاع الاعجاب والموافقة من جانب جمهور مهم أو دائرة انتخابية ، تعود أفرادها أو كانوا مستعدين مسبقا ، للاستجابة بهذه الطريقة الى وجوده امامهم أو المثل الذى يضربه والى رسائله التى يوجهها اليهم .

السياسة التنافسية تختار هذا النوع من الزعيم أو رجل الدولة الانتهازى الذى تتمسكه هذه القرية والرغبة فى الفوز ، لا ببناء على مبدءاً أو ايولوجية ولكن من اجل الفوز .

والنتيجة يعيل زعماء الانتلافات بصورة تكاد ان تكون حتمية ، الى الافراط فى الاتفاق . فهم يقيمون فى المدفوعات الجانبية اكثر مما تساويه غنائم النصر بالنسبة اليهم ، وبذا يضعفون انفسهم فى نهاية الامر ويقوون حلفاءهم الذين حصلوا على مدفوعات تزيد عما هو لازم . وفى النهاية كما يراها راىكر ، يدمر كل زعيم ائتلاف نفسه لأن ما يأتى به الفوز من القيمة غير المادية اليه لا يمكن ان يموض النضوب التدريجى الذى يصيب الأصول المادية التى يبدها على بناء ، أو المحافظة على امبراطورية أو ائتلاف غير مجز . هذا يفسر سببا من آجله فى رأى راىكر نصاب الامبراطوريات بالانحلال ، وان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سوف يخسران فى النهاية جزءا كبيرا من القوة التى يمسكان بها الآن فى السياسة العالمية . فسوف يضعفهما عاجلا أو آجلا ، هذا الميل القاتل من جانب زعماء الاحلاف الى الاسراف فى الاتفاق على الحلفاء .

قد يلاحظ هنا ان الميل الى الاسراف فى الاتفاق ، هو ايضا على ما يرى راىكر . من اسباب الاضطراب الاساسى الذى يتسم به النظام الحولى القائم على وجود دول خوات سيادة . وثمة سبب ثان لهذا الاضطراب هو ميل مثل هذا النظام القائم على المنافسة التى لا يمكن اشباعها ، الى القضاء على بعض ممثليه الرئيسيين .

نظرة الائتلاف واضطراب ميزان القوى :

طبقا لما تراه النظرية التقليدية فى ميزان القوى (كما اعاد صياغتها بمصطلحات عصرية ، العالم السياسى مورتون (ا كبلان) ينبغى ان تكون هناك على الاثنى خمس قوى عظمى أو خمسة « ممثلين رئيسيين » فى العالم) اذ لو قل العدد لما كانت هناك احلاف مختلفة تكفى للابقاء على مرونة النظام) ، وسوف يتعين على كل من هذه القوى ان تنزل على قواعد جوهرية معينة . وقد يقدم البيان التالى صورة معلة وبسطة نوعا من هذه القواعد :

(ا) المقولية :

- ١ - عمل دائما على زيادة القدرات .
- ٢ - تفاوض بدلا من ان تحارب ، ولكن حارب بدلا من ان تتجاوز عن زيادة فى القدرات .

(ب) المحافظة على المثلين :

- ٣ — اوقف القتال بدلا من القضاء على ممثل رئيسي .
- ٤ — اسمح لاي ممثل مهزوم رئيسي بالدخول ثانية كشريك ممكن ، او عوضه بأن ترفع من شأن ممثل لم يكن رئيسيا من قبل (أى قوة صغرى) ليحل محله ، وعامل جميع المثلين الرئيسيين على أنهم خلفاء يحتل ان ترضى عنهم .

(ج) المحافظة على النظام :

- ٥ — اعمل على معارضة اى ممثل او ائتلاف يميل الى ان تصبح له الغلبة فى داخل النظام (ومن هنا اذا اقترب ائتلاف وقتى من النصر ، وجب على المثلين المحايدين ان ينضبوا الى اتسوى خصومهم الضعفاء) .
- ٧ — اعمل على اجبار المثلين الذين ينضمون ، على الاسهام فى مبادئ التنظيم الذى يعلو فوق المستويات القومية .

يقول كبلان أن مثل هذا النظام يستطيع أن يحافظ على نفسه زمنا طويلا اذا عمل وفق هذه القواعد ، ولكن يقول رايكز أن مثل هذا النظام لا يمكن أن ينجح . فالممثلون العاقلون يربحون أن يكسبوا ، ولن يقفوا الى جانب نظام التوازن القوى عندما تتاح لهم بدلا من هذا ، فرصة الانضمام الى ائتلاف رابع ، وسوف تتوافر امثال هذه الفرص بين القوى الخمس ، عاجلا و آجلا . وعلاوة على هذا ، فمن المؤكد ان الممثل العاقل سوف يعمل على زيادة قدراته . لن يتوقف ليرحم ممثلا رئيسيا مهزوما اذا لم يكن ثمة طريق آخر يحقق به الكسب لنفسه . ومن هنا اذ تصبح المكاسب فى المازعات أندر ، تفقد القيود فعاليتها . ويصدق الشيء نفسه على جميع القيود المتضمنة فى القواعد ٣ — ٦ : انها مبنية على اخلاقية دولية او مصلحة ذاتية فى الاجل الطويل ، ولكن كليهما يحتل أن تضعف أو تذوى عندما تتصاعد الضغوط من اجل اتخاذ قرار فوري . يقول رايكز أن نظام السياسة التنافسي يكافئ ويختار الزعماء الذين يتجاوزون حدودهم ويقولون فى الانفاق ، والذين يهتمون بالفوز بأكثر مما يهتمون بالمبادئ . مثل هؤلاء القادة لا يمكن ان نتوقع منهم أن يعبأوا كثيرا بأية مبادئ يتعين بها المحافظة على نظام من توازن القوى .

وينتهى رايكز الى ان امثال هذه السياسات كلها يميزها مبدأ اختلال التوازن . ان النظم السياسية التى يتصرف أعضاؤها وفقا لمبادئ الحجم والاستراتيجية لا بد وان تكون غير مستقرة أو ثابتة ، نهى تضم قوى تضغط من اجل اتخاذ القرارات

بغض النظر عن مخاطر القرار أو فحواه . ومن ثم من أجل القضاء على الشركاء ، بل ويحتمل ان يكون القضاء على النظام كله .

ان تحليل رايدر تحليل نفاذ ولكنه متحيز . فلكي يضع التاكيد على بعض نواحي السياسة اختار ان يمثل جميع ساسة الائتلاف بجماعة المجموع الصغير بدلا من ان يمثلها بنموذج المجموع المتغير وهو نموذج أكثر واقعية . ولقد على النصر القصير الأجل وعلى « الفوز » باعتبار انهما قيم مفردة في ذاتها . تتجاوز كثيرا مضمونها الحقيقي وبعبدة عن السياق الفعلي لجميع القيم الأساسية الأخرى التي لا تقل أهمية في سلوك الإنسان الاجتماعي والسياسي . ولقد دفع ثمننا فادحا عن هذه الدرجة المتطرفة من التجريد . فطبقاً لنظريته كل نصر هو نهائي بالنسبة الى ما يحققه من الغنائم . وهذه الغنائم يستولى عليها المنتصرون ولكن دون اهتمام بالطريقة التي تحققت بها أولا أو التي تتحقق بها ثانية في المستقبل بالنسبة الى الجولة الثانية من العملية . وحيث تتناول علوم الاقتصاد والاجتماع الحديثة والكثير من العلم السياسي ، تحفقات دائرية او عمليات من اعادة تغذية الرسائل او الخدمات او القيم ، فانتقالات الغنائم في العالم الذي يصوره رايدر ، نهائية وتسير في اتجاه واحد : نحو المنعصرين . وهكذا كتب نظرية في سياسة الاستيلاء ، وليس في سياسة الانتاج والتعاون والنمو وكلها لا تقل حيوية .

ولكن برغم القيود التي تحد من نظرية رايدر في الاخلاف ، فهي تمثل انجازا فكريا كبيرا . انها تقدم نموذجا للعملية التي يمكن ان تتكون بها الاخلاف ، وتكشف عن مصادر بعيدة الغور للاضطراب في مسلك الساسة ، وزعماء الائتلاف الوطنيين ، والحكومات والشعوب الرئيسية في الساحة الدولية .

الفصل الثالث عشر

اختناقات القيود وأشكال الحرب

إذا كانت وسيلة التأثير القومية ، وليس التأثير الخفاف اليها والمتولد من تحالف دولي ، غير كافيين لتغيير مسلك البلاد الذي يستهدفانه ، فعندئذ قد تضطر الدولة التي تحاول التأثير ، الى أن تلجأ الى القوة . واقل استخدام للقوة عنفا هو الحصار — اما برا كالذي فرضه الاتحاد السوفيتي على برلين الغربية في عام ١٩٤٨ . أو بطريق البحر كالذي استخدمته الولايات المتحدة لفتحه وجيزة ضد كوبا في عام ١٩٦٢ .

الغف الحدود كوسيلة للضغط :

إذا لم يتعرض حصار للتحدي من جانب قوة أخرى يمكن ان يحقق تنفيذه الغرض منه بدون ارافة دماء . ولكن اذا قوبل بالتحدي أو أخفق تنفيذه ، أو اذا أخفق برغم تنفيذه في تغيير مسلك البلاد الذي يستهدفه ، فعندئذ اما ان يتخلى الشعب الذي يحاول التأثير ، عن محاولته الضغط على هذا البلد ، أو ان يواصل تصعيد الصراع . ومن هذا المستوى من تصعيد الصراع ، يحتل ان يقتل بعض الناس .

هناك طريقة واضحة للاسراع بالضغط على البلد المستهدف ، هي تسليح المخربين ورجال العصابات الذين يلعبون الطرق ، وينسفون منشآت حراستها ضعيفة ، ويهاجمون موظفين منزولين أو وكالات محلية أو مراكز ثانوية للحكم . وحتى اذا لم يلق امثال هؤلاء المتسللين تاييدا له شأنه في صفوف السكان ، كما حدث عندما كان العرب قبل عام ١٩٦٧ يتسللون الى اسرائيل من سوريا والجمهورية العربية المتحدة . الا ان في امكانهم الابقاء على جو من القلق والمضايقة . على الأمل في المناطق القريبة من الحدود . واذا كان المتسللون يحملون اسلحة أشد قوة ولقوا بعض التأييد من جانب السكان المحليين ، أمكنهم توجيه الهجمات في العمق على نحو ما فعل بعض المغيرين من الكوماندوز البريطانيين ضد فرنسا التي احتلها النازي في الحرب العالمية الثانية ، وكما يستطيع ان يبطئ المغيرون في ذلك الجزء من الاردن والذي احتله الاسرائيليون بعد حرب عام ١٩٦٧ .

لكن تتحقق أمور اثار التسليح في المواقف التي يقتصر فيها دون المتسللين على زرع أو تشجيع قوات العصابات المحلية التي يجري تجنيدها — ومبادئها اذا امكن ، بصورة كلية أو جزئية — من داخل بلد المهف واطله . هنا يستطيع الاستعمار الأجنبي الممثل في الراديو والادعاية والعملاء المسلحين

والمعدات الخاصة والخبرة الفنية و (ربما) القوات ، أن توسع من نطاق حرب أهلية حقيقية فى الداخل أو أن تبقى عليها أو حتى تشمل نازها .

التدخل الخارجى والحروب الداخلية :

يمكن أن يكون لاضط أو التدخل الخارجى اغراض مختلفة عدة . فيمكن أن يهدف الى حمل البلد المستهدف على عمل شئ، لولا هذا ما عملته . أو يمكن أن يحاول منسح حكومة الأخير من عمل شئ، لولا هذا لعملته . (أول هذه الاهداف كان يدعى « س » و « الثانى » و « فى الجدول (١٢) . ولكن البلد الذى يمارس التأثير . قد تكون له أهداف ابعاد مدى . فقد يرغب فى تغيير تركيب حكومة شيوعية فى الضغط على بلد مجاور تتخذ منه هدفها ، لينخل الشيوعيين الحثيين فى حكومته الانتلافية الجديدة . وهو ما يضع وحده حدا (هكذا يوحى الى هذا البلد) للعنف الذى يساعده الأجانب . فى بلد . وقد يهدف ضغطها الى اقامة نظام حكم شيوعى كامل يكون القائمون فيه اما من اهل البلد أو يجرى استيراد بعضهم من الخارج . وبالعكس . وقد تضغط قوة معادية للشيوعية على بلد خاضع لحكم الشيوعيين . حتى يخفف من قيوده الدكتاتورية ويمنح مزيدا من الحرية قدرا كبيرا من الاستقلال الداخلى لاقاليم الحدود حيث يمكن أن تسود المشاعر غير الشيوعية أو المعادية ، أو تقلب كلية حكومة البلد المستهدف الشيوعية وتحل محلها نظم حكم معاد للشيوعية ، وربما يكون مواليا للغرب . فالدعم الروسى السوفيتى والبلغارى واليوغسلافى للمعاصبات الشيوعية اليونانية فى منتصف الاربعينات . وضغط فيتنام الشمالية على لاوس وفيتنام الجنوبية فى الخمسينات والستينات ، امثلة على النوع الأول . وتأييد الولايات المتحدة للمعاصبات الكوبية المعادية للشيوعية فى زمن غزو خليج الخنازير فى عام ١٩٦١ ، اشار مشكلات من النوع الثانى .

ونتيجة امثال هذه الجهود فى الاغلب على امور ثلاثة :

- ١ — تعاطف ونشاط وقوة اهل البلد المستهدف ، فى تاييد أو معارضة حكومتهم .
- ٢ — مجرد حجم ونوع واستمرار الاستثمار والضغط الخارجى على البلد أو نظام الحكم المستهدف .
- ٣ — تدخل أو عدم تدخل بلاد اخرى مع اى من جانبي الصراع .

والوزن النسبى لكل من هذه العوامل الثلاثة يتفاوت بصفة جزئية فيما لحجم البلد الهدف . فكلما كان عدد سكانه كبيرا زادت تكلفة التدخل

وقبل انشره . وفى البلاد الكبيرة (كالتي يزيد عدد سكان الواحد منها على ٣٠ مليوناً) يكون التدخل الأجنبى غالبا بوجه خاص ولا يبشر بنفع ، وتكون مواقف السكان المحليين وأعمالهم حاسمة بالنسبة الى نتيجة النزاعات السياسية . وفى البلاد الصغيرة (كالتي يقل عدد سكان الواحد منها عن ١٠ ملايين) فالأكثر احتمالا أن ينجح التدخل الخارجى المستقر أو السافر . على نحو ما نجح فى جواتيمالا فى عام ١٩٥٤ وفى لبنان عام ١٩٥٨ وجمهورية الدومنيكان عام ١٩٦٥ . أن احتفاظ بلد صغير بنوع الحكم الذى يخلق عداء بينه وبين جارك قوى . نقول أن هذا يحتاج الى حكومة ثابتة الدائم بصورة غير عادية . أو الى دوافع قوية عند جزء كبير من السكان ، ولكن سويسرا واسرائيل وقنلندا وأفغانستان وكوبا كلها أظهرت فى أوقات مختلفة وبطرق شتى أن هذا ممكن ، خاصة إذا كان البلد الصغير الذى ينعم بدفاع قوى ، لا يستأهل (من ناحية جاره الأكبر) التكاليف المحتقة التى ينطوى عليها تدخل على نطاق من الكبر بحيث يسقط حكمته أو يضع نهاية لاستقاله .

أكبر الاحتمال أن تنشأ مشكلات دولية خطيرة فى حالة البلاد متوسطة الحجم (ربما البلاد التى يتراوح عدد سكانها بين ٢٠ ، ٣٠ مليونا) كالجائر ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر ، التى قد تبجو من الصغر بحيث تظهر كأهداف سهلة للتدخل ، لكنها من الكبر بحيث لا تبجو مجزية . فإذا أصبح بلد من هذا الحجم المتوسط المغرى ، منقسما على نفسه بسبب صراع داخلى بين الجماعات أو ثورة بدأت أو حرب أهلية . فقد تجر قوة أو عدة قوى خارجية بشدة الى التدخل ، سرا أو علانية ، أملا فى كسب سريع فى صراع القوى الدولى . لكن من المحتمل أن تصاب مثل هذه الأمال بالخيبة وخاصة إذا كان لدى جزء كبير من أهل البلد . دافع قوى على الاشتراك فى نضالاته السياسية . ويحتمل فى أمثال هذه الحالات أن يقدم ميزان القوى السياسية الداخلية أكبر اسهام فى تقرير النتيجة . ويمكن أن يكون نطاق الصراع من الكبر بحيث يجعل التدخل الخارجى طويلا جدا وغاليا ، وفى النهاية غير مجز . وحتى إذا قدر لطفنا الدول المتخطة المحليين أن يتقبلوا فى بلد من هذا الحجم المتوسط المغرى ولكن يصعب التحكم فيه ، فمن المحتمل أن يستنتجوا بسرعة تماما وغالبا ما يكون الاستنتاج صحيحا ، أنهم كسبوا أساسا بفضل جهودهم وقد ينتهى الأمر بأن يثيروا بانكارهم الجيل دةشة حماتهم السابقين .

فى البلاد ذات الحجم الذى له وزنه ، فإن القوة النسبية للعوامل الأساسية الثلاثة — أعداد ونشاط السكان المحليين ، وحجم ومهارة

للتدخل من جانب القسوة الخارجية ، وامتناع او تدخل قوى اجنبية اخرى -
نقول ان هذه تولد احدى انواع رئيسية ثلاثة من الصراع :

(١) حرب اعلية تشتبك فيها وتواصلها بوجه خاص قوات من داخل البلد الهدف ،
ولا تلعب فيها الاستثمارات والضغط الاجنبية سوى دور هامشي (كما نلت في
الحرب الاعلية الروسية في السنوات ١٩١٧ - ١٩٢١) .

(٢) هجوم خارجي تقوم به املا قوات خارجية تمر حدا تومها أو الخط الذي يحد
جزءا من بلد مقسم ، ولا تحصل الا على تأييد قصير الامد وهامش من جانب المتعاطفين
ورجال المصالح المحليين (كما في حالة قيام كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية
في ١٩٥٠) .

(٣) نوع مختلط من الحرب تقوم فيه قوات كبيرة من شوار محليين بمخاتلة حكومة البلد
المستهدف ، وبطريقة حرب اعلية حقيقية ، بينما تنلق في الوقت نفسه تاييدا كبيرا
ومفعلا من جانب قوة خارجية واحدة على الاقل (كما كان الشأن بالنسبة
الى عصابات غييت كونج في فيتنام الجنوبية الذين صدرت وزارة الدفاع الامريكية
في عام ١٩٦٧ انهم يتكونون من حوالي ٢٣٠.٠٠٠ من الفيتناميين الجنوبيين .
٥٠.٠٠٠ من الافراد والقوات من فيتنام الشمالية) .

خلال معظم الوقت الذي انقضى منذ عام ١٩٤٥ كانت سياسة الولايات
المتحدة ازاء نوعي الصراع الاولين واضحة وبسيطة نسبيا . كانت قائمة
على تجنب اي تورط شديد في الحروب الاعلية الحقيقية في الخارج كالحرب
الاهلية الصينية ، ولكنها تعارض بشدة وحتى لو كلفها الامر كثيرا ، اي
عدوان ضخم عبر حد دولي او خط يفصل بين جزئي بلد كما في كوريا في
سنة ١٩٥٠ . كلتسا هاتين السياستين كانتا موضع الرضاء بدرجة معتولة
في داخل الولايات المتحدة وكذلك في معظم العالم غير الشيوعي ، حيث ظلت
المعارضة لها ثانوية .

ولسكن لا توجد سياسة بسيطة لمعالجة النوع الثالث (المختلط)
من الصراع ، مثل حرب غييتنام في الستينات . عندما جربت السياسات
البسيطة في تلك الحالة ، فسرعان ما اصبح واضحا انها لم تحرز تقدما
طيبا بوجه خاص .

لقد مالت الادارات المتعاقبة في الولايات المتحدة ، وخاصة ادارة
الرئيس جونسون اعتبارا من عام ١٩٦٤ الى وصف هذا الصراع بأنه أصل
مسألة عدوان من جانب فيتنام الشمالية على فيتنام الجنوبية . على العكس
من ذلك مال النقاد المحليون والاجانب وهم يشيرون الى ان اربعة اخماس

الفييت كونج كانوا من الفييتناميين الجنوبيين نقول ان هؤلاء النقاد مالوا الى ان يروا النزاع على انه اساسا حرب اعلية ، مغفلين ان خمس قوات فييت كونج من فييتنام الشمالية وان الجزء الاكبر من قوة نيران ومعدات فييت كونج من البلد الاخير او من بلاد شيوعية اخرى . وسرعان ما عمدت الحكومات المتعاقبة في فييتنام الجنوبية وكندا كانت تعتمد على الدعم الامريكى ، انى طلب اعداد متزايدة باستمرار من القوات لمساعدتها ضد اعدائها الاجانب والمخبيين . واذ حل مايو ١٩٦٧ كان حوالى ٤٥٠.٠٠٠ من القوات الامريكية مستبكين في الولايات المتحدة ، ويزيدون عن عدد المتصلين آنذاك من الفييتناميين الشماليين بنسبة ٩ : ١ تقريبا . وفى ذلك الوقت ايضا كانت القوات الجوية والبحرية الامريكية تضرب باستمرار الكثير من فييتنام الشمالية لاكثر من عامين (منذ فبراير ١٩٦٥) . ولكن لم تظهر حكومة فييتنام الشمالية اية علامات تدل على الاستسلام ، ولم تظهر الحرب في فييتنام الجنوبية اية علامات تدل على انها تخف حدة . فالواقع ان الصراع الشامل فى المنطقة كان يواصل التصاعد . كان ظاهرا ان حربا من هذا النوع لا يمكن ان يفضها تعريف مذهبي واضح او نصر عسكري واضح . وانما يفضها بدلا من ذلك سلسلة من التعب وانهاك القوى ثم التفاهم فى نهاية الامر — الا اذا بلغتها جانحة تشيها حرب اكبر منها بكثير بين القوى الكبرى .

سلم التصاعد :

ان حربا محدودة من النوع الذى دار فى فييتنام فى اوائل عام ١٩٦٧ . اى حربا لا تصل الى حد الضرب الشامل واعمال الفزو البرى انضخم واستخدام الاسلحة النووية ، هذه الحرب كما صورها هريان كاهن (ويبينها الجدول ١) لا تهى سوى وقفة مؤقتة على سلم التصاعد الطويل .

فى كل حرب محدود تقريبا فى زمننا هذا . تكون القوى الكبرى متورطة بطريق مباشر وغير مباشر . فاذا قبلوا جميعا نتيجة الصراع المحدود الحلى — المكسب او الخسارة او الانسحاب — فعندئذ تصبح هذه الحرب بالنسبة اليهم « معركة متفقا عليها » . وفى هذه الحالة وفى نطاق حدود قواعدما المقبولة ضمنا او علنا ، تكون القوى الكبرى حرة فى ان تجرب سياساتها واسلحتها (التثبيعية) وكذلك قدرات ومواقع نتيجتها اخلية ثم تواصل بعد ذلك سياساتها هناك وفى بلاد اخرى ، فى ضوء هذه الحرب .

لكن اذا رفضت قوة كبرى واحدة على الأقل هذه النتيجة المحلّة .
تعدّئذ تخسر بعض القواعد المقيّدة لها بدلا من ان تقبل على نفسها
ضياغ ماء وجهها أو تقودها . أو هزيمة حلفائها . وفي تلك الحالة تميل
على تصعيد الحرب . وإذا لم تكن كل قوة كبرى في الجانب المعارض اضعف
بكثير أو اشدّ جنبا بكثير أو اكبر ميلا الى السلام بكثير . فان الجانب
الأخر سوف يفعل الشيء نفسه . وبسبب التصعيد قدما متجاوزا نقطة
التوقف الرئيسية هذه .

ابتداء من هنا تقلل نقاط التوقف . ويقل الاحتمال بأن يكون لها
تأثير كبير . فالآن تميل الحرب التقليدية المحسودة الى ان تخلى الطريق للحرب
التقليدية الشاملة التي لا قيود فيها على الاهداف العسكرية في الميدان .
ولكن الحرب التقليدية الشاملة تناسب قيام سيكولوجية حرب تقليدية .
من النوع المألوف من الحربين العالميتين الأولى والثانية . بل سوف تبدو
الأسلحة الأكثر تطرفا . ذات جاذبية بالنسبة الى الصفوة .
والرأى العام في البلاد المتنازعة الرئيسية . وذلك مع التبرير القديم الذي
هو أنه ان المتوقع الآن ان تكون أكثر التكتيكات قوة هي أكثر رجحان .
وشققة نظرا لأنها تقضى على العدو بسرعة وبهذا تفقد الأرواح .
ولكن يميل هذا النطاق الى أن يلقي القبول من كلا الجانبين . أو ان الجانب
الذي كان أقل قسوة في أول الأمر سرعان ما يلجأ الى الشر . هكذا
تصبح الحرب اشدّ تدميرا . ويزداد الشعور بالمرارة من ناحية الذين
يبقون على قيد الحياة بعدما . قد يبدو الآن ان الالتجاء الى الأسلحة
النووية مسألة وقت فقط . وقد يصبح كل جانب مصمما على انتزاع كل
ميزة ممكنة بأن يسرع بعمل ما يظنونه في أي حال امرا محتوما .

في أول الأمر ، فحتى الحرب النووية يمكن ان تظل محلبة . يمكن استخدام
الأسلحة النووية التكتيكية فقط ، وفي ساحة القتال فقط ، لكن سرعان
ما قد تستخدم أسلحة نووية متوسطة المدى تحملها الصواريخ لمهاجمة
الموانئ ومراكز الخطوط الحديدية والمطارات عند كل جانب وراء الجبهة
المحلبة ، فتممر خلال العملية الكثير من السكان المدنيين الموجودين على
مقربة منها . (قد تكون الخدمة التي يصاب بها الرأي العام من
هذه المرحلة أقل عنفا وقد يكون الناس قد أصبحوا متعودين في
الراحل المبكرة من الحرب ، على هجمات جوية تقليدية على نطاق كبير .
على المدنيين ، وقد لا يكونون على بينة تماما من قدرات الجانب الآخر
على الشر) .

لكن اذ يصاب جانب بأفدح الاضرار في النزاع النووي المحلى فثمة ما

ببغرى قاذته بمهاجمة « الحرم الرئيسى » لقوة العدو (المتحالف) - اى اقلية الوطنى الرئيسى باقاليمه المركزية ومعدنه الرئيسية . قد تكون الهجمات الاولى التى يشنها اى من الجانبين مجرد مظاهرات ، او هجمات « تادييبية » يتراد بها تدمير اهداف عسكرية مخصوصة او منشآت صناعية او مراكز سكانية بقصد اظهار قوة اسلحته . من وجهة نظر الشخص الفنى كان تدمير مدينتى ميروشيا ونجازاكي فى اغسطس ١٩٤٥ من امثال هذه الهجمات « التادييبية » التى لم يلك اليابانيون آنذاك قدرة على الانتقام لها . ولكن فى عالم اليوم سوف يملك كلا الجانبين فى اى حرب كبرى اسلحة نووية ، واذ الهجمات التى تشن من قبيل المظاهرات او الهجمات « التادييبية » يمكن الرد عليها بالثار بدلا من الاستسلام ، فمن المحتمل جدا ان يستمر التصاعد .

والآن وقد اظهر كل جانب الرعب الذى تسببه اسلحته ، واستعداده لاستخدامها بقسوة لا ترحم . يكون لديه دافع قوى جدا على ان يدمر اكبر قدر ممكن من اسلحة الآخر قبل ان يتمكن من استخدامها . عنا قد تدخل الحرب المتصاعدة مرحلة « الحروب المركزية العسكرية » بشن هجمات نووية على اهداف عسكرية فى الاراضى الرئيسية التابعة للقوتين المتنازعتين . قد تكون هذه « قوة مضادة » او « ضربة اولى » تهدف الى الى ان تدمر بسرعة الكثير من قاذفات الخصم وصواريخه وهى رابضة على الارض قبل اطلاقها ، وهنا قد تحاول كل قوة ان تضرب الاخرى فتجبرها على الاستسلام . ولكن ليس من المحتمل ان تقضى « ضربة اولى » على جميع الاسلحة النووية التى تملكها قوة كبرى . وقد تكون القوة تنبئى لديها لتوجيه « ضربة ثانية » ثارية ضد المهاجم ، مدمرة .

فى هذه المرحلة قد تخلى حرب « القوة المضادة » الموجهة ضد المطارات ومواقع الصواريخ ، الطرق امام الحرب « ضد المدن » الموجهة ضد الاهالى . طبقا لحسابات بعض الاستراتيجيين فان افضل ما يمكن ان يعمله كل جانب هو ان لا يدمر فى اول الامر سوى مدينة واحدة او عدد قليل من المدن عند خصمه ، لى يقنعه بان مدنه الباقية الآن عبارة عن رهائن . ولكن قد توحى له نفس الحسابات الاستراتيجية المقولسة بان عليه ان يفعل الشئ نفسه اى يدمر مدينة او عددا قليلا من مدن الشعب العدو ، لى يحتفظ بالمدن الباقية كرهائن : قد تكون النتائج حربا « ضد المدن » تسير ببطء وفيها تدمر كل من القوتين الكبيرتين مدن الاخرى ، واحدة بعد الاخرى ، فى تعاقب من الموت ، الى ان تقرر احدهما ان تزيد من تصعيد الحرب .

ذلك انه مايزال هناك مجال للتصعيد . هنالك مدن - قد يعتز بها شعب بالكثير مما يعتز بغيرها ، لأنها تضم مقدسات دينية ، أو آثارا قومية تعتبر كنزا ، أو كنوزا غنية لا يمكن تعويضها . أو الكثير من افراد أسرات الصفوة الحاكمة . واهم من هذا في عصر السياسة الجماهيرية الذي نعيش فيه ، هنا التركزات السكانية الكبيرة التي تضم الملايين الكثيرة . من أبناء الشعب . أي من هذه أو كلها يمكن أن تصبح في هذه المرحلة أهدافا لهجمات « القيمة المضادة » أو الأعمال الانتقامية اذا هوجم معظمها أو كلها . يمكن ان نتحدث عن « هجوم للقضاء على الأهداف المدنية » . وإذا توقفت جميع القيود بل وكذلك كل جهود أخرى من أجل رقابة سياسية معقولة ، واطلاق بلسد كل أسلحته الناقية على عدوه . لكان هناك ما يتحدث عنه بعض الكتاب بأنه « حرب تشنعية أو جنونية » .

بعد هذا . أي بعد اطلاق آخر سلاح ونفاذ آخر مورد عسكري . غلن يتبقى شئ . سوى احتمال موت بطل ، في أرض خراب شاسعة ومسممة ليعيش فيها معظم ان لم يكن كل من قد يظل على قيد البقاء .

صلاحيات جوهرية في العمليات : اخفاقات الادراك الحسى وبعد النظر والرقابة :

بدا العرض الذي قدمناه بمحاولة دولة الضغط على أخرى . ثم استعرض اتساع نطاق الصراع الدولي الى ان تم الوصول الى مستوى الحرب المحدودة ، وتتبع اماكن تصيدها الى درجة حرب شاملة ودمار المتصارعين الكبيرين هما وقدر كبير من بينهما . ان العمليات التي يمكن ان تربط بين هذه المراحل المتعاقبة من تصاعد الصراع الى سلسلة قاتلة من الاحداث ، هذه العمليات هي اخفاقات :

الادراك وبعد النظر والرقابة : واخفاقات الادراك معروفة لنا من المناقشة التي أجريناها عن الصور الجماهيرية ووسائل الاعلام ودور الحكومات التي تدعم هذه الصور أو لا ثم تصبح هي نفسها متأثرة بها وهي تتخذ قراراتها . ان التطاق بصور راسخة من شعب امرى ، وعن البلاد الأجنبية ، والرغبة في توافق ادراكى . ورفض وانكار المعلومات التي لا تتفق مع الدركات المقبولة - هذه جميعا يمكن ان تصل الى ما يعادل النوم أو العمى بالنسبة الى الحكومات والشعوب . فقد تعجز عن ان ترى بطريقة واقعية مواقف وقدرات الشعوب الأجنبية ، ومصالح الحكومات الأجنبية وسياساتها وقدراتها والتزاماتها ، الى ان تجد نفسها على الطريق المؤدى الى صدام كامل ، وعلى الطريق الى التصعيد .

وعندما تسير حكومة في طريقها نحو الصدام فقد يظن فيها انها تجاوزت نقطة المفاجأة والنقطة التي لا مهرب عندها ، وهذا شبيه بموقف تبطان مركب أو سائق ، ونقطة المفاجأة في حادثة سيارة ، طبقا مشروع وضع من أجل الابحاث المتعلقة بشركات التأمين على السيارات ، هي النقطة في سبيل سيارة والتي عندها يصبح سائقها على بينة في اول الامر من انه يتحرك نحو تصادم او حادثة كبيرة أخرى . **والنقطة التي لا مهرب عندها** هي تلك النقطة في سيرة نحو الحدث عندما لا يستطيع ان يفعل شيئا آخر لتسبب تصادم . فاذا جاءت نقطة المفاجأة قبل النقطة التي لا مهرب عندها فلا يزال في امكان السائق ان يمنع الصدام وينقذ نفسه وعربته ، اما اذا جاءت بعدها فان الإدراك بالامر يأتي متاخرا جدا وتكون الكارثة قد اصبحت محتومة .

نفس الاحداث المتعاقبة جرى تتبعها في الصدامات الخطيرة بالسياسة العالمية ، مثل بدء الحرب العالمية الاولى . فقد اكتشفت بعض الحكومات في عام ١٩١٤ انها كانت تتحرك نحو حرب كبيرة وليست صغيرة ، في وقت كان ما يزال في امكانها جميعا ان تتفادها (برغم انها لم تفعل ما فيه الكفاية ، وهو ما حدث) . وتكون حكومات أخرى مثل المانيا الامبراطورية ، والروسيا ، والنمسا والمجر . ثم تكتشف الا في وقت متأخر جدا الى اين كانت الاحداث تسوقهم وعجزوا عن وقف رحلة بلادهم الى الهلاك .

اذا كانت عملية التصعيد ابطا ويطول امدما في المراحل الأقرب ، فان النقطة التي لا مهرب عندها تأتي بعد ذلك . فاذا حدث ان حكام بلد واحد على الأقل ، اكتشفوا في الوقت المناسب ان « نظام الصراع » يأسره بين البلدين المتنازعين يسير نحو الكارثة ، فقد لا يزال في وسعهما النجاح في وقت التصاعد . ولكن حتى لو ادركوا خطرهم في الوقت المناسب ، فان عملية التصعيد نفسها يمكن ان تسيء الى قدرتهم على اتخاذ قرارات معقولة او ان تقضي على هذه القدرة جزئيا . والآن يتعرض القادة الذين يتخذون القرارات للتوتر الذي يسببه الخوف والاستياء من الخصم الأجنبي ، وللتأثير الناجم من تصرفاته الخطوية على التهديد والاستقزاز او العداء ، وللتأثير المترقب على الرأي العام المحلي وعنايتهم الوطنية والتي تلهب المشاعر بصورة تكاد ان تكون محتومة . في ظل هذه الضغوط قد تتغير قيم ومدرجات صانعي القرارات انفسهم ، فتفسير في اتجاه صراع اشد ، او قد يحل محلهم آخرون . الآن تقل الدوافع التي تحملهم على مواصلة الصراع بقوة وزيادة حدته .

وفي نهاية الامر ، وكما في حالة حرب محدودة ، فان الشعور المؤيد للحرب أو المؤيد للصراع ، في صفوف الصفوة وكذلك في صفوف الجماهير ، قد يصل الى مستوى عال يمكن ان يستقر عنده لفترة من الزمن بينما يجري دفع الحرب المحدودة

تدما ، هناك ثلاثة مخارج من مستوى القمة هذا • يمكن كسب الحرب المحدودة فينتهى الشعور المؤيد للصراع بالنصر ، أو يتصاعد الصراع فيتحوّل الى دمار نووى شامل ، أو ان يطول الصراع دون ان يحرز اى من الاطراف نصرا ، وفى النهاية تتعبه مرحلة من الاعياء أو انهك القوى أو اعادة توجيه الرغبات فى الجبهة الداخلية • وبعد ان يكون الكثير من الشبان قد قتلوا ففسالبا ما بدت حياة الذين ظلوا على قيد البقاء ، أكثر قبيّة وأثمن ، وأحيانا بدت اهداف أو مطالب المرحلة الافتتاحية فى صراع ما ، غير ذات اهمية بشكل غريب بالنسبة الى اولئك الذين كانوا يملكون يعيشون على قرب من نهايته •

عند هذه المرحلة قد يتحطم اجماع الرأى السياسى الداخلى • فبينما يحتمل ان تواصل بعض الجماعات الضغط من أجل الحرب ، فقد تقوم جماعات أخرى بمعارضتها وبالضغط من أجل السلم • وبدلا من هذا فان الرأى المحلى فى صفوف كافة الجماعات والمستويات قد يتحرك ببطء بوجه عام بحيث تجنب الصراع الداخلى اذ يقل بالتدريج التأييد للحرب الخارجية • فى اى الحالتين قد يتحول رأى الصفة ورأى الجماهير نحو التفاهم والتسوية •

لقد كتبت الفقرتان الاخيرتان فى عام ١٩٦٧ • وللقراء ان يحكموا بأنفسهم الى اى مدى تشبه التطورات السياسية الحقيقية التى جرت فى الولايات المتحدة اثناء الحرب الفيتنامية (١٩٦٥ — ١٩٧٣) وما بعدها ، الانماط التى شرحت فى استكشاشات هنا • وعلى أية حال ، فان الولايات المتحدة بدت بحلول عام ١٩٧٧ ، دولة متحدة الى حد معقول •

وفى حالة بلد انهكت قواه بدرجة خطيرة واصيب بالهزيمة • فقد بزداد تحول رأى الصفة والجماهير ، فيمكن ان يقبلا الآن تقييم تنازلات كبيرة للخصم على غرار ما كان عليه حال الكثير من الروس فى اوائل عام ١٩١٨ عند عقد صلح برست / ليتوفسك مع المانيا • بل وقد يرون فى الحالات المتطرفة التسليم المباشر اذا ظهر ان مواصلة المقاومة ضد عدو متفوق الى حد كبير امر لا أمل فيه ، واذا ظهرت الحياة افضل فى ظل الظروف التى يمكن التنبؤ بها بعد الاستسلام ، على نحو ما بدت بالنسبة الى القادة العسكريين الالمان واليابانيين الذين سلموا للولايات المتحدة وللحلفاء الآخرين فى عام ١٩٤٥ •

ومع كل ، كان مثل هذا التسليم صفقة بغمومة ضئيلة • فقد استخدم البلد المهزوم ما تبقى من طاقته للاحاق الخسارة بالانتصر من أجل الحصول على شروط كان يتوقع ان تكون خيرا مما يحتمل ان يحصل عليه بطريق آخر • غير ان مشن هذا الاستسلام يتطلب منتصرا مؤثرا وقادرا على فرض الشروط ، ويبدو من غير المحتمل ان يبقى اى منتصر من هذا النوع بعد اى حرب نووية شاملة بين القوى العظمى •

ولما كان يدعو من غير المحتمل أيضا أن تصل إلى قوة عظيمة إلا في حالة العمل
البالغ الشدة — والمتبادل — لهذا يحتمل أن تظل المناقشات حول « استسلام
استراتيجية » أكاديمية تماما . فالمناقشات حول المحول عن التصعيد ، وتقييد
الصراع في المراحل المبكرة من صراع بين القوى المظلمة ، تقول أن هذا ينبغي أن
يكون إجراء عمليا بدرجة أكبر .

الفصل الرابع عشر

بعض البدائل عن التصعيد والحرب

حتى حيث لم تنجح دولة في السيطرة على سلوك أخرى ، فلا يزال من الممكن إما الإبطاء بالتصاعد نحو صراع شامل أو وقفه — بل وربما قلبه . ويمكن في الحقيقة تجنبه كلية في ظل ظروف معينة (نناقشها فيما بعد) . في الامكان ان نجعل الصراعات نادرة وضمنية حتى بين بلاد أو شعوب يعتمد بعضها على بعض اعتمادا وثيقا ، وان نجعل التعاون أكثر حدوثا وجزاء ، بحيث يستهل سلسلة من الأحداث المؤدية الى صورة ما من التخالل السياسي المستقر والدائم .

لقد اقترح اثنان من رجال علم النفس الاجتماعي وهما تشارلز ا . اوسجور (ومورتون دويتش) والعالم الاجتماعي اميناي اتزيونى نوعا من الاستراتيجية لاعادة مواقف الصراع الحادة عن طريق التصاعد . ففي رأيهم ان على اية حكومة ترغب في التخفيف من صراع ما ان تقدم تنازلا من طرف واحد ، محدودا ولكنه واضح لا تخطفه العين ، او تقوم بحركة تنم عن التوفيق ، او تقوم حتى بعدد صغير من امثال هذه الاعمال او الحركات . فاذا عاملها الشعب المعادى بالمثل بتقنينهم تنازل مضاد أو اجراء حركة تنم عن التوفيق ، فعلى البلد الاول ان يخطو خطوة اخرى ولكنها واضحة ، نحو تحسين العلاقات ، واذا قوبلت بخطوة من نوعها يجب اتخاذ خطوة اخرى الى ان يهبط الصراع بأسره الى مستوى آمن ، او الى ان تحل محله درجة من التسامح المتبادل والتعاون وفي النهاية من الود والصداقة .

اذا تعرضت اول مبادرة نحو الغاء التصاعد أو مزيد من الود ، للرفض فإن هذه النظرية تقترح الا يبعد البلد الأكثر استعدادا للتفاهم ، الى تصعيد الصراع مهما كانت الظروف ، وانما ينتظر بعض الوقت فحسب . اذا هوجم وجب ان يدافع عن مصالحه عند المستوى القائم من النزاع أو العداء ، ولكن ينبغي ان يسارع بمبادرة محدودة أخرى من جانبه نحو التفاهم . والفكرة الأساسية شبيهة بالتي توحى بها البيانات التجريبية التي قدمها اناطول رابوبورت بشأن مبارات ورسطة السجناء : ان المراد بها تجنب كل من الاستشهاد والانانية . ان تقاوم الهزيمة ولكن تواهمل اتاحة فرص واضحة ومتكررة امام الخصوم حتى ينتقل الى منطقة من الحركات التعاونية التي يقوم بها كلا الجانبين .

وبرغم ان هذه الاستراتيجية قد تنجح احيانا في العلاقات الدولية ، بمثلث ما نجحت في العلاقات العمالية وفي بعض مواقف صراع صغير نسبيا ، الا انه

نجاحها في المرحلة الحالية من السياسة الدولية ، مما لا يمكن الاعتماد عليه ، فغالبا ما وجدت الدوافع على الصراع في كلتا الدولتين . وعادة ما كانت متجسدة في الكثير من بنيانها الاجتماعي والسياسي ، وفي قراراتها واستثماراتها السابقة ، وفيما ارتبط به القادة وأهل الصفوة السياسيين والعسكريين من التزامات ، وفي الصور المرسومة في أذهان الصفوة والجماعير فيهما ، وفي التوقعات وسلاسل الأفعال التي سببتها هذه جميعا . فلو وقف هذه السلاسل من الأفعال ، وفُض الالتزامات ، وقلب أوامر معينة وسياسات كبرى ، وانغاث العقود الحكومية ، والرجوع عن وعود سياسية ، وتطهير سمعة أحزابها وزعمائها ، واحتباط التوقعات والمصالح ، وقلب عناصر التفاهم الداخلي والدولي والاتفاقات المتعلقة بالسياسة — نقول أن هذا كله اليوم وكثير انتكاسة وكثيرا ما يكون ملينا بالخطر الشديد . والبلد الذي يحاول فجأة قلب تصاعد صراع خارجي ، يجد نفسه واقعا تحت ضغوط وصراعات داخلية عنيفة ، وقد يشعر حكامه وأهل الصفوة فيه بالخوف من التكاليف الداخلية التي ينطوي عليها « التسليم » أو حتى الرجوع عن التصعيد في صراع خارجي ، بأكثريتها يخشون التكاليف السياسية والعسكرية التي تنطوي عليها مواجهة خارجية متصاعدة .

وتزداد هذه الاخطار المحلية إذا كانت التنازلات من طرف واحد لخصم كبيرة أو مناجنة ، وتزداد خطورتها إذا كانت لا تقابلها سريما تنازلات ظاهرة من جانبه ، أن المبادرات التدريجية المحدودة والمتكررة ، والتي يخفف منها انتظار مبادرات مضادة ومقاومة أية مجتمات جديدة يقوم بها الخصم والرد الثأري المحدود عليها ، تقول أن هذه المبادرات قد تذهب إلى حد القتل من المخاطر التي تترتب على أحداث أزمة داخلية ، ولكنها قد لا تقضى عليها كلية . ففي سبيل تحقيق النجاح يجب أن يكون حسن النية الحقيقي في الرجوع عن التصاعد في الخارج مصحوبا بجملة وكفاءة في الزعامة في الداخل .

التحول الداخلي بطرف أو كلا الطرفين إلى الصراع :

لما كانت الصراعات كثيرا ما تسببها عمليات كائنة ضمتها في الصروح الداخلية لأحد البلدين المتصاممين أو كليهما ، لهذا فإن تغييرا يطرأ على هذه الصروح ربما يضع حدا لأمثال هذه الصراعات ويضع جدا أيضا لتكرارها . ولذلك كثيرا ما كانت تصدر الدعوة من أجل إجراء تحويل داخلي جذري في البلاد المتنافسة . باعتباره أفضل طريق — والطريق الوحيد كما يرى البعض — لانتهاء الحرب . فقد كان في اعتقاد جان جاك روسو أن حكم الأمراء المطلق في دول أوروبا في القرن الثامن عشر ، كان السبب الأساسي في نشوب الحروب ، وعلى ذلك رفض مشروع معاصره الأب سان بيير لإنشاء عصابة من الأمراء للمحافظة على السلام باعتبار أنه مشروع لا يمكن تنفيذه . إذ كان من رأي روسو أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا بإلغاء نظم الحكم المطلق الملكية (ما كان أسكندر هاميلتون ليعتقد في هذا ، إذ أبان في

- كتابه « الاتحادى » ان التاريخ يظهر ان « الجمهوريات التجارية » من قبيلس قوطاجه والبنديقية اثبتت انها لا تقل ميلا الى الحروب عن الملكيات الارستقراطية ان لم تزد عنها) . بمرور الوقت زالت الملكيات المطلقة من معظم اوروبا وبقيت العالم ، ولكن اثبتت الدول القومية التى اعقبته انها لم تكن اكثر منها ميلا الى السلام .

بينما كان روسو يأمل أن يلغى الحرب عن طريق الماء الملكيات المطلقة ، كان ماركس ولينين يأملان فى انها جميع الحروب عن طريق الماء النظام الاقتصادى الرأسمالى ومعه فى النهاية وكما توقعا . كل الحكم الطبقي . كان فى اعتقاد ماركس أنه بانتهائها الصراعات بين الطبقات تنتهى الصراعات بين الشعوب . منذ عام ١٩٤٥ ظهرت مجموعة من الدول الشيوعية ، وبدا هذا الأول ايضا يتعرض للاختيار عن طريق التجربة . تزعم الحكومات الشيوعية عادة ان الصراعات الطبقيّة فى داخل بلادها قد انتهت الى حد كبير . وان علاقتها بالبلاد الشيوعية الاخرى اخوية ، وان جهاز الدولة الدكتاتورى فى كل من البلاد لم « يذبل » بعد كما انه لا يظهر اية علامات على انه سوف يذوى سريعا ، وكانت العلاقات الدولية ايضا بين البلاد الشيوعية وخاصة منها ما تتسم بظلال مختلفة من المذهب الشيوعى ، غنية بالصراعات السياسية والاقتصادية برغم انه لم تنشب حروب بينها حتى منتصف عام ١٩٦٧ . ومكذا كان الاحباط مصير الامل الشيوعى فى تجنب الصراعات بين الدول الشيوعية والتى تقتصر عن الحرب — كما حدث فى عام ١٩٦٨ عندما احتل السوفييت تشيكوسلوفاكيا ، ولكن الحكم على آمالها فى ان تتجنب البلاد الشيوعية بصفة دائما نشوب حرب كبرى بينها ، هذا الحكم لم يصدر بعد .

ومكذا اذا لم يكن التحويل الداخلى الجذرى حتى الآن قد الفى خطر الحرب ، فغالبا ما جعل الخوف من امثال هذه التحولات الجزرية الخطر اسوا . فالصفوات المعرضة للتهديد والاضطرابات التى كانت موضع الحماية (من قبيل امثالها فى المانيا واطاليا واليابان فى الثلاثينات) كانت احيانا وعن عمد ، تفضل الصراع فى الخارج على احتمال تغيير لا يطاق فى الداخل . فما كان يساورها من ضروب الخوف والاستياء من التغييرات المحلية التى تهددها ، نقول ان هذا جعلها تلتزم الدفاع وتعتمد الى المدحوان بشكل يجانى المقتل . اذ رأت فى كل مكان حولها مؤامرات وتهديدات ، فتصرب فى النهاية وقد تملكها الذعر والغضب الاعمى ، مناسبا او مدفا خارجيا .

من وجهة نظر المحافظة على السلام قد تكون تغييرات اقل جذرية وشمولا فى النظام الاجتماعى الداخلى وسياسة الدول — اكثر امانا واشد فعالية ، وخاصة اذا أمكن اجراء مثل هذه التغييرات المحدودة بصورة لا تتقطع . سوف يتبين ان تفسير امثال هذه التغييرات المحدودة وبوجه عام فى اتجاه زيادة قدرات كل شعب

على احتمال الصراع ومعالجة امره ، وان يكون هدفها في كل بلد زيادة قدرة نظامه السياسي على التكيف والتناسك . وقد رته على التكامل وأحداث تغيير فعال في بعض اعداف الشعب على الأمل ، بل وربما قدرته على تحقيق مزيد من التحول الذاتي الوطني والتطوير .

مثل هذه التطورات المحدودة والجزئية في الدول والشعوب (نحو ادارة أكثر فعالية للصراع والسعى وراء أهداف أقل خطرا وأكثر جزاء) تكرر حدوثها في التاريخ بأكثر مما قد يظن . فلقد اشتبكت انجلترا في حروب برية بالقساراء الأوروبية من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر . وخلال الكثير من هذه الفترة كانت تحتفظ بموان مثل بورجو وكاليه ، وأحرزت انتصارات محدودة في كريس وأجكورت ، وأحرقت جان دارك وأحدثت همارا في فرنسا . وبطلت الكثير من القوة البشرية والثروة في هذه العملية . ربما كان التزام انجلترا العسكري والسياسي بالنسبة الى القارة ، يبدو شيئا لا يمكن الرجوع عنه في نظر الكثير من قادتها . فيقال ان الملكة ماري الكاثوليكية ماتت وعلى شفيتها كلمة « كاليه » . لكن في الحقيقة كان الالتزام قد انتهى تقريبا آنذاك ، فسرعان ما تخلت انجلترا عن كاليه ومعها آخر معقل انجليزي في فرنسا . وتحولت من السعى وراء القوة البرية في القارة الى السعى لأكثر جزاء ، وراء القوة البحرية في جميع أرجاء العالم .

هذا التحول عاد بفوائد ضخمة على انجلترا اذ جاء لها بأربعة قرون من النمو والقوة والرخاء بشكل لم يسبق له مثيل . ولكن التحول لم يكن ممكنا او على الأمل اسهل الا باعتلاء العرش في انجلترا اسرة مالكة جديدة في عام ١٤٨٥ هي اسرة التيودور وكانت أكثر اهتماما بالسفن والشئون البحرية ، ومعها ائتلاف جديد من الانصار (مبنى على ويلز وبعض جماعات وعائلات الصفوة بمن كانوا قبلا أقل نفوذا) وفكرة جديدة عن الادارة والحكم . بعد ذلك بوقت ، وبعد عام ١٥٣٦ نجد ان التحول ساعد عليه ايضا قيام مشكلة جديدة هي الإصلاح الديني البروتستانتي التي غطت على الصور القديمة للالتزام انجليزي تجاه القارة . وأصبح التحول كاملا حين انقضت البروتستانتية الانجليزية نهائيا في عام ١٥٥٥ باعتلاء الملكة اليزابيث الأولى العرش .

لا يمكن تتبع امثلة أخرى بالتفصيل . ولكن تحول الاتحاد السويسري في عام ١٥١٥ من سعى منهك وراء السيطرة على لمبارديا الى سياسة أقل كلفة وأوفر جزاء ، تتمثل في الحياد والتوسع المحدود نحو الغرب والتطور الداخلي ، هذا التحول يبين نمطا مشابها . هنا ايضا سهل من التحول تحول نسبي لصالح أولئك الاعضاء القدامى والجدد من الاتحاد (مثل برني ، فريبورج ، سولوشين ، بازل ، شافهاوزن وابنسل) ومن كانوا قليلي الاهتمام بلومبارديا .

كما سهل منه تضاعف نسبي في نفوذ الكانتونات (مثل يوري وشفيز) على الاتحاد ككل وكانوا أشد اهتماما بشؤون لبارديا . وهنا أيضا جاء الإصلاح الديني في النهاية بطائفة جديدة من المشكلات والصراعات جعلت الالتزام السويسري السابق تجاه سياسة القوة في لبارديا ، سرعان ما بدأ غير ذي أهمية بل وغير ذي موضوع .

وتخلى السويد في القرن الثامن عشر عن سياسات القوة انكبرى التي سبق ان اتبعتها في منطقة بحر البلطيق وعلى حافة الكتلة البرية التي تمهلها روسيا . عجل به بالمثل تصاعد تكاليف حروب برية لا تنتهي ضد روسيا . والجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في سبيل انضمام كندا الى الاتحاد ، بصورة متقلبة منذ الثورة الأمريكية ومواد دستور الاتحاد حتى حرب ١٨١٢ ، هذه الجهود تطلت عنها بعد تلك الحرب والحلة غير الناجحة ضد كندا . ونزع سلاح الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة وكندا في عام ١٨١٩ وظل لا يتعرض لاي تحد جوهري بعد ذلك ، بينما تحولت السياسة الأمريكية تماما الى التوسيع نحو الغرب ، وهو سعى أكثر جزاء .

وبعملية مشابهة كان يمكن فرض تصاعد الصراع بين فرنسا والوطنيين العرب بالجزائر . فتحولت فرنسا من حرب برية في الجزائر استطال امدها وبغير نتيجة . الى سعى أشد فعالية وراء مصالحها في الكثير من بقية افريقيا وفي أوروبا ، فضلاً عن تطوير فرنسا ذاتها الاقتصادي والتكنولوجي وتزويد القوات الفرنسية المسلحة بالعتاد النووي . هذا التحول كان أسهل بسبب استبدال جزئي للمؤسسات ومجموعات الزعامة في عهد الجمهورية الرابعة بمؤسسات ومجموعات الجمهورية الخامسة بما فيها بوجه خاص الرئيس ديغول وحزبه ، واحلال قادة عسكريين جدد من ذوى الاتجاه الفني محل بعض قدامى القواد من دعاة الحرب الاستعمارية .

وفي أواخر الستينات كانت الولايات المتحدة قد بدأت تواجه مشكلة الاختيار بين سعى متزايد وراء القوة البرية في آسيا من جهة وسعى أقوى وأنشط وراء التكامل الاوربي والاطلنطي ، وتقديم المزيد من المعونة الاقتصادية للبلاد النامية والتوسع في الفضاء الخارجي ، مع ما صاحبه من نمو في قدراتها وموارد العلمة والتكنولوجية الشاملة . في ظل دستورها ونظامها القائم على وجود حزبين ، امكن ان يتم مثل هذا التحول في سهولة ويسر ، بمجرد ان راح الرأي العام في مستويات الجماهير والصفوة تطالب به ، وبحلول منتصف السبعينات كانت التزامات الولايات المتحدة ازاء الاراضي الاسيوية قد صفت بالسياسات التي انتهجها الرئيسان نكسون وفورد باستثناء رئيس واحد ، وهو كوريا الجنوبية حيث استمر وجود القوات الأمريكية . ان الانصحاب من فيتنام ولاوس وكامبوديا (م - ١٤ العلاقات الدولية)

قد حظى بتأييد غالبية الحزبين في الكونجرس وكذلك بتأييد غالبية العظمى من الرأي العام الأمريكي . وفي أثناء الأشهر القليلة الأولى من عهد حكومة كارتر في عام ١٩٧٧ ، اتخذت استعدادات لسحب القوات البرية الأمريكية تدريجياً من كوريا الجنوبية . ويبدو أن هذا القرار الكبير الذي سينفذ « خطوة خطوة » قد اتخذ وأنه لن يحدث تراجع فيه في القريب . ولكن الشيء الغامض هو إلى أي أهداف وأنشطة جديدة سيحول الشعب الأمريكي تصوره وموارده .

خفض الاتصالات المتبادلة :

تميل الصراعات على ما يوحى به العرض الموجود في الشكل رقم (٤) ، إلى أن تنشأ بين البلاد التي بينها درجة عالية من الترابط والتعامل المتبادل ولكن مصالحها متعارضة بحيث يكون هناك تفاير سالب في المكافآت التي تؤول إليها . فكثير من النتائج التي تعود بالفائدة على بلد قد تنطوي على إحباط وعقوبة للآخر . والصراعات بين أمثال هذه البلاد يمكن التقليل منها بخفض مساحة ترابطها المتبادل وبالتقليل من سير المعاملات فيما بينها . وإذا تقل الاتصالات المتبادلة ، كذلك تقل مناسبات نشوء المنازعات .

ويبدو أن السياسات التقليدية التي انتهجتها الصين القديمة كانت تسيير وفقاً لبعض مبادئ من هذا القبيل عندما بنى حكامها « السور العظيم » وقللوا معظم الاتصالات مع العالم الخارجي حتى أوائل القرن التاسع عشر . واتبع حكام اليابان في عهد أسرة توكوجاوا Tokagawa من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر سياسة مشابهة من العزلة عن العالم الخارجي . وخلال القرن التاسع عشر اضطرت كل من الصين واليابان إلى التخلي عن سياسات العزلة هذه ، ولكنها سياسات مكنت كلا البلدين حتى ذلك الوقت من أن يتجنبتا طيلة قرون عدة الحروب الخارجية الكبرى ، وهو ما يختلف اختلافاً يلفت النظر عن تاريخ بلاد أوروبا المعاصرة لها والذي كان ذا نزعة حربية أكثر .

في العالم الغربي ندر استخدام أمثال هذه السياسات من خفض الصراع عن طريق خفض المستوى المطلق (أو على الأقل الأهمية النسبية) للاتصالات بين بلاد يحتل أن تصبح أعداء . يمكن أن تكون بعض مشاعر من هذا النوع قد أسهمت في تكوين مزاج خطاب الوداع الذي القاه جورج واشنطن في عام ١٧٩٧ عندما نصح مواطنيه بطريقة واقعية أن يبتعدوا عن المنازعات والثورطات السياسية المعاصرة بالعالم القديم ، وهي مشاعر عادت مرة ثانية في ظل ظروف مختلفة جداً . فتمثلت في النزعة الانزالية التي تملك الكثير من الأمريكيين بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٤١ وأن كانت نتائجها أقل توفيقاً . وكانت الحكومات الشيوعية أكثر ميلاً إلى التقليل من الاتصالات عبر حدود بلادها — ومن الأمثلة المثيرة بوجه خاص بناء حائط برلين في أغسطس ١٩٤١ — ولكنها لم تفعل هذا للتقليل من الصراعات

الخارجية بقدر ما فعلته من أجل احكام سيطرتها الداخلية فى كل بلد من بلادها . لكن من الممكن (وان لم يكن من المؤكد) ان هذه السياسة ربما منعت على الأقل بعض احتكاكات وصدامات دولية لولا هذا لوقتت . فبرلين المقسمة على الأقل فى منتصف السبعينات ، بحت محينة اهدأ مما كانت عليه فى السنوات العشر السابقة على هذا المقء ، ولكن شروط الحصول على تأشيرات دخول لزيارة برلين الشرقية التى فرضتها جمهورية المانيا الديمقراطية من جانب واحد . قد اقامت الدليل على ان متساعب المدينة المقسمة لم تفتح .

التقليل من المصالح المتعارضة وتقوية المصالح المتوافقة :

اذا كان لا يمكن او لا ينبغى التقليل من الاتصالات المتبادلة . ففى الامكان ان نقل من احتمال وقوع الصراعات وذلك بان نخفض بعض او كل المصالح المتعارضة بين البلاد المعنية . اما كيف يتم هذا وبأى ثمن فيتوقف على طبيعة كل مصلحة . فتستطيع البلاد التى تشترك فى منافسة اقتصادية حادة ان يتحول كل منها الى خط مختلف من التخصص او الى اسواق مختلفة او مناطق جغرافية ذات أهمية أساسية . ويمكن اعادة تصحيح الاهداف السياسية ، وخلق مراكز جديدة واقل تاثيرا بالصراع يركز عليها الراى العام فى كل جاد اهتمامه .

ويمكن ازالة التهديدات والمظالم على نحو ما ازيلت الصواريخ السوفيتية المتوسطة المدى من كوبا فى عام ١٩٦٢ بناء على اصرار الولايات المتحدة . وتهنئة المخاوف الحقيقية او المزعومة بمثل ما عملت الولايات المتحدة على تهنئة مخاوف المصنفين والكوبيين عندما قدمت التأكيدات فى الوقت نفسه بأنه لن تتكرر محاولة غزو لكوبا تؤيدها الولايات المتحدة ، وذلك بعد الغزو الفاشل فى خليج الخنازير فى عام ١٩٦١ : بعد هذه التدابير المؤدية الى فض التصعيد (ومع استمرار وجود مستوى منخفض من الاتصالات الامريكية - الكوبية) قل التوتر على مقربة من كوريا فى ١٩٦٢ - ١٩٦٧ بشكل ظاهر .

وحتى اذا لم يمكن التقليل بصورة لها شأنها ، من الاتصالات او من المصالح المتصادمة ، فلا يزال فى الامكان التقليل من الصراعات عن طريق زيادة أهمية ووزن المصالح المتوازنة او المتداخلة بين البلاد المعنية . ففى داخل كل بلد كثيرا ما يمكن ان تجعل امثال هذه الروابط الايجابية ذات الأهمية للبلد الآخر تفوق المصالح التنلبية والمتعارضة بين البلدين والتى تؤدى الى الانفصال أو العداء . وحيث يمكن ايجاد مثل هذه المصالح المشتركة وجعلها تسود العلاقة بين البلدين ، يكون البلدان على استعداد للتحرك صوب علاقات متبادلة وودية ، بل وربما نحو مرحلة او درجة أعلى من التكامل السياسى .

وافضل امل فى التحرك فى هذا الاتجاه ، قد يكون فى استراتيجية مشتركة

فى كل من التغيير الداخلى والخارجى بالنسبة الى البلاد التى قد تبقى محصورة فى الصراع أو تتحرك نحو علاقات صحيحة أو حتى نحو التكامل . مثل هذا الأسلوب قد يعنى أن تصبح المصالح المتنافرة بين الأطراف المعنية أقل وزناً . بينما تجعل المصالح المتوافقة أسهل فى الرؤية وأقوى . وسوف يتطلب هذا الأسلوب نقل المراكز التى ينصب عليها اهتمام الرأى العام ، بعيداً عن الصراع ، بل ونحو التعاون إن أمكن . سوف يكون معناه فى داخل كل بلد عزل واضعاف جميع الجماعات والصفوات والمؤسسات والمصالح التى تعمل على زيادة حدة الصراعات ، بينما تدعم وتؤلف بين جميع تلك الجماعات والمصالح التى تعمل من أجل التصحيح والتعاون السلمى الدولى .

كل هذا يمكن أن يعنى بصورة ضمنية تغييراً سياسياً فى داخل معظم أو كل البلاد المعنية ، وقد يتعين فى بعضها أن تصل هذه التغييرات الى اعماق البنىة السياسى . الا ان هذه التغييرات يمكن أن تكون أكثر فعالية بالنسبة الى السلام إذا لم تصل الى درجة الثورة الكلية ، وإذا تجنبنا إثارة المخاوف وضروب الاستياء المتطرفة والتى يمكن فيها احتمال توليد الحرب ، وذلك فى جماعات الصفوة وذوات المصالح ظلت حتى ذلك الوقت موضع الرعاية .

وأكثر من هذا كله ، سوف يتعين على مثل هذه الاستراتيجية القائمة على خفض الصراع وإمكانية التكامل ، أن تهدف الى زيادة قدرات كل دولة قومية على إدارة الصراع ، والصبر على التهديدات والمفوض ، وعلى تغيير الأهداف والتحول الذاتى مع فقدان الذاتية والقيم والتقاليد الأساسية . وهذا يتطلب إعادة تعريف دور الشعب فى السياسة الدولية ، وكذلك إعادة تعريف الكثير من الأدوار السياسية فى داخل كل بلد . والأغلب انه يتطلب أيضاً إعادة وصف صورة العالم فى نظر الشعب أو قادته أو فئاته ذات الأهمية من الناحية السياسية ويتطلب فى المعادة بعض التغيير فى نظرة الشعب الى نفسه ، أى فى الصورة التى تلقى القبول من الناحيتين السياسية والثقافية وهى الصورة التى يكونها عن نفسه وقبيله وأهدافه .

لقد نجحت شعوب قلائل على امتداد التاريخ كما رأينا ، فى التعرض لمثل هذا التحول الجزئى وفى اخضاع التهديد المثل فى بعض (وإن لم يسكن كل) الصراعات الدولية لجباتها أو رخائها . ولكن أمثال هذه النجاحات لازمة اليوم لشعوب كثيرة ، وبمزيد من الاطمئنان والسرعة . ان أدوات جديدة أو متحسنة قد تكون متاحة الآن للوصول الى هذه النتائج وتستحق أن تكون محل الدراسة ، وأكثر هذه الأدوات المحتملة مدعاة الى الأمل هى القانون الدولى والمنظمات الدولية ومختلف صور النظام الاتحادى والتكامل الذى يتجاوز الحدود القومية .

الفصل الخامس عشر

التكامل الدولي وفوق القومى

يعنى التكامل بوجه عام خلق كل واحد من عدة أجزاء — أى تحويل وحدات كانت من قبل منفصلة عن بعضها البعض الى مكونات نظام متناسك ، ولذا ان نتفكر أن خصيصة أى نظام الأساسية عبارة عن درجة مهمة من الترابط بين الأجزاء التى يتكون منها ، وينحصر الترابط بين أى مكونين أو وحدتين فى الاحتمال بأن تغييرا يحدث فى أحدهما — أو أجزاء يتم على أحدهما — سوف يولد تغييرا فى الآخر يمكن التنبؤ به . وبهذا المعنى يشكل القفل والمفتاح الذى يتفق معه ، نظاما متكاملًا ، فادارة المفتاح « تدوير القفل » . وفى العادة ، للنظام ككل خواص ليست موجودة فى أى جزء فقط من الأجزاء التى يتكون منها . فالجهاز الصحيح المكون من قفل ومفتاح ، يمكن ان يستخدم للتحكم فى فتح وغلق باب ، وهذا ما لا يستطيع ان يفعله قفل بنفسه أو مفتاح بنفسه .

فالتكامل اذن عبارة عن علاقة بين وحدات ، وفيها تعتمد هذه الوحدات بعضها على بعض وتخلق سسويا خواص للنظام تفتقر اليها كل وحدة بمفردها . غير أنه أحيانا تستخدم كلمة « تكامل » أيضا لوصف عملية **التكامل** أى الربط التى يتم بها الوصول الى مثل هذه العلاقة أو هذا الوضع بين وحدات كانت من قبل منفصلة ، بعضها عن بعض .

والتكامل السياسى : هو ضم ممثلين سياسيين أو وحدات سياسية من قبيل الأفراد أو الجماعات أو الهيئات البلدية أو الأقاليم أو البلاد ، وذلك من ناحية سلوكها السياسى . وفى السياسة يكون التكامل علاقة يتبدل فيها سلوك امثال هؤلاء الممثلين السياسيين أو الوحدات أو المكونات ، عما يمكن أن يكون عليه لولا هذا (أى اذا لم يكن ثمة ترابط وتكامل بين هذه المكونات ، ومن هذه الناحية يمكن مقارنة التكامل **بالسلطة** ، اذ يمكن النظر الى السلطة على أنها علاقة يجبر فيها ممثل واحد على الأقل ، على أن يتصرف بطريقة مختلفة عن التى يتصرف بها لولا هذه العلاقة (أى اذا لم يكن لهذه السلطة وجود) .

ويتكون مجال التكامل ، شأنه شأن مجال السلطة ، من شعوب المناطق الجغرافية التى تتم هذه العملية بينها ، وعلى غرار السلطة ، فالتكامل أيضا نطقي هو مجموع نواحي السلوك المختلفة التى تنطبق عليها هذه العلاقة المتكاملة . وهكذا فانجلترا وويلز متكاملتان ليس فقط من الناحية السياسية عن طريق جميع السياسات الكثيرة التى تنتهجها دولة رفاحية عصرية ، ولكنهما مترابطتان أيضا

بالنسبة الى الدين عن طريق كنيسة انجلترا التي تساندها دولتهما المشتركة ويرأسها ملك هذه الدولة . ولكن لا وجود في الولايات المتحدة (المترابطة من نواح أخرى كثيرة جدا) لمثل هذا التكامل الدينى الرسمى بين الولايات التى يمكن أن تكون لها تقاليد مختلفة على نحو ما نلقاه فى ماساشوسيتس وماريلاند ونيو يورك ونيفاذا ونيويورك . واعضاء الأمم المتحدة متكاملون بالنسبة الى طائفة صغيرة من المهام .

ويمكن أيضا مقارنة التكامل السياسى بالسلطة من ناحية **هذه** . ونستطيع أن نرى مجال التكامل هذا يتكون من مدى المكافآت ونواحي الحرمان بالنسبة الى الوحدات المكونة له ، والتي يجرى بها المحافظ على علاقة ترابط بين هذه الوحدات ، وهذا الذى قد يكون متوسطا فى حالة منظمة دولية ثانوية ذات أهمية هامشية بالنسبة الى أعضائها ، بحيث يأتى لهم نجاحها بالقليل من الكسب ، ولا يعود عليهم حلها الا بالقليل من الخسارة . أو يمكن أن يكون مدى العقوبات الإيجابية والسلبية التى تعمل على التكامل كبيرة ، بما فى ذلك المكافآت والآمال المشتركة الضخمة فى حالة النجاح والعقوبات الشديدة جزاء الإخفاض أو الانفصال . وكان هذا هو الحال من عام ١٧٧٦ فصاعدا عندما واجهت الشعوب وجماعات الصفوة بالولايات المتحدة ، وظفرت بالمكافآت المترتبة على التكامل والتي تمثلت فى الاستقلال والمشاركة فى استيطان الاراضى الغربية وأخيرا استيطان قارة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لو أن هذا التكامل فشل لهـددم جميعا بفقدان الاستقلال ، وبإقامة واستمرار نظم من الحكم الاستعمارى الأوربين فى مختلف أجزاء القارة المقسمة وبأموال كل من الحروب الأهلية والدولية التى تشن فى داخل بلادهم .

أما أن يسود بالفعل مدى معلوم من المكافآت والجزاءات فى بيئة سياسية معلومة ، فمسألة أخرى بالطبع ، وفى حالة القوة على ما تذكر ، تحسبنا عن وزن قوة ممثل باعتبار أنها احتمال تغلبه على المقاومة ، وقدرته على نقل احتمال النتائج المهمة فى بيئته . وحالة التكامل — أى الفكرة عن وزن القوة — توازيها فكرة **التماسك** أو **خاصية التماسك** .

والنظام المتكامل قادر على **التماسك** الى الحد الذى يمكنه من مقاومة الضغط والشدائد ، ويدعم اختلال التوازن ، ويقاوم عمليات التفكك والانشقاق ، ويمكن أيضا أن يقاس تماسكه أو قدرته على التماسك ، بالثقل المستمر الذى يحسبته النظام فى احتمالات سلوك الأجزاء المكونة له ضد الطريقة التى يحتمل أن يتصرفوا وفقا لها لو لم يكونوا مترابطين فى النظام ، فكلما عظمت الشدائد والاضغوط التى يستطيع نظام احتياله ، عظم تقدير تماسكه ، وبهذا فحالة التماسك أو الانمجام التى حققتها كل من ألمانيا وإيطاليا على التوالي ، بعد توحيد كل منهما

القوى فى القرن التاسع عشر . تدل عليها حقيقة ان ايا من الاقاليم المكونة لها . لم يحاول الانفصال بعد الآلام الرهيبة التى سببتها الحرب العالمية الاولى او الثانية ، بينما شذائد معاملة اسهت فى عام ١٩١٨ فى تفكك كل من النمسا والمجر وفى الاتحاد بين بريطانيا و ايرلندا •

والفوارق فى هذه الابعاد الاربعة من التكامل . وهى : المجال والناطق والذى والوزن ، تساعدنا على ان نميز انواعا مختلفة من المجتمعات السياسية المتكاملة :

فنحن نطلق اصطلاح **عالمى** على مجتمع ذى مجال عام ، كالاتحاد العالمى للبريد من حيث المبدأ ، ويقرب من ان يكون ذلك من الناحية العملية ، وهذا على خلاف مجتمع **خاص** تقتصر العضوية فيه على بلاد مخصوصة (مثل الجامعة العربية او اتحاد البنلوكس الجرماني المكون من بلجيكا والاراضى الواطنة ولوكسمبرج • ومن حيث **الناطق** نميز مجتمعات **نوعية** اى مجتمعات تقتصر على موضوع معين او خدمة معينة ، وذلك على نقيض المجتمعات **الموسعة** التى يتوقع من كل منها ان تعمل اكثر او اقل مما يحتاج اليه او يطلبه اعضاؤه — وعادة تفرض قدرات التنظيم الدولى المحدودة ، الاختيار ، فيستطيع تنظيم ان يؤدى خدمة معينة لعملاء على مستوى العالم ، وذلك من قبيل الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية الذى ينسق الخدمات التلغرافية الدولية بين عدد كبير من البلاد ، وباب الانضمام اليه مفتوح امام الشعوب التى لها الحق فى هذا ، او يمكن لتنظيم او مجتمع ان يضطلع بمسئولية واسعة عن مجموعة متنوعة كبيرة من خدمات مقسورة على مجموعة معينة من الاقاليم او الدول او البلاد ، فطبقا لمواد الاتحاد (١٧٨١ — ١٧٩١) كانت الولايات المتحدة مجتمعا من النوع الأخير . وزاد هذا الوضع طبقا لدستورها الاتحادى (المصدق عليه فى عام ١٧٩١) •

وقيل ان نستعرض بعض الانواع المختلفة من المنظمات او المجتمعات الدولية التى تولدها امثال هذه الاختلافات فى المجال والناطق ، يجب اولاً ان نكون واضحين بالنسبة الى معنى مفهوم « مجتمع سياسى » • **المجتمع السياسى** : عبارة مجموعة من ممثلين سياسيين يكفى ترابطهم لاحداث تغيير جوهري فى نتيجة بعض القرارات المهمة التى يتخذها كل منهم • فطبقا لهذا الحد الأدنى من التعريف يكون المجتمع عبارة عن درجة مهمة من الترابط فحسب ، ومن ثم فهو حقيقة موضوعية بغض النظر عما اذا كانت الحكومات او الشعوب المعنية على بيئة منها ام لا • فلاعيان فى مباراة ، او دولتان فى منافسة او صراع ، أعضاء فى مجتمع سياسى بهذا المعنى القليل ولكنه حقيقى ، وسواء احبوه او لم يحبوه ، فان نتيجة ما يعمل كل منهم سوف تتوقف الى مدى مهم على تصرفات الآخر وافعاله •

إذا كانت وحدتان أو مجموعتان أو دولتان معينتان على بيئة من ترابطهما وربما أيضا من حدوده ، فقد يغيران سلوكهما تبعاً لذلك ، وعندئذ قد يتصرفان كأعضاء في مجتمع ويلعبان الأدوار التنافسية أو التعاونية التي تناسب ذلك النسوع المخصوص من الترابط الاقتصادي أو الاستراتيجي أو السياسي الذي تجدان أنفسهما فيه ، فإذا — كان **مجتمع صراع** بوجه خاص ، بحيث ان النتائج التي تفيد البلد (١) تنطوي على احباط أو عقوبة بالنسبة الى البلد (ب) فند يتصرفان على أساس انهما متنافسان أو خصمان ، وإذا تعادلت مكاسبهما وكانت متوقفة على التنسيق بين أفعالهما ، فعندئذ يكونان في **مجتمع مصالح إيجابي** ، وقد يحاولان التعاون . لكن سواء كانا في حالة تعاون أو في موقف صراع ، نسوف يتصرفان الآن باعتبارهما أعضاء في مجتمع — تصرفا يختلف عن الطريقة التي أولا هذا لكانا يتصرفان بها .

ومجتمعات الصراع تحبس أعضاها (سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو شعوبا) في علاقة يسودها كلفة أو الى حد كبير ، الصراع المتبادل . لكن مما يلفت النظر أنه برغم أنها تحقق القليل من التكامل أو لا تحقق شيئا منه ، بين الخصوم « التقليديين » أو « الوراثيين » في داخلها ، فالذي يحدث (على ما لاحظ الكثيرون ممن درسوا التاريخ وعلم النفس) ان الناس والشعوب يميلون الى ان يحسوا كوا بطرق كثيرة ، نفس الأشياء التي يكرهونها . فقد أوضح الوطني الأيرلندي جورج رسل (الذي كان يوقع باسم AE) أن أعظم الأيرلنديين تشبعا بالنزعة الانجليزية ، كانوا أولئك الذين يكونون أشد الكراهية لانجلترا .

والأغلب أن تشبك الشعوب فيما بينها في مجتمع يتميز بنزاع تختلط به الدوافع . وعندئذ تكون مصالحهم متعارضة من بعض نواح عامة ، ولكنهم من نواح أخرى يستفيدون من تنسيق أعمالهم . وفي مثل هذه الحالات يكون من صالح الطرفين وجود « حل بارز » ظاهر يلقي القبول منهما ، وعلى ضوءه ينساقان توقعاتهما وأفعالهما . وكثيرا ما يزودنا العرف الدولي والقانون الدولي بصورة بسيطة من مثل هذا التنسيق .

القانون الدولي :

القانون عبارة عن قاعدة عامة تغطي فئة معينة من الحالات ، وتساندها موافقة محتملة مقرررة سلفا وتلقى القبول الواسع من الأهالي المعنيين باعتبارها مشروعة وعادة يستمد **القانون الوطني** التصديق عليه من جهاز التنفيذ في الدولة القومية ، كما يستمد شرعيته من وحدة الاتصالات والذكريات والثقافة السياسية التي يقوم عليها قبول الشعب وتأييده في كل دولة قومية . وفي داخل الدولة القومية تكون أداة التنفيذ ومشاعر الشرعية متاحة للأغراض العامة (أي لأي غرض أو حاجة

تنشأ) ، وبهذا فمجالهما واسع ، ولكنها غير ذلك في داخل النظام الدولي .

وعلى ذلك يمكن النظر الى القانون الدولي على انه أشمل وأخص ضرورة من التنظيم الدولي . فعلى غرار جميع القوانين ، لا ينطبق الا على حالات معينة . ولكن كمادة ، لا يقف وراء جهاز دائم يمكن الاعتماد عليه . وأقل من هذا أيضا (في العادة) وجود ثقافة سياسية دولية مشتركة الا في صفوف فئة عليا صغيرة من الدبلوماسيين والمحامين الدوليين وبعض أفراد الصفوة ممن يعنون بوجه خاص بالشؤون الدولية ، ان الرسائل والرموز القومية والمصالح المرئية أكثر أهمية بكثير في نظر الجماهير في كل بلد ، والنتيجة ان تميل الحركات عن شريعة القانون الدولي الى ان تكون ضعيفة نسبيا ، والحركات عن القانون ومصالح الوطنيين قوية نسبيا . ومع ذلك ، لم يبق القانون الدولي على قيد الحياة محسب ولكنه زاد عبر قرون عدة ، وعموما لا يمكن خرقه دون ان تترتب على هذا عواقب خطيرة ، ان القانون الدولي يستمد الموافقة عليه ، أعني ما يعادل احتمالا مهما بتنفيذه ، من التكلفة الخطيرة التي يحتمل ان ينطوى عليها خرقه .

وعلى ذلك فالحديث بين القانون الدولي والعرف الدولي معلوم ، على خلاف الحد بين العرف القانوني والسياسي والقانون الدستوري داخل كل شعب ، ولكنه لا يزال شبيها نوعا بالحد المطبوس قديما بين القانون العرفي غير المكتوب والقانون المكتوب أو السابقة الموجودة في أوائل مراحل نشوء الكثير من النظم القانونية (كالقانون الروماني والقانون العام الانجليزي) وفي قانون البلاد النامية المعارضة التي تجتاز مرحلة انتقال من القانون التقليدي الى القانون الحديث الكامل الأركان .

العرف يوفر الوقت والمسقة وعدم التأكد ، فهو يصنع الكثير من القرارات مقدما ، ويخفف من أعباء الاتصال وصنع القرار ، وينسق بين توقعات المثلثين الذين يقومون بأدوار مختلفة ، ويساعد على جعل المستقبل أكثر قابلية للتنبؤ به . والقانون عبارة عن عرف يراه الكثيرون مشروعا وتسانده عقوبات محتملة تنزل بعدد قليل ممن يخرجون عليه ، والقانون يفعل ما يفعله العرف ، ولكنه يفعل هذا بمزيد من الحق والشدّة والأطنان وعلاوة عن ذلك فالقانون واضح ومعقول في العادة (أي يمكن تتبع عملياته خطوة بخطوة) . وعلى ذلك يخضع في العادة للمنطق ، وكثيرا ما يستجيب لعملية ربط تسمع بضم عناصره أو قواعده الى بعضها البعض بطرق جديدة حتى تكشف عن مشكلات جديدة . ومنذ البداية يخلق غششات من الحالات تتضمنها أو تستبعد ما نصوصه ، وعلى ذلك يمكن استخدامه ليشمل حالات جديدة في ظل مقولات قديمة ، أو يمكن مد حدوده بطريق القياس كي يشمل

فئات جديدة من الحالات ، وعلى ذلك ليس القانون أقوى وادق فحسب من العرف ولكنه أيضا أكثر مرونة وأقدر على التطور .

ويطك القانون الدولي جميع هذه الخواص والامكانيات . فسواء نشأ من العرف أو المعاهدات ، فهو يخدم الشعوب حتى تنسق توقعاتها المتبادلة وسلوكها المتبادل بما فيه صلاحها هي . وأول سند له وراء ، ليس ضبط النفس فحسب من جانب المثلين ، ولكنه أيضا ادراك ما كان يتحمله جميع الأطراف من تسكاليات أو مشقة إذا لم يكن له وجود أو كان موضع الاغفال بوجه عام . الموقف شديدا يمثله من مسألة قواعد المرور كالقيادة على الجانب الأيمن من الطريق ، وهي قواعد تنطوي مخالفتها على مشاق وخطر أكثر منها في طاعتها ، وثمة مثال طيب عن هذا تقصده قاعدة قديمة تضمنها القانون الدولي وتنص على أن أشخاص السفراء يجب أن تكون مصونة . فقد كان الطغاة القدماء يقتلون أحيانا السفراء الأجانب إذا غضبوا من الرسائل التي ينقلونها إليهم ، في العادة لم يكن الحكم ليمتد طويلا بأمثال هؤلاء الطغاة ، وإي شعب حديث يتجاسر على اعدام السفراء عليه أن لا يتوقع من أي شعب أجنبي أن يبعث إليه بسفراء في المستقبل ، وأن سفراء ، قد يتوقعون أيضا معاملة في الخارج (وهذا سوف يجعل العمل في السلك الدبلوماسي غير جذاب ، بغير شك) . وباختصار يؤدي سوء معاملة السفراء الأجانب وغيرهم من الدبلوماسيين إلى متاعب تربو على ما يساويه (وهو ما كانت الصين الشيوعية والهند بصدد اكتشافه في عام ١٩٦٥) ، وهكذا عاشت قاعدة احترام السفراء الأجانب أكثر من ألف سنة مع استثناءات قليلة ، حتى برغم عدم وجود حكومة عالمية أو بوليس عالمي لتنفيذها لقد اثبتت نواحي التنفيذ الذاتي لهذه القاعدة أنها كافية (حتى الهند والصين استأنفتا العلاقات الدبلوماسية العادية بحلول عام ١٩٧٧) .

لكن كقاعدة ، فإن ما يتصف به القانون الدولي من أنه ينفذ نفسه بنفسه ، هذا الطابع يتطلب أما مساواة تقريبية في مراكز قوى الأطراف (بما يسمح باتباع تكتيك واحدة بواحدة بينهم) أو أماكن توقع أن تقلب ادوارهم في المستقبل (بما يسمح بتكتيك واحدة بواحدة في المستقبل المحتمل) ، فإذا أوشك الجانبان في قضية دولية أن يتساويا في القوة ، ففي إمكان كل منهما أن يشار بطريقة فعالة بما قد يفعله الآخر . وفي اللقاءات المتكررة في ظل أمثال ظروف التماثل التقريبي هذه ، فإن المصلحة الذاتية البسيطة سوف تكافئ المثلين اللذين يتعلمان تنسيق سلوكيهما وتجنب اللقاءات التي تسمى إلى كل منهما .

وحتى إذا لم يكن الجانبان متماثلين تقريبا في القوة والمركز ، فقد

يتعين عليهما أن يوقعنا أن تقف أدوارهما رأسا على عقب في المستقبل ، كان
 لألمانيا النازية التفوق في الجو في عامي ١٩٣٩ : ١٩٤٠ واستغلت هذا
 التفوق في ضرب وارسو وروتردام يسكنهما من المدنيين ، متجاهلة القانون
 الدولي الذي ساد آنذاك ، وفي ظرف وقت قصير من عام ١٩٤٢ فصاعدا
 هجعت ألمانيا توتيتها الجوية ، واستخدمت ضدها بقوة ساذجة قصفها
 المدن وهي السابقة التي كانت قد وضعتها قبل ذلك بوقت قريب ، والآن تقفل
 السراى العام الأمريكى والبريطانى والكثير من الرأى العام العالمى تصف هيجورج
 وغيره من المدن الألمانية (وهو قصف كان تأثيره الصكرى قليلا ولكن زاح
 ضحيته حوالى نصف المليون من المدنيين الألمان) . وثمة سؤال عما إذا كان
 هذا العمل الانتقامى محتلا وسؤال أختر عما إذا كان عملا صحيحا من
 الناحية الأدبية .

• وطن العموم • تحسن معظم الشعوب إذ تأخذ في الاعتبار انقضاء
 الامور في المستقبل واحتماله في الواقع . فالشعب الذى يؤكد على مالته
 من حقوق السيادة في وقف أو تفتيش جميع السفن في مياهه الساحلية
 ويجد دائما يفره بمد نطاق تعريفه لاصطلاح « المياه الساحلية » بحيث
 يتجاوز حد الأميال الثلاثة التقليدى ليصل إلى ١٢ ميلا كما فعلت في
 الولايات ايام تحريم الخمر في العشرينات) ، هذا الشعب قد يجد
 فيها بقاء هذا المبدأ يمكن أن يتعارض مع مصانع صناعة صيد الأسماك
 عنده ، إذا أخذت به البلاد الأخرى - وثمة أمثلة أشد خطورة تنطبق على
 القيود القانونية الدولية المفروضة على الحرب ، ومن ذلك معاملة الاسرى
 أو مناطق تكنى المدنيين ، أو استخدام الأسلحة الكيميائية أو البكتريولوجية ..
 وأيضا كانت الأسلحة أو أساليب الحرب التي يستخدمها شعبا وخاصة إذا
 كثر استخدامها ، فمن المحتمل أن تستخدم يوما ضد شعبه نحو ، أن
 المزايا الطويلة الأجل المترتبة على البدء بجرائم القيود القانونية الدولية ،
 هذه المزايا يتضح في المادة أنها أقل مما كانت تبغ به في أول الأمر ،
 ويجرى الاكتشاف بعد الأوان أن التكاليف والمساوئ في الأجل الطويل
 أكبر وأشد بكثير ، أن القواعد الواردة في الكتاب المقدس مخدرة من أفسه
 لا بد أن يأتي الذنب وويل لمن يأتي عن طريقته ، وبأنه كما يدين المرء
 بدين ، هذه القواعد وزعمنا ألف سنة من التجربة السياسية عندها كتبت
 وأن تجارب الامبراطوريات والممالك الكثيرة التي قامت وسقطت في آلاف
 السنين منذ ذلك الحين ، أنها أثبتت في اثبات صحتها في الأجل الطويل .

• ربما يكون أصعب على الأمريكيين مذهب على غيرهم ، أن يقرروا بالسوف
 الكمال للفكرة الواردة بالكتاب المقدس ، وأن كان التاريخ قد أثبتها ، لأن
 تجربتهم التاريخية حتى الآن مختلفة ، وفي الواقع استثنائية إلى حد

كبير ، كان الكثير من التجربة الامريكية المبكرة ضد الهنود الذين كانوا في العادة هون الامريكيين قسوة ، وضد بريطانيا (١٧٧٦ - ١٧٨٣ ، ١٨١٢ - ١٨١٥) التي كانت بعيدة جدا ومشغولة جدا بحيث لم تستطع استخدام قوتها الكاملة . وكانت الحروب ضد المكسيك في عام ١٨٤٨ وضد اسبانيا في عام ١٨٩٨ حروبا شنت ضد بلاد اضعف بشكل ظاهر ، بينما شنت الحربان العالميتان الاولى والثانية ضد المانيا بالتحالف مع الغير بحيث انه في كل حالة تقابلت فيها القوات الامريكية مع الالمانية في البر وفي وقت متأخر نسبيا في الحرب وعندها كان الكثير من قوة المانيا قد اصابه الضعف او مشغولا في لباكن اخرى ، واستطاع الضع الامريكي ان يفرض قرارا ميكرا بخسائر في الارواح قليلة نسبيا ، ربما كان القتال ضد اليابان في الحرب العالمية الثانية اشد حرب مرارة اشتبكت فيها امريكا في السنوات المائة الاخيرة . وهنا ايضا مزعت الولايات المتحدة بلدا لم يكن لحيه سوى حوالى نصف اعلى واقل من جزء من عشرين من قدرته على انتاج الصلب . ولم يحدث في اى حرب خارجية منذ عام ١٨١٢ ان غزا احد الارض الامريكية او قصف معنهما بالنابيل . ليس لدى اغلبية الامريكيين التجربة الشخصية اذ يرون منهم ودورهم أصبحت ساحة قتال ، وهي تجربة كانت لسوء الحظ شينا ماكونا في البلاد الاخرى .

وعلى ذلك يبدو من الطبيعي في نظر الكثيرين من الامريكيين ان ينظروا الى الحرب الشاملة على انها تعنى النصر ولا تعنى النكبة ، وان يدعوا الى حرب اكبر والى استخدام اسلحة اشد فتكا عنما يشعرون بالاجباط في حرب محدودة بعيدة عن شواطئهم ، وبالنسبة من جميع القيود القانونية والديبلوماسية المفروضة على ما يعتقدون انه سلطات بلدهم ، بينما يهتمون قليلا بالتكاليف في الاجل الطويلة او لا يولونها اهتماما واقصيا . هذه حقا استجابة طبيعية لتجارب ماضينا الفريدة ، وتبدو اكثر قربا الى تلك المجموعات في الكونجرس وفي صفوف الناخبين شديدي التعلق بالماضى . ولكن في العقود الاخير من القرن العشرين يمكن ان تكون هذه الاستجابة انتحارية ، ذلك انه في عصر الصواريخ العابرة يمكن ان تكون ارض الولايات المتحدة باسرها في نطاق الرؤوس الذرية ، بمقابل كل نكبة يمكن ان نلحقها بالاتحاد السوفيتي . يمكن ان تصب علينا كارثة ليست اقل احتمالا . لقد كان الكثير من علاقاتنا الدولية الماضية مع القوى الاخرى يتسم بالانحياز القاسق وخلقنا بذكريات جعلت الكثيرين منا يسيقون بالقانون الدولي والسياسات القومية التي تدعو الى كبح جماح الذات . اما اليوم فاهم علاقة لنا وهي علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي ، علاقة متعاقبة متعاقبة من اجل اراض عليا كثيرة ، واذ يمر الوقت وتحصل الشعوب الاخرى على اعداد اكبر من الاسلحة النووية ووسائل اطلاقها ، فسوف يصبح القانون الدولي والسياسات القومية من ضابط

النفس ، ذات أهمية متزايدة بالنسبة الى بقىء كل واحد على قيد الحياة . غير أن التنفيذ الذاتى عن طريق التجربة الموءة ، وكبح جماع النفس عن طريق اصطناع بعد النظر ، ليس بالقوى الوحيدة التى تساند القانون الدولى . فثمة قوى مساندة اقل ولكنها ليست بالحكم الممل ، هى ضغط الرأى العالمى (الذى تجاهلته الحكومات الالمانية فى حربين عالميتين مضاد عليها بالاذى) وتفور الرأى العام الداخلى من افعال تقوم بها حكومته يراها غير مشروعة ويمكن أن تؤدى الى سحب التأييد الشعبى ، وهو سحب ماضى، ولكنه مؤثر . وسحب تأييد قطاعات مهمة من صفوات البلد الاجتماعية والثقافية والسياسة والتكنولوجيا وبالإضافة الى هذا . قد يقرتب على المخالفات الصارخة للقانون الدولى أعمال مضادة من جانب بلاد ثالثة ومساوى شتى فى المنظمات الدولية ولا يسع أية حكومة مسئولة أن تتجاهل طويلا التأثير التجببى لجبب هذه العمليات .

جهاز القانون الدولى :

غير أن هذا لا يعنى أن من السهل دائما تحديد الحالة التى يطبق فيها القانون الدولى بأكثر مما يستطيع المرء أن يقرر بسهولة مستوى القانون الوطنى (أو « القانون البلدى » كما يدعوهم رجال القانون الدولى) بهدد نقطة هى موضع نزاع . أن الكثير من القانون الدولى يتقرر فى المعاهدات والاتفاقات الدولية ، وهذه بالطبع لا تلزم بشكل مباشر سوى الشعوب التى وقعت حكوماتها وصحقت على كل وثيقة ، ولكن اذا لقي القبول الواسع وخاصة من جانب جميع الدول الكبرى ، فإنه يحل أيضا على اجماع المجتمع الدولى . وبخلاف هذا هناك شرائع ومجموعات من القانون الدولى واجماع الخبراء ، والسوابق التى تقرتها احكام دولية سابقة أو حالات من التحكيم .

يمكن تصوية النقاش المتنازع عليها بطريق **الصلوامة المباشرة** — أى طريق المفاوضة والمساومة بين الاطراف المعنية مباشرة . فاذا أخفقت هذه العملية وأدت الى مازق وخطر تصعيد النزاع ، أمكن اشراك بلاد ثالثة قد يقتصر اشتراكها على **المساعى الحميدة** كتوفير الضيافة وطلقى محايد للجلولة التالية من المفاوضات ، أو قد تقوم بدور **الوساطة** فتقدم آراء أو مقترحات يمكن أن تؤدى الى حل وسط ، وهذه الأخيرة يستمع اليها الاطراف المتنازعة لا بسبب ما ترى فيها من ميزة حقيقية ولكن أيضا بنسبة قوة الشعب الذى مقترح حكومته .

فاذا التزم طرفان من نزاع ، متعما بقبول قرار طرف ثالث ، حل **التحكيم** محل الوساطة . قد يكون الحكم حكومة أو هيئة من محكمين بصفاتهم الفردية ، وغالبا ما يختار الطرفان ثلاثة أو خمسة محكمين

من بين قائمة موجودة تتكون من خبراء موثوق بهم ، ومثل هذه القائمة موجودة كالحكمة الدائمة للحكيم الدولي لإلهام (وحي على ذلك ليست محكمة قضائية . وتقرر سلطات المحكمين ووجود القضية التي يراد إصدار قرار بشأنها . في كل حالة ، عن طريق إتفاق بين الأطراف . فإن يرفعها هذه القضية أو هذه الفئحة من القضايا أحيانا إلى المحكمين ، ويقرر الاتفاقية بنفسه المبادئ التي يصدرون قرارهم طبقا لها - كالعقوبات بالمعنى الدقيق أو اعتبارات العدل .

فإذا كان يراد إصدار قرار في القضية طبقا للمعيارين بالمعنى الدقيق فلا غلب إن ترفع إلى محكمة العدل الدولية التي هي « الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة » على ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة . إنها خلف الحكمة الدائمة للمعدل الدولي السليمة بدون تغيير تقريبا ، وبهذا فهي تؤدي عليها في الواقع منذ عام ١٩٢٠ . وأعضاء الأمم المتحدة يلتزمون بقوانين المحكمة . ولكن ولاية المحكمة تتوقف في الكثير من الحالات على رضا الطرفين ، كما تحد منها أيضا تحفظات كثيرة من جانب الشعوب الأعضاء . فلا تملك المحكمة وسيلة لفرض تنفيذ أحكامها ، ولكن بمجرد أن تخضع الدول لولايتها ، فإنهم في العادة يطيعون هذه الأحكام ورغم وجود بعض استثناءات كما في الحالات التي تتصل بالتجرب الباردة أو باتحاد جنوب أفريقيا .

ولقد بذلت جهود لتوسيع نطاق ولاية المحكمة الاجبارية توسعا حاسما ، ولكن هذه الجهود قاومتها الولايات المتحدة وكذلك الاتحاد السوفيتي وبلاد أخرى كثيرة ، وهكذا أخطت حتى الآن . فإذا نجحت أمثال هذه الجهود في وقت ما في المستقبل ، لجولت المحكمة العالمية إلى أداة للرقابة ذات أغراض اعم ، وبهذا توسع من نطاقها . وإذا احتفظت المحكمة في الوقت نفسه بمالية ميدانها أو وسعت من نطاقه لتطلب هذا قدرات اعظم بكثير حتى يتسنى لها معالجة مهامها المتوسعة من ناحية الاختصاص والنطاق ، ولا يزال من المتعين ابتداء قسرات سياسية أكبر على المستوى الدولي .

مبدأ الاختصاصات : المنظمات الدولية لأغراض معينة

تختلف المنظمات الدولية النوعية من حيث وظائفها والمفتوحة أبوابها لاسم جميع الشعوب أو جميعها تقريبا ، عن الثانويات الدولية من حيث جهازها الدائم الثموى ، وتلك إما الأكبر على وضع قواعد وأحكام جديدة ، وعلى تنفيذ وإدارة السياسات ، وبعض هذه المنظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر الدولي (الذي من مؤثر الصليب الأحمر الدولي بجنت في عام ١٩٦٣) الذي يهتم من بين أشياء أخرى بتقوية القوت في حالات الكوارث ، وبمقتضى امدادات طبية في حالات الطوارئ ، ورعاية أسرى الحرب .

لكن تتكون معظم المنظمات الدولية الهامة من هذا النوع من حكومات وتضم امثال هذه المنظمات الحكومية : اتحاد البريد العالمى (١٨٧٤) - الاتحاد الدولى للمواصلات اللاسلكية (١٩٣٢) وهو خلف اتحاد التلغراف الدولى الذى تكون فى عام (١٨٦٥) ، والمنظمة الدولية للطيران المدنى ، وغير ذلك ، وثمة وظائف اوسع نطاقا نوعا تضافح بها منظمات مثل منظمة العمل الدولية (١٩١٩) - منظمة الغذاء والزراعة (١٩٤٥) ، منظمة الصحة المالية (١٩٤٨) ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو ١٩٤٦) .

هذه المنظمات وغيرها من الوكالات « المتخصصة » التابعة للامم المتحدة ينسق بينها وبربطا غير وثيق بالتاكيد ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة . هذا المجلس الذى يضطلع ايضا بمهمة مناقشة المشكلات السياسية والاجتماعية الاساسية وتبنى بعض اتجاهات مهمة نحو وضع مستويات جديدة للسلوك القومى عن طريق الاتفاق ضد القتل الجماعى واتفاق حقوق الانسان ، وكلاما لا يزال على بلاد كثيرة ان تصدق عليهما .

ونظرية تخصص الوظائف او الاختصاصات فى العلاقات الدولية مبنية على الامل فى ان تفويض المزيد من المهام المشتركة الى امثال هذه المنظمات ذات الوظائف المدنية ، سوف يؤدى الى ان ترتبط شعوب العالم بالتفريع فى مجتمع واحد تكون الحرب فيه مستحيلة . ولكن هذا الامل يبدو الى حتما ، غير مؤكد ، فجميع هذه المنظمات مقصورة اساسا على تبادل الآراء والمعرفة ، واجراء الدراسات ، ووضع مشروعات التوصيات وتقديم المونة الفنية الى الحكومات التى تطلبها . ولكنها لا تستطيع التسريع . وبرغم ان المبدأ القديم عن الاجماع قد حل محله فى المادة فى هذه المنظمات التصويت بالأغلبية ، الا ان قراراتها لا تلزم أية حكومة الا بعد ان تصدق عليها ، (لبعض وكالات فنية فقط سلطة محدودة لوضع القواعد ، وهكذا فالمستويات التى وضعتها منظمة الطيران المدنى للامن فى الجو ، واللوائح التى صاغتها منظمة الصحة العالمية لمنع انتشار الاوبئة ، تصبح ملزمة للشعوب الاعضاء ، فيها الا اذا اخطرتها بالعكس فى ظرف وقت محدد) .

كذلك لا تملك هذه الوكالات سلطة فرض الضرائب ، كما لا يملك معظمها اية سلطة فعالة لتوقيع عقوبات . وتتكون هيئاتها الحاكمة من مندوبين عن الحكومات مزودين بالتعليمات ويجب ان يقولوا ما امرتهم حكوماتهم به . فعلى خلاف اعضاء هيئة تشريعية قومية ، لا يستطيع هؤلاء المندوبون حتى لو توصلوا الى اجماع فى الراى ، ان يصوتوا على قرار ويلزموا به من بحثوا بهم ، فهم ان صح القول ، ممثلون يسيرون فى اتجاه واحد . انهم

يمثلون حكوماتهم لدى المنظمة الدولية ولكن لا يمكنهم ان يمثلوا ايضا وبصورة فعالة ازادة هذه المنظمة لدى الناخبين فى دوائرهم الانتخابية على نحو ما يمكن ان يفعل أعضاء الهيئات التشريعية أحيانا وما يفعله .

وربما الأهم ان مبدأ الاختصاصات التقليدى كما وضعه دافيد ميترانى كان يتصور ان تعامل هذه الوظائف والخدمات الدولية أو التى تملو السيادة القومية كأنها مسائل فنية ، ذات طبيعة غير سياسية ، وبعبارة عن صخب وضغوط الجاعات الملهة للصالح والشعوب وجماهير السكان . ولكن الأكثر احتمالا ان تثبت هذه الفكرة انما مصدر ضعف أكثر منها مصدر قوة ، فخلال معظم الوقت لا تستطيع المنظمات الدولية الحالية ان تفعل أكثر من الاتصال بالحكومات التى تظل حرة فى منع الموظفين الدولية من دخول أراضيها فى أى وقت ، وإذا استثنيا بعثات المونة الفنية الميدانية ، لا يستطيع موظفو الهيئات الدولية ان يتصلوا اتصالا مباشرا بالناس الذين يتراد من هؤلاء الموظفين أن يخدمهم ، وتقام العقبات فى طريق تلقى رسائل مباشرة من الجمهور والرد عليها . بل فى عمل أى شئ يتفق بها . فى ظل هذه الظروف لا يحتمل ان تنمو ضروب ولا الناس للوكالات والرموز الدولية ، ولا يحتمل ان تضعف جاذبية الصور والرموز القومية .

وتفضل معظم الصفوات القومية ان تسيطر الأمور على هذا النحو . فليست بأعضائها رغبة فى اضعاف قوتها على مجتمعاتها القومية عن طريق منح التشجيع الجاد لآية ولايات دولية منافسة يمكن ان تضعف قوتها المحلية فالبونسكو سرعان ما ثبطت عن متابعة مهمتها الأصلية فى خلق ايدولوجية ومجموعة من الرموز ، دولية جديدة ، كذلك لم يتبين القادة السوفييت ولا الحكومات الغربية الرئيسية فكرة تشجع أية منافسة محتملة .

وبالمثل رفضت البلاد الغربية بمسألة خاصة فى عام ١٩٤٧ منح الغذاء والزراعة سلطات فعالة على اثمان وإمدادات الغذاء الدولية . وبقيت منظمة منصرفة الى اجزاء الدراسات وإعداد التوصيات وتقديم تسدرو متواضع من المونة الفنية ، بينما بقيت فى ايدى الحكومات الرئيسية المصدرة للغذاء مثل الولايات المتحدة القرارات المتعلقة بتوزيع الفلال والمواد الغذائية الأخرى فى العالم وما يصحب هذه من قوة سياسية محتملة .

وغالبا ما تتعارض نظرية تخصص الوظائف أيضا مع نمو التكنولوجيا الحديثة . وكما زاد عدد الموارد التقنية التى يبدأ تشغيلها بقرار تقنى كلما ازداد احتمال تجاوز نتائجها حدود أى تخصص تقنى واحد . حينما كانت البطائرات صغيرة نسبيا .

كانت القرارات الخاصة بحقوق الهبوط ومواقع المطارات تفكر لاختصاصي الملاحة الجوية . ولكن مع قدوم الطائرات النفاثة الضخمة ذات المحركات النفاثة والطائرات الضخمة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت مثل طائرة الكونكورد الانجلو - فرنسية ، فان قرارات من هذا القبيل تشمل ايضا مشاكل صوت الطائرات وقيمة الاراضى الحقيقية وتخطيط المدن والاحتجاجات الاهلية والسياسة البلدية بل والسياسة على المستوى الوطنى والدولى ، مثلما حدث بين فرنسا والولايات المتحدة فى عام ١٩٧٧ حول حقوق الهبوط لطائرة الكونكورد بالقرب من نيويورك . ان قرارات شاملة من هذا القبيل تتجاوز حتما اختصاص أى مجموعة واحدة من الاختصاصيين التقنيين ، ولذلك يجب معالجتها على المستوى السياسى . وهنا يمكن ان تبرز العقبات السياسية والتقنية لنظرية الاختصاصات الدولية بعضهما البعض .

كلما كبرت القوة الكامنة المحتملة لمنظمة دولية اصبح نفوذها المحتمل اوسع واكثر انتشارا من ناحية وظائفها ، وزادت فى العادة مقاومة المجتمعات والصفوات القومية حتى لا تدع هذه القوة الدولية الكامنة تنمو . وكلما تقترب وكالة دولية من أن تمس جوهر سيادة شعب ، فقد تصبح هذه المشكلة أكثر حدة ، فنصنق النقود الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية يمان حرية كل شعب فى التصرف فى عبقته الوطنية حسبما تراه كل حكومة وطنية مناسبة ، بل وللصندوق بعض سلطة فرض العقوبات ، اذ يستطيع بشروط معينة ، أن يرفض تقديم الدعم المالى للحكومات غير المتعاونة . وللولايات المتحدة ٥٠ فى المائة من الاصوات فى الصندوق باعتبارها اكبر مساهم مالى فيه ، وتستطيع فى العادة ان تعتمد على اصوات عدة شحوب اخرى تفكير قادتهم المصرفيين مثلها . ولكن لهذه الاسباب فحسب فحين الصعب تماما اجراء اية توسعات اخرى فى سلطات صندوق النقد الدولى وظيفته متكاملة معينة الى طلب متزايد على خلق مؤسسات دولية اضافية ، والربط بين وظائف وخدمات اضافية ، هذا الامل لم يتحقق الى اى حد كبير فى المنظمات التى من هذا النوع .

كان لمبدأ الاختصاصات مثل أعلى مختلف بالتأكيد ، فقد كان مترانى يساوره الامل فى أن تتصل وكالات وظيفية معينة اتصلا مباشرا بالاناس الذين تخدمهم فى كل بلد ، سوف تبقى وظائفها غير سياسية ، ولكنها سوف تظهر عن طريق أدائها ، بالقبول المتزايد من جانب الصفوات وبالتبديد الشعبى . لكن من بين الوكالات الدولية الخاصة من حيث وظائفها ، ثم تسر بعيدا جدا فى هذا الاتجاه حتى الآن على ما رأينا غير عدد قليل جدا ان كانت اى منها قد سارت - ربما باستثناء منظمة الصحة العالمية -

(م - ١٥ الملاحظات الدولية)

الفصل السادس عشر

الهيئات العالمية من أجل الأغراض العلية

من بين الأهداف الكثيرة التي يسعى إلى تحقيقها الأفراد والحكومات هدف الأمن وهو الأسلوب الأساسي الذي يجري فيه التمتع بمعظم القيم الأخرى مثل الثروة والرفاهية والمحبة و « القيم الباقية » مع توقع دوامها بعض الوقت على الأقل ولكن نظرا لأنه أسلوب وشرط للتمتع بكثير من القيم الأخرى ، فغالبا ما يكون معناه غامضا .

ويعني الأمن لأكثر الناس . وهذا هو الأغلب والأوضح ، أمن الحياة والجسد لهم ولاغرائهم ، وبهذا فهو يعني السلام والحفاظة عليه . ولكن يمكن أن يكون مفهومه أيضا تأمين الثروة والملكية وحتى لو كانت هذه الثروة مبنية على صراع جزئي ولكنه حقيقي بين مصالح دائن ومدين ، ومالك أرض ومستاجر ، ومستخدم وصاحب عمل — وهذا صراع قد يصل إلى حدة الحرب الكامنة ، في بعض البلاد النامية . ومن ناحية أخرى يمكن أن يعنى الأمن أمن الرموز والأنظمة ، ومراكز الطبقات وأموارها ، والصور والعادات ، والأيدولوجية الثقافية والحقوق في نيل الاحترام وفي احترام النفس ، بالنسبة إلى معظم الناس قد تبدو بعض أو كل هذه الأمور تستحق الدفاع عنها ، ونظرا لأن الدولة القومية غالبا ما تظهر عدم قدرتها على حماية هذه الأمور ، اتجه الناس بآمالهم إلى المنظمات الدولية لحمايتها .

وتتطلب المحافظة على السلم المتدرة على استيقاق القوة أو التغلب عليها ، كما تحتاج حماية أمن القيم الأخرى نفس المتدرة عادة . وهكذا تعنى المحافظة على الأمن السيطرة على القوة وتنظيمها ، ومن ثم القدرة على التأثير في توزيع كثير من القيم والسعي وراء كثير من الأغراض . وعلى ذلك تبدو المنظمة الاتحادية أو الدولية القائمة « فقط » على حفظ السلام والأمن كمنظمة ذات غرض خاص من ناحية شكلها ولكنها قد تكون في جوهرها هيئة ذات أغراض عامة . وقد يمد ميثاقها والعاملون فيها بعدم التدخل في شئون دول أعضائها (الداخلية) ولكن قد تكون نوابها في المدى الطويل أقل أهمية من قدراتها . فإذا كانت أضعف من دولة أو من عدة دول أعضاء فيها فلن تستطيع المحافظة على السلام أو استعادته في وجه الذين يتحدونها . ولكن إذا كانت المنظمة أقوى من أعضائها فقد تكون في موقف يمكنها من التدخل من وقت إلى آخر في بعض أو كل شئون وكما تراه مناسبا لها . وإذا كان هناك خلاف حول ما يعتبر مسائل

(داخلية) فان المنظمة الاتحادية او العولبية القومية تصبح اصطلح كي تجعل رايها يسود ، وقد تحدد قوتها المتفوقة في النهاية كيف تسير الثغرات او الفقرات التي هي موضع خلاف ، في ميثاقها او دستورها .

وهكذا نجد ان المشكلة الرئيسية لكل هيئة دولية تهدف الى المحافظة على السلام والامن - كانت في ضعفها بدلا من قوتها . في كل حالة كانت المنظمة فيها ضعيفة فذلك يرجع الى ان اكثر اعضائها يخشون قوتها . ولان هذه الهيئة الدولية او الاتحادية قد تصبح اداة للسلطة ، والمسيطرة في ايدي دولة واحدة قوية او عدد قليل من الدول القوية للاعضاء في الهيئة ، وذلك كما هو الحال بصورة ما في الشركة القابضة التي غالبا ما تعمل كجهاز يزيد ويضاف من سلطة اقلية منظمة من اصحاب الاسهم ضد باقي المساهمين .

في الهيئات الدولية التي تهدف الى ضم اعضاء كثيرين من دول العالم فقد تنسج وتكبر الاختلافات بين الاعضاء وكذلك بالنسبة لمخاوفهم المتبادلة . ولهذا وبرغم المشروعات التي تدعو الى المحافظة على السلام فان الهيئات او التحالف التي تضم اكثر او كل الدول ، قد تعدلت اكثر من مرة منذ ان اقترح بيردبوا Pierre Dubois مثل هذا المشروع في عام ١٣١٠ . ومنذ دعوة المؤتمرات الدولية لهذه الافكار في اربعينات القرن الماضي ، ولم تتحقق هذه الدعوة الا بعد الحرب العالمية الاولى عندما تكونت عصبة الامم ، ومنذ ذلك الحين فقط بدأت الحكومات والامم تشعر بخوف من الحرب والاضطراب الدولي يزيد عن خوفها من بعضها البعض ، ولم تظل كذلك منذ تأسيس العصبة الا بصورة منقطعة ومتقطعة .

الامن الجماعي وعصبة الامم :

تكونت عصبة الامم بعد الحرب العالمية الاولى كي تحمي السلام والتوزيع الدولي الجديد للحقوق والاراضي الذي ترتب على الانتفاضة الدولية . وتنص المادة العاشرة من عهد العصبة على التزام الاعضاء بالدفاع عن استقلال وسيادة كل دولة في اراضيها ولكنها تركت في النهاية كل امة تقرر كيفية تحقيق هذا الالتزام ، وطبقا لمبدأ الامن الجماعي كان على كل اعضاء عصبة الامم ان يعملوا معا في مقاومة اي دولة تحاول خرق السلام وذلك بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على الدولة المعتدية اذا لزم الامر ، وقد كان على هذه الدول ان تعمل هذا بصرف النظر عن كون حليف هذه الدول المخالفة . وكان الامن في الدفاع عن الحالة الجديدة القائمة ان يكون من خلال الامن الجماعي واحلاله محل النظام القديم للاحلاف وتوازن القوى الذي ادى الى الحرب العالمية الاولى . ولقد انضمت الى عصبة الامم في السنوات

العشر التالية لانشائها كل امة ذات سيادة ، وكانت القلة المستثناءة تضم « أفغانستان » و « بوتان » و « نيبال » و « الصين » و « الولايات المتحدة » ، وكانت الولايات المتحدة بالفعل بقيادة الرئيس وودرو ويلسون منذ اول ١٩١٧ من الدول الرقيبة الرئيسية على عصبة الامم وعهدهما الذي نشرت مسودته الاولى في فبراير ١٩١٩ في مؤتمر السلام بباريس ، ولقد تغير الشعور القومي في الولايات المتحدة وخاصة في مجلس الشيوخ ، تجاه عصبة الامم ، وترتب على الاقتراحات التي قدمها الرئيس السابق للولايات المتحدة « وليم هوارديتاف » تعديل مشروع ميثاق عصبة الامم ليحى الأوضاع القانونية الداخلية لدول الاعضاء ولتصبح كل القرارات السياسية بالاجماع لتأكيد حق كل امة في الانسحاب ، فضلا عن الإبقاء على مبدأ مونرو وبالتالي اعتماد المنظمة الدولية والاعضاء غير الأمريكيين بعيدا عن تسوية أية خلافات داخل نصف الكرة الغربى . وكان الهدف من كل هذه التعديلات تقليل السلطات القانونية لعصبة الامم ، والحفاظة على شعوب الدول التي تتكون منها ، وبرغم هذا فشل الرئيس « ويلسون » في الحصول على اقرار الميثاق في مجلس الشيوخ . ومع هزيمة « ويلسون » والحزب الديمقراطي برئاسة « وارين » والجمهوريين في عام ١٩٢٠ مات المشروع ، ولم تصبح ابدا الولايات المتحدة عضوا في عصبة الامم .

وكان يحكم عصبة الامم مجلس سيطرت عليه الدول الكبرى وكانت « فرنسا » و « انجلترا » أول هذه الدول ثم انضمت اليهما « بعض الدول » الاعضاء الدائمين « مثل » ايطاليا واليابان » ، ثم انضم الى المجلس تسعة اعضاء غير دائمين عن طريق انتخابهم من قسمل جمعية عصبة الامم لكي تمثل فيها كل المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم . وكان هناك سكرتارية تضم موظفين وصل عددهم الى نحو ٧٥٠ فردا بدون سكرتير عام ، وفي خلال اجتماعات عصبة الامم عرض عليها ٦٦ خلافا سياسيا نجحت في حل ٣٥ مشكلة منها . ولكنها فشلت في أكثر المشاكل أهمية ، ولقد ساد النجاح نشاط عصبة الامم في السنوات الاولى من قيامها (١٩٢٠ - ١٩٢٥) وفي فترات ازدهارها (١٩٢٥ - ١٩٣٢) .

وبرغم بقاء الولايات المتحدة بعيدا عن عصبة الامم الا انها اقتربت منها على نحو ما في عام ١٩٢٧ . وبعد ذلك عندما وقعت مع فرنسا اتفاقية « بريان - كيلوج » Briand - Kellog التي أعلنت فيها الدولتان نيذهما للحروب كإدانة للسياسة القومية . وقد انضمت اليها أمم كثيرة أخرى وشملت الاتفاقية حدا اثنى جديدا للحالة الاخلاقية المتدهورة للحرب ، ولكنها لم يكن نقطة تحول في استمرار ما كان يحدث بالفعل .

وقد بقي أعضاء عصبة الأمم في خلافات عميقة بسبب مصالحهم وايدولوجياتهم المختلفة ، فقد رغبت كل من فرنسا وبريطانيا في الاحتفاظ بالنطاق والامتيازات التي حصلوا عليها في الحرب العالمية الأولى ، وأرادت فرنسا التي وضعت يدها على الإزاس واللورين ومؤقتا على حوض السار في القارة الأوروبية — أن تكون ترتيبات الأمن الجماعي جامدة ومحكمة . وفضلت بريطانيا التي كانت مكاسبها فيما وراء البحار ، أن تكون مثل هذه الترتيبات مرنة ، وفي مجال تنافس الدولتين نجحت كل منهما في خلال فترة الحربين العالميتين في القضاء على معظم نفوذ الأخرى في القارة الأوروبية — أما في ألمانيا فقد أراد صفوة القوم فيها وكذلك غالبية النازيين ، تحقيق مكاسب أكيدة لها . وبعد استيلاء هتلر على السلطة في عام ١٩٣٣ اتجهت السياسة العسكرية الألمانية إلى تحقيق هذه الأهداف ، وفي إيطاليا كان يهدف القادة هناك وخاصة بعد استيلاء الفاشيست على السلطة بزعماء « بنيتو موسوليني » في عام ١٩٢٢ ، وكذلك قادة اليابانيين في الحصول على مكاسب إقليمية وهي مكاسب فشلت بلادها في تحقيقه في الحرب العالمية الأولى ، ولقد اتجهت (دول المحور) الثلاث مع بعض الدول الصغيرة إلى قلب الأوضاع الراهنة التي كانت عصبة الأمم تدافع عنها ضد كل التهديدات الموجهة من (الاعتداءات الخارجية) .

وكان موقف الاتحاد السوفييتي أكثر غموضا — فقد كان حكامه يرغبون مؤقتا في قبول حدود بلادهم المنكمشة كما وضحت بعد الحرب العالمية الأولى . وكانوا يأملون في الحصول على مكاسب أكبر في المستقبل من خلال تزايد قوتهم العسكرية والاقتصادية ، ومن خلال الاستجابة السريعة من جانب الجموع الفقيرة لمقيدتهم الثورية المضطربة في الصين وفي باقي آسيا وبعض المناطق الأخرى النامية . وكانوا يأملون في هذا أيضا وفي يوم ما بالنسبة للعامل الذين يعانون المشاكل في العالم الغربي . ولهذا لم يكن للحكومة السوفييتية صالح في الدفاع عن الأوضاع الراهنة ولكنها لم تكن في عجلة للمخاطرة بهجوم عام عليها ، غير أنها أحصت بتهديد سريع من العسكرية الجديدة في ألمانيا واليابان ورات الدخول في تحالف مع الدول القائمة في ذلك الوقت بعد انضمامها إلى عصبة الأمم في عام ١٩٣٤ .

ولكن سرعان ما خفت بعد ذلك فكرة النظرية الأصلية (الأمن الجماعي) كبديل عن نظام التحالف السياسي القديم ، كهدف في حد ذاته لم يكن الأمن الجماعي واضحا بدرجة كافية للحكومات والشعوب حتى يمكن إلغاء المصالح القومية واعتبارات كل دولة ، ولقد ظهرت التحالفات كوسائل لتحقيق أهداف أخرى بصورة أكثر قبولا وأصبح (الأمن الجماعي) بعد ذلك عنوانا فقط يلصق بأى نظام للتحالف يتعارض مع أى نظام آخر ، ولكن بقيت كل التحالفات غير مستقرة — فقد أصرت كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان على تصحيح الوضع القائم للمناطق الإقليمية ، أما موقف كل من فرنسا وبريطانيا فقد تراوح بين المحاولات والمقاومة والتحرك

تجاه (الفرضية) من خلال رشوة الدول الثورية عن طريق التنازلات أو من خلال تحويل صنوماتهم التوسعية الى اتجاه بلاد أخرى . وبالنسبة للولايات المتحدة فقد بقيت بعزل عن الآخرين ودون ان يكون لها مصالح اقليمية ، واستمرت فجسوة قائمة من العداء اليعقوبولوجى والشكوك المتبادلة بين الاتحاد السوفييتى وبين الدول الغربية ، ولم تستقطع عصبة الأمم ان تصبح اكثر قوة من قوة وحدة الدول العظمى التى برزت قوتها من خلال هذه الوحدة ، ولقد بدا الانهيار فى نصبة الأمم من عام ١٩٣١ وما بعدها ، وفى تلك السنة فشلت فى اتخاذ اجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين فى منشوريا .

وفى عام ١٩٣٥ فرضت عصبة الأمم عقوبات اقتصادية على ايطاليا الفاشية التى كانت جيوشها تغزو الحبشة ، ولكنها لم تستطع حتى التصويت على محاولة ايقاف تخفق البترول الى مصانع الحرب الايطالية ، وانتهت العقوبات الضعيفة بالفشل فى عام ١٩٣٦ . وبرغم عدم وضوح موقف عصبة الأمم فى ذلك الوقت لبعض المراقبين ، الا ان الفترة ما بين عام ١٩٣٥ وعام ١٩٣٧ كانت نقطة تحول فى حياة العصبة ، فقد تركزت انظار العالم كله عليها فى تلك السنوات ، وكان يمكن ان تصبح نقطة التقاء ورمزا لوحدة الراى العالمى والعمل المنسق لكثير من الحكومات القوية ضد التهديد وممارسة الاعتداءات من جانب الدول الثورية (مثل المانيا وايطاليا واليابان) . وكان الاتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت ولأسباب خاصة به ، فى موقف يهدف الى التعاون مع الدول الغربية — وكانت قوة الدول المتعدية فى ذلك الوقت اقل بكثير من قوة الدول الغربية (وكذلك بالنسبة لروسيا) وعما أصبحت عليه من قوة فيما بعد فى الفترة ١٩٣٨ — ١٩٤١ . وكان يمكن تجنّب قيام الحرب العالمية الثانية او على الأقل ايقافها بهزيمة المتدين فى فترة قصيرة وتحقيق خسائر اقل فى الأرواح مما حدث بالفعل لو ان عصبة الأمم نجحت فى تلك السنوات الحاسمة ١٩٣٥ — ١٩٣٧ .

ولكن لأسباب خاصة بكل دولة ترهفت الحكومات وكذلك تردّد الراى العام فى كل البلاد الغربية الكبيرة ، فى اتخاذ مواقف حاسمة خلال الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٨ حتى ضاعت سنوات فرصتها ، ولقد طالب الرئيس « فرانكلين روزفلت » فى خطاب شهير له فى شيكاغو عام ١٩٣٧ ، بعزل المتدين ولكن لم يحصل على تأييد من الراى العام او من راي نخبة القوم على السواء ، وانتظر أربع سنوات أخرى لتقترب الى آرائه اغلبيه الراى العام .

وهكذا فشلت عصبة الأمم واتجه العالم الى الحرب العالمية الثانية خطوة بخطوة وفى الحرب الطاحنة التى ذهب ضحيتها نحو ٥٠ مليون من البشر . ولم تمثل عصبة الأمم شيئا نحو ايقاف التدخل الواسع من جانب ايطاليا ومانيا فى محاولتهما طلب الجمهورية الاسبانية فى الحرب الالهية الاسبانية خلال الفترة

(١٩٣٦ — ١٩٣٨) ، كما لم تفعل شيئا ازاء هجوم اليابان على « شنغهاي » في عام ١٩٣٧ ، او ازاء استيلاء هتلر بالقوة على النمسا في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ او ضد مجرم هتلر الشامل على بولندا في عام ١٩٣٩ الذي بدأت فيه الحرب العالمية الثانية . ومن ناحية أخرى لم يتم الاتحاد السوفييتي بحالة الشكل التي اصابته عصبة الأمم ، ففي أغسطس من عام ١٩٣٩ وبعد أن ترك « ستالين » محاولة البحث عن تحالف مع الغرب ، عقد فجأة مع هتلر (معاهدة عدم اعتداء) وفي نهاية شتاء عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ احتلت جيوشه اجزاء من بولندا الشرقية ومناطق في استونيا ولا تينيا ولتوانيا في البلطيق . وأخيرا احتلت جيوشه شرق فنلندا وكل هذا على اساس (تحرير) شعوب هذه المناطق أو تأمين الأمن القومي السوفييتي . وقد قاوم الفنلنديون وقامت عصبة الأمم هذه المرة (بطرد) روسيا من عضويتها . ولكن تصرفها في هذا الصدد كان بدون فاعلية اذ كانت قد فقحت من قوتها المنيوية قبل ذلك ازاء موقفها السلبي من دول المحور ، اعتداءاتها المتكررة .

ولقد فقحت عصبة الأمم بعد ذلك مغزاها السياسي واصبح التحالف بين الدول الغربية والاتحاد السوفييتي امرا غير حيوي لكل من الطرفين ، واستمر الوضع على هذا الحال حتى هوجبت فرنسا وسقطت القنابل الالمانية على لندن وزحفت الدبابات الالمانية على روسيا ووصلت الى مشارف لينجراد وموسكو . وفي نهاية عام ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تتحرك نحو زيادة مساعدتها للحلفاء ، ثم اصبحت الحليف القائد للحلفاء بعد ضرب اليابان ميناء « بيرل هاربر » واعلان المانيا الحرب عليها في اليوم التالي ، الامر الذي دفع الولايات المتحدة مع حلفائها من الدول الأخرى في نهاية الحرب الى التفكير في انشاء هيئة الأمم .

الأمم المتحدة : جمعية عالمية أم حكومة عالمية ؟

عند قيام التنظيم الرسمي للأمم المتحدة في يونيه ١٩٤٥ ، وردت في ديباجة ميثاقها اهدافها العامة ، فقد جاء في اعلان انشاء هيئة الأمم « نحن شعوب الأمم المتحدة نعلن عن اصرارنا على تحقيق أربعة اهداف رئيسية » :

- ١ — « انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب » .
- ٢ — « تأكيد الايمان بالحقوق الانسانية الاساسية وبكرامة وقيمة الانسان وبحق المساواة للرجال والنساء والدول الكبيرة والصغيرة » .
- ٣ — « المحافظة على العدل واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصاهر القانون الدولي الأخرى » .

٤ - « تحقيق التقدم الاجتماعى ومستويات أفضل للمعيشة من خلال حريات أكبر » •

ونتيجة لنشوب انحراب فى كل البلاد تقريبا بدت الرغبة فى تحقيق الهدفين الاولين : وهما السلام والحقوق الانسانية ، اما الهدف الثالث وهو (العدل واحترام الالتزامات) فانه يمكن ادراكه على انه حماية للاوضاع انجديدة التى يتم اقرارها بمعاهدات السلام وربما حقوق الملكية ايضا فى البلاد الأخرى بالنسبة للدول والمنشآت التجارية والأفراد — وغير ذلك من الحقوق التى كانت تخضع للقانون الدولى (ولكن الكلمات الفعلية لمقمة الميثاق أشارت فقط الى أن الموقعين عليه مصرون على « قيام ظروف » يمكن من خلالها المحافظة على العدل واحترام الالتزامات الدولية) •

اما الهدف الأخير وهو « التقدم الاجتماعى ومستويات المعيشة المرتفعة التى أكد عليها الاتحاد السوفييتى وبعض الدول الفقيرة — فقد ارتبط تحقيقه من خلال « حريات أكبر » والتى ركزت عليها الدول الغربية • وعلى خلاف عصبة الأمم اوضحت هيئة الأمم المتحدة بصورة أفضل ، خصائص الايدولوجيات المتقاربة فى عصر الرغامية الدولية الحديثة •

لم تكن الأمم المتحدة بطبيعة الحال دولة تطو فوق الدول — وكما كان موقف عصبة الأمم لم تتعرض الأمم المتحدة أيضا لسيادة اعضائها ، وقد وصفت المادة الثانية من ميثاقها التنظيم على أنه « قائم على مبدأ المساواة فى سيادة كل اعضائها — كما رفضت بوضوح أى سلطة « تتدخل فى مسائل تعتبر بالضرورة أمورا داخلية لآى دولة » ولكن لم تحدد ماهية هذه المسائل الضرورية التى تخضع للسلطة الداخلية ، ومن الناحية العملية اصررت كل حكومة من دول الاعضاء على تعريف هذه الامور بمفهومها وفى أى وقت تجد فيه انها مرتبطة بموقف تعتبره أمرا هاما بالنسبة لها •

الجمعية العامة :

للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة — وعلى خلاف عصبة الأمم — سلطة اصدار القرارات بالاغلبية (مشاكل هامة مثل قبول أو طرد دول الاعضاء وابقاف حقوقها وامتيازاتها وانتخاب اعضاء الدول المرشحين للانضمام الى الهيئة واعداد « التوصيات » لدول الاعضاء او لمجلس الأمن مع مراعاة المحافظة على السلام والأمن الدولى وتحتاج هذه التوصيات الى ثلثي اغلبية الاعضاء الحاضرين والذين يصوتون (المادة ١٨ ، ف ٢) • اما المسائل الأخرى « بما فيها تحديد مجموعات اضافية من المشاكل والتى تحتاج الى قرار من ثلثي الاغلبية » فهى خاضعة لاغلبية بسيطة من الاعضاء الحاضرين والذين يشتركون فى التصويت (م ١٨ ،

ف (٣) • أما المسائل الحاسمة المتعلقة بالحرب والسلام فإن الجمعية العامة لا تستطيع التصرف وهي تختص بالنظر والمناقشة والتوصية ، وقد لا تستطيع حتى اعداد التوصيات المتعلقة بمشاكل السلام والأمن ، ويختص مجلس الأمن بهذه البواحى .

وفى نهاية عام ١٩٥٠ وخلال الحرب الكورية أصدرت الجمعية العامة قرارا ساندته الولايات المتحدة « لتوحيد السلام المقترح حتى تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار عن طريق أعضائها وذلك اذا ما انتهى الأمر فى مجلس الأمن الى خلاف بين الدول الكبرى » ، وبخول أعضاء جدد على التوالي فى الأمم المتحدة فإن الاغلبية فى الجمعية العامة على اية حال كان يتزعمها فى أكثر الأحيان البلاد غير المرتبطة بالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ، وكان تصويت هذه الدول بالأغلبية ضد بعض الأمور مثل مخلفات الاستعمار وسياسة التفرقة العنصرية التى تمارسها جنوب أفريقيا وروديسيا من المسائل التى أصبحت غير مقبولة غالبا من جانب الدول الغربية التى اتجهت من حين لآخر وبصورة محدودة الى الوقوف أمام قراراتها ، وبصفة عامة أعلنت الدول الكبرى عن حماسها الكبير فى تنفيذ قرارات أو توصيات الجمعية العامة عندما تتفق هذه القرارات مع سياساتها القومية ، ولكن لم يكن هناك حماس عندما كانت هذه القرارات تتعارض مع مصالحها الخاصة ، وحتى منتصف عام ١٩٦٨ لم تكن الجمعية العامة قد تحركت كثيرا لتصبح أداة أكثر فاعلية عما كانت عليه قبل ذلك بشرين عاما ، هذا ولم يحدث أن سلطة الجمعية العسامة فى « نظر واعتماد ميزانية الهيئة » وفى توزيع « مصاريف الهيئة » بين الأعضاء ، تطورت الى سلطة فرض أو تخصيص ضريبة على الأعضاء ، فعندما صوتت الجمعية العامة على تدخل قوات الأمم المتحدة فى اضطرابات الكنفو (لىبولدفيل) عام ٦١ - ١٩٦٢ أقرت الولايات المتحدة هذا التصرف ومارست ضغوطا كبيرة فى تنفيذ ، واعدت مشاركة كل عضو فى هيئة الأمم مع تحميل كل دولة بنصيب نسبى فى التكاليف ، ولقد رفضت فرنسا والاتحاد السوفيتى السداد تأسيسا على أن هذا العمل (الذى عارضته كل من الدولتين) كان يمكن تنفيذه قانونا من خلال مجلس الأمن (حيث كان يمكن إيقافه بتصويتها ضده فضلا عن أنه تقرر سلب حقها فى الفيتو بمجلس الأمن) . ولقد حاولت الولايات المتحدة لفترة ما الحصول على تصويت الجمعية العامة بإيقاف حق التصويت للدول التى لا تدفع التزاماتها باعتبار أن هذه الدول قد فشلت فى سداد ما عليها من مستحقات عادية . وعلى اية حال تردد عدد كثير من أعضاء الجمعية العامة فى قبول هذا التفسير الجديد للميثاق وكان على الولايات المتحدة أن تبحث عما يكون رد فعلها اذا ما تمت يوما ما ، اغلبية فى الجمعية العامة أو ائتلاف من الدول النامية والكتلة السوفيتية حول الموافقة على الترخيص لبعض الحكومات بالارتباط ببعض التعهدات الواسعة باسم الأمم المتحدة وبالتالى تحميل الولايات المتحدة بنسبة كبيرة من المصاريف . وعلى كل .

لم تنجح الجمعية العامة فى عام ١٩٦٧ فى توريث الدول الكبرى فى مشروعاتها ومع وجود سلطة فعالة فى فرض الضرائب (مما سيحصل الدول الغنية أعباء أكبر) فإن الهيئة الدولية سوف لا تغير من طبيعتها فى المستقبل .

مجلس الأمن :

يعتبر مجلس الأمن القلب النابض للنشط للأمم المتحدة . وكما جاء في المادة ٢٤ من الميثاق فإن أعضاء الأمم المتحدة « يبحثون في مجلس الأمن المسؤوليات الأولى في الحفاظ على السلام والأمن العالمى ويتفقون على أنه لكى يقوم المجلس بتنفيذ واجباته فإن مجلس الأمن يعمل لصالحهم » . وإذا استطاع المجلس ممارسة عمله فإن الأمم المتحدة تستطيع أيضا أن تفعل شيئا ، وإن لم يتمكن المجلس عن العمل فإن أعضاء الأمم المتحدة لا يقدرّون على القيام بأى عمل سوى التطبيق بإشارات غير مجدية . وقد لوحظ هذا منذ البداية ، فبينما كانت تجري المناقشات في الجمعية العامة كان على المجلس أن يعمل ، ويتحدث الميثاق عن إصدار الجمعية العامة ((للتوصيات)) التى تقوى المجلس فى إصدار « قراراته » .

وتتضمن هذه القرارات فى ظل الميثاق قرارات عن الحياة والموت ، وللمجلس سلطة « تحديد وجود أى تهديد للسلام أو مخالفة للسلام أو توافر العمل العدائى » . كما له الحق فى « اقرار ما يجب أن يتخذ من إجراءات للمحافظة على أو إعادة السلام والأمن العالميين » وتتضمن مثل هذه الإجراءات كما يصدرها الميثاق « المقاطعة الكلية أو الجزئية للعلاقات الاقتصادية والنقل البرى والبحرى والجوى والمقاطعة السلكية واللاسلكية ووسائل الاتصالات الأخرى . فضلا عن قطع العلاقات الدبلوماسية ، وينفذ هذه الإجراءات دول الأعضاء عندما يطلب هذا منهم مجلس الأمن » . وإذا رأى مجلس الأمن كما يقول الميثاق ، أن هذه الإجراءات « غير كافية » فله الحق فى التصرف مباشرة « وقد يتخذ مثل هذه الخطوة بطريق الجو أو البحر وبقوات أرضية » وذلك فى حالة ضرورة المحافظة أو إعادة السلام والأمن الدوليين . « وباختصار فإن لمجلس الأمن السلطة القانونية فى تنفيذ قراراته بطريق الحرب إذا لزم الأمر ، ولهذا السبب فإن كل الأعضاء « يتعهدون بتوفير قوات مسلحة مناسبة عندما يطلبها مجلس الأمن وطبقا للاتفاقيات الخاصة » ثم « من أجل تمكين هيئة الأمم من اتخاذ إجراءات عسكرية عاجلة تقوم الدول الأعضاء بأعداد قوات طوارئ وطنية جوية عاجلة للاشتراك فى عمل تنفيذى دولى » .

ويمكن تحريك كل هذه الإجراءات القانونية فضلا عن تنفيذ اية ترتيبات سياسية أو أى قرار يراه مجلس الأمن مهددا للسلام ، ولكى يتأكد مجلس الأمن « فسوف يعمل وفقا لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة » وقد يكون هذا القرار من اختصاص مجلس الأمن ذاته ، ولا توجد أجهزة أخرى خارج أو داخل الأمم المتحدة تلتفى لقرارات المجلس ، وحقيقة الأمر نجد أن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة مجردة تماما حتى من إصدار توصيات فى أى موقف (سياسى أو عسكرى) بينما يدخل هذا فى اختصاص مجلس الأمن و « ما لم يطلب المجلس ذلك » (المادة ١٢/١) ومع تركيز هذه السلطات معا فهى قوة ساحقة لمجلس الأمن غير خاضعة

لمراجعة خارجية ولكنها تراجع داخل المجلس وإلى الحد الذي يؤدي إلى شلل المجلس بسبب قصور أعضائه عن الاتفاق حول كثير من القرارات الهامة .

وتنعكس المشاكل الحاسمة للسياسة العالمية على إجراءات التصويت في المجلس ، فهو يضم خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين) وبعد التوسع في عضويته في عام ١٩٦٣ انتخبت ١٠ أعضاء من الجمعية العامة لفترة سنتين ، وكان الأعضاء الدائمون أو الدول الكبرى القوة الفعلية حتى عام ١٩٤٥ ، وأصبحت هذه الدول الخمس في عام ١٩٦٥ تمتلك الأسلحة النووية ، ووضع الاختلاف الكبير فيما تمتلكه كل دولة من هذه الأسلحة ، ويمكن العمل الفعلي لمجلس الأمن — وكما يصوره الميثاق — في إجماع تصويت الدول الأعضاء الخمس الدائمين معا ، وتعتبر « الأصوات المأهولة » لكل الأعضاء الخمس الدائمين ، مسألة ضرورية في كل قرارات مجلس الأمن باستثناء ما يمتنع منها بالإجراءات التي قد تنفذ بموافقة تسعة من الأعضاء (المادة ٢٧) .

ونظرا إلى وجود « مبدأ الإجماع » بين الدول الكبرى أصبح لكل عضو دائم حق الفيتو الذي جاء في مواد الميثاق . ويؤدي استخدام الفيتو أو حتى بدون استخدامه ، إلى عدم اتخاذ أي إجراء ، وقد لجأ الاتحاد السوفييتي وغالبا ما يعتبر من أصوات الأقلية — إلى الفيتو كثيرا ، ولكن الدول الغربية لجأت إليه في بعض المناسبات أيضا .

ويعكس هذا النظام في التصويت حقيقة أساسية للعالم في أواخر الستينات ولا يعكس الموقف العالمي في عام ١٩٤٥ ، فلم يكن هناك — وكما هو الحال الآن — التزام على الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي بعمل أي شيء هام ضد رغبات كل منهما ، وكان واضحا أن بريطانيا وفرنسا والصين غير ملزمين أيضا ، ولكن إذا ما اتفقت هذه الدول الخمس وأبدوا اهتماما كافيا فإن مخططي هيئة الأمم يستطيعون السيطرة بقوة وبسرعة على إيقاف أي حرب أو تهديد بالحرب في أي مكان في العالم ، وقد حل محل المشكلة القديمة لوقف أو السيطرة على اتجاهات الحرب من جانب كل الأفراد وكل الدول ، المشكلة الصغيرة التي تبحث عن وسائل تحقق التنسيق بين الدول الخمس فقط — وهي مشكلة بدت أخيرا أكثر تيسيرا برغم أنها لا تزال صعبة للغاية .

العلاقات بين الشرق والغرب في سياسات الأمم المتحدة :

إن إمكانيات التعاون بين الدول الكبرى كما تم تخطيطه في ميثاق الأمم المتحدة ، لم يتحقق منها حتى اليوم غير القدر الضئيل ، وقد أبتت الحرب الباردة كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في جانبيين مضادين في كثير من المشاكل

ولجأت كل دولة الى الأمم المتحدة في بداية الامر باعتبارها الاداة التي تستخدم مصالحها الشخصية في ذلك النزاع على أن نهاية الحرب الباردة في اوائل السبعينات قد خففت من حدة تنافسهما ، ولكنها لم تقس عليها ، ولذلك ماذا تحتل ان تشتد بينهما من جديد في المستقبل .

ولم تظهر اى من مائتين الدولتين العظميين — او حتى اكثر اعضاء الأمم المتحدة التزامها الوثيق نحو تدخل المنظمة او سلطة عليا لها كاهداف في حد ذاتها ، ولقد فضلت الدول الغربية تدخل الأمم المتحدة في البلاد وفي المواقف التي يتوقع فيها اضعاف النفوذ الشيوعي او وقف امتداده مثل ما حدث في شمال ايران (١٩٤٦) واليونان (١٩٤٦ — ١٩٤٨) وكوريا (١٩٤٧ — ١٩٥٣) والمجر (١٩٥٦) ولبنان (١٩٥٨) والكونغو ليبلوفيل (١٩٦٠ — ١٩٦٣) ، ولكن عندما طالبت اغلبية الجمعية العامة باسراع الأمم المتحدة في اتخاذ الاجراءات اللازمة ضد سياسات الاستعمار في بعض البلاد الموالية للغرب مثل البرتغال ، او ضد الانظمة القائمة على التفرقة العنصرية المرتبطة اقتصادياتها تقريبا بالانظمة المالية والاقتصادية الغربية ، مثل روميسيا واتحاد جنوب افريقيا (في الستينات) ، كان موقف الدول الغربية من هذه المطالب يشوبه التردد ، ولا شك أن الاتحاد السوفييتي اتجه عموما الى اتخاذ مواقف معارضة في كل مشكلة وضد السلطات العليا للمؤسسات التي تخضع تقريبا لسيطرة الاغلبية غير الشيوعية . فضلا عن هذا ، ففي الحالات التي تجد فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي انهما على اتفاق محدود في الأمم المتحدة كما حدث في بعض الحالات مثل فلسطين واسرائيل (١٩٤٧ — ١٩٤٩) واستقلال اندونيسيا (١٩٤٧ — ١٩٤٩) وحرب السويس (١٩٥٦) ، فانه يلاحظ ان عداء الشرق تجاه الغرب قد عاد من جديد في هذه المناطق في نهاية الامر ومن أحدث الصراعات الأخيرة مثل حرب السويس في عام ١٩٧٣ بين اسرائيل ومصر والحرب الاعلى اللبنانية الدامية في عام ١٩٧٦ قد ظلت خارج هيئات الأمم المتحدة بموافقة الدول الكبرى فيما يبدو .

كما يلاحظ أيضا ان الصراعات بين الشرق والغرب قد كثر التصويت عليها في الأمم المتحدة في كل الامور التي كانت موضع نقاش وبحث ، وهناك دراسة حديثة توضح ان هذه المنازعات سيطرت في عام ١٩٤٧ على نحو ٤٥٪ من الاصوات في الجمعية العامة ، وارتفعت هذه النسبة الى نحو ٦٥٪ في عام ١٩٦١ ، وكان المنتظر ان تصل الى اكثر من ٧٠٪ في عام ١٩٦٧ ، وخلال نفس الفترة فان ما أطلق عليها مشكلات « الشمال والجنوب » بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ، هبطت الى نحو ٢٠٪ من اصوات لاجبية العامة في عام ١٩٤٧ ثم الى نحو ١٢٪ في عام ١٩٦١ ، وكان المتوقع وصول هذه النسبة الى اقل من ١٠٪ في عام ١٩٦٧ .

لكن صاحب هذا الاستقطاب المتزايد في مجال المنازعات للشرقية الغربية ،

اتجاهات كثيرة من المصالح وتصويت ناجح من جانب كل الكتل المختلفة . وتجسد الدول الكبرى أنه من المناسب الآن عقد محادثات مع الكتل الأخرى ذات المصالح الخاصة ، وذلك بتكليف هذه الكتل على ممارسة بعض المسائل الخاصة والواضحة لها ، ونتيجة لذلك نجحت مجموعات العرب وأفريقيا والسونيت في السنوات الأخيرة بالجمعية العامة وربما أيضا في بعض المنظمات الأخرى التسابعة للأمم المتحدة . وقد تتحرك الأمم المتحدة نتيجة لهذا أيضا نحو نوع من الأنظمة ذات نظام الحزبين الذي تتنافس فيه الدول المتزعة للغرب والشرق عن طريق تقديم امتيازات للدول الصغرى في كل من الكتلتين بهدف الإبقاء على اتحادهما وبهدف الحصول على مؤيديين آخرين ، وتستطيع الدول الكبرى في ظل ظروف كهذه القضاء على الأمم المتحدة عن طريق فرض سياسات جامدة محدودة أو انقاذ الهيئة وتطويرها بعد ادراك ومرونة وفهم أكبر للأمور والمشاكل العالمية .

ولكن حدث في السبعينات أن بدأت الكتلتان في الشرق والغرب في التفكك وربما في التفتت . ففي الشرق ، هناك انقسام مريدين الصين والاتحاد السوفيتي . وفي عام ١٩٧٦ حاولت دول تحكمها نظم شيوعية مثل رومانيا وكوريا الشمالية وفيتنام الموحدة أن تصف نفسها بأنها « دول غير منحازة » . وفي الغرب وضعت كل من اليونان وتركيا في صراعهما على قبرص وحقوق البترول تحت قاع بحر ايجي ، بمصالحهما فوق التزاماتهما المشتركة نحو الكتلة الغربية .

وفي الوقت نفسه شكلت زهاء ١٠٠ من البلدان النامية المنتمية (للمصالح الثالث) أغلبية نشطة متزايدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي ميثاق أخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وراحت تضغط من أجل إقامة « نظام اقتصادي عالمي جديد » بغية تحسين مركزها التجاري والمالي إزاء البلدان الغربية . وتلقى هذه البلدان في تصويتها ومشروعات قراراتها تأييد الكتلة السوفيتية . ولكن بحلول أوائل عام ١٩٧٧ لم تتغير الظروف التجارية سوى بالنسبة للزيت .

المنصب الهام لأمين عام الأمم المتحدة :

سوف يكون تغيير موقف سكرتير عام الأمم المتحدة أحد المؤشرات الدالة على اتجاه تحرك المنظمة العالمية ، كما قد تكون العضوية العالمية والتبثيل في الهيئة أيضا من هذه المؤشرات . وقد ترتب على تعيين تريجنفى لى أول سكرتير عام للأمم المتحدة أن اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفا معارضا في عام ١٩٥٠ من تقسيم ما لپيثاق الهيئة ، كان هذا التفسير مقبولا تماما ولكن لم يكن واضحا من الناحية القانونية وكذلك الموقف الذى قبله السكرتير العام (وقف مجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية) وعو تصويت مجلس الأمن الحاسم بتفويض الولايات المتحدة في مقاومة الهجوم نيابة عن الأمم المتحدة ، ولكن هذا التصويت كان قد جاء في غياب النحوب السوفيتي (الذى كان آنذاك مقاطعا للاجتماعات ، احتجاجا على عدم

الاعتراف بالصين الشيوعية) . وهكذا يؤدي عدم توافر « التصويت السابق » من العنصر الدائم في المجلس كما جاء في الميثاق الى اعتبار الامر غير قانوني ، ولم يصدر هذا التفسير من جانب الاتحاد السوفييتي فقط بل جاء ايضا من كثير من القانونيين بما فيهم كبار المحامين الدوليين المروفين في الولايات المتحدة وساد الرأي آنذاك وجهة النظر هذه كما ساد أغلبية مجلس الامن ، وانتهت الحرب الكورية التي تاقعتها الأمم المتحدة بوقف هجوم كوريا الشمالية ، وترتب على وقف إطلاق النار والهدنة في ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ترك مناطق كوريا الجنوبية والشمالية دون أى تعديل جوهري ، ومنذ ذلك الحين لم يتغيّب المندوب السوفييتي عن اجتماعات مجلس الامن ، وعلى نهاية محته لم يعد تترجى لى موضع القبول من جانب الاتحاد السوفييتي لاعادة انتخابه .

جاء من بعده داج همرشلد وكان مقبولا من كل الدول الكبرى ، وخلال فترة خدمته توسعت عضوية الأمم المتحدة وبرزت مشاكل الاستثمار ومناقصته ، وكثرت حالات استخدام قوات طوارئ الأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلام في المنازعات المحلية — وقد استخدمت هذه القوات لأول مرة في قطاع غزة بين مصر واسرائيل من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٧ ، كما تم سحب قوات كبيرة تابعة للأمم المتحدة من الهند وايرلندا والسويد ويوغوسلافيا وعدد من دول افريقيا ، لاستخدامها في الكونغو حيث فقد مرشولده حياته هناك في حادث طائرة .

ومن بورما جاء يوثانت السكرتير العام الثالث وكان اول رئيس تنفيذي للهيئة الدولية غير غربي ، وكما كان الحال بالنسبة لزميله السابقين كانت درجة تلميذه في توصياته عن العلاقات الدولية من جانب الدول الكبرى تشير الى مدى ما ترغبه هذه الدول في جعل الأمم المتحدة منظمة عالمية حقيقية مع قيادة واردة عامة تفوق كل أمة ساهمت في انشائها ، ولقد بحثت هذه الدوافع في منتصف عام ١٩٦٨ بصورة غير طيبة ، فقد عارضت الولايات المتحدة نداءات يوثانت المتكررة بوقف تصف فيتنام الشمالية ، وكان يوثانت يأمل من هذا الوقف فتح الطريق الى ايقاف القتال مبكرا وعقد مفاوضات لتسوية المشكلة . ومن ناحية أخرى لم تبذل حكومة فيتنام الشمالية اية جهود تشجع الأمم المتحدة على تسوية المشكلة ، وأعرب يوثانت صراحة عن مخاوفه من احتمال جبر العالم الى طريق الحروب المالية الثالثة .

موضوعات المستقبل : عضوية الأمم المتحدة وظائفها :

في منتصف السبعينات كانت فيتنام الموحدة تسير قدما نحو ان تصبح عضوا في الأمم المتحدة . ولكن هذا لم يكن منطبقا على كوريا الشمالية والجنوبية ، أما عضوية الصين فالمعترف منها فقط الحكومة المناهضة للشيوعية في جزيرة تايوان ، وهي الحكومة المعترف بها في الأمم المتحدة بينما رفضت المنظمة العالمية

الاعتراف بالحكومة الشيوعية التي تمثل أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة في الصين . وامتد دعم اعترافها بالصين الشيوعية نحو ٢٠ سنة تقريبا (١) . وكان كل سكرتير عام للأمم المتحدة يوصى بقبول مبدأ العالمية الذي يترتب عليه دخول كل دولة في عضوية الهيئة طالما أن حكومتها تسيطر بالفعل على أمورها الداخلية ، ولكن الدول الغربية رفضت هذا المبدأ وخاصة الرواى العام الداخلى المؤثر في الولايات المتحدة وهو عدم الاعتراف بأى نظم شيوعية قامت بعد الحرب العالمية الثانية . غير أن كثيرا من الحكومات الشيوعية مثل البانيا وبلغاريا ورومانيا والمجر قبلت عضويتها في هيئة الأمم في عام ١٩٥٥ مع قبول النظم الدكتاتورية المناهضة للشيوعية أو المعتلة في إسبانيا والبرتغال ، ولكن بقيت مشكلة تمثيل البلاد المقسمة دون حل ، مثل الصين والمانيا وكوريا وفيتنام .

ومن خلال تاريخ الأمم المتحدة يمكن متابعة طريقتين سارت فيهما : البحث عن تركيز السلطة ثم البحث عن تعدد الاتصالات والتمسيات . قد تكون هناك حاجة الى سلطة مركزة أكبر لتتوية حكم الأغلبية للوقوف أمام غيتو الدول الكبرى ولكي تزيد سلطة السكرتير العام وتوسيع القرارات الانزامية لحكمة المحل الدولية الدائمة . كما قد تكون هناك حاجة الى تطوير قوة الهيئة العسكرية وسلطاتها في فرض الضرائب . وعلى أية حال فطالما هناك اختلاف بين أمة وأخرى كما هو الحال الآن فان الأمة التي تمارس النفوذ الأكبر في الأمم المتحدة سواء كانت الولايات المتحدة أو أية أخرى ، قد تحكم العالم بالفعل .

ولكن من غير المتوقع أن يحدث شيء كهذا في المستقبل القريب . لكن هناك طريق آخر اقترحه عضو الشيوخ الراحل آرثر فانهنبرج في عام ١٩٤٥ ، ويشير الاقتراح الى جعل الأمم المتحدة مدينة لاجتماع العالم حيث تعرض فيها كل المسائل بوضوح للجميع وحيث تستطيع الحكومات معرفة التصرف في المشاكل التي تحدث نتيجة المصالح والمذاهب وفي كيفية معالجة الاضطرابات والازمات ، وهنا تستطيع الأمم المتحدة أيضا مساعدة الأمم الناشئة حديثا في التعرف بأحوالها الجديدة في السياسات العالمية ولكي تصبح اذا حاز القول « ذات طابع اجتناعي » داخل النظام الدولي . وقد حققت الأمم المتحدة في هذه النواحي نجاحا كبيرا منذ عام ١٩٤٥ ، وإذا ما عادت الذاكرة الى التحولات العموية لدول البلقان في القرن التاسع عشر ونقارنها بالفترة التي مرت بها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ أدركنا بوضوح الاختلاف بين الفترتين ، ولم يحدث في التاريخ من قبل أن ظهرت أمم جديدة كما حدث الآن وبخصائر في الأرواح قليلة (كانت الحرب الأهلية في نيجيريا في عام ١٩٦٨ استثناءا محزنا للعالمية) .

(١) طرأت تعديلات على هذه المواقف في السنوات الأخيرة ، فمثلا تم احلال الصين الشعبية محل الصين الوطنية ، ممثلة لشعب الصين : — المترجم .

ولكن في الوقت نفسه كان منبر الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها تزداد اتجاها نحو أن تصبح أداة لحرب سياسية وسيكولوجية . ولقد وجدت الدول العربية تأييد الأغلبية النشطة الجديدة لبلدان العالم الثالث التي تتساعدا الكتلة السوفيتية ، لتحرير قرارات من جانب واحد باستنكار اسرائيل في الصراعات المستمرة الناجمة عن حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ والنتيجة هي حلقة مفرغة . فاسرائيل محجة عن إعادة الاراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ . وقد زاد احبابها نذيجة لازدياد مخاوفها التي اثارتها هذه القرارات على وجودها .

لم تكن سياسة الولايات المتحدة ازاء هذه المسائل ثابتة تماما . فقد حاول هنري كيسنجر وزير الخارجية ايجاد حلول وسط مقبولة للطرفين . كما حاول حرمان الاتحاد السوفيتي من اي نصيب او نفوذ في اي تسوية في الشرق الاقصى ، وان كانت موافقته ضرورية . وقد امتنعت الولايات المتحدة عن دفع انصبتها المالية في منظمة التعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) احتجاجا منها على القرارات المعادية لاسرائيل التي اقترتها هذه المنظمة ، في الوقت الذي راحت تسدي عموة اكبر ، من المال والسلاح ، الى دول عربية مثل سوريا ومصر . التي نشطت في تشجيع تلك القرارات . اما ما اذا كانت هذه الاساليب المقدة ، وغالبا ما تكون سرية ، ستفضي في النهاية الى تسوية سلمية ومستقرة بين اسرائيل وجاراتها . او ما اذا كانت حكومة الرئيس كارتر وسايروس فانس ستجد سياسة اكثر فعالية ، فهذا امر لم يكن واضحا بحلول منتصف عام ١٩٧٧ .

كل هذه الاعتبارات توضح ان اقامة هيئة عالمية واسعة تهدف للصالح العام ، امر لا يزال بعيد التحقيق — كما ان الأمم المتحدة ليست تماما بالهيئة العالمية ولا هي أداة لخدمة الاهداف بالصورة المطلوبة . فهي لا تضم سوى نحو ١/٣ الجنس البشري ، واعمالها الفعلية محدودة للغاية وكذلك في مصادرها وسلطاتها وتأييدها والى الحد الذي لا يمكن تسميتها بالدولة أو بالامة العليا ، لا تخرج عن كونها هيئة دولية فقط ، وتعتبر الأمم المتحدة في افضل الاحوال الخادم المشترك لأكثر الحكومات الوطنية الكبيرة في العالم ولا سيطرة لها على أي من دول هذه الحكومات ، فضلا عن انها لم تعد وضع كل هذه الدول تماما فيها يجب عليها أن تفعل من أعمال سياسية كبيرة . ولكن نجد حكومة دولية عليا (مسئولة عن كثير من واجبات الحكومة الكبيرة أو كلها وتستطيع التقلب على الأقل على الحكومات المنافسة في بعض المسائل الهامة) أو أن نجد وفدا كاملا لدى منظمة دولية وله على الأقل مهمة أو وظيفة تتصل بالحكم — فطينا أن نتجه الى المنظمات الدولية المتخصصة .

الفصل السابع عشر

المنظمات الإقليمية

كطريق

نحو التكامل

يقتصر مجال المنظمات الدولية المتخصصة عادة على ما يسمى « بالمنطقة » وهو تعبير غامض . والمنطقة عبارة عن عدد قليل من الدول يجمع بينها بعض الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية . أو تربطها بعض العلاقات الاقتصادية والمالية ، أو تجمعها مبادئ الحرية السياسية وما أشبه ذلك من الانظمة الاجتماعية ، أو مزيج من كل هذا .

وقد كان الامل ان تساهم الخبرة المكتسبة من تكوين وتطوير هذه التجمعات الإقليمية و / أو المتخصصة في تبصير الحكومات والشعوب بالفوائد التي تنسود عليها من الانعماج الدولي ، كذلك تنمية العادات السياسية الاندماجية والخبرات اللازمة لممارستها بنجاح على نطاق اوسع وفي اعمال اكثر شغولا .

في الوقت الحالي عدد محدود من هذه المنظمات الإقليمية تباشر كل منها عددا محدودا من الاختصاصات لعدد محدود من الدول ، وعادة لا يزيد عدد هذه الدول أو هذه التخصصات عما كان عليه أصلا عند بدء نشاطها ، وفي المراحل الأولى لعمل هذه المنظمات ربما قد اضيف اليها بعض الدول و / أو بعض التخصصات . ولقد كان من المنتظر بصفة مؤكدة ان يستمر نمو هذه المنظمات ، الا انه في الواقع غالبا ما توقف النمو أو سار ببطء شديد ، وفي النهاية توصلت على وضع معين استمرت فيه على قيد الحياة واداء مهمتها (فيبا عدا عدد قليل من المنظمات الإقليمية التي تدهور نشاطها أو اندثرت كلية مثل حلف البلقان في الثلاثينات من هذا القرن) . وفيما بعد ، ومن وقت لآخر ، توصلت بعض المنظمات الإقليمية الى مراحل أخرى من النمو سواء من حيث عدد الدول الاعضا ، أو من حيث مجال النشاط أو كليهما معا ، والبعض الآخر قد يصل الى مراحل جديدة من النمو مرة أخرى في المستقبل . وقد تكون المنظمات التي تكونت في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية من أهم واكبر المنظمات الإقليمية ، وفي عام ١٩٤٧ تم انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للتنسيق بين الخطط الخاصة باستخدام مساعدات مشروع مارشال وكذلك خطط التنمية الاقتصادية وإعادة تعمير ست عشر دولة أوروبية . وقد خففت هذه المنظمة منظمة أخرى اكبر وهي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتضم الولايات المتحدة وكندا ، الا ان سلطاتها مقصورة على اعطاء الدراسات وتقديم التوصيات . وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ومنظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية من المنظمات ذات الاهداف الخاصة ويقتصر نشاطها على المسائل الاقتصادية ، الا انه بالرغم من ذلك فقد ساعدت - بالاشتراك مع المنظمات الدولية الاخرى - في التمهيد لاجراء تخفيضات متتالية في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية . وفي عام ١٩٦٧ تخضعت المفاوضات الخاصة « بدورة كيندي » عن بعض الاتفاقيات التي لم يتم التصديق عليها حتى الآن ، لتخفيض هذه الرسوم بحوالي ربع الفئات الاصلية .

ولئن كانت هناك في السبعينات نزاعات منقطعة حول مسائل تجارية بين الولايات المتحدة وشريكاتها من الدول الأوروبية . وهكذا ، حدث في عام ١٩٧٦ ان اروعث المجموعة الامريكية صناعة السيارات الأوروبية على زيادة اسعار سياراتها الصغيرة في السوق الامريكية ، اما ايطاليا فقد لجأت الى فرض قيود تجارية مؤقتة لحماية قيمة عملتها . وظهر الفشل في التوصل الى سياسة نقدية مشتركة لجميع البلدان الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو حتى لأوروبا الغربية ، انه ما زالت هناك توجية اتجارية نشطة .

منظمة حلف شمال الأطلسي :

تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي من الهيئات الدولية ذات المجال المحدود ولكنها تتمتع بسلطات كبيرة الى حد ما . وهي تضم الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وثلاث عشرة دولة اوروبية بما في ذلك بعض الدول التي لا تنقل على الأطلسي مثل اليونان وتركيا . والاممية الاساسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي تتركز في النفوذ العسكري للدول الاعضاء ، ومن ثم في ادارة القوة ، وعلى هذا فانها يمكن - الى حد ما - ان تصبح من المنظمات التي تخدم اغراضا عامة . وعند انشائها في عام ١٩٤٨ كانت مهمتها الرئيسية تنحصر في ايجاد التنسيق اللازم بين القوات المسلحة التابعة للدول الاعضاء تقاديا لاي هجوم سوفيتي محتمل على أوروبا الغربية سواء في شكل غزو عسكري ، أو في شكل تصعيد الخلافات الخاصة بالحدود ، أو في شكل ثورات دولية بتأييد الاتحاد السوفيتي ، وكان صميم عملها هو نوع من تبادل الالتزامات العسكرية . وقد وعدت الولايات المتحدة الامريكية باستخدام اسلحتها النووية لحماية حلفائها الاوروبيين (كانت الولايات المتحدة تحتكر السلاح النووي في ذلك الوقت) وقد التزم الحلفاء بتوفير معظم الانفراد العسكريين المطلوبين والمعدات العسكرية التقليدية وكذلك القواعد والتسهيلات الإقليمية اللازمة للدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة . ومن الناحية العملية ، كانت القيادة المشتركة اكثر استجابة لسياسة الولايات المتحدة التي استمرت في الاشراف على الجزء الرئيسي من « السيف » النووي للحلفاء ، الا انه ، في الوقت نفسه ، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير الاطار السياسي والقانوني لاعادة تسليح ألمانيا الغربية ، وفي اواخر الخمسينات استطاعت جمهورية ألمانيا الاتحادية توفير العنصر الاساسي « لدرع » منظمة حلف شمال الأطلسي المكون من القوات

الدربة المسلحة بالأسلحة التقليدية • وكانت مساعدة بريطانيا في ((السيف)) و ((ادرع)) جوهرية ولكن بدرجة أقل • وأخذت فرنسا تنسحب تدريجيا الى الحد الذي اضطرت فيه المنظمة في عام ١٩٦٨ الى سحب قواتها ومنشأتها من الاراضي الفرنسية ونقل قيادتها من باريس الى بلد صغير يقع بالقرب من بروكسبل في بلجيكا • وبحلول عام ١٩٧٧ • تحسن تعاون فرنسا غير ارضي مع منظمة حلف شمال الاطلسي من جديد • ولكن فرنسا لم تستعد عضويتها في المنظمة •

وفي البداية كان المنظمة حلف شامل الاطلسي سلطات واسعة في التخطيط والتنسيق وعقد الاتفاقيات مع الحكومات الاعضاء حول توزيع القوات والسفن والطائرات واجراء المناورات وتغيير قيادة موحدة للقوات التي الحكومات الاعضاء تحت تصرفها وكذلك تقديم الاقتراحات لهذه الحكومات بشأن عقد الاتفاقيات الخاصة بتعبئة هذه القوات والمحافظة عليها • غير ان المنظمة ليس لديها السلطة لارسام أي من الدول الاعضاء على مدعا بالقوات التي طلبها • وان المستوى المستهدف للتسليح ٣٠ فرقة عسكرية في أوروبا تحت قيادة المنظمة - الذي تم الاتفاق عليه في اوائل الخمسينات - لم يتم التوصل اليه حتى هذا التاريخ • والامل ضئيل فيما يبدو في امكان تحقيق هذا الهدف في المستقبل القريب • وخلال السنوات منذ انشاء المنظمة في عام ١٩٤٨ لم تقع اية دولة اوروبية تحت الحكم الشيوعي او تعرضت لهجوم شيوعي رئيسي او لثورات داخلية بتأييد الشيوعيين •

واذا كانت كل هذه الامور لم يكن من المنتظر ان تحدث في أي حال من الاحوال • فان الجهود التي اعطيت للمنظمة حلف شمال الاطلسي كان يمكن الاستفادة بها استفادة احسن في نواحي أخرى • أما اذا كان هناك اعتقاد باحتمال فرض ضغط سوفيتي شديد على إحدى دول غرب أوروبا التي لا تتمتع بحماية المنظمة وذلك خلال السنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٨ • فان المنظمة في هذه الحالة يرجع اليها بعض انفسها في منع هذا الضغط •

وعلى اية حال فان وقوع هجوم سوفيتي مباشر على أوروبا الغربية كان يبدو امرا بعيد الاحتمال في اوائل الستينات • حين وصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى الحد الذي يستلزم أي منهما الحق ضرر جسيم بالآخر • لم يكن من المحتمل ان تلجأ الحكومتان الى اتخاذ أي اجراء يؤدي الى الانتحار الوطني • مما اضعف الثقة في تهديدات ووعود كل منهما باثارة حريب ذرية • وفي الواقع فان الدول الاوروبية الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي - عقب أزمة كوبا عام ١٩٦٢ - أصبحت أقل خوفا من التهديدات السوفيتية • ان احتلال الاتحاد السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ زرع موقفهم الا انه لم ينقصه • فقد استمرت هذه الدول في الاعتماد على الحماية النووية التي توفرها لها الولايات المتحدة • ولكنها كانت تتوقع ان تكون أساس هذه الحماية هي المصالح الذاتية للولايات المتحدة الامريكية وليس مجرد عضويتها في الحلف في حد ذاته •

ولكن بعد نهاية الحرب الفيتنامية تحسنت روابط الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلسي . ومع ازدياد قوة الاتحاد السوفييتي البحرية والعسكرية في السبعينات ، أصبح كثير من الاوربيين أشد ميلا لاعتبار عضويتهم في الحلف كتأكيد لاستقلالهم الوطني . وفي عام ١٩٧٦ اعن اذريكو بيرلنجوير ، زعيم الحزب اليسوعي الإيطالي انه اذا انضم حزب الى حكومة ائتلافية في ايطاليا ، فانه سيؤيد استمرار عضوية البلاد في حلف الأطلسي ، ولكي كان لهذا التصريح ردود فعل سلبية لدى معظم الأحزاب الإيطالية ومن حكومتى جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة .

واذا ، هذه الظروف كان من المحتمل ان تفقد منظمة حلف شمال الأطلسي بعض أهميتها كنظام مبدئي للحلف العسكري إلا اذا امكن توسيع مجال نشاطها بحيث يشمل المسائل السياسية والاقتصادية . وبالإضافة إلى ذلك فان الولايات المتحدة كان يمكن لها في كل هذه التواجي ان تصبح حليفا يقف تقريبا على قدم المساواة مع الآخرين بالسماح برفض اقتراحاتها في بعض المواقف بأغلبية الأصوات وبإخضاع قراراتها الوطنية للقرارات الجماعية لاجتمع الدول . وخلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٨ فان القرار المفرد الذي اتخذته الولايات المتحدة بتصعيد الحرب في فيتنام دون ان تحصل على أغلبية الأصوات سواء في الامم المتحدة أو في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وما ينطوي عليه هذا القرار من مخاطر عالية ، قد اظهر مدى بعد الولايات المتحدة عن الاندماج الكامل سواء داخل الامم المتحدة أو داخل

ان ما تبنى العالم النفساني Jerome Burner في عام ١٩٤٤ من ان الشعب الأمريكي لن ينضم انضماما كاملا إلى اية منظمة لا تخضع لسيطرته لازال في حاجة الى من ينفضه بعد انقضاء حوالي ربع قرن من الزمان . فالأمريكيون كانوا أعضاء ، أوفياء ، في منظمة حلف شمال الأطلسي بوضعهم في ذلك الوقت كما كانوا أعضاء ، أوفياء ، في الامم المتحدة ، إلا أنهم توقعوا ان تسيطر ارادتهم على هذه المنظمات . ولقد كان ميلهم الى التساؤل عما تستطيع الولايات المتحدة ان تفعله من اجل هاتين المنظمتين . وفي النهاية اذا ما ارشد لمنظمة حلف شمال الأطلسي ان تحتفظ بأهميتها فان هناك شيء أكثر مطلوب من الولايات المتحدة وكذلك من أعضاء المنظمة الآخرين ، وبطول عام ١٩٦٧ لم يكن واضحا على الإطلاق ما اذا كان هذا الشيء آتيا في الطريق ، ولكن اذا كانت الولايات المتحدة تبدو كبيرة جدا أو مشغولة بنفسها للغاية أو مختلفة جدا عن شركائها في حلف الأطلسي بحيث لا تستطيع ان تدفع شخصيتها في اتحاد أطلسي من أي نوع ، ألم يكن دور أوروبا الأصغر شأنًا في حاجة أكبر الى الاتحاد ، أو لم تكن لدى هذه الدول الامكانيات لتشابه ميلها وانكارها فيما يتعلق بنوع الاندماج المرغوب وكيفية تحقيقه .

الجهود الخاصة بتوحيد أوروبا الغربية :

شهدت السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ عملية تكوين الأفكار السياسية لتوحيد أوروبا والتي اشرت في السياسة الأوروبية في العشرين سنة التالية . وفي الخطاب المشهور الذي القاه المستر ونستون تشرشل في مدينة زيورخ في سبتمبر سنة ١٩٤٦ اقترح « علاجاً » لأمراض أوروبا . قال عنه « انه لو طبق تلقائياً وبصفة عامة لتغيرت صورة أوروبا كلها كما لو كان هذا العلاج معجزة من المعجزات ولا يمكن لكل أوروبا أو انجز الأكبر منها في خلال سنوات قليلة ان تحيا حرة وسميدة مثل سويسرا اليوم . » وفي نظره ونستون تشرشل فان طبيعة هذا « العلاج الناجح » كانت واضحة . . . « يجب ان نقيم نوعاً من الولايات المتحدة الأوروبية » . . . ويبدو ان الوسيلة كانت واضحة امامه على حد سواء . اذ قال « ان الطريقة بسيطة وكل ما هو مطلوب هو عزية مئات الملايين من الرجال النساء » . وكان من المتوقع ان تجد العبارات البليغة والخادعة التي ردها المستر تشرشل ببساطة استحضاراً من جانب اربع فئات من اصحاب الخيرات والمطامح التي كانت منتشرة في أوروبا : الفئة الأولى وهي التي كانت تتطلع الى الأمن ، فقد فشلت الدول في حماية شعوبها من أهوال الحرب العالمية الثانية ، وكان الأمل في ان أوروبا الموحدة قد تتجح في هذا المجال كما انها قد توفر لهم سبل الأمان ضد أي توسع سوفيتي مرتقب . والفئة الثانية وهي التي كانت تتطلع الى الرخاء ، فان اقتصاديات أوروبا قد اضررت بسبب الحرب كما نفذت ثروتها . وقد سبق لها ان تعرضت لظروف الكساد الكبير الذي احتجأ العالم في الثلاثينات . وكان الرأي ان أوروبا الموحدة قد تكون أكثر استقراراً من الناحية الاقتصادية وكذلك أكثر رخاءاً . وربما يصل حجم السوق ومعدل دخل الفرد بها الى مستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية . والفئة الثالثة فهي التي كانت تتطلع الى حرية الحركة والتنقل ، فقد عانت الشعوب كثيراً ولعدة سنوات بسبب نظام توزيع السلاح بالبطاقات وبسبب القيود المفروضة على حركة انتقال الأشخاص والبضائع ورأس المال . هذه انبيود التي ازدادت حدة خلال سنوات الكساد والحرب . فكثير من الناس يرغبون الآن في ان تسترد « أوروبا الموحدة » حريتها بحيث يمكن للأشخاص والأفكار والبضائع ان تتنقل في كل انحاءها دون أية قيود . والفئة الرابعة وهي التي كانت تتطلع الى القوة ، فمن الواضح ان دول أوروبا الغربية قد فقدت كثيراً من قوتها . فالدول التي كانت تمتلك المستعمرات قد فقدت بعضها ومن المتوقع ان يفقد الباقي قريباً ، وخلال السنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٨ لم يكن لا شيء دولة من دول أوروبا الغربية - باستثناء إنجلترا - وزن كبير في السياسة العالمية . ان أوروبا الموحدة قد تسيء الى شعوبها مجتمعة كثيراً من القوة ، وربما بعض الممتلكات ، التي فقدتها وهي منفصلة .

وبالرغم من ان هذه الاعتبارات الأربعة : الأمن - الرخاء - الحرية والتنقل - القوة قد لاقت استحسانا شديدا من جانب القلة وبدرجة أقل من جانب الكثرة في كل انحاء أوروبا الغربية ، فانها لم تصبح ابدا محل اهتمام الجماهير ، ولتم تحط حتى بتأييد الاغلبية في أية دولة من الدول . ففي حالة وقوع هجوم . فان معاهدات التحالف من حيث المبدأ والولايات المتحدة من الناحية العملية ، تضمن المحافظة على أمن أوروبا الغربية . وقد استمادت أوروبا رخاؤها الاقتصادي بعد إعادة تعمير كل دولة من دولها بمقتضى مشروع مارشال (١٩٤٨ - ١٩٥٢) ، وايضا عن طريق المساعدات الحكومية التي حصلت عليها من الولايات المتحدة الأمريكية . كما لم تتوفر حرية انتقال الأشخاص والسلع اذ ان ذلك يحول دون اشراف كل دولة من الدول على مستويات الأسعار بها وكذلك اسعار الفائدة وفئات الضرائب ومستوى العمالة ومستويات المعيشة ومعدل واتجاه النمو الاقتصادي ، كما لم يتم انشاء هيئات ذات صفة دولية لقتولى هذه مهام الاشراف هذه او لتقوم على الاقل بتنفيذهما بطريقة تتجاوب مع الرغبات الشعبية المختلطة في كل دولة ، وفي النهاية فان دول أوروبا الغربية مجتمعة او منردة لم تسترد قوتها خلال العشرين سنة التالية . وبرغم انها فقت معظم ما تبقى لها من مستعمرات الا انها وجدت نفسها اكثر رخاءا ولم يظهر بين شعوبها سوى ميول ضئيلة لواصله بخل تصحيات جديدة لانشاء الامبراطوريات او للاستيلاء على السلطة سواء تحت حماية قومية او اوروبية .

ومع هذا فقد حدث تقدم متواضع في كل هذه الاتجاهات الأربعة . وساعد على ذلك قيام عدد صغير من الهيئات الأوروبية التي اثبتت قدرتها على النمو والحياة برغم فشل الهيئات الأخرى المخطط لها ، وبالرغم من ان جميع الهيئات الأوروبية قد قدرت لها اصلا اهدافا اكثر طموحا . ومن البداية كان الغرض من قيام هذه الهيئات ان تكون هيئات مرحلية ، وبالرغم من ان نشاط كل هيئة كان مقصورا على مهمة او عمل معين وفي اغلب الأحيان على مجموعة معينة من الدول الأوروبية ، فقد كان الهدف من وراء انشاء كل هيئة جديدة هو ايجاد احتياجات جديدة لمزيد من التكامل وتكوين اتجاهات سياسية جديدة وخلق مصالح وعادات تعمل على تسهيل اتخاذ خطوات أخرى نحو التكامل . . . واخيرا كان أمل رجال السياسة الأوروبيين في دول أوروبا الغربية ان يخدم هذا التكامل اغراضا عامة وان يكون شبيها بالانتماج او الاتحاد الفيدرالي بين دولتين . وان يشمل في النهاية كل أوروبا غير الشيوعية ، وربما استطاع أيضا - كان هذا هو الأمل - ان يقرى بعض دول أوروبا الغربية . ولقد بدأت الجهود الرئيسية نحو الانتماج الأوروبي بتوقيع معاهدة دنكرك (مارس

سنة ١٩٤٧ بين فرنسا وانجلترا ، وقد كانت معاهدة تحالف وتبادل المعونة ضد أي احتمال لتجسّد الاعتداء الألماني ، غير انها قد تضمنت تعهدا بتبادل التعاون لتوفير الرخاء والاستقرار الاقتصادي في البلدين ، ولقد اعقب توقيع هذه المعاهدة أول اعلان عن مشروع مارشال في يونية عام ١٩٤٨ ، وتكوين هيئة التعاون الاقتصادي الأوروبي بواسطة انجلترا وفرنسا واربعية عشر دولة اوروبية أخرى في يونية سنة ١٩٤٧ وكذلك توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي الأوروبي في ابريل عام ١٩٤٨ .

في الوقت نفسه . انتساب حكومات دول أوروبا الغربية حالة من الذعر بسبب تكوين هيئة شيعية دولية في سبتمبر سنة ١٩٤٧ أطلق عليها « الكومنفورم » بواسطة الاحزاب الشيوعية الموجودة في الاتحاد السوفيتي وفي دول شرق أوروبا الواقعة تحت الحكم الشيوعي . وقد نبغ ذلك الاعلان عن قيام « الحكومة الديموقراطية المؤقتة لليونان الحرة » بتأييد من الشيوعية (التي ثبت فشلها في النهاية) وذلك في ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، ثم الانقلاب الشيوعي الذي اجتاحت تشيكوسلوفاكيا في فبراير سنة ١٩٤٨ والذي عمل على احكام قبضة الشيوعيين على هذه الدولة . وجاء رد الفعل الغربي لكل هذه الاحداث في صورة اتفاقية بين عسكريتين : معاهدة بروكسل وهي عبارة عن تحالف عسكري بين انجلترا وفرنسا ودول البلطوكس (بلجيكا وهولندا والكمبرج) معاهدة شمال الاطنتلي التي تم التوقيع عليها في ابريل عام ١٩٤٩ والتي مهت لانشاء منظمة حلف شمال الاطنتلي .

خطوات نحو الفيدرالية الأوروبية :

في مايو عام ١٩٤٩ م تم التوقيع على النظام الاساسي لمجلس أوروبا الذي ينص على انشاء مجلس استشاري ويعقد اجتماعاته علانية في مدينة ستراسبورج (البرلمان الاوربي) ومجلس الوزراء ويعقد اجتماعات خاصة . ويتكون المجلس الاستشاري من ممثلين يتم انتخابهم بواسطة البرلمانات الوطنية او تعيينهم الدول الاعضا . ولكن تؤخذ اصواتهم كأفراد وهو كثيرا ما يعنى من الناحية العملية . ان اخذ الاصوات يتم على غرار النظام المتبعة في الاحزاب . وكان الهدف من انشاء المجلس الاستشاري ان يكون بمثابة هيئة لقياس الرأي الاوربي انذى كان من المنتظر ان يساعد في التوجيه ورسم الخطط ، ان سلطة هذا المجلس كانت قاصرة على التقدم للتوصيات (بأغلبية الاصوات) الى مجلس الوزراء ، ويقوم مجلس الوزراء بدوره بالتقدم بهذه التوصيات الى الحكومات الاعضا . (ولكن فقط بأجاء اصوات الوزراء او نوابهم طبقا لما يتلقونه من تعليمات في كل حالة بصفتهم بممثلين لحكوماتهم) . وهذه الحكومات الوطنية لها وحدها سلطة اتخاذ أي اجراء ، وعلى ذلك

خان مهمة الرأى « الأوروبي » على احسن الفروض قاصرة على مجرد تقديم الاقتراحات . أما اتخاذ القرار فأمره متروك لكل حكومة من الحكومات الاعضاء ،

وفى عام ١٩٥٠ تم انشاء اتحاد المدفوعات الاوروبى داخل اطار منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى لتسهيل التجارة المتعددة الاطراف والعملات المالية داخل منطقة التجارة الخاصة بأوروبا الغربية ومنطقة الاسترلينى ، وذلك حتى يحين الوقت الذى تصبح فيه العملات الخاصة بجمد كاف من الدول الاعضاء فى هذا الاتحاد قابلة للتحويل بالكامل وبهذا يمكن الاستغناء عن اتحاد المدفوعات الاوروبى .

وقد باشر اتحاد المدفوعات الاوروبى نشاطه طبقا للخطة التى وضعت له ، فقام بتسهيل التجارة الأوروبية المتعددة الاطراف فى الخمسينات وتوقف عن النشاط فى النهاية تلك الفترة بعض ان أصبحت العملات الأوروبية الرئيسية قابلة للتحويل فى الاسواق العالمية الى حد ما . أما استخدام اتحاد المدفوعات الاوروبى للتمهيد لقيام عملة أوروبية موحدة فهذه مسألة اخرى . وعلى أية حال كانت الحكومات الرئيسية (ومن المحتمل ان تكون شعوبها ايضا) تفضل الاحتفاظ بالاشراف على عملتها الوطنية (ومن ثم على معظم حياتها الاقتصادية) كلما امكن ذلك . وقد تم حل اتحاد المدفوعات الاوروبى .

وفى ربيع عام ١٩٥٠ قام وزير خارجية فرنسا ، مسيو روبرت شومان ، بالدعوة الى انشاء مشروع شومان لتوحيد الاشراف على كن انتاج فرنسا والمانيا من الفحم والصلب فى سوق مشتركة تحت اشراف هيئة عليا مشتركة ذات سلطات تنفيذية ، وذلك على اساس ان تتعهد كل دولة من الدول المشتركة فى المشروع بالتخلي عن سياستها ، وفتح باب الاشتراك فى هذا المشروع للدول الأوروبية الاخرى . وتعتبر الهيئة العليا مسئولة امام مجلس تشريعى . اما المسائل القانونية فتفصل فيها بحكمة للمحل ، ويمثل الحكومات الوطنية مجلس الوزراء . وفى مجال اختصاصها فان هذه الهيئة الجيدة لها سلطات تعلن سلطات الحكومات الاعضاء . وهذا السياسى المباشر هو حماية فرنسا من احتمال احياء القومية والعسكرية الالمانية خلال عملية اعادة تسليح المانيا التى كان يخطط لها منذ انشاء منظمة حلف شمال الاطلسى ، والتى برزت بصورة واضحة تحت ضغط الحرب الكورية .

وفى مايو عام ١٩٥٠ وصف مسيو شومان مشروعه « بأنه يعتبر الخطوة الاولى فى اتجاه الوحدة الأوروبية » ، وفى اغسطس من نفس العام

أعرب عن ثقته بأن مشروعه « سوف يقودنا بسرعة نحو الوحدة الكاملة لأوروبا سياسيا واقتصاديا » وفي شهر أبريل عام ١٩٥١ تم التوقيع على معاهدة لإنشاء هيئة الفحم والصلب الأوروبية بواسطة الدول الست : فرنسا ، ألمانيا الفيدرالية ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبرج ، وبمبم التصديق النهائي عليها من كل هذه الدول بدأ سريانها اعتبارا من شهر يوليو عام ١٩٥٢ .

وقبل ذلك بشهرين ، أي في مايو عام ١٩٥٢ قام وزراء خارجية الدول الست بالتوقيع على معاهدة ذات آثار بعيدة المدى (يتساء على اقتراح من فرنسا أيضا) لاندماج قواتهم المسلحة تحت قيادة مجلس الدفاع للدفاع الأوروبي تشرف عليه هيئة عليا لها سلطات تطلو سلطات الحكومات الأعضاء . وكانت هذه المعاهدة تهدف الى السماح بإعادة تسليح ألمانيا ولكن داخل إطار جيش أوروبي ، كما كانت تهدف الى استبدال القوات المسلحة الفرنسية بأخرى أوروبية ، ولذلك يحول بين القوات المسلحة الغربية وبين أن تصبح قوة مؤثرة على مجرى السياسة الداخلية في فرنسا ، وهو ما أدى الى قيام قطاعات كبيرة من اليمين واليسار الفرنسي بمعارضة هذه المعاهدة . وبالرغم من أن هذه المعاهدة تم التصديق عليها من الدول الخمس الأخرى ، إلا أنها لم يكتب لها النجاح ، وقبر مشروع مجلس الدفاع الأوروبي بواسطة البرلمان الفرنسي في أغسطس عام ١٩٥٤ .

وثمة مشروع معاهدة أخرى أكثر طموحا لإنشاء هيئة أوروبية سبق أن اطلق عليها الهيئة السياسية الأوروبية وتم وضع هذا المشروع في عام ١٩٥٣ بواسطة مجلس أوروبي شكل لهذا الغرض من هيئة الفحم والصلب الأوروبية بالإضافة الى بعض المنحويين الفرنسيين والألمان والإيطاليين ، إلا أن المشروع لم يوقع عليه بمعرفته حكومات الدول الستة وميات وهو ما زال في المهد .

لو أن الدعوة لتوحيد أوروبا قد توقفت منذ عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، فإن انشاء المنظمات المتخصصة على الأقل أحرز بعض التقدم ، ففي عام ١٩٥٣ تم تكوين وكالة الكفاءة الانتاجية الأوروبية ، ومجلس التعاون الجمركي لوزراء المواصلات والمجلس الأوروبي لبحوث الطاقة النووية والمنتدى الأيربي للطيران المدني في عام ١٩٥٥ .

وفي محاولة للتعويض عن النكسات التي أصابت الدعوة لاقامة الوحدة الأوروبية عسكريا وسياسيا ، فقد بذلت جهود كبيرة لدفع الوحدة

الأوروبية إلى الأمام في المجال الاقتصادي بين الدول الست على الأقل .
وفي شهر مارس عام ١٩٥٧ قام وزراء خارجية الدول الست بتوقيع
معاهدة روما التي تنص على إنشاء هيئة اقتصادية أوروبية مهدت
لتدريجياً لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي تهدف إلى التوصل إلى
حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال خطوة بخطوة على مدى
١٢ - ١٥ عاماً . وفي الوقت نفسه تم التوقيع على معاهدة أخرى تنص على
إنشاء لجنة الطاقة الذرية الأوروبية بين الدول الست وفي ذات مجال
يعد أمراً من مجال المجلس الأوروبي لبحوث الطاقة الذرية . وقد
تم التصديق على هاتين المعاهدتين بسرعة ، وفي أول يناير سنة ١٩٥٨ تكونت
السوق الأوروبية المشتركة وكذلك لجنة الطاقة الذرية الأوروبية .
وبحلول عام ١٩٦٧ كانت السوق الأوروبية المشتركة قد تجاوزت -
من الناحية القانونية - الجدول الزمني الموضوع لها أصلاً ، إلى حد ما .
فتم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الستة على السلع المصنعة ،
كما أمكن التوصل إلى اتفاقيات بشأن تشكيلة هامة من المنتجات الزراعية ،
وبذلك نجحت المنظمات المتخصصة في الحدود المرسومة لها .

وتستحق طبيعة وحدود هذا النجاح الامتياز . ف لأول مرة في التاريخ
تعتبر الحرب داخل أوروبا الغربية من وجهة نظر شعوبها وحكوماتها
عملاً غير مشروع ويعيد الاحتمال ولا يستحق الإعداد له أعداداً
رئيسية . وفي هذا المعنى فإن أوروبا الغربية أصبحت مجتمعاً توفرت له
سبيل الأمن . وبالرغم من أنه لا زالت مهددة من الخارج فإن شعوبها
لا تستشعر أي تهديد من الداخل من ناحية أي من جيرانها الأوروبيين .

وفي الوقت نفسه احتفظت كل من دول أوروبا الغربية باستقلالها
وسياستها في المسائل السياسية والعسكرية . وظهر الرئيس ديغول هذه
الحقيقة في عيام ١٩٦٣ عندما استعمل حق الفيتو لمنع المحاولة التي قامت
بها إنجلترا لدخول السوق الأوروبية المشتركة ، ومرة أخرى في عام
١٩٦٥ عندما رفض هزيمة فرنسا في بعض الأمور الهامة داخل السوق .
وأيضاً في عام ١٩٦٧ عندما عمل على عرقلة الجهود المتجددة التي بذلتها
بريطانيا لدخول السوق ولم تدخل بريطانيا السوق إلا بعد اعتزال الخمس .
ديغول . أن عملات دول أوروبا واقتصادياتها الوطنية وأسواق العمل
وكذلك أسواق رأس المال لم يتم دمجها حتى الآن . ما يؤكد ذلك أنه
في خلال الفترة منذ عام ١٩١٣ وحتى عام ١٩٥٧ تقريباً كان هناك اتجاه
نحو اندماج البنيان الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا الغربية والدليل
على ذلك هو ازدياد حركة التجارة عبر الحدود وتبادل الرسائل البرقية
والسفر والاتصال بالجامعات داخل المنظمة . غير أن هذا الاتجاه قد توقف

منذ عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ • ان توحيد الهياكل الأساسية في أوروبا الغربية قد وصل الى انبساط الذي يتوقف عنده لعقد قادم من الزمان ، واية زيادات أخرى في الأنواع المتعددة من المعاملات الرئيسية بين دول السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٥٨ لن تكون اكبر من الزيادات التي تبررها حالة الرخاء • فإذا ما اريد التوصل الى نوع اكبر من الاندماج فان جيسلا جديدا يجب ان يستحوذ على النفوذ السياسي وقد يكون هذا الجيل من الذين بلغوا سن الالتحاق بالجامعة في عام ١٩٤٨ - ١٩٥٠ ، أي في الوقت الذي اطلقت فيه الحملة لتوحيد أوروبا واصبحت الوحدة أمرا مسلما به •

الجهود الأخرى نحو التكامل الإقليمي :

استمرت حركة التكامل الدولي في المناطق الأخرى ضعيفة بالقياس الى أوروبا الغربية ، فمنظمة الدول الأمريكية التي خلفت اتحاد كل أمريكا وورينة تقاليد من التعاطف الأمريكي المشترك (ولكن بعض دول أمريكا اللاتينية ساورتها الشكوك والخاوف كما ابحت استياءها من التفوق السياسي للولايات المتحدة) تعتبر الى حد بعيد اقل تسامحا من المنظمات المماثلة في أوروبا الغربية وذلك من حيث حركة التبادل التجاري والولايات الشعبية والمنظمات الناجحة •

والجامعة العربية قد وحشت بين دولها من حيث التراث المشترك من اللغة والثقافة والدين (الى حد كبير) وكذلك من حيث عدم الثقة في القوى الخارجية الغربية والشيوعية والعداء المشترك لاسرائيل ، الا ان هذه الروابط لم تكف للقيام باية مشروعات رئيسية في المجال السياسي او الاقتصادي او بضمان توزيع عادل لعائدات البترول بين الدول العربية الغنية والفقيرة ، كما لم تمكن هذه الدول من الحيلولة دون وقوع النكسات العسكرية الكبيرة في ١٩٤٨ - ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ • وهنا ايضا فان الاندماج مازال على احسن الفروض في مراحله الاولى • ان كثيرا من الإيجابيات بين الدول العربية لا زالت في حاجة الى تدعيم في المستقبل • ولم يكتمل الاندماج حتى الآن بين الدول المختلفة داخل الكتلة السوفيتية • تعتبر الحرب داخل العالم الشيوعي عملا غير مشروع • ولكن حدثت خلاقات حادة بين هذه الدول استعملت فيها عبارات شديدة اللهجة ومثال ذلك الخلافات التي حدثت بين الاتجاه السوفيتي ويوغوسلافيا في ١٩٤٨ - ١٩٥٣ • وبينه وبين الصين الشيوعية في الستينات ، وكذلك بينه وبين تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ قبل احتلالها بواسطة قوات من كل من رومانيا وبولندا والمجر وبلغاريا والمانيا الديمقراطية باسم حلف وارسو •

ان نشاط كل من المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادي " الكوميكون "

ومنظمة التعاون العسكري. «حلف وارسو» (ويقابلها في الغرب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة حلف شمال الاطلسي على التوالي) ظل مقصورا على الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوروبا الشرقية، وكان يبدو في وقت من الأوقات ان المنطقتين أصبحتا أكثر مرونة عندما ازدادت قوة النظم الشيوعية في يوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وأصبحت أكثر ثقة بنفسها بالرغم من قلة البيانات التي يعول عليها عن المعاملات بين الدول الشيوعية بالمقارنة الى البيانات الخاصة بأوروبا الغربية، فان هذه البيانات تدل على ان تعدد الكيانات السياسية المستقلة ما زال متفشيا في العالم الشيوعي، ويظهر جيل جديد من رجال السياسة في هذه الدول فان الليبرالية والوطنية قد برتفع شأنها، وعلى الحكومات حينئذ ان تختار بين سياسة التكيف وسياسة القمع، وبالتالي فعندما قام الاتحاد السوفيتي بتخفيف القيود السياسية المفروضة على تشيكوسلوفاكيا لجأ في أغسطس عام ١٩٦٨ الى احتلالها عسكريا، إلا ان ضغط التغيير لا يبد وان يستمر في معظم دول الكتلة السوفيتية وفي داخل الاتحاد السوفيتي نفسه.

ولقد قدمت حكومة الاتحاد السوفيتي بعض التنازلات الرمزية نحو ليبرالية محدودة وذلك بتوقيعها اتفاقيات، هلسنكي عام ١٩٧٥ التي تشير الى حقوق الانسان ونشرها في شهر يونيو من عام ١٩٧٧ مشروع دستور جديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للمناقشة العامة. ولكن بقي الكثير لمعرفة الى أي مدى ستتحقق الليبرالية في أعقاب هذا الخطوات. وعلى أحسن الفروض، يبدو محتملا ان تكون هذه عملية بطيئة داخل الاتحاد السوفيتي، ويحتمل ان تستق من تطورات داخلية لا من ضغوط خارجية. وما الذي ستفعله ليبرالية من هذا القبيل، اذا حدث. لتحقيق تماسك المنظمة الشيوعية للتعاون الاقتصادي وحلف وارسو... ان هذا سؤال يصعب الاجابة عليه.

الفصل الثامن عشر

الاندماج

تجتيقه والمحافظة عليه

كثيرا ما كان التصور ان المنظمات الدولية تشكل احسن وسيلة لتخليص الجنس البشرى من عصر الدولة القومية . وفيما عدا المنظمات الدولية الفعلية الموجودة حاليا ، أو التي كانت قائمة في الماضي ، هناك مشاريع كبيرة لتكوين اتحاد الإمبراطوي أو الحكومة العالمية الاتحادية ، وهذه المشروعات لا تزال تفسر بالكثير بالنسبة الى الاندماج الذى يتخطى الحدود القومية اذا امكن فقط البدء فى هذه المشروعات . ومقابل هذه الرؤى عن المستقبل جدير بنا ان نضع خبرات الماضي . ماذا كان أحوال بالنسبة الى بعض حالات الاندماج السياسى الفعلية ، وما الدروس المستفادة منها ؟ ربما هناك ٤٨ حالة من حالات الاندماج السياسى (العالم يمكن ان نتعلم منها شيئا قد يساعدنا على توفير علاج افضل للمشاكل الماثلة التي تواجهنا حاليا ، ولقد تمت دراسة ١٤ من هذه الحالات ، عشر منها يرجع العهد بها الى التاريخ البعيد وأربع حالات حديثة العهد نسبيا ، وكان الهدف الواضح من اجراء هذه الدراسة عقد مقارنة بين مشاكل الماضي والمشاكل المعاصرة ، ويستأمن بعض ما كشفت عنه هذه الدراسات نلخصه هنا .

ان المهام الرئيسية للاندماج يمكن ادراجها بسهولة تحت عنايون هي :

- ١ — المحافظة على السلام ذات أغراض متعددة .
- ٢ — التوصل إلى قدرات أكبر .
- ٣ — انجاز بعض المهام المحددة .
- ٤ — اكتساب صورة ذاتية جديدة وشخصية تلعب دورا جديدا .

كل هذه المهام يمكن اختبارها من الناحية العملية ، فتوقعات السلام الدائم داخل أى مجتمع يمكن اختبارها بانتفاء أو قلة الاستعدادات الخاصة بالحرب داخل الوحدات السياسية وشعوبها ، ويمكن الاستدلال على ذلك من البيانات الخاصة بتوزيع القوات المسلحة والمنشآت العسكرية ، ومن الوثائق الدبلوماسية والبيانات الخاصة بالميزانية ، وقياسات الرأى العام على مستوى الخاصة والجمامير ، وتوصل إلى مجتمع من المجتمعات الى طاقات أكبر ذات أغراض متمسدة يمكن التعرف عليه بصورة تقريبية على الأقل ، من البيانات

الخاصة بالمنتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد منه ، وكذلك من مجال نشاط مؤسساته الثامنة وتنوعها ، ما قيام المجتمع بانجاز مهام محددة فيمكن التعرف عليه من وجود او ، ربما ، نمو الاعمال والمؤسسات المشتركة المخصصة لانجاز هذه المهام المحددة . واخيرا اذا كان افراد المجتمع قد توصلوا الى القيام بدور شخصية جديدة او في طريقهم الى ذلك . فيمكن التعرف عليه من تكرار استخدام الشعارات العامة وكذلك من ابتكار شعارات جديدة واستعمالها على نطاق واسع ، ومن البيانات الخاصة باتجاهات الراى العام على المستويين الشعبى والخاص ، ومن البيانات الاجمالية المتعلقة بالملوك القطى للشعب بما فى ذلك الموافقة الشعبية على انتقالات الثروة او اية مزايا اخرى داخل المجتمع ، وقدر من المشاركة فى المزايا الاعباء داخل المجتمع .

فهل يمكن فى الواقع انجاز المهام المتوخاه من الاندماج . وممن سينجح الاندماج ام يفشل . نقول ان ذلك يتوقف جزئيا على الخلفيات السائدة داخل الوحدات السياسية المطلوب اصاحها وبينها البعض ، وشروط الاندماج يمكن ادراجها مرة اخرى تحت اربعة عناوين :

١ - الصلات المتبادلة بين كل من وحدة سياسية واخرى :

٢ - التوافق بين القيم وبعض المنافع الفعلية المشتركة .

٣ - التجارب المتبادل .

٤ - درجة معينة من الشخصية العامة او الولا العام .

ومع هذه الشروط الاربعة تفاعل مع بعضها البعض وتقوى بعضها البعض الا انه يمكن من حيث المبدأ ، التحقق من كل شرط على حدة .

يمكن التعرف على الصلات المتبادلة بين الوحدات السياسية من حجم ووزن المعاملات بين هذه الوحدات . من قبيل التجارة والسفر والبريد ووسائل الاتصال الاخرى . وكذلك من مدى تجاوز هذه المعاملات للمستويات المتوقعة الوصول اليها بمحض الصدفة ، وايضا من حجم الوحدات المشتركة فى الاندماج ، وكذلك من مدى الاختلاف المشترك بين كل هذه الصلات وتأثيره على ان وحدتين سياسيتين مختلفتين من الوحدات المشتركة -

ان وجود النفعة المشتركة للشركاء فى المجتمع الاكبر المرتقب ومدى عبء النفعة يمكن التحقق منه من مدى الاختلاف الايجابى المشترك بين المنافع التى تمسود على شريكين منهم او اكثر بحيث تكون النفعة التى تمسود على احد منهم صاحبة لاحتمال حصول الاخر عليها ؛

وتشتمل الشروط الخاصة بالتجاوب المشترك على وجود ظانات كبيرة وامكانيات للاتصال والفهم المتبادل والتوجيه الذاتي . وينحصر مصدر مستقل من مصادر الأدلة ، في الاداء الفعلى على أساس الكفاية واحتمال السلوك المتجاوب .

واخيرا ، فالولا ، الصام المشترك يمكن التعرف عليه من تكرار ووضوح المبررات عن المصالح المشتركة . وذلك على أساس توزيعات الاهتمام والوقتات الموازية عن الجزء ، كما تظهرها بيانات المسح الميداني وتحليلات اجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الحكومية . والدليل الاخر يمكن في تطابق أو توافق القيم الاساسية للشعوب المشتركة في الاندماج بما يسمح بقيام تعاون بينهم والنظر اليه كعمل مشروع . ويمكن ان يضاف الى ذلك الشواهد الدالة على وجود شعور موضوعي مشترك يعترف بشرعية المجتمع المندمج مما يجعل الولاء له ايضا مسألة شعور بنفسى لا مفر منه .

وتفسير اهدافه التكاملى وشروطه الى حد تعبير العمليات والادوات التى يمكن بواسطتها التوصل اليه ، وهى اخرى نستطيع ادراج هذه الادوات تحت اربعة عناوين :

١ - قيمة الانتاج المتميزة .

٢ - توزيع القيم .

٣ - الاكراه .

٤ - الشخصية المتميزة .

ان قيمة الانتاج وتوزيع القيم يشيران على التوالي الى انتاج أو الحصول على السلع والخدمات أو العلاقات التى تقدمها الشعوب المعنية . ويعنى الاكراه اولا وقبل كل شئ ، الاجبار العسكرى أو غير العسكرى ، والشخصية المتميزة تعنى تنمية الشعور بالهوية المشتركة والولاء وروح الفريق .

انواع المجتمعات : الاندماج فى مواجهة التعدد :

عملية اقامة مجتمع الامن المندمج

اذا كان الهدف الاساسى من الاندماج ليس المحافظة على السلام فحسب تبين الوجدات السياسية المندمجة ولكنه الحصول ايضا على قوة اكبر لتحقيق اغراض عامة محددة أو الحصول على شخصية عامة أو مزيج من كل هذا فقد يكون ما يدعى المجتمع السياسى المندمج تحت عاية حكومة عامة هو

الوضع المفضل ، اما اذا كان الهدف الاساسى هو السلام فقد يكتفى بمجتمع الامن التعددى وهو هدف تديكون من السهل تحقيقه فى الواقع .

وقد يكون المجتمع المندمج أيضا عبارة عن مجتمع امن مندمج تسوده توقعات يعول عليها نحو التحول الى السلام ، ويمكن التقليل على ذلك من عدم وجود استعدادات جوهرية معينة لشن حرب واسعة النطاق داخل هذا المجتمع ان اياه دولة مستقلة ومندمجة على اساس قوية كما كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٦٨ ، يعتبر مجتمع من مندمج (بصرف النظر عن زيادة حدة العنف بين الطوائف اللعنصرية فى المدن الامريكية فى الستينات واتخاذ الاستعدادات لمواجهة احتمال عودة مثل هذا العنف مرة اخرى فى المستقبل) وهذه التطورات لم تصل فى ذلك الوقت الى حد قيام الحرب الاطيشية (ولكن لا الحكومة السامة ولا القوانين العامة ولا المؤسسات العامة يمكن ان تضمن السلام والامن الداخلى لدولة على حافة الحرب الاملية كما كان الحال فى الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٨٦٠ - ١٨٦١ وفى الهند والباكستان فى عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ونيجيريا فى عام ١٩٦٧ ، والحقيقة ان نفس الجهود التى تبذل من اجل المحافظة على المجتمع المندمج او الوحدة السياسية قد تؤدى الى قيام حرب واسعة النطاق عند مجتمع الامن النية على منها ، ويوضح الجدول رقم (١٥) العلاقات التى يمكن ان تقوم بين المجتمعات المندمجة ومجتمعات الامن .

الاندماج السياسى والتعدد والامن لبعض النماذج المختلفة للمجتمع السياسى :

اتحاد	لا اندماج	الاندماج	
		مجتمع الامن المندمج	مجتمع الامن التعددى
اتحاد	لا اندماج	مثال (الولايات المتحدة اليوم)	مثال (النرويج والسويد اليوم)
		مدمج	الاندماج
لا اندماج	لا اندماج	مندمج ولكن ليس مجتمع امن مثال	غير مندمج وليس مجتمع امن مثال
		(ابراهامية هيسبرج ١٩١٤)	(الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اليوم)

ان اهمية هذه العلاقات من حيث دلالتها أخذة في التغيير . بينما كانت
اغلبية الشعوب التجارية تستطيع تحمل الحروب الاهلية واراقة السدماء في
الماضي لان قدرة اسلحة الحرب على التدمير والتخريب كانت محدودة .
فالشعوب المشتركة في الحرب اليوم (وربما البشرية بأسرها) يمكن أن تمنح
من الوجود في حرب ذرية تشار على نطاق ضيق الى حد ما ، وتبعا لذلك ومع
زيادة قدرة الاسلحة على التخريب والسدماء ، فان مهمة المحافظة على السلام
والتحول نحو السلام وكذلك تسوية الخلافات تصبح اكبر أهمية . اما الوحدة
التي تتطلع الى السيطرة بهدف تحقيق اغراض عامة او تتطلع الى زيادة نفوذها
الجماعي وتخصيتها الجماعية ، فقد أصبحت أقل أهمية ، أصبحت التفرقة
بين الحرب الدولية والحرب الاهلية من الناحية القانونية أصبحت أقل أهمية ، كما
أصبحت المجتمعات الموحدة وليست المندمجة سياسيا : أكثر خطورة .

وبرغم ان مجتمع الامن المندمج أكثر خطورة الان (حالة فشل الانسحاب
لازال يبدو مسجبا بدرجة اكبر بالمقارنة مع البدائل لانه — في حالة نجاحه —
لن يعمل على المحافظة على السلام فحسب ولكن سيعمل ايضا على توفير اكبر
لائجاز خدمات واغراض حكومية عامة محددة وربما تحقيق احساس اكبر
بالذاتية واستعادة الثقة بالنفس ، وذلك بالنسبة لعامة الشعب وخاصته ،
وبرغم ان مجتمع الامن المندمج مرغوب فيه بدرجة اكبر بالمقارنة مع غيره من
المجتمعات ، الا انه سيكون من الصعب التوصل اليه والمحافظة عليه . شأنه
شأن جميع الاشياء الافضل .

الظروف الجوهرية الخاصة بالخطية :

تضمنت احدي الدراسات ١٢ حالة اجتماعية واقتصادية داخل الوحدات
المشتركة وفيما بينها ، تبدو (ولو انها قد تكون غير كافية) لازمة لنجاح
مجتمع الامن المندمج وهذه الشروط هي :

- ١ — التوازن المشترك بين القيم الاساسية للسلوك السياسي .
- ٢ — طريقة مميزة وجذابة للحياة .
- ٣ — توقعات لعلاقات اقتصادية اقوى ومجزية او منافع مشتركة .
- ٤ — زيادة ملحوظة في القدرات السياسية والادارية لبعض الوحدات
المشتركة على الاقل .
- ٥ — نمو اقتصادي متفوق لبعض الوحدات المشتركة على الاقل (بالمقارنة
مع الدول المجاورة خارج منطقة الاندماج المنتظر) .

(م — ١٧ العلاقات الدولية)

٦ - بعض الممتلكات الاجتماعية الجوهرية المتصلة عبر الحدود المشتركة للحدود المطلوب ائماجها ، وكذلك عبر الحواجز التى تفصل بين بعض الطبقات الاجتماعية الرئيسية داخل هذه الدول .

٧ - توسيع قاعدة فئة السياسيين داخل بعض الوحدات السياسية على الاقل ، وكذلك بالنسبة ايضا للمجتمع الاكبر الثانى .

٨ - مستوى مرتفع نسبيا من حرية الحركة جغرافيا واجتماعيا بالنسبة للأفراد وعلى الاقل بالنسبة للطبقة السياسية .

٩ - تنوع مجال الاقتصاديات والعمليات التجارية المشتركة .

١٠ - بعض المنافع الاجمالية التى تعود على الوحدات المطلوب ائماجها من تدفق الاتصالات والعمليات التجارية المشتركة بينها .

١١ - تكرار حدوث تبادل للوائف الجماعية بين الوحدات السياسية

١٢ - التنبؤات السلوكية الهامة .

(كان تكون الوحدة ضمن الاغلبية أو ضمن الاقلية) .

وهذه الشروط فى مجموعها توفر البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية الملائمة للظروف السياسية السائدة فى مجتمع الامن المدمج والتى تتكون بصفة اساسية من استعداد اغلبية الطبقة السياسية وقدرتها فى كل الوحدات السياسية المشتركة على :

١ - قبول وتأييد المؤسسات الحكومية العامة .

٢ - تقييم الولاء السياسى العام لهذه المؤسسات والمحافظة على المجتمع المدمج .

٣ - ادارة هذه المؤسسات بعناية كلية مشتركة بما فى ذلك الاستجابة الى طلبات واحتياجات كل الوحدات المشتركة .

وحتى اذا ما اقيم مجتمع الامن المدمج فهو معرض للغاية فى كثير من الاحيان لقيام نزاع مدنى فيه او لانسحاب الوحدات المشتركة فى هذا الاندماج شأنه فى ذلك شأن أى وحدة اتحادية او امبراطورية . وقد يؤدى أى شرط من الشروط الستة الواردة فيما بعد الى انهيار مثل هذا المجتمع وهذه الشروط هى :

١ - اية زيادة مفرطة فى الاعباء الاقتصادية والعسكرية والسياسية المقناة على المجتمع او على أى من الوحدات السياسية المشتركة فيه (وخاصة

إذا جاءت هذه الزيادة فى الاعباء فى مرحلة متقدمة (أى قبيل تدعيم الاندماج بتعميق مفاهيم الولاء السياسى والعادات السياسية .

٢ - زيادة سريعة فى التعبئة الاجتماعية والسياسية تزيد سرعتها عن سرعة الثقافة السياسية والمشاركة للجمع .

٣ - زيادة فى الفوارق التعليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية واللغوية أو الفوارق بين الاجناس للبشرية التى تزيد سرعتها وقوتها عن سرعة وقوة أى عملية اندماجية تعويضية .

٤ - انخفاض خطر فى القدرات السياسية والإدارية للحكومة والطبقة السياسية بالنسبة الى الأعمال الجارية والاعباء المطلوب من هذه الجهات الاضطلاع بها .

٥ - انفلاق الطبقة السياسية على نفسها نسبيا وما يترتب على ذلك من بطء شديد فى دخول جدد وافكار جديدة ، مما يؤدي الى ظهور طبقة سياسية معادية من بين من يملكون القدرة على الانضمام الى طبقة السياسيين وخابت آمالهم .

٦ - فشل الحكومة ورجال الساسة فى القيام فى الوقت المناسب بالإصلاحات والتسويات التى ينفظرها الشعب ويطالب بها (التى ربما قد تمت تجربتها فى بعض المناطق البارزة فى الخارج) أو الفشل فى التكيف مع التدهور أو الخسارة فى الوقت المناسب ، والتى توشك أن تضرب المركز الممتاز الذى تتمتع به اقلية متحكمة (مثل موقف الاقلية البيضاء فى روديسيا ونياسالاند) .

مجتمعات الامن ذات الطابع التعدى :

ان اقامة هذه المجتمعات والمحاظة عليها اكثر سهولة وبالتالي فهى تعتبر فى كثير من الاحيان وسيلة اكثر فاعلية فى المحافظة على السلام بين اعضائها ، وهى فى حاجة الى ثلاثة شروط اساسية لاستمرار وجودها وهى :

١ - التوافق بين القيم السياسية الرئيسية .

٢ - قدرة الحكومة والطبقة السياسية فى الدول الاعضاء على الاستجابة الى طلبات واحتياجات بعضها البعض بسرعة وكفاية دون الالتجاء الى استخدام العنف .

٣ - التقبؤ المشترك بنواحي السلوك السياسى والاقتصادى والاجتماعى - للحدول المشتركة بعضها البعض (ولكن هذه النواحي تقل كثيرا فى حالة مجتمعات الامن التعددية بالقياس الى المجتمعات المنعجة اندماجا كليا .

عملية الاندماج :

ليست مجتمعات الامن المندمجة مثل الكائنات الحية شأنها في ذلك شأن الدول المستقلة أو الفيدراليات ، فهي لا تبعث الى الحياة عن طريق عملية نمو تتم على مراحل متعاقبة محددة مثل العملية التي يتطور فيها الطائر ابو ذئبيه ليصبح ضفدعا أو تتطور فيها القطيعة لتصبح قطعة الاندماج يشبه خط التجميع ، فالمجتمعات المندمجة تتجمع كل عناصرها ونواحيها الهامة عبر التاريخ ، وهي أيضا الى حد ما عملية تجميع السيارة ، ولا يهم على الإطلاق بالنسبة لاداء السيارة التامة الصنع الترتيب الذي اتبع في اضافة كل جزء من اجزائها طالما تشتمل السيارة في النهاية على جميع الاجزاء اللازمة . الا أنه لوحظ في حالات سابقة كثيرة أن لعملية الاندماج بعض خصائص معينة يجب ملاحظتها في الحالات القائمة والمستقبلية .

تبدأ عملية الاندماج في كثير من الاحيان حول قلب منطقة من المناطق تتكون من وحدة أو عدد قليل من الوحدات السياسية الأقوى والأكثر تطورا والأكثر تقمعا وجاذبية في بعض النواحي الجوعرية ، وقد لعبت إنجلترا هذا الدور في الجزر البريطانية ، كما قامت به أيضا « بيجمونت Piedmont » عند توحيد إيطاليا ، وبروسيا بالنسبة لتوحيد ألمانيا ، وكذلك قامت بهذا الدور ولايات ماساتشوستس ، فرجينيا ، بنسلفانيا ونيويورك بالنسبة للاندماج ١٣ مستمرة أمريكية في الولايات المتحدة .

وفي المراحل الأولى لعملية الاندماج ، وفي كثير من الاحيان ، بدأ نمو مجتمعات « اللارب » من الناحية السيكولوجية . فقد اعتبرت الحرب بين الدول المزمع انضمامها الى هذه المجتمعات عملا غير مشروع وأن الاعداد لها بصلة جدية لم يعد يلقي تأييدا عاما ، وحتى في حالة قيام بعض الدول المزمع انضمامها الى الاندماج باتخاذ مواقف متعارضة بالنسبة الى أي نزاع دولي كبير فانها تقوم بتوجيه سياستها بحيث يمكن حصر الحرب والاضرار الناجمة عنها في أضيق حدود أو تمتنع كلية عن الدخول في حرب ضد بعضها البعض .

وقد ظهر بالفعل مجتمع من هذا القبيل « اللارب الجسدية » بين المقاطعات السويسرية في القرن السادس عشر ، وبين الولايات الإيطالية في القرن الثامن عشر ، وبين الولايات الأمريكية منذ عام ١٧٧٥ ، وبين الولايات الألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وربما قد ظهر أيضا منذ عام ١٩٥٠ بين دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي برغم الفكريات الكثيرة من الحروب الماضية بينهم .

وفى كثير من الاحيان ايضا تصاب الاجزاء السياسية البارزة داخل المجتمع التمدج الناشئ ، بضعف ، والام من ذلك فاتها تبعد عن حدود الوحدات المشتركة فى هذا المجتمع ، وتبدأ الانقسامات فى السيطرة على الحياة السياسية والفصل بين الوحدات والاقاليم السياسية الاصلية ، وكلما ازدادت هذه الاجزاء السياسية تنوعا ويزوروا وكان هذا افضل من حيث قبول الوحدة الناشئة ، هذا وان تاريخ مثل هذا التفتيق بين الاحزاب السياسية والاديان والمصالح الاقتصادية (وجميعها تكمل وتعادل الروابط القديمة للوحدات والاقاليم الاصلية وتسيطر عليها) يمكن أن يستدل عليه من تاريخ توحيد بريطانيا وسويسرا وايطاليا والولايات المتحدة .

وعلى العكس من ذلك عندما تدعم الانقسامات بين الاقاليم والوحدات السياسية وتتوازى مع الانقسامات القديمة والجديدة المتعلقة باللغة والمعتقد والايديولوجية والمصلحة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية ، وفى كل حالة من هذه الحالات تدعى مجتمع الامن المندمج بصفة مؤقتة فى حالة الولايات المتحدة ولكن بصفة دائمة (حتى الان) فى الحالات الاخرى .

وفى النهاية فى حالات الاندماج الناجمة التى تمت عن طريق الوحدة السياسية فان الفئات السياسية الرئيسية المتصارعة وكذلك الاحزاب عبر الاقاليم السياسية أصبحت تتمسك بالثبات جديدا وتناضل فى سبيلها ، فقد اشتركت فى واحد أو أكثر من الابتكارات الرئيسية عبر الاقاليم والتى استحدثت وكانت مهمة وجذابة معا فى ذلك المكان والزمان ، ولقد لعب الاصلاح الدينى وكذلك الاصلاحات التى قام بها ملوك التودور دورا رئيسيا فى اندماج انجلترا وويلز ، وكذلك لعبت الاصلاحات التى قام بها حزب الاحرار (التى وافق على اغلبها حزب المحافظين ، دورا رئيسيا فى توحيد انجلترا واسكتلندا ، ولعب الاحرار والمذهب الحر (الليبرالى) دورا مماثلا فى توحيد سويسرا وايطاليا والمانيا فى القرن التاسع عشر ، وساعد على ذلك قبول وتبنى بعض المحافظين المستنيرين مثل كافور وبسمارك للاصلاحات والابتكارات الهامة ، وتم توحيد الولايات المتحدة بمساعدة الثورة الامريكية ، وقد تمسك ايضا انصار هاملتون من الفيدراليين وكذلك ايضا جفرسون من الجمهوريين بالابتكارات الرئيسية (وبعضها لم يسبق له مثيل) ، وعلى العكس كان عنصر الابتكار هذا ضعيفا نسبيا فى حالة الاتحاد الانجليزى - الايرلندى عام ١٨٠١ وفى ملكية هيسبرج بعد عام ١٨١٠ ، وفى الاتحاد النرويجى - السويدى بعد عام ١٨١٤ ، ولقد قضت جميع هذه الاتحادات فى النهاية .

التكيف كطريق نحو الاندماج :

على خلاف هذه النواحي الرئيسية لعملية الاندماج فان نظرية التكيف

التي كثر الجدل بشأنها (انظر ص ١٦٦ - ١٦٨) تبدو أقل أهمية ، و « التكيف » يعنى الاندماج الجزئى وطريقة عمله كالاتى : تقوم الحكومات المشتركة فى الاندماج بتسليم بعض المهام المحددة الى هيئة عامة ولكن هذه المهام ليست على درجة كبيرة من الاهمية ، ولذلك لا يترتب عليها عادة نقل سلطة كافية ذات غرض عام الى الهيئة الجديدة بحيث تتمكن « فى الواقع » من القيام بأى عمل يتطلب انماجاً شاملاً ، وبالتالي فانها تكتفى فى معظم الاوقات بالاندماج الجائى - وفى بعض الاحيان ادى مثل هذا الاندماج الجائى الى الاندماج الشامل خطوة بخطوة ، وقد حدث هذا فى حالات كثيرة مثل الاتحاد الجهمكى الالمانى فى القرن التاسع عشر ، الادارة المشتركة للاراضى الغربية بواسطة الولايات المتحدة بمقتضى حكم الاتحاد (١٧٨١ - ١٧٩١) والاقليم السويسرية منذ اواخر القرن الرابع عشر واول القرن الخامس عشر ، وبين انجلترا وويلز وانجلترا واسكتلندا قبل الاندماج الشامل فى كل من الحالتين .

ومن ناحية اخرى تم توحيد ايطاليا دون أن يسبق ذلك اى اندماج جزئى جوهرى ، ولم يحل قيام الاندماج الجزئى دون حل الاتحاد النرويجى السويدى ، وبجانب هذا وبرغم أن فترة الاندماج الجزئى كانت سابقة على الاندماج الشامل فى حالة انجلترا وايرلندا ، والنمسا وبوهيميا والمجر ، فإن هذه المجتمعات المندمجة فشلت فى النهاية .

واخيرا ليس للترتيبات الخاصة بالاندماج الجزئى فى حد ذاتها غير تأثير ضئيل على نجاح او فشل الجهود الخاصة باقامة مجتمعات الأمن المندمجة . وغالبا ما تتوقف النتيجة فى كل حالة على شروط وعمليات اخرى ، وخاصة على ما اذا كانت التجارب المصاحبة لهذه الترتيبات مجزية أو غير مجزية والى اى مدى ، وكل ما يمكن أن يقال عن الاندماج الجزئى أنه يتجنب مخاطر الاندماج الشامل السابق لادانة ، ويمنح الحكومات المشتركة وصفوة وعامة الشعب وقتاً أطول للامام تحريجا بالمعادات والخيرات الخاصة بالاندماج أكثر شمولا واستقرارا ونفعا .

سياسات الاندماج : القادة والمشكلات :

للاندماج كعملية سياسية نقطة انطلاق عندما لا يعود مسألة اندباء قلائل او بعض المؤيدين المنتشرين هنا وهناك ممن لا حول ولا قوة لهم ، بل عندما يتحول الى حركة كبيرة منسقة تساندها بعض القوى الرئيسية ، وقبيل الانطلاق لا يعدو اى اقتراح خاص بالاندماج أن يكون مجرد نظرية ، اما بعده فانه يتحول الى قوة .

مثل هذه الحركات الوحدوية قد تهدف الى السلام وبالتالي الى اندماج على

اساس قبول التحول نحو السلام وإدارة الصراع ، أو قد تهدف بمصصفة
اساسية الى القوة لغايات محددة أو لتحقيق أغراض عامة ، وبالتالي فقد يتحقق
الاندماج عن طريق الغزو أو الاكراه .

والمواقع كانت الحركات الوحوية السياسية في كثير من الأحيان عبارة عن
ائتلافات واسعة اهتم بعض مؤيديها بالسلام الداخلي بينما كان كل ما طالب به
البعض الآخر هو القوة الجماعية ، وطلب غيرهم السلام والقوة معا .

يجب أن تكون المسائل الأساسية الخاصة بالاندماج واضحة للجماعات
المثلة للمصالح . وكذلك لمعد كبير من الناس حتى تصبح قاطعة . ومن الحالات
التاريخية التي تمت دراستها يتضح أن ذلك قد حدث دائما في سياق عملية ذات
ثلاثة أوجه لتحطيم العادات : الأولى والأكثر أهمية أنه يجب أن تظهر وسيلة جديدة
وجذابة للحياة وما يصاحب ذلك من توقعات مشتركة لأشياء أكثر وفضل قادمة .
وتجارب كافية عن التقدم الذي حدث أخيرا وذلك بالنسبة الى الماضي أو عن
المستويات السائدة في المناطق المجاورة حتى يمكن تصديق هذه التوقعات المشتركة
واعطاء الشعوب والفئات السياسية المعنية بعض الاحساس بوحدة الرأي والمصلحة :
ثانيا ، هذا الاحساس الكامن بالوحدة يجب ايقاظه عن طريق التحدي الخارجي .
والواضح أن ذلك يتطلب استجابة جديدة مشتركة . وثالثا : يجب أن يعتلى جبل
جديد المسرح السياسى ويكون على استعداد لاعتبار النظرة المشتركة والمصلحة
المشتركة أمرا مسلما به واعتبار هذه المصلحة بمثابة نقطة بداية لامحال سياسية
جديدة .

إن ثالث الأحداث المشار إليها وهو اعتلاء جبل جديد للمسرح السياسى أمر
بعيد الاحتمال للغاية إذ يحدث مرة واحدة على وجه التقريب كل ١٥ سنة ، أما الحدث
الثانى وهو تأثير بعض التحدى الخارجى فإنه يبدو أمرا محتملا إذ من المحتمل أن
يحدث عدد لا بأس به من التحديثات السياسية والاقتصادية في العالم المتغير كل
٢٠ - ٢٥ سنة على الأقل ، وفى كثير من الأحيان تطول المدة عن ذلك . الحدث الأول
بعيد الاحتمال ، وهو يتعلق بظهور طريقة جديدة للحياة وما يصاحب ذلك من احساس
نفين بالوحدة والمصلحة المشتركة في العمل على اتساعها والدفاع عنها ، وفى معظم
انحاء العالم يحدث هذا مرة واحدة على الأكثر في عدة أجيال .

ومتى وقعت هذه المجموعة من الأحداث البعيدة الاحتمال فإن القيادة السياسية
التي تتجه نحو الوحدة لا توفرها في العادة طبقة اجتماعية واحدة محسب .
ولكن يوفرها قطاع من الائتلاف ، وكنموذج فإن هذا الائتلاف قد ربط بين الأعضاء
والجماعات الهامشية أو الغرباء جزئيا من بين طبقة الصفوة وبين بعض اقصى
الجماعات وأكثرها نشاطا التي بدأت تمارس الضغط من أجل الحصول على نصيب
أكبر من القوة السياسية .

منذ البداية كان الأمر يحتاج الى تسويات سياسية ورئيسية لتتواءم هذه الحركات الاندماجية والائتلافات الواسعة بين الطبقات التي يختلف أعضاؤها اختلافا واضحا من حيث النغمة والخطبة والمصالح ، ولكن من المحتمل ان تكون هذه التسويات من نوع خاص الغرض منها ليس انتقضا على آمال كل الاطراف باعطاء كل طرف القليل من الكثير المطلوب ، بل بالعكس تأييد كل طرف بالتسليم له بمعظم أو كل المطالبات الظاهرة امامه مقابل الحصول على تنازلاته فى المسائل الأخرى التي تقل حاجته اليها ولكنها تبدو أكثر ظهورا للشركاء الآخرين فى الائتلاف . وهذه التسويات تعنى « الدرجة السياسية » .

بدلا من تبادل اثاره العقبات . وبدلا من القضاء على آمال الشركاء ، بعضهم لبعض فان على الشركاء البحث عن طريقة لتبادل المصالح السياسية وتسخير المستويات الحقيقية الجوهرية لخدمة المصالح الخاصة لكل منهم .

ان العمل الخاص باكتشاف واقرار انماط لها مقومات النمو والحياة للتكيف السياسى المشترك ، يستغرق وقتا طويلا فى كثير من الاحيان . وتبعاً لذلك فان الكثير من الحركات الاندماجية كشفت عن ثلاث مراحل متتالية : أولا : هناك مرحلة قيادة المثقفين وخالها تلقى الحركة التأييد بوجه خاص من جانب المثقفين (وليس من أغليبيتهم بالضرورة) مع مجموعات صغيرة محدودة نسبيا من الطبقات الأخرى . ثنى ذلك مرحلة « السياسيين الكبار » عندما تبدأ الجماعات المثلة للمصالح تتحرك بنشاط خلف حركة الاندماج ويتم خلالها اجراء تسويات سياسية مجزئة لاطراف المعنية ، وفى النهاية تلقى هذه المرحلة الأخيرة بظلالها على مرحلة الحركات الجماهيرية وسياسة الصفوة الواسعة النطاق عندما تصبح مسألة الوحدة موضوعا عمليا بصورة مركزة ، وحتى مع هذا فمن المحتمل ان تصاب الوحدة بالنكسات أو الفشل .

وكما جاء فى الدراسة التي قام بها ريتشارد ميريت عن توحيد المستعمرات الامريكيسه فان الحركات الاندماجية والتأييد الشعبى لها من المحتمل أن تشتد ثم تتدهور مرة أخرى .

الترغبات والوسائل :

يجب أن تتعلم الصفوة الممتازة فى كل شعب وكذلك الشعوب بصفة عامة كيف تربط بين كل أو معظم اهتماماتها وامورها السياسية الهامة وبين مسألة الوحدة ، كما يجب عليها أن تنظر الى هذا الموضوع بوضوح باعتبار أنه قرار مستقل وبسيط نسبيا ولا يشوبه عدد كبير من الاقتراحات البعيدة والتمارضة .

ومن أهم الرغبات والمصالح السياسية ذات الفاعلية التي يجب تسخيرها

لخدمة الاندماج ، ما يتعلق بمنح الافراد حقوقا وحریات جديدة أو اكبر من ذی قبل .
 اما الرغبات الخاصة بمنحهم قدرا اكبر من المساواة سياسيا واجتماعيا و / أو
 اقتصاديا فتحتمل المرتبة الثانية من حيث فاعليتها ، ثم تجيء فى المرتبة الثالثة
 الرغبة الخاصة بالاستمتاع بطريقة مجزية بالحياة ، تشمل فى كثير من الاحيان
 بعض الخبرات و / أو وعدا بتحقيق الرفاهية والرخاء المادى ، وعلى العكس
 من هذه الرغبات الفعالة فان الرغبات الخاصة بالحصول على قوة جماعية
 لذاتها أو للدفاع والمحافظة على بعض الامتيازات الخاصة التى تتمتع بها
 بعض الاقليات أو الجماعات أو الطبقات فيبدو أن تأثيرها ضئيل أو لا تأثير لها
 على الاطلاق على نتيجة عملية الاندماج ، وقد دلت احصى الدراسات
 التاريخية على ان الرغبتين الاخيرتين قد حدثتا فى كثير من حالات فشل الاندماج
 كما فى حالات نجاحه .

ولتنشيط حركة الاندماج السياسى استخدمت كل الوسائل السياسية ولكنها
 لم تكن جميعها فعالة بدرجة متساوية . ومن اكثر الوسائل فاعلية الى حد كبير
 الوسيلة الخاصة بالاستعانة بالمساعمة والتأييد الشعبى على اوسع نطاق ،
 ومن بين الحالات التى تمت دراستها فان كل حركة اندماجية فازت بهذا
 التأييد الشعبى ، كتب لها النجاح فى نهاية الامر ، والوسيلة الثانية من حيث
 فاعليتها كانت تتمثل فى قبول التعدد Pluralism وبالتالي الاعتراف
 باستقلالها وسيادة الوحدات السياسية المشتركة فى الاندماج لفترات انتقالية
 جوهرية . اما استخدام الدعاية على نطاق واسع فيحتل المرتبة الثانية من حيث
 الفاعلية وكذلك الوعد الخاص بالفاء بعض التشريعات غير المرغوب فيها وتدعيم
 الاستقلال السياسى والادارى للوحدات المشتركة فى الاندماج . على خلاف هذا
 لم يكن لبعض الوسائل المستخدمة الا تأثير ضئيل على قيام الاندماج أو لا تأثير لها
 على الاطلاق اذ انها استخدمت فى كثير من حالات الفشل مثلما استخدمت فى كثير
 من حالات النجاح . وتشمل هذه الوسائل الفاشلة دفع النشاط فى بعض الهيئات
 السياسية واستعمال الشعارات وبسط الرعاية على بعض الافراد المختارين بغرض
 الحاقهم بالمناصب الادارية والسياسية . قد تكون كل هذه الوسائل ضرورية فى حد
 ذاتها ولكنها اسهمت فيما يبدو بقدر ضئيل أو لم تسهم على الاطلاق فى جعل
 نجاح الاندماج اكثر احتمالا .

ولقد اتضح أن هذه الوسائل الثلاث كان لها تأثير مضاد ، بمعنى انها كانت
 فى كثير من الاحيان أكثر ارتباطا بفشل الاندماج منها بنجاحه ، كما كانت تلج فى
 مرحلة مبكرة على الاندماج الشامل وعلى الجهود المبكرة لانشاء احتكار العنصر
 وكذلك على الفوز العسكري للسافر .

وفى كثير من الاحيان جاءت المعارضة فى الاندماج أولا من جانب الفلاحين

والمزارعين والجماعات الريفية الأخرى ، وثانيا من جانب الجماعات أو الاقاليم التي كانت تتمتع ببعض الامتيازات وتخشى ان تفقده في حالة الاندماج ، ويبدو ان معارضة الفلاحين لم يكن لها تأثير جوهري على نجاح أو فشل حركات الاندماج . ولكن تأييد الفلاحين الايجابي — ولو انه نادر — كان دائما مرتبطا بنجاح الاندماج ، كما يبدو ان الطبقات الثرية لم يكن لها أي تأثير على نجاح أو فشل الاندماج سواء قامت بمعارضته أو تأييده ، الا ان هذه الطبقات كانت تحصل دائما على امتيازات لصالحها ، وفيما يتعلق بحركة الاندماج ، وفي كل حالة على حدة ، فان منح هذه الامتيازات للطبقات الثرية كان له فيما يبدو تأثير ضئيل ولكنه واضح في صالح نجاح الاندماج .

واخيرا حققت حركات الاندماج نجاحا في كثير من الأحيان عن طريق مزيج من الانفلاق على نفسها والايدياع ، وهي عادة تنجح بواسطة عزل كل الاقتراحات والبدائل المتنافسة بحيث يوجه في النهاية كل الاهتمام والعمل السياسي نحو هدف اسمي واحد وسياسية وحدوية ، ولكنها في كثير من الأحيان تنجح في تحقيق ذلك وايضا في المحافظة على الائتلاف السياسي وتوسيع قاعدته فقط باستخدامها في قوة الايدياع وسعة الحيلة التي لجأ اليها انصار حركة الاندماج لابتكار ورسم خطط معينة وانشاء مؤسسات معينة بهدف انجاح الوحدة وتحقيقها للنتيجة المرجوة . ان عنصر الابتكار والتجديد كان يبدو في كثير من الأحيان حاسما فكثير من المؤسسات المركزية الخاصة بالمجتمعات المنصجة بنجاح كانت الاولى من نوعها وكان قيامها بعيد الاحتمال نسبيا في الزمان والمكان الذي قامت فيه . وعلى العكس من ذلك فان عددا كبيرا من مجتمعات الأمن المنصجة قد انهارت بسبب السياسات ووجهات النظر الروتينية ، وكذلك بسبب القرارات الواضحة التي كانت كلها متحملة للغاية ولكنها لم تكن كافية في الزمان والمكان التي اتخذت فيها ، وفي السياسة الخاصة بالاندماج أيضا فان النبوغ يتكون في كثير من الأحيان من خلال اكتشاف حل بعيد الاحتمال ولكن وثيق الصلة بالموضوع ، او من خلال اكتشاف عدد من الحلول من هذا النوع وتحويلها الى حقائق واقعية .

عملية انشاء مجتمع الأمن التعددي :

كما يحتاج مجتمع الأمن التعددي الى عدد اقل من الشروط الخاصة بالخلفية المناسبة واللازمة لنجاحه ، فانه يحتاج أيضا الى عمليات أبسط ولكنها قد تكون أكثر دقة لاجراء مثل هذا المجتمع الى حيز الوجود .

ان العملية الأساسية المطلوبة تبدو في زيادة عدم الميل الى الحرب وزيادة عدم احتمال وقوعها بين الوحدات السياسية داخل مجتمعات الأمن التعددية الناشئة ، وهذا ما ادركته الحكومات لهذه الوحدات وفئاتها الثرية (في النهاية) . شعوبها . والعملية الثانية تشبه العملية التي تساعد قيام مجتمعات الأمن المنصجة

وهي انتشار الحركات الثقافية والتقاليد الداجية الى الاندماج ، وكذلك اعساد الجو السياسى المناسب له ، والعملية الثالثة ربما تعنى تطوير وممارسة العادات والخبرات الخاصة بالاهتمام والاتصالات والتجارب المتبادلة حتى يمكن المحافظة على استقلال وسيادة الوحدات المشتركة وكذلك المحافظة على فصرص السلام الدائم والتخفيف السلمى بينها .

ليست المصاعب القائمة فى طريق هذه العمليات الثلاث قليلة الشأن على الاطلاق ، ولكنها أقل من المصاعب الموجودة فى طريق الاندماج الشامل يبين أية مجموعة من الدول المستقلة فى عالم اليوم تقريبا .

بعض المسائل المنبثقة عن الاندماج والسياسة العالمية :

من العرض السابق نخرج بثلاث مسائل فلسفية ذات طابع عام تنطق بشروط الاندماج ووسائل تحقيقه .

المسألة الأولى : تتعلق بالهدف الاساسى المطلوب تحقيقه ، ومن هو السلام داخل المنطقة أم هو نوع من القوة العامة — ربما للدفاع ضد قوة خارجية — أم أن الهدف يتمثل فى تحقيق بعض الاغراض المتنوعة الاخرى ؟ فإذا كان التركيز على السلام والقوة معا كهدفين فى الامد البعيد فإى منهما ننشده أولا وما هو الطريق الواجب اتباعه لبلوغ هذين الهدفين .

وتتعلق المسألة الثانية باحتمال سيطرة احدى الوحدات السياسية (اقوى وحدة مثلا) داخل مجتمع الأمن الناشئ على أحد أعضاء هذا المجتمع من الذين يتمتعون بنوع ما من السيادة ويرتبط بهذا موضوع أغلبية الأصوات ضد المفاوضات والتنازلات الخاصة ، ولو أن أغلبية الأصوات تبدو وكأنها وسيلة لتحقيق المساواة ، وهي فعلا كذلك فى بعض الأحيان ، إلا أنه يمكن استخدامها أيضا لاقترار سيطرة احدى القوى الكبرى ، أو عدد من هذه القوى وذلك لمساعدة القوى الأقل شأنًا والتي يمكن التأثير أو السيطرة على أصواتها بسهولة .

وترتبط المسألة الثالثة بالثانية وهي كالاتى : — هل يمكن تكوين المنظمات الكبرى على أحسن وجه بالتقليل من شأن العناصر المكونة بحيث يمكن السيطرة عليها بسهولة أو استبدالها بغيرها ، وعلى وجه التحديد هل تنشأ النظم الفيدرالية عن طريق اضعاف سلطة الدول الأعضاء ، وهل تقوم مؤسسات الحولة عن طريق اضعاف سلطة الدول المشتركة فيها ؟

وبالنسبة الى المستقبل القريب يمكن توضيح بعض الاجابات المبدئية على هذه التساؤلات . أن الاحتفاظ بسلام مضطرب ولكنه محتمل . يبدو أكثر أهمية

لمعظم الحكومات من انشاء مؤسسات دولية تتمتع بسلطات واسعة نوعا ما لتحقيق أهداف عامة ، كذلك تبدو السيادة مع بعض القيود الطفيفة أكثر جاذبية لمعظم الحكومات من الخضوع لسيطرة أى من القوى العظمى أو أى ائتلاف جزئى بين القوى العظمى . ان زيادة قدرات ونفوذ الوحدات المندمجة يبدو أمرا عمليا ومرغوبا فيه لدرجة أكبر ، من جانب حكومات وشعوب هذه الوحدات .

والنتيجة يمكن ان تكون عبارة عن نموذج يسببه هرما من الشركات الفابضة .
فأى قوة لها موارد كبيرة ولكنها محدودة يمكن ان تؤدي دورا فى غاية الأهمية من الناحية العملية فيما يتعلق بالقرارات التى تتخذها مجموعة صغيرة من الدول وهذه المجموعة ودعا نطلق عليها التحالف (أ) يمكن ان يكون لها نفوذ قوى داخل تحالف أكبر ، ودعا نطلق عليه التحالف (ب) والتحالف (ب) يمكن ان يستخدم للسيطرة على التحالف (ج) وهكذا حتى يتمكن أى تحالف فى النهاية من السيطرة الكاملة على الأمم المتحدة بصفة رسمية ، وكذلك السيطرة الفعلية على معظم دول العالم .
لم يحدث شئ من هذا على الإطلاق ، ولكن احتمال حدوثه قائم . ان التساوية الحقيقية من جانب كثير من الدول لموضوع أغلبية الأصوات المتبع فى الهيئات الدولية وشبه الدولية ، وتفضيلها للمفاوضات بين الأطراف المعنية والتجارب بين الوحدات المستقلة ، كل ذلك يمكن ان ينسب الى هذه الاعتبارات .

ان عهد التمدد ، وعلى أحسن الفروض ، عهد مجتمعات الأمن التعددية سيكون طابع المستقبل القريب ، لكن من المحتمل فى المدى الطويل ان يستمر البحث عن مجتمعات سياسية مندمجة تجمع بين السلام والثقة . وهذا بدوره يتطلب تسديرا أكبر من الاندماج حتى يتحقق النجاح المنشود ، ان الإدارة الحسنة والجهود المتواصلة لا تكفى فى حد ذاتها لتحقيق هذا النجاح ، ولكن لا بد ان يكون هناك أيضا التمييز والابتكار فى المجال السياسى ، مع ثقافة سياسية تهف الى مزيد من الانفتاح والتفاهم والتعاطف الدولى .

بدون مثل هذا الجو السياسى الجديد وهذه الجهود السياسية الجديدة فليس من المحتمل ان تحيا البشرية لزمان طويل . ولكن بما ان المشكلة والحاجة الى زيادة الجهد لمواجهة أصبحت أمرا معروفا لعدد كبير من الناس فى كثير من الدول فمن المحتمل الاهتمام الى حل لها .

الفصل التاسع عشر

التكامل والتنمية والمسألة الثالثة ؟

في أى اتجاه يسير العالم ؟

« العالم مستدير وكل » كالقلب

فإذا شق نصفين فانه لابد أن يموت

أن هذه الاسطر التى كتبها جورج وولتر ، الشاعر التشيكي بعد الحرب العالمية الاولى تمكس مشاعر كثير من الناس اليوم . وبعد الحرب العالمية الاولى تمكس مشاعر كثير من الناس اليوم . وبعد الحرب العالمية الثانية لخص ويندل ويلكى وهو مرشح سابق من الحزب الجمهورى للرئاسة فى الولايات المتحدة ما اعتبره دروسا من تلك الحرب وذلك فى كتاب عنوانه « عالم واحد » ، وأصدر وولتر لبيان مع كتاب آخرين كتابا بعنوان « عالم واحد أولا » ، وفى عام ١٩٤٧ وصف برنارد باروخ ، وهو خبير اقتصادى أمريكى بارز ، الاختيار بين السيادة الوطنية والسيطرة التامة لوكالة عالمية واحدة فى ميدان الطاقة الذرية هو اختيار « بين المرعفين والموتى » .

وهناك اناس آخرون تصورا انهم يرون العكس . وهو ان الدول القومية والسلطة القومية ستظل واقعا هاما فى السياسة العالمية لاجيال كما كانت لاجيال فى الماضى . وفى هذا التصدد يقول هانز مورجنتاؤ . العالم الوفور أن القرن العشرين سيزل شبيها بالقرن التاسع عشر وأن من الحكم لكل من الكسندر هاملتون وكاميللو كونت كامور . والأمير أوتوفون بسمارك ستظل دروسا واقعية للقراء حتى نهاية القرن الحالى وربما الى ما بعد ذلك . وثمة مراقب آخر حسن الاطلاع تحدث عن وجود نقىض لذلك . فقد أعلن هنرى كيسنجر ، وزير الخارجية الامريكية امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى شهر سبتمبر من عام ١٩٧٦ أن « العالم قد تقلص وأن دول العالم لم تزود قريبا من بعضها البعض ، وأخذت موجة القومية تشق فى نفس الوقت الذى لا يمكن فيه حل معظم المسائل الخطيرة التى تواجهها الا من طريق الاعتراف بتكاملنا . . » .

من هو الذى على حق ؟ هل دول العالم وبلدانها وشعوبها تتحرك نحو أن تصير واحدة ، أم هى تاداد بعدا عن بعضها البعض ؟ ما هى الحقائق البارزة فى هذا القرن الذى نعيش فيه وخاصة فى العقود الاخيرة ؟ ما هى هذه الحقائق الآن وإلى أى جهة تشير ؟

التكاليف والإبعاد

تكون بلدان متكافئين إذا جرى تغيير في بلد (١) ، وليكون هذا التغيير ارتفاعا في مستوى الأسعار ويعقبه تغيير محتمل في البلد (ب) في ارتفاع الأسعار . فإذا كان التغيير في البلد (ب) له نفس الأثر على البلد (١) الذي للبلد (١) على البلد (ب) فائنا يمكن أن نصف تكافلهما بأنه متناسق .

إن التغييرات كثيرا ما تحدث فرقا في المسائل التي يعهد الناس إلى تقييمها . وكما رأينا في الفصل الرابع عشر أنه إذا جرى تغيير في البلد (١) يعتبر مفيدا هناك وإذا أعقبه تغيير مفيد في البلد (ب) وأنه إذا كانت التغييرات السيئة بالنسبة للبلد (١) قد أعقبتها تغييرات سيئة بالنسبة للبلد (ب) والعكس بالعكس . عندئذ نستطيع التحدث عن تكافل إيجابي أو كما جاء وصفه في فصل سابق على أنه تباين سلبي في المنافع ، ونصف هذا النوع بأنه تكافل سلبي . إن التكاليف الإيجابية القوي ، كما رأينا في فصل سابق يعيل إلى تأييد التضامن ، أما التكاليف السلبية فانه يعيل إلى تشجيع الصراع والتكاليف الضعيف فانه ليس له أثر ذوإل في أي من الاتجاهين .

هل التكاليف بين بلدان العالم آخذ في العيادة أو النقصان في هذا القرن ؟ إذا كان آخذ في الازدياد فهل يتم ذلك في اتجاه إيجابي أو اتجاه سلبي ؟ وما الذي انتاب هذه العلاقات المتنافسة وغير المتنافسة ؟

للرد على هذه الأسئلة ، ينبغي تحليل الأبعاد المختلفة للتكاليف ، ونظرا لأن التكاليف له أثر أقوى أو أضعف على مجرى الأحداث في الدول المشتركة فيه ، فائنا قد نفكر في أبعادها الرئيسية على أنها تشبه تلك التي للسلطة وللتكاليف ، كما ورد في الفصلين الثالث والخامس عشر .

المجال والموارد :

إن مجال وموارد للتكاليف ، على ما يبدو ، قد زادت . فبالنسبة للمجال ، فانه ليس هناك منطقة على كوكبنا غير مأهولة بالسكان الذين لا يشاركون في بعض المعاملات وغالبا ما في بعض الروابط البنائية مع أشخاص ومنظمات في أقاليم أخرى .

إن موارد تكافل من هذا القبيل تشمل النقل الجوي والبحري والبري والتجارة والمال والبريد من هذا القبيل تشمل النقل الجوي والبحري والبري والتلفزيون والعمل والترويج والسفر وحركة تنقل الطلبة والمدرسين

والعلماء وكذلك حركة الأزياء في الملابس والموسيقى وأنماط الحياة . ان كل هذه عمليات تتحقق عبر الحدود الوطنية وفي غالبية الحالات تدعم روابط كيانية هذه التيارات المتدفقة مثل الخطوط الجوية وخطوط الملاحة البحرية وخطوط السكة الحديد والطرق والفنادق والشاليهات وقنوات الاتصال والمنظمات وشركات التصدير والاستيراد والبنوك وأسواق المال والسلع والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية . ان جميع هذه الكيانات والعمليات المتكافئة قد نمت الى حد كبير في القرن الذي نعيش فيه ، ومن هنا فان المرء خليق بأن يجد نفسه مدفوعا للاستنتاج بان تكامل العالم قد نما أيضا .

ولكن اذا كانت موارد التكافل قد زادت فقد زاد كذلك سكان العالم والدخول والانشطة ، وتعتمد معظم هذه على عمليات داخل كل دولة قومية . وتعتبر السلع التي توردها بلدان قليلة والتي يشتد عليها الطلب في كل مكان - مثل الزيت والقمح والمعادن المختلفة وخشب البناء والمنتجات الاستوائية والحاسبات الالكترونية والطائرات النفاثة وغيرها من المنتجات ذات التكنولوجيا المخصصة العالية - كل هذه السلع تعتبر اهداما للتجارة الخارجية وكذلك للصراعات الدولية : على ان انتشار التكنولوجيا الحديثة قد مكنت بلدانا كثيرة لسكى تنتج محليا بعض هذه السلع أو بدائل مقبولة لها . وفي الوقت نفسه فان تعبيد طرق محلية وبناء الموانئ والمدارس والاسكان والمستشفيات والنظم الصحية قد زادت كلها وبسرعة اكبر . وزادت مع ذلك الخدمات العناية والخاصة داخل جميع البلدان تقريبا مثل الحكومات والتعليم والصحة والرعاية الشخصية والترؤيج والتسلية ، ونتيجة لذلك هبطت نسبة السلع والخدمات التي تتعلق مباشرة بالمعاملات الدولية مقابل مجمل السلع الوطنية ، وذلك في بلدان كثيرة اذا قورنت بما كانت عليه في عام ١٩١٣ أو عام ١٩٢٨ .

وقد ينطبق شيء شبيه بذلك على العالم ككل . ان نسبة التجارة العالمية للعالمية للانتاج الاجمالي الوطنى العالمى يقدر بحوالى ١٩ في المائة في عام ١٩٦٩ . ولكن بحلول عام ١٩٧٤ قفزت نسبة التجارة العالمية الى الانتاج الوطنى الاجمالي العالمى الى مستوى عام ١٩١٣ وقدره ١٣ في المائة ، وربما كان ذلك مرده من ناحية الى الزيادة في اسمار البترول والقمح وسلع التجارة الدولية . اما ما اذا كان ذلك يعمل انحرافا قصر المدى او تغرا طويلا المدى لهذا الاتجاه فهو امر مازال يحتاج الجواب عليه الى وقت . وبالمثل فقد قدر ان نسبة مدخرات العالم التي يجرى استثمارها في الخارج حوالى عام ١٨٧١ كانت اكبر مما أصبحت عليه بعد مائة عام .

ماذا يعنى عذا فى مفهوم التكافل أو السلطة ؟ لقد بين دانييل ليرنر ، عالم الاجتماع الأمريكى منذ سنوات أن الفرنسيين الذين يحصلون على أكثر من نصف دخولهم من معاملات دولية يجبذون سياسة دولية - فى تلك الحالة تعنى التكافل الأوروبى - أكثر من أنشطة محلية داخل فرنسا ، اذا كان هذا الاكتشاف يتخذ دليلا على علاقة عامة ، عندئذ يمكن أن يتيح للأشخاص والموارد المستخدمين فى القطاع الدولى من اقتصاد دولة من الدول تاعدة رئيسية لتأييد سياسى لسياسات موجهة توجيهها دوليا ، بعكس السياسات الموجهة توجيهها محليا . وإذا كانت الأشياء الأخرى متساوية فإن زيادة نسبية فى هذا القطاع تميل الى تحييد تكامل سياسى دولى ، فى حين أن هبوطا نسبيا خلق بان يجعل تحقيق تكامل من هذا القبيل أكثر صعوبة . أن المشاعر تستغرق وقتا لتكون والبقاء وأن المشاعر المؤيدة للدولية لا يحتل أن تبقى قوية بين الناس الذين تتضمن حياتهم اليومية أنشطة دولية قليلة .

وهناك أشياء ليست متكافئة بالضرورة . وحتى اذا كان القطاع الدولى فى بلد من البلدان ينكمش بالنسبة للقطاع المحلى ، فإن الشركات والمصالح الموجودة فيه قد تكون أكثر تركيزا وأفضل ترابطا وتنظيما للممارسة نفوذ سياسى . وبهذه الطريقة ، يمكنها أن تعوض - ربما لجيل أو جيلين - ما نفقده نتيجة لانكماش قاعدة نفوذها الاقتصادية والشعبية وأن تحتفظ بنفوذ كبير فى سياساتبلدها الخارجية والمحلية . ولكن حتى هذه الفرص محدودة ، فإذا كانت أغلبية سكان بلد من البلدان وأمواله يزداد استخدامها فى القطاع المحلى ، فإن الاهتمام والأولويات الوطنية ستتحو أن عاجلا أم آجلا هذا النحو . أن الزيادات الحقيقية فى أسعار الوقود والمواد الخام يمكن أن تحقق توسعا نسبيا فى قطاعات التجارة الدولية فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

المدى والمجال :

بالنسبة لاي بلد من البلاد - ولتكن البلد (١) يمكن أن نصف مدى اعتمادها على دولة أخرى (ب) بأنه الفرق بين أكبر قيمة لمكاسبها وأسوأ قيمة لخسائرها - وربما تكون أعلى مستوى للمكسب أو الاعانة مقابل أسوأ خراب يمكن أن يصاب به البلد (١) نتيجة للانكماش أو الحصار أو الحرب بفضل معاملاتها مع (ب) . وهكذا فإن المعاملات الدولية بعد عام ١٩٧٣ قد عادت على السعودية والكويت (وبخاصة على حكوماتهما) ببائغ هائلة من الأموال فى حين أن اعتماد بلاد مثل بوليفيا وزائير على أسواق ومصادر تموينية خارجية قد تركتهما فى حالة فقر مدقع . وبالمثل فإن مدى المكاسب والخسائر التى تولدها التغيرات التى تجرى فى (ب) فى (١) تعشل

مدى اعتماد (ب) على (أ) أن مجرى هذين المدين هو الذى يمثل
مدى التكافل بين (أ) و (ب) .

وبالإضافة الى ذلك : فإن مدى جميع المكاسب والخسائر التى تستطيع
(أ) أن تحصل عليها من معاملاتها مع جميع البلدان يمثل مدى اعتمادها
على بقية العالم وأن مدى التغيرات يمكن أن تجربها الاحداث داخل (أ)
فى بقية العالم ، يمثل مدى اعتماد العالم على (أ) (الذى يمكن أن يكون
كبيرا اذا كانت (أ) (بلدا كبيرا أو سيطرة سلعة نادرة بالغة الاهمية)
وأن مجرى هذين المدين يمثل التكافل بين العالم والبلد (أ) .

أن مدى التكافل الدولى قد زاد فى السنوات الاخيرة : وأصبحت البلدان
الآن تستطيع أن تهوى منافع كبيرة لبلدان أخرى إما عن طريق عمل
وطنى واحد من جانب بلد كبير ولحد كما فعلت الولايات المتحدة فى المدة
من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٢ فى معونتها لأوروبا لتعمرها اقتصاديا عن
عن طريق مشروع مراسل أو عن طريق شحنات الحبوب الضخمة للهند فى
الستينات وأوائل السبعينات بمقتضى القانون المسم رقم ٤٨٠ ، أو انها
تستطيع أن تهوى منافع كبيرة عن طريق وكالات دولية مثل منظمة الصحة
العالمية بواسطة مساهمتها فى القضاء على الملاريا فى كثير من البلدان .
على أن الدول الآن تستطيع أيضا أن تسبب خرابا ذريعا لبعضها البعض .
عن طريق الاسلحة ذات قوة التدمير الجاعى أو تلويث الهواء والبحار والأنهار
ولحسن الحظ أن المدى الكامل لهذه الآثار الدولية السلبية لم يتحول الى واقع
ولكن الاحتمالات المظلمة موجودة وأخذت فى الزيادة .

أن مجال اعتماد بلد (أ) على آخر (ب) يتمثل فى أنواع الأنشطة
والمؤسسات فى (أ) التى يمكن أن تتأثر الى حد كبير بفعل التغيرات التى
تجرى فى (ب) . وعليه فإن مجموعة أنواع العمليات والكيانات الموجودة فى (ب)
التي يحتمل أن تتغير تغيرا كبيرا ونفقا للتغيرات فى (أ) تمثل مجال اعتماد
(ب) على (أ) أن مجرى هذين المجالين يشكل مجال التكافل بين (أ) و (ب)

ومع نمو مجال الأنشطة البشرية والاعمال الحكومية ، ازداد مجال
التكافل الدولى . أن عالم عام ١٩٧٦ كان عالما متكافلا بالنسبة لجميع السلع
والخدمات والأنشطة كما كان عالم عام ١٩١٣ ، واضيفت الى ذلك سلسلة
كبيرة من الأنشطة التكافلية الجديدة مثل الروابط المضياعية والتليفزيونية
الدولية والتجارة الواسعة النطاق فى سلع جديدة مثل المضادات الحيوية
والموز والمهندات والفيتامينات والطائرات الحربية واليورانيوم ، وكذلك التبادل
الواسع النطاق فى الأنواع الجديدة للمعلومات الخاصة بمبادئ جديدة للمعرفة
(م — ١٨ العلاقات الدولية)

مثل الفيزياء النووية وعلوم الفضاء وبيولوجيا الجزيئات وعلم التبيؤ والتحكم في النمو السكاني ، وكذلك أشكال الفنون البلززة الأخرى مثل الصور المتحركة (السينما) والفنون والموسيقى الشعبية وكثير غيرها . ان الانتشار السريع في المعرفة العلمية وانط الحياة المتغيرة عبر الحدود الوطنية على المدى الكبير يؤثر في اتساع مجال التكافل للدولى .

المكاسب والتكاليف :

إذا كان التكافل كبيرا وإيجابيا ويتدره المشاركون فيه فان من المحتمل أن يتحول الى تكامل . ان مكاسب كثيرة من التكامل معروفة جيدا ونشرت على نطاق واسع . والتكامل الاقتصادي فى سوق واحدة يتيح مكاسب من تخصيص أكبر فى تقسيم أوسع للعمل واستثمار أفضل للفوائد المقارنة لكل اقليم أو مجموعة سكانية . ويسمح التكامل السياسى بتعبئة أموال وأعمال أكثر لمشروعات أكبر . وتضمن التكامل الثقافى جماهير أكبر للفنانيين واختيار أوسع للفنانيين وأعمالهم للعامة . وفى كثير من حالات منسجمة من هذا القبيل ، يمكن أن يتوقع أن يكسب كل شخص والا يخسر أى شخص .

على أنه ليست جميع الحالات يتوافر فيها الانسجام ، حتى فى حالة التكامل بين سوقين ، فان المنتجين الأقل فعالية فى احدهما أو كليهما قد يضطر الى الخروج من ميدان العمل ويكون مصيرهما الافلاس ان المستخدمين فيهما والموردين وأصحاب الاراضى التى يؤجرونها والقرى والمدن والمحافظة التى يدفعون الضرائب اليها . . كل هؤلاء قد يخسرون بعض الدخول معهما — وربما الى الحد الذى يصابون عنده باضرار بالفة . وحتى لو كان مجموع هذه الخسائر من التكامل أقل من مجموع المكاسب الناجمة عنه ، فان هذه الخسائر تصيب عددا أكبر من الناس أو هؤلاء الذين هم فى وضع ضعيف لا يسمح لهم بتحملها . وهكذا فانه إذا كان الارباحيون من التكامل أفرادا أغنياء ومجموعات غنية نسبيا والخاسرون كثيرين وفقراء ، فان الاستثمار الهامشى فى مجمله للمبالغ التى فقدوها كل خاسر قد تكون أكبر من استثمار المكاسب التى عادت على هؤلاء الذين حصلوا عليها . وحتى لو أننا قبلنا بعبداً بعض الاقتصاديين الذى تكون فيه الاستثمارات لختلف الأشخاص غير قابلة للمقارنة وغير قابلة للتطبيق — حتى ان هؤلاء الاقتصاديين يرفضون القول ما إذا كانت منفعة اقتناء كلب مدلل من جانب شخص غنى أكبر من منفعة الدواء الذى يكون موضع حاجة ماسة لطفل مريض ويمش فى حى فقير وذلك بالنسبة لأمه — انه مازال فى امكاننا ان نحصى عدد الأشخاص على كل جانب ، مع اقتراض بدقة حدة شعورهم واحتمال قيامهم بالأعمال ، ونحن بصفتنا من دارسى السياسة يمكننا أن نسال فى كل حالة داخل نظام سياسى بعينه ما إذا كانت المكاسب الهامشية للقوة الغنية لها وزن

اتل من الاحتياجات الملحة لكثير من الفقراء والضعفاء أو للكثيرين الذين هم
بين هؤلاء وهؤلاء .

ان الاجوبة على مثل هذه الاسئلة هي في الغالب سائل حقائق
وملاحظات اولية . وقد يمكن الناس ان يقدموا اجوبة من هذا القبيل لا في
شئون اقتصادية فحسب ، وانما في السياسة والثقافة أيضا طلبات من تلك
الطلبات السياسية الى تكون أكثر نجاحا بعد التكامل والتي يحتمل ان تكون
الآن قادرة على المطالبة بموارد أقوى أكبر لدعمها ، وطلبات من تلك
الطلبات التي تؤدي الى اضعاف فرص النجاح . وربما يكون ذلك رده الى أنها
تصادف استجابة أقل من جانب نظام متكامل أكبر ؟ أما بالنسبة للثقافة
نمى الأشخاص والجماعات الذين سيكسبون من التكامل بواسطة فرص
واختبارات موسعة وإيهم هم الذين سيخسرون حينما تكتسبهم منتجات
ثقافة اجنبية ، وبواسطة اضعاف حاسة الاعتماد الذاتى والنزعة والاحترام
الذاتى عندهم ؟

وينبغى ان نستخلص من الردود الاولى او الاختيارية على جميع هذه
الاسئلة ثلاثة أنواع من تقديرات منفعة التكلفة :

١ - لمجموع سكان جميع الوحدات السياسية التى نسم او سسميت
تكاملها .

٢ - ولسكان كل وحدة التى كانت او تكون منفصلة وذات حكم ذاتى
تبل التكامل .

٣ - ولجزء من السكان او جماعات او طبقات فى كل وحدة من هذه
الوحدات .

وانا كانت مصالح الشعب هي باعثهم الوحيد والكافى للعمل ، وإذا كانت
هذه المصالح تتحدد ببساطة بقيمة مكاسبهم أو خسائرهم وأكثر من ذلك فانه
إذا كان الشعب قادرا على ملاحظة مصالحه الحقيقية بسدقة ، فان تقديرات منفعة
التكلفة تبنينا كثيرا عن الخصوم المحتملين لاي سياسة تكامل بعينها أو مشروع
وعلىنا ان نأخذ بعين الاعتبار أنواعا كثيرا من المشاعر البشرية والمذكرات
والاضرار والتقاليد وبغض معظم الناس لاعباء القرارات والفكر وشكهم فيما
هو غير مالوف وحكم العادات المربع لسلالين الناس وآثار التوافق والخوف
وثورة الغضب - وصفوة القول ، جميع الظروف الكثيرة التى تؤثر على سلوك
الناس لى يقدروا ما لمذا كان مشروع تعينه للتكامل الاقتصادى سينجح
او بفشل او ما اذا كان مجتمعا سياسيا متكاملا سيبقى كذلك او ما هو الاتجاه
الذى سيوجهه نحو ما يجرى منه من تغيرات .

ثقل التكامل :

ان هذا شيء شبيه بنقل القوة . فهو تغير في احتمال النتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن التكامل المزاييد نحو التكامل . وكلما ازداد الفرق الذي يحثه التكامل في نتيجة الاحداث داخل منطقة متكاملة كلما ازداد ثقله الداخلي . وكذا فان وجود الولايات المتحدة ودستورها وسياستها قد احدثت تغييرا في علاقة الشمال والجنوب والسود والبيض داخل البلاد . وهي توحى باحداث فرق كبير في المستقبل . وبالمثل فان وجود مجتمع سياسى سويسرى متكامل قد احدث تغييرا كبيرا في العلاقات بين الجماعات ذات اللغات المختلفة في ذلك البلد .

ولكن حقيقة أن وحدتين سياسيتين قد تكاملنا بعد ان كانتا منفصلتين قد تحدث ايضا فرقا عند الشعوب والامم خارجهما . ويمكن ان نسمى هذا الفرق **بالثقل الخارجى للتكامل** . وهكذا فانه بحلول عام ١٦٠٨ حينما أصبحت كورنويل وويلز واسكتلندة الى حد كبير متكاملة مع بريطانيا العظمى . اصبحت هذه المملكة المتحدة قوة رئيسية في الشؤون العالمية وغازية لكثير من اقاليم نيماء وراء التحصار على مدى القرون الثلاثة التالية .

وبعد ان حدث تغير في علاقة متكاملة فان ثقلها يمكن تقديره بالتغيرات التي اعتبرت ذلك في كل من البلدان المشتركة فيها . ولكن كيف نستطيع ان نقدر ثقل التكامل لبلد من البلدان قبل ان تتغير العلاقة ؟ اننا نستطيع ، خطوة أولى ، ان نلاحظ النسبة الكمية البسيطة - الثقل الاحصائى - للأنشطة التكاليفية التي نحن بصدها في اطار المجموعة كلها للأنشطة المتعلقة بها . ما هي النسبة التي تمثلها تجارة لبلد من البلدان بالمقارنة بمجمل أنشطته الاقتصادية . كما يسدل عليها الانتاج الوطنى الإجمالى ؟ كلما كبرت تلك النسبة - كلما ازداد ثقل اعتماد بلد من البلدان على التجارة الخارجية ، وكلما ازدادت نسبة تجارة ذلك البلد الخارجية الى مجمل التجارة الدولية للعالم - كلما ازداد اعتماد العالم على ذلك البلد .

وعلى العموم فانه كلما ازدادت نسبة المعاملات بين اى جانبين (قد يكونان دولا او مجموعات دول) الى مجمل أنشطتها ، كلما ازداد ثقل تكاملهما الذى يمكن ان نتوقعه . وقد يمكن ان يكون هذا صحيحا حتى وان كان هذا الثقل يمكن ان يكون مختلفا بالنسبة لكل من هذين الشريكين - وغالبا ما يكون أخف وزنا للأكبر أو الأغنى وأثقل للأصغر أو الأشد فقرا .

وتد بلاحظ ثقل هذا التكافل بوضوح حينما يتغير وخاصة يجرى خفض الروابط القائمة أو قطعها . تن وزن زيادة ثقل في تكافل عن طريق اضعاف علاقة تكافل جديدة قد يكون اصغر من وزن ، وبمعنى آخر آثار — عرطة هذه العلاقة بمد انشائها ، أن الزيادة التدريجية في واردات الولايات المتحدة من الزيت لا يبدو أن له أى آثار كبيرة . ولكن توقفها الجزئى والفجائى نتيجة للخطر الذى مرضه العرب على صادرات البترول في أكتوبر عن عام ١٩٧٣ وما ترتب على ذلك من زيادة قدرها خمسة اضعاف في سعر الزيت ، كان لهما آثار هامة على التوقعات السياسية والاقتصادية والسلوكية في الولايات المتحدة .

ولكن جميع هذه الاعتبارات ليست الا مرحلة أولى في تحليلنا . ولكي نذهب أبعد من ذلك ، علينا الا نسال فقط عن حجم المعاملات التى تشكل التكافل بين طرفين دوليين . ولكن ينبغي لنا أن نسال عن أهميتها النسبية لعمل ، وربما لبقاء كل طرف منهما . وفي حالة دولتين قوميتين يجب أن نسال عن حساسية كل بلد منهما إزاء أى نقص أو اعاقاة لسياق التعامل المتبادل بينهما . ما هو مدى الحاجة الى السلع والخدمات التى تم الحصول عليها من البلد الشريك ؟ وكم هى سهولة الحصول على البدائل لها أو لإيجاد مصادر امدادات وبأى تكاليف ؟ والا ما هى تكاليف القيام بالعمل بدونها بالنسبة للتعطيل أو الخسارة التى تترتب على ذلك ؟ أن مجمل جميع هذه التكاليف وحجم التغيرات اللازمة لمواجهةها هى التى يمكن أن تقيس حساسية كل نظام سياسى وكل اقتصاد وكل مجتمع وثقافة ، لاي خفض أو تعطيل للعلاقات الخارجية .

وليس ثمة شك في أن هذه الحساسية تتباين حسب الكيان الاقتصادى والتكنولوجى والسياسى للدولة المعنية ، وكذلك حسب نمط المعاملات التى خفضت أو توقفت . أن البلدان التى تستخدم زيتاً كثيراً مثل فرنسا وهولنده ، قد تكون أكثر حساسية لتدثرها المفاجئة أو حدوث ارتفاع في أسعارها من البلدان التى تستخدم قليلا منه مثل تشاد والنيجر ونيبال والبلدان التى تنتج مواد غذائية قليلة لا تكاد تسد حاجة سكانها تكون حساسة لتوقفها أو ارتفاع أسعار امداداتها الغذائية . أن مثل هذه الحساسيات لا ينبغي أن تكون متنافسة في أوائل عام ١٩٧٤ أثناء الحظر المفروض على البترول العربى ، نشرت مجلة « شارلى هيدو » كاريكاتيرا ساخرا : « الهولنديون يردون الضربة ... لا زهور أخرى للعرب ! ! » ومثلما يستطيع العرب أن يعيشوا بسهولة أكثر بدون الزهور أكثر ما يفعل الهولنديون بدون الزيت ، فإن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية تستطيع أن تعيش بدون الموز كما تستطيع بلدان أمريكا الوسطى وغرب أفريقيا

يسدون كثير من المنتجات الصناعية وقطع الفيار التي تستوردها من هذه البلدان المتقدمة صناعيا . ان مثل هذه الفوارق يمكن ان تكون مصدرا من مصادر التبعية في السياسة الدولية .

صلابة التكامل :

يستطيع مجتمع سياسي متكامل ان يتحمل مؤثرات قاسية في حين ان مجتمعا آخر قد ينهار تحت وطأتها او حتى تحت مؤثرات اقل حدة منها . ان صلابة التكامل ، مثل صلابة التكامل ، يمكن قياسها او تقديرها بحدة التوترات التي يحتمل ان تقاومها في ضوء التوترات الماضية التي اجتازتها . وهكذا ثم انفصال النمسا والمجر في عام ١٩١٨ تحت وطأة الحرب العالمية الاولى وكذلك فعلت باكستان في عام ١٩٧٢ تحت وطأة التعبئة الاجتماعية الواسعة النطاق والاضطراب السياسي والصعوبات الاقتصادية ، وبالمقابل فانه لم تقم حركات هامة نحو الانفصال السياسي الاختياري في اى منطقة في ألمانيا بعد الحربين الاولى والثانية مع ان تكاملها السياسي يعود بدوره الى عام ١٨٧١ بالرغم من الآلام والمعاناة الكثيرة التي فرضتها هاتان الحربان على البلاد . ان تكامل ايطاليا الذي بدأ في عام ١٨٦٠ ، أثبت في عام ١٩٤٥ انه صلب بالرغم من مؤثرات الحرب العالمية الثانية .

حينما يكون الاستقلال غير متكافئ ؟

الامبريالية والتبعية

ولكن التكامل لا يؤدي الى التكامل .

ان كلمة « تكافل » توحى بوجود عملية ذات طريقتين :

ان التكافل بين الدول او غيرها من الاطراف الدولية ، يفكرنا في ان هذه العلاقة متبادلة — ان ما يحدث للطرف (ا) يحدث فرقا للطرف (ب) ولكن ما يحدث لـ (ب) يحدث فرقا لـ (ا) . على انه فيما عدا ذلك فان كلمة « تكافل » توحى بانها تعنى ان هذين الاثرين ينبغي ان يكونا متساويين ولا ينبغي ان تكون هذه هي الحالة بالضرورة .

حينما يكون بلد كبير وبلد صغير متكافئين ، فان تغيرات صغيرة نسبيا في بلد كبير يمكن ان تحدث تغيرات كبيرة في البلد الصغير . ان الولايات المتحدة وكندا مرتبطتان ارتباطا وثيقا بطرق كثيرة ، ولكن عدد سكان الولايات المتحدة يبلغ عشرة اضعاف سكان كندا ودخلها اكثر بخمسة عشر ضعفا . وقد كتب كادي يقول « حينما تعطس الولايات المتحدة تصاب كندا بالتهرب

رئوى « . ومع ذلك فلن كندا متقدمة صناعيا وثقافيا وسياسيا مثل الولايات المتحدة ، واستطاعت بطرق كثيرة أن تنجح بالاحتفاظ باستقلالها الذاتى والتوجيه الذاتى لحياتها السياسية وسياستها الخارجية ، ونظام تعليمها الخاص ووسائل الاعلام فيها .

ان التكافل بين بلدان اخرى كثيرة مثل الولايات المتحدة وجواتيمالا وفرنسا وساحل العاج وبريطانيا وغانا والاتحاد السوفيتى ومنغوليا أو الهند ونيبال ما زال بعيدا عن عدم التناشق . وكلما ازداد الشعب فى البدد الفقيرة والضعيفة ميلا الى الحديث عن الامبريالية و « التبعية » . ماذا تعنى هاتان الكلمتان فى عالم اليوم ؟

الامبريالية : السيطرة بواسطة القبود القبيد والحبيد

هناك وسائل كثيرة لجعل مصر بلد أو شعب يعتمد على اعمال حكام بلد آخر ، ويبدو على مر التاريخ انه تمت تجربة جميع هذه الوسائل ، واقدم هذه الوسائل هى الغزو العسكرى المباشر ووضع المهزوم تحت الحكم والسيطرة السياسية المباشرة — « الامبريوم » ، كما كان الرومان القدماء يسمونه — للمتحمسين ان هذا « الامبريوم » بواسطة القوة السائرة التى اشتقت منها فيما بعد الامبراطوريتان الفرنسية والبريطانية دالة بذلك على مجال الحكم السياسى والعسكرى المتفوق الذى يكون عادة مقرونا بتحصيل الضرائب والجزية بواسطة حكومة مركزية عليا أو حاكم .

ان الامبراطورية القديمة قد أصبحت فى دمة الماضى ، ولكن فى القرن السادس عشر حصلت دول اوروبية عديدة على أساطيل من سفن شرعية يمكن أن تقوم برحلات بين القارات مع قوات مزودة بالقدرات والمدفعية ، حتى انها كسبت ميزة حاسمة فى القوة العسكرية على ممالك وشعوب غير اوروبية من الازتكس فى المكسيك الى الانكاس فى بير والزوارق جنوب افريقيا والهندوس فى الهند والمسلمين فى الجزائر ومصر . وقد تحولت غالبية هذه المناطق الى مستعمرات داخل اطار امبراطورية هذه الدولة الأوروبية أو تلك . وأصبحت الشعوب المستعمرة رعايا خاضعين لحكم واستقلال « البلد الام » الجديد وغالبا ما كان ذلك بمساعدة عدد صغير مستعمرين من اصل أوروبى أو من صفة مختارة من المواطنين من الرجاوات والسلاطين أو رؤساء القبائل .

ويحلول عام ١٩١٣ ، وفى عشية الحرب العالمية الاولى ، تم تقسيم آسيا وافريقيا بين هذه الامبراطوريات مع استثناء قلة منها هى الصين واليابان وتايلاند واثيوبيا وليبيريا . ويحلول ذلك الوقت أيضا كفت الامبراطوريات

الغربية فيما وراء البحار ، تعادل الامبراطوريات البرية لروسيا القيصرية في آسيا الوسطى وسيبيريا والنمسا - المجر في أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية ، والامبراطورية العثمانية في الشرق الأدنى ، وبدأت اليابان في بناء امبراطورية لها بغزو فرموزا (تايوان) وكوريا .

لقد كان لجميع هذه الامبراطوريات خصائص متشابهة ، فقد كان لكل منها عاصمة وحكومة مركزية في المنطقة الأصلية للبلاد مع موارد اقتصادية وصناعية أكثر تقدما ومستويات أعلى للدخول والصحة والتعليم ، وتحيط بها أقاليم ومستعمرات حيث كان مديرو الأعمال التنفيذيون من البلد الأصلي يتمتعون باحتيازات كثيرة منها ما يقرب من حدود الاحتكار ، وحيث يكون الناس أشد فقرا وأقل تعليما ، وينسدر وجود المتعلمين بينهم مع مستويات أعلى في الأرض والوفاة . واستدامة لهذه الأوضاع والدفاع عنها لجان الحكومات والبيروقراطيات والقوات المسلحة والبوليس لكل امبراطورية الاحتفاظ بحالة عدم المساواة لأجيال وقرون ، ولجان أحيانا إلى العمل على تسوية هذه الأوضاع . أما في البلاد الأصلية ، فإن الامبراطوريات كان كثير من الناس ينظرون إليها كمصدر للرخاء والقوة ، ولكن الشعوب المستعمرة ، كانت تنظر إليها كمصدر للحكم الأجنبي والاستغلال والاحتياط .

ولقد ازدهرت الامبراطوريات الاستعمارية طوال نصف قرن من الزمان ، أي من حوالي عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٢٥ ، وكانت كل منها تحت إشراف إداري وعسكري مباشر من قبل دولة صناعية متقدمة وقبلت كأمير « طبيعي » وصحيح من جانب أغلبية الرأي العام في « البلد الأم » . وسمى هذا الكفاح من أجل الحصول على امبراطورية من هذا القبيل والمحافظة عليها وتوسيع رقعتها لحساب دولة ينتمي إليها صاحب هذا الكفاح « بالامبريالية » .

أصحاب الدعوة المحافظون

لقد كان الكفاح من أجل إقامة امبراطورية غالبا ما يعتبر فضيلة . ولكنه ببساطة نزعة وطنية على مدى واسع ، وغالبا ما يكون هذا الكفاح هو الذي يوجه السياسات الحقيقية للحكومة . وكان نظريون محافظون قد أوجدوا مبررات لها مثل سير تشسارلز ديلاك وسيرجون روبرت سيللي في بريطانيا ، وكان يمارسه زعماء محافظون مثل ستيامين دنزائيلي واللورد بيكونسفيلد في بريطانيا ومواطنوه مثل اللورد روزيري واللورد كرزون وسيسل رودس ، وفي فرنسا من قبل رجال مثل جول فيري ، وفي الولايات المتحدة من جانب قادة مثل الرئيس وليم ماكينلي

والسناطور البرت بيفريدج والاميرال الفرد ثاير ماغان ، وغيرهم كثيرون — دون أن يدركوا جميعا كيف أنهم يخربون عالمهم بهذه الممارسة ، ولكنهم على العكس كانوا يصرون على أن للسياسات الامبريالية لا غنى عنها إذا أريد للراسمالية — وهى النظام الاقتصادي لمؤسسات خاصة كبيرة — أن يعيش ويبقى معه وجود دولتهم نفسها .

التفكك الليبراليون

على أن النظريين الليبراليين كانوا يخالفونهم في هذا الرأي ، لقد كانوا يعترفون بأن الراسمالية نظام جيد . ولكنهم كانوا ينكرون أن الامبريالية والحروب من أجل اقتناء مستعمرات أمور ضرورية لبقائه ، لقد كان الاعتقاد بأن الحروب والغزوات ستؤتى ثمارها في القرن العشرين هو الوهم الكبير . هذا هو ما جاء على لسان سرنورمان انجيل ، الكاتب البريطانى في كتاب تحت نفس العنوان ، وهو « الوهم الكبير » . وفي كتاب آخر عنوان « الامبريالية » للكاتب البريطانى ج . ا . هويسون ، قال المؤلف أن الامبريالية عادت بالفائدة على جماعات خاصة قليلة ذلت مصالح ، وبخاصة البنوك الكبيرة ودون السمسرة في مدينة لندن ، ولكنها لم تكن ضرورية ، بل إنها كانت في الواقع ضارة بكل شخص آخر .

وفي عام ١٩١٨ كتب جوزيف ا . شومبيتر عالم الاقتصاد النمساوى (الذى هاجر فيما بعد الى أمريكا) . يقول أن الراسمالية مسالمة واقتراح نظرية اجتماعية للراسمالية . قال انه اذا كانت بلد من البلدان قد أصبح فيها ، لاي سبب تاريخي ، صفة شبه حربية ذات عادات وقيم عسكرية ، فإن هذه الصفة لابد وأن تتصرف حسب هذه القيم والمعادات بأى حجة تتخذها ذريعة لتصرفاتها . ويكون أمن كل منطقة حدودية يحتاج عندئذ غزو منطقة بعدها وتلك المنطقة بدورها لا يمكن ضمان أمنها الا بغزوات أخرى . وبالرغم من هذا الكلام عن الأمن الوطنى والدفاع ، فإن الامبريالية كانت كما عبر عنها شومبيتر « توسع عشوائى » — أى التصرف العشوائى لانماط سلوكية من جانب صفة لم تتعلم غير هذه الانماط . وكثيرا ما تكون هذه الصفة الشبه الحربية تضم ملاكا وضباطا ارستقراطيين قد ورثت عن ماض ما قبل الراسمالية ، ولكنها قد أصبحت مزودة بصناعة حديثة وبأسلحة ذات قوة تدميرية أقوى وقال شومبيتر ، في مثل هذه الحالات « تكون الامبريالية هى الرجعية » ، وهو يعتقد أن هذه الحالة بالنسبة لاسيا الامبريالية واليابان الامبريالية اثناء الحرب العالمية الاولى . على أن طبقة اجتماعية قوية شبه حربية من هذا القبيل أو مجموعة كبيرة ذات مصالح يمكن أيضا أن تظهر الى حيز الوجود ربما بدافع من الحاجة الى مجتمع غير

شبه حربى بالضرورة لتقاومة هجوم عسكري من الخارج . ومهما كان اصل صفوة عسكرية أو جماعة ذات مصالح من هذا القبيل ، فانه حينما تنشأ من ممارستها سلطة قسوية على المجتمع كله ، فانها ستميل الى الضغط من أجل زيادة في التسلح والقواعد والمناسق والسياسات التوسعية ونقلا للعادات السياسية والثقافية التى تعلمتها .

ان شكوى الرئيس ايزنهاور في خطاب الوداع الذى القاه في عام ١٩٦١ عن قوة « العقدة الصناعية - العسكرية » في الولايات المتحدة تشبه الى حد كبير خط تفكير شومبيتر . ومع ذلك فان قوة الامبريالية في أى بلد صناعى مرهونة بمدى وعمق جذوره الاجتماعية والتاريخية . ومن هنا ، فان شومبيتر توقع ان تتخلى بريطانيا والولايات المتحدة عن امبراطوريتهما وسياساتهما الامبريالية وسهولة نسبية مع استمرارها ككولتين راسمالييتين . ان هذه التنبؤات فيما يبدو ، لم تطرأ أى أحداث أو تجارب من شأنها ان تكذبها .

التطبيقات الماركسية عن الامبريالية

منذ العقد الاول من هذا القرن الذى نعيش فيه فصاعدا أصبحت الامبريالية بؤرة اهتمام الكتاب الماركسيين . ففى ألمانيا قال رودولف هيلفندنج ان العمل الاوتوماتيكى للمنانسة الرأسمالية يتيح عددا اقل من الشركات الكبيرة واكثر انهماكا بالعمليات المالية من الانتاج ، واشد ميلا الى استخدام سلطة الدولة القومية لدعم وتوسيع مجالات الامبراطورية الاقتصادية وامتيازها الاحتكارى . وكتب هيلفندنج في عام ١٩٠٩ يقول ان تقوم عصر « رأس المال التحويلي » هذا ، والامتياز الاحتكارى ، سيؤدى الى قيام ايديولوجية تناسب كياناتها البيروقراطية المتزايدة : وسيكون ايديولوجية شبه بيولوجية من العنصرية والنزعة الحربية . وتنبذ هيلفندنج الشاب بقيام شيء يشبه النازية ، وبعد ذلك بثلاثين عاما في الحرب العالمية الثانية ، قتل هيلفندنج على يد النازيين الذين تنبأ بجميعهم . ولكن هذا الكاتب ترك في نظريته للمستقبل احتمالا يقسم بالتفاؤل وهو : ان « اتفاننا عاما » قد يوجد أخيرا جميع مشروعات العمل في وحدة واحدة . ثم يحكم ويستغل الاقتصاد العالمى في ظل السلم . وثمة رؤية مماثلة - وهى أن امبراطورية العالم واحتكارات الاعمال قد تتحد نهائيا في عصر **ملوراه الامبريالية** - وصاحب هذه الرؤية هو كارل كلوتسكى ، الماركسى الديموقراطى .

وثمة تحليل ماركسى اكرز تطرعا قدمته روزا لوكسبرج في عام ١٩١٢ .

فقد قالت ان جميع المؤسسات الرأسمالية في جملتها يمكن ان تكون مريحة فقط اذا كانت تستطيع ان تبيع انتاجها من السلع والخدمات مقابل اموال اكثر مما دفعت كاجور واجارات وغيرها من التكاليف المتعلقة بانتاجها ومن هنا فانها استنتجت ان الرأسمالية ينبغي ان تكون حتما بحاجة الى ايجاد قوة شرائية في السوق اكثر مما تستطيع هي نفسها ان تخلقها وان اقتصادا رأسماليا خالصا لا بد وان يركن الى الركود او يحطم نفسه في ظروف الانكماش المتكررة . وعندها ان المخرج الوحيد للرأسمالية هو للتغفل المستمر وغزو البلدان والشعوب غير الرأسمالية . ان قيمة الارض وغيرها من الممتلكات في المناطق الرخيصة التي لم تتحول الى الرأسمالية في الوطن وفي المناطق المستعمرة قبل الرأسمالية فيما وراء البحار هي التي يمكن ان تقدم الاسواق والارباح التي تحتاجها الرأسمالية لكي تعيش . وانتهت الى القول بان الامبريالية وخروجها ضرورة للرأسمالية وانها تختفي باختفاء الرأسمالية ولكن ليس قبل ذلك .

ويبدو ان الحرب العالمية الاولى تؤيد هذه النظرة القائمة . انه لم يكتب لاي حكومات البقاء اللهم سوى الحكومات الرأسمالية عند نشوبها . انها هي التي بدأتها واحرقت نارها وهي ، على ما يبدو ، مستعدة لشن حروب اخرى في المستقبل ، وفي عام ١٩١٦ كتب لينين في مناه في سويسرا يقول ان الرأسمالية لا يمكن ان تعيش بدون ادارة سياسية مباشرة واحتلال عسكري لمناطق مستعمرة وان للحروب في ظل الرأسمالية مؤكدة وان السلام الدائم يعد ضربا من المستحيل ، ولكنه سمي كتابه « الامبريالية : آخر مراحل الرأسمالية » . وفي رأي لينين ان الرأسمالية سيحولون مزيدا من الاستثمارات للمستعمرات وخاصة في شكل صناعة ثقيلة ، وهكذا فانها تجعلها اتوى مما كانت - وتنفذ لطبقة « ارسقراطية من العمال » اجورا اعلى في هذه « البلدان الام » حتى تكسب تأييدها للسياسات الامبريالية . ولكن على المدى الطويل فان لينين يعتقد بان البلدان الاستعمارية نفسها سيسببها « الوهن » وتتحول الى ملاعب للجولف وغيرها ويتحول عملها الى رؤساء خدم ومنظمي لعبات رياضية ، ولذلك فان الثورات الاستعمارية وحركات الانفصال عن الامبراطوريات القديمة امر حتمي ، تاركة المراكز الامبريالية القديمة فريسة للانكماش الاقتصادي والبطالة الجماعية . وفي الوقت نفسه ستؤدي حالات الانكماش والحروب المستمرة الى انتشار الآلام والمآسى بين العمال في البلدان الام . وبذلك يضطر هؤلاء العمال الى اللجوء للثورة ، وتكون النتيجة ان الرأسمالية والامبريالية ، على حد قوله ، ستهلكن معا في سلسلة من الثورات العالمية .

ان الماركسيين المتطرفين متفقون ببعض النواحي ، مع المحافظين :

فكلا الجانبين يمتدنان بأن الرأسمالية تحتاج الى توسيع امبريالى ومستعمرات ولذلك فانها تحتاج أيضا الى حروب حتى يكتب لها البقاء . ولكن فى حين أن ذراتىلى وروودس وغيرهما كانوا يعتقدون بأن الرأسمالية نظام طيب قابل للحياة ، وأنه نتيجة لذلك يستحق ثمن اللروب ، فإن ماركسيين ثوريين مثل لوكسمبرج ولينين يعتقدون بأن للرأسمالية شىء سىء « وهى نسبية وأن التكاليف الخفية للحرب الحديثة تعتبر بالنسبة لهم مسببا آخر للكفاح من أجل وضع حد لهذا النظام الاقتصادى .

أما الكتائب الليبراليون فانهم يختلفون مع الجانبين . ذلك أنه لا هوبسون ولا انجلز أو شومبتر يعتبرون الرأسمالية فى ذاتها شىء سىء وهم متفقون جميعا على أن الرأسمالية ليست بحاجة الى امبراطوريات ومستعمرات أو حروب ، لكن هيلفردنج وكاوتسكى ، الكتائب الليبراليين لم يستبعدا احتمال مستقبل رأسمالى مسالم .

من ذا الذى على حق ؟

واليوم وبعد مرور أكثر من نصف قرن على جميع هذه التنبؤات المتضاربة ، فإننا لم نحصل بعدا على جواب حاسم . لقد جسات الحرب العالمية الثانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأن جميع الحكومات التى بذاتها — وهى حكومات ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية — أكدت أن هدف الحرب الكبير هو غزو امبراطوريات ومستعمرات أكبر . ولكن خصومها من الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة لم تسع أى منهما الى الاستيلاء على مستعمرات جديدة ، ولقد تخلت بريطانيا عن امبراطوريتها كما فعلت كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وإسبانيا والبرتغال . ومنحت الولايات المتحدة الاستقلال للفلبين ومنحت اختيارا قانونيا للاستقلال الى بورتوريكو . وإلى جانب ذلك أصبحت غالبية « البلدان الام » السابقة ، بعد أن فقدت مستعمراتها فى المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٦ أكثر رخاء — وسكانها أفضل تفضية واسكانا وتعلما — من ذى قبل . ولم يتأيد حتى الآن اعتقاد المحافظين والماركسيين الراديكاليين بأن الرأسمالية بحاجة الى حكم مباشر على المستعمرات وأن « الانكماش » الذى حدث فى المدة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٦ لم يكن عميقا جدا لى يغير هذا الحكم .

وثمة نبوة تنسم بالتطرف — وهى أن الامبراطوريات الاستعمارية لن تعيش طويلا — قد أثبتت انها أفضل من التنبؤات الأخرى ، ففى العقود بين ١٩١٣ والحاضر ، أصبحت معظم النظم الامبريالية والاستعمارية غير محتملة . ان الدول الامبريالية والدول المبريالية المستقبلية تفاجئت على المستعمرات التى

تحتلها أو تلك التي تحاول احتلالها وانتهى هذا القتال الى ان اصلها الضعف . ان السكان في البلدان الاصلية — واغلبها في مبدا الامر هؤلاء الذين هم دون مستوى الطبقة المتوسطة واخيرا بنسب متزايدة لجميع الطبقات — وجدوا ان المستعمرات بالنسبة للغالبية العظمى منهم لم تعد عليهم سوى بئع ضئيل . كما جلبت عليهم ، من طريق الحروب المأسا والآلام ، واصحوا نتيجة لذلك اقل ميلا للقتال لاجلها او السماح لتجنيد ابنائهم لقتال من اجلها .

لقد اصبحت مستعمرات بريطانيا الامريكية مستقلة في عام ١٧٧٦ باستثناء كندا . وفي القرن التاسع عشر حلت جمهوريات مستقلة محل الامبراطورية الاسبانية في امريكا اللاتينية . وفي المدة بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٢٠ اصبحت كل من كندا واستراليا وايرلندا ونيوزيلندا مستقلة عن بريطانيا ، وفي كل من اوروبا الوسطى والشرق الادنى قامت دول على انقاض امبراطوريات النمسا — المجر وتركيا . واخيرا تحولت غالبية المناطق المستعمرة السابقة بعد الحرب العالمية الثانية الى دول ذات سيادة . ان عصر الامبريالية ، على ما يبدو . قد انتهى .

ولكن هل انتهى ؟ وكيف يمكن ان يحكم المرء على ذلك ؟

بالرغم من اصرار لينين على ان الرأسمالية بحاجة الى ممارسة حكم مباشر على البلدان المستعمرة لكي تستطيع حماية الاستثمارات هناك من « البلد الام » . فانه اعترف ايضا بوجود « البلدان النصف المستعمرة » . مثل الصين وايران وجمهوريات امريكا اللاتينية . ان مثل هذه البلدان مستقلة قانونا ولكنها في الحقيقة — حسب اعتقاده — كانت خاضعة لحكم دولة او اكثر من الدول الاستعمارية بواسطة اعتمادها على التجارة الخارجية والبنوك والتأمين والملاحية الاجنبية والتكنولوجيا الخارجية والمهملات العسكرية والخبراء والمستشارين . وفي بلدان كهذه « تتولى طبقة عليا ومتوسطة من الملاك والتجار ورجال الصناعة وكبار البيروقراطيين من سكانها ، حماية مصالح راس المال — اك راس المال الذي لهم وللأجانب — للبقاء على بلدانهم آمنة في اطار سلسلة عالمية النطاق للنظام الاقتصادي والاجتماعي الامبريالي . ولكن لينين كان يعتقد بان الصراعات ستشعب من حين لآخر بين رأسماليين البلد للشبه المستعمر ، هؤلاء الذين ينتمون الى الدولة الاصلية . اي الاستعمارية . وفي هذه الحالات ستضم الحركة القومية في البلدان المستعمرة الى ثورات الفلاحين والعمال وهكذا تسهم في انهيار النظام الامبريالي الذي كان لينين يتوقع حدوثه أو يرغب في وقوعه .

ان النظريات الحديثة من « التبعية » قد استمرت من الخمسينات فصاعدا تحمل بعض موضوعات وكلمات الفكر اللينيني ولكن مع تعديلات هامة .

التبعية : امبريالية بوسائل اخرى

تتناول هذه النظريات من ناحية موضوعا قديما لقلة من النظريين الاقتصاديين الذين ظهروا في القرن التاسع عشر ، مثل فردريك ، الاساتى ، وهنرى كارى الامريكى . وهذه النظريات تقول ان التجارة الحرة قد تكون جيدة للبلدان المتقدمة صناعيا ولكنها سيئة للبلدان المتخلفة نسبيا . ما دامت الاخرة بحاجة الى حماية « صناعاتها الناشئة » ، كما وصفها ليست ، من المنافسين الاجانب الاقوى . ان الانتقال الى مثل هذه الحماية يجعل تخلف البلدان الاقل صناعية اسوأ ويحكم عليها بتخلف طويل المدى وفقر . ولكن ليست وكارى نقدا حجتها في النظرية الاقتصادية في معظم الكتب الدرامية وذلك في زمنهما . ولقد سادت اذ ذاك النظرية « الكلاسيكية » التى تكون التجارة الحرة طبعا لها مفيدة لكل انسان لانها ستقود كل دولة منها الى التخصص فى تلك الأنشطة التى يكون لها فيها ميزة مقارنة ، مثل الانبذة للبرتغال والمنسوجات والآلات لانجلترا . ولكن الصناعات التى تخصصت انجلترا فيها فى ظل حرية التجارة كانت فى الواقع شاملة فى استخدام رأس المال الصناعى والمهارة وجعلها فى الوقت المناسب متاحة بوفرة لفروع الصناعة الاخرى ، وبذلك دعمت النمو الاقتصادى فى جميع انحاء البلاد .

ولكن تخصص البرتغال ، وهو انتاج النبيذ ، لم يفعل شيئا من ذلك القليل . فقد بقيت معظم الصناعات البرتغالية متخلفة مع استثناءات قليلة مثل مصائد الاسماك وحفظ السردين ، واصبحت البرتغال ، مع مرور الزمن ، من البلدان الفقيرة فى أوروبا الغربية . ويبدو ان التجارة الحرة بين انجلترا وايرلندا كان لها آثار مماثلة : فقد تخصصت بريطانيا وایرلندا الستة فيما يعرف الآن بإيرلندا الشمالية ، فى الصناعة فى حين تركت ايرلندا الجنوبية - ايرلندا اليوم - للتخصص فى الفقر .

على ان معظم البلدان الرئيسية فى القارة الأوروبية والولايات المتحدة رفضت فى الممارسة الاقتصادية نصيحة نظرية التجارة الحرة الكلاسيكية . فقد استخدمت كل منها تعريفات وغيرها من الاجراءات لحماية صناعاتها ضد منافسة البلدان الاكثر تقدما . وتطورت اقتصادياتها الصناعية تطورا اقوى من اقتصاديات البلدان التى استمرت فى التمسك بالتجارة الحرة . ان بعض البلدان اليوم تعلن رسميا مبادئ لحرية التجارة تماما

كما تفعل الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندة وتلغ غيرها ، ولكن جميع البلدان تقريبا تستخدم بالفعل اساليب كثيرة للتدخل والحماية ، المباشرة وغير المباشرة ، حتى تعدل انسياب التجارة الدولية في مصلحة المجموعات الصناعية القوية النفوذ وغيرها . ولكن بعض الحكومت تحاول اكثر من غيرها . ومن تلك التي تحاول جهد طاقتها هي البلدان الاكبر والاغنى والاقوى وهي اثنتى لها فرصة اكبر في النجاح ، ولذلك فان الفجوة بين البلدان المتقدمة ومعظم البلدان المتخلفة ، على ما يبدو ، آخذة في الاتساع .

لم هذا ؟ لقد التمس بعض الاقتصاديين الامريكيين اللاتنيين والعرب ردا على ذلك في نظريتهم . وهي **النظرية** . وتقول هذه النظرية التي طورها نظريون امثال اندريه جوندرو فرائك وازمالدو سنكل وانور عبد المالك وسمير امين ونخصها جوهان جالونونج . « ان فقر البلدان المتخلف هو نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي الراعن الذي عمد بعملية الاتوماتيكية الى زيادة تخلف « الدول الاكثر فقرا في العالم والابقاء عليها فقيرة وكأنها ما زالت مستعمرات . ويقول هؤلاء النظريون ان هذا النظام يساوى بحكم كيانه نظام الامبراطوريات الاستعمارية القديم . ويقولون ان هذا النظام ينتأجه ، هو الامبريالية وان كان يعمل بواسطة وسائل اخرى .

المركز والمحيط

تقول النظرية ان عددا صغيرا من البلدان المتقدمة صناعيا تشكل **المركز** الاجتماعي والثقافي للعالم . وكل واحدة من هذه البلاد غنية وتتحكم في تكنولوجيا متنوعة وتنتج انواعا كثيرة التنوع من السلع والخدمات وتتجر مع كثير من البلدان المختلفة في جميع انحاء العالم . وحيث ان مثل هذا البلد « المركز » لا يعتمد على بيع اى من السلع او يوغرها ، ولا على التجارة مع اى بلد من البلدان ، فانه لا يمكن ارغامه بسهولة على ان يقبل شروطا تجارية غير مناسبة ، ولكنه يخرج بموقف افضل من غالبية المساومات الدولية . والى جانب ذلك فان كل بلد « مركز » بالتجارة مع البلدان الاقل تقدما ، سيطور صناعاته ذات راس المال الضخم والمهارات العالية وتتوفر لديه رؤوس اموال وموهبة ادارية وتكنولوجيا متقدمة ومتنوعة وقوة عاملة على درجة عالية من المهارة ومجموعة كبيرة من المهندسين والعلماء والفنيين — وصفوة القول ، كل الظروف التي تكفل نموا صناعيا واقتصاديا .

ان البلدان الكثيرة الاقل تصنيعا في العالم تنقف ، حسب النظرية نفسها ، في مركز مقابل ، فهي بالفعل تنقف في **محيط** النظام السياسي

والاقتصادي الدولي . ولما كانت فتيمة في رأس المال والتكنولوجيا والعمل الصناعيين المهمة . والفنيين والعلماء والمديرين الكفاء ، فانها تقتصر فقط على تصدير نوع أو أنواع قليلة من المنتجات الزراعية أو المعدنية ، وتناجر في المنصب مع بلد « شريك » واحد تعتمد عليه في المبيعات والقروض والمالحة والشؤون المصرفية والتأمين والمنتجات الصناعية والمهمات وقطع الفيار مع المعلومات العلمية والتكنولوجية والمعرفة والأشخاص ذوي المستوى الفني والإداري الأعلى . ونظرا لانها ليست لديها سوى سلعة أو أنواع قليلة من السلع للبيع ، ومع وجود بلد رئيسي واحد تباع لها منتجاتها والحصول على قروض منها ، فانها مستحصل على أسواق المساومات أو الشروط وانه في السوق « الحرة » تكون شروط التجارة لن تكون مناسبة لها . أي انها ستقدم الكثير من سلعها البسيطة مقابل سلع قليلة نسبيا من السلع التقنية المعقدة وذلك من البلد الأكثر غنى . وبالإضافة الى ذلك ، فان أنشطتها الاقتصادية البسيطة ستنتج رأس مال صغيرا ومهارات وموارد قليلة لتطوير الصناعات الأخرى . ونتيجة لذلك ستظل البلدان « التابعة » الواقعة على محيط دائرة « المركز » فقيرة في حين أن بلدان « المركز » ستزداد غنى .

المراكز تقابل التوابع

ان مقارنة مماثلة ، حسب هذه النظرية ، يمكن أن توجد في الكيان الداخلي لكل من هذين النوعين من البلدان . فهناك داخل كل بلد منطقة « مركز » هي عادة العاصمة والمناطق التي توجد فيها معظم الصناعات المتقدمة ثم المحيط — التوابع — الذي يتألف في الغالب من المناطق الريفية حيث توجد الأنشطة الأقل تقنية والناس الأكثر فقرا والأقل مهارة . ولكن حيث أن البلدان « المركزية » بلدان غنية وتزداد غنى ، على حد أصحاب نظرية التبعية ، فان مناطق البلدان « المركزية » يمكن أن تقدم تنازلات الى المناطق والسكان المحيطين بها واقتسام جزء قليل من أموالها معهم . وبهذا تشتري موافقتهم السياسية أو تأييدهم .

وبناء على هذا الرأي فان الظروف المتعاقبة هي التي توجد في كل بلد من البلدان التابعة . وهنالك يفرض سكان منطقة « المركز » الوطنية أن يشاركوا المناطق التابعة أي جزء من ثروتها الضئيلة ولكنهم يعمدون الى تحويل انفسهم الى جيوب صغيرة تحاول أن تنحو نحو الغرب وتنتج نفس نمط الحياة الغربية والارتقاء الى مستوى المعيشة في الغرب مع مستوى استهلاك المواد واقتناء السيارات وأجهزة التكيف والتلذذات في حين أن سكان المناطق التابعة يسكنون في أكواخ من القش والطين . وتكون النتيجة ،

حسب هذه النظرية ، انقسام اجتماعى اعظم فى البلدان التابعة ، المتخلفة منه فى البلدان المركزية المتقدمة . وهذا يثير فى البلدان الاولى صراعات اجتماعية عنيفة ومبرره وأعمال شغب وقيام رجال عصابات وازهاج من البمين واليسار والحروب الاهلية والديكتاتوريات العسكرية المتعاقبة وثورات ان مثل هذه الثورات نادرة كما ان نجحها نادر ايضا لان معظم الناس كما تقول هذه النظرية ، الذين يعيشون فى القطاعات الحضرية والصناعية فى كل بلد من البلدان التابعة يكفلون على مسايرتهم للوضع القائم فى وطنهم وللنظام الدولى للتبادل غير المتكافىء وشركائه المتعددة الجنسيات وامتيازاته السياسية والثقافية والاقتصادية ضد الاغلبية العظمى من شعوبهم انفسهم الذين يبقى معظمهم عاطلين على العمل ومبعثرين فى المناطق الريفية والاحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة فى البلدان التابعة .

ان الاموال والمواهب تستنزف حسب هذه النظرية استنزافا وذلك بالهروب من المناطق التابعة ومن البلدان التابعة ككل . ومن هنا فان نظام الاستغلال والفوارق الدولى فى العالم يظل باقيا ومستديما ذاتيا دون ان تكون هناك عملية موضوعية للتنمية الاقتصادية او التاريخية قريبة المنال لمساعدة هؤلاء الذين يمكنهم ان يغيروا هذا الوضع فى الكيان الاساسى لهذا النظام . ولا يمكن لاي شيء يستطيع اثاره نضال ثورى لوضع حد لهذا النظام « الامبريالى » وارغام الطبقات المتوسطة المحلية على الاختيار بين مواصلة تاييد حلفائهم الامبرياليين الاجانب او التحول ضدّهم والوقوف الى جانب مواطنيهم الفقراء ، سوى تحول فى الضمير والادارة بين جماهير السكان الفقراء فى البلدان التابعة .

ان التضامنى لنظرية لينين قائم ولو ان كلنا المجموعتين من النظريتين يستخدمون اسمه . ان التصنيع والنمو الاقتصادى ، طبقا للينين واتباعه ، عمليتان ضخمتان تمثلان قوى للتحرير . فهما يعملان على « زيادة اعداد العمال وانضباطهم وقدراتهم ووعيهم الاجتماعى . ويعتقد انه عن طريق الاتصالات المتزايدة مع العمال يمكن ان ينطبق ذلك ايضا على طبقة الفلاحين الاكثر فقرا الذين يمكن ان يصبحوا حلفاء لهم . والى جانب ذلك ، فان الامبريالية ، كما رآها ، ستأتى بالمال والصناعة ، بما فى ذلك الصناعة الثقيلة الى البلدان المستعمرة والنصف المستعمرة . وانها لا بد ان تسمى للقيام بعزو عسكري مباشر ولتسط سيطرتها وتفوذها . ويرى ايضا ان هذا بدوره سيدفعها الى الصراع مع الطبقات المتوسطة من ابناء البلدان النامية الذين يمكن ان يصبحوا حلفاء لهم . وبالإضافة الى ذلك يعتقد بلن الامبريالية ، كما يراها ، ستأتى برؤوس الاموال والصناعة الى البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة ، بما فى ذلك الصناعة الثقيلة ، ويرى انه يجب عليها ان تسمى للغزو

العسكري المباشر والسيطرة . ويعتقد بأن هذا بدوره سيسدعها الى صراعات متعددة مع الطبقات الوسطى من سكان البلدان النامية . وسيحدد العمال في النهاية مع الفلاحين الفقراء وتنضم اليهم من وقت لآخر هذه الطبقات المتوسطة لكي يشكلوا ائتلافا عريضا لمقاومة النظام العبريالي ثم تدميره .

ان « اليسار الجديد » الذي يستخدم كثيرا من هذه الاقوال ، يرى فرصة مختلفة تمام الاختلاف . فمعظم رؤوس الاموال سيبقى في البلدان « المركز » وسيبقى البلدان المتخلفة فقيرة ومتخلفة وتابعة من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية ، وسيشمر عمالها باهتمام نسبي ويصبحون محافظين ، ولن يتطلع الى التغيير سوى الجماعات الريفية والفقيرة والمعاطلة عن العمل ولكنها قد تكون عاجزة من تحقيق التغيير المنشود .

النظريات المتضاربة والبحث عن دليل

ان كلا هذين المتطورين يتفقان مع بعض عناصر الواقع ولكن لا يتفق اى منهما مع العناصر كلها . في بعض البلدان غير الصناعية سابقا — اليابان وروسيا وفنلندة والسويد والنرويج والذمرك وايسلندة واستراليا وبعض البلدان في أوروبا الشرقية والبلقان ومناطق من الهند والمسين والبرازيل — نمت الصناعة أثناء هذا القرن الذي يعيش فيه . ولقد أدت الثورات في كل من روسيا والصين ويوغوسلافيا وكوبا وفيتنام والحروب الاهلية الى قيام حكومات شيوعية ، ولكن التصنيع الكامل في كل من اليابان واسكنفاوة قد أدى الى قيام بينكومات دستورية . وفي كثير من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ظهرت حكومات عسكرية محلية قمعية راحت تدافع عن الانماط المحلية للثروات الاقتصادية المفرط والامتياز الاجتماعي مع بقائها خاضعة للدائنين الاجانب والشركات الأجنبية — كما تنبأ نوعا ما أصحاب نظرية التبعية . الى اى حد يمكن اثبات نظرية التبعية بالبيانات والمعلومات الملموسة ؟

ان أربعة بلدان متقدمة صناعيا — الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتي — ودولة أخرى تعتبر متوسطة المستوى من حيث التنمية وهي الأرجنتين . . وهي كلها ذات مستوى أعلى في الانتاج الوطني الاجمالي للفرد واستهلاك الطاقة للفرد من سبع دول اقل تقدما — غانا والبرازيل وكولادور والصين والهند واندونيسيا وتانزانيا . والفرق نفسه وهو ٢ : ١ أو أكثر لصالح البلدان المتقدمة . وجد في بعض معدل مستويات النمو الاقتصادي والمهن غير الزراعية والتعليم والمساهمات العلمية وتوزيع الصحف وعدد المستمعين للاذاعات ومعدل التغطية

وللبليدان المتقدمة في صادراتها درجات منخفضة جداً من التركيز على سلع معينة او بلدان شريكة في حين ان البلدان الاقل تقدماً غالباً ما تبدى درجات أعلى من التركيز في الناحيتين - كما تتنبأ نظرية التبعية نوعاً ما . و أخيراً فان معدلات الوفيات بين الاطفال كمؤشر - للرضاء الشعبي أو البؤس - تبلغ في البلدان الغنية الاربعة ثلث أو اقل من تلك التي في ستة بلدان افقر . ان كل هذه المعلومات تعيل الى تأكيد التأكيد بأن التفاوت المفرط ، أو الظلم بمعنى آخر ، ما زال يميز النظام الدولي حتى بعد ان انتهى عصر الامبراطوريات الرسمية .

ولكن بعض المعلومات اقل حسماً مما يمكن ان تؤكد نظرية التبعية . ان الارجننتين ، وان كانت تعتبر عادة من بلدان « العالم » لا تتناسب مع هذه المعلومات الاحصائية ، فهي على العموم غنية جداً واستهلاكها من الطاقة عال جداً ونسبة التعليم فيها عالية جداً وتكثر فيها الصحف والاذاعات وهي جيدة التغذية وقليلة الاعتماد على التجارة الخارجية عموماً . او على أى بلد شريك آخر - ومع ذلك فان معدل الوفيات عند الاطفال مريع جداً .

وهناك اشياء أخرى لا تتفق مع النظرية ، فالصين والهند بلدان كبيران جداً ولديهما قطاعات صغيرة جداً من التجارة الخارجية اذا تورنت بالانتاج الوطني الاجمالي « بحيث يصعب رؤية كيف ان هذه القطاعات يمكن ان تجعلهما متمتدان اعتماداً فعلياً على أى نظام امبريالى عالمي » . وبالإضافة الى ذلك فان مؤسسات الصين السياسية والاجتماعية ظلت زهاء ثلاثين عاماً مختلفة اختلافاً كبيراً عن تلك التي في البلدان النامية الاخرى ، ومع ذلك فان مستويات شعبها بالنسبة للتغذية في البروتينات والسرعات الحرارية ولدخول الفرد والاستماع الى الاذاعات وتحصيل العلم ليست افضل من تلك التي في البلدان الاقل تقدماً .

والواضح ان الكلمة الاخيرة في هذا البحث لم تذكر بعد . ان المؤسسات الادارية والعسكرية الجديدة في البلاد الاقل تقدماً والموظفين هم من المواطنين لا من الاجانب . الايديولوجية السائدة الآن هي القومية لا الامبريالية ، وهناك الآن طبقة متوسطة وطنية اكبر مع زيادة ملحوظة في الصناعات المحلية . وهناك ايضاً عمل أكثر في الصناعة والنقل ونقابات عمالية أكثر . وبالإضافة الى ذلك ، وسعت المدارس والجامعات الى حد كبير وأصبحت الجماهير الطلابية مصدراً للقلاقل السياسية وكذلك المحدث الموسعة . وبالرغم من جهود الدكتاتوريين المحليين ومؤيديهم الاجانب ، فان الحالة السياسية والاجتماعية في كثير من هذه البلدان تبدو أكثر تارجماً

وأقل استقرارا مما تفترض نظريات التنمية . وفوق ذلك كله ، هو أن قدرات السكان المحليين قد تغيرت ومزالت تتغير ، بما في ذلك قدراتهم النامية على التحرر الكامل .

أن تحررا آخر لهذه البلدان النامية قد ينطوى على تغيرات سياسية كبيرة في داخلها . وقد ينتج عن هذه التغيرات أسعار أعلى لصادراتها ومطالب أقسى من البلدان المتقدمة وقد تنجح بعض البلدان النامية إلى خفض تجارتها وروابطها المالية مع البلدان (المركز) ، وتعتمد بدلا من ذلك إلى زيادة تعاونها وتبادلها مع البلدان النامية « العالم الثالث » أن المستوى الراهن للتكافل العالمي يمكن استعاضته ثم زيادته فيما بعد على أساس قدر أكبر من المساواة وزيادة المعونة المتبادلة .

الفصل العشرون

بعض الآمال للمستقبل

قال بيرسى و . بريدجمان ، الفيزيائي والفيلسوف الحاصل على جائزة نوبل .
ذات مرة أن « المستقبل برنامج » • ماذا يعنى بذلك ؟

أن كل تنبؤ علمى يقوم على اساس استقراء بعض أحداث أو ملاحظات سابقة .
ونحن نستخلص تنبؤاتنا عن المستقبل بناء على سلسلة من أحداث وتجارب من
الماضى • على أن هناك سلاسل كثيرة من هذا القبيل ، وقد تسمير فى خطين متوازيين
أو تقاعدان وقد تتقاطعان لتحويل ما كان كبيرا الى شئ ، صغير نسبيا ما كان
صغيرا فى الماضى الى شئ ، كبير فى المستقبل • اننا لا نريد أن نضع سلسلة
زمنية واحدة فى عزلة عن غيرها وانما الذى يصنعه هو تكوين العديد من أهم سلاسل
المعلومات والبيانات والاحداث فى أنماطها المختلفة من التفاعلات والانسب .

وكما يحاول احد الاستراتيجيين أن يتنبأ بالمواقف المستقبلية لقدرات
وامكانيات جيش على ضوء انتشار قواته ، فاننا نستطيع أن نحاول تقدير بعض
الانماط المتوقعة لمستقبل سياسات العالم واحتياجاته وموارده وآماله وجهوده .
انه فى اطار هذا تصاف اتجاهات العالم اليوم فى تكوينها المشترك الى برنامج
يمكن أن يوحى اليها بشئ ، عن الشكل المحتمل للأشياء المتوقع حدوثها فى
المستقبل .

اننا حتى فى هذه الحالة لا نستطيع التنبؤ عن المستقبل بصفة خاصة .
فهو يشمل احتمالات كثيرة ، منفردة أو مجتمعة ، ولكن مع اننا لا نستطيع التنبؤ
بدقة أو بثقة ، الا اننا نستطيع أن نضع بعض الخطوط ونجرى استمدادات ونتبع
موارد لمواجهة بعض الاخطار والفرص المتوقعة لفترة محددة من الوقت •

اربعة آفاق زمنية :

تتطلب معظم التغيرات الكبيرة فى السلوك الانسانى زما وجودا • ان
منظمات كبيرة وانظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تنصرف بشئ يشبه قوة
الدفع : حينما تستقبل رسائل لتغيير خط سيرها فانها تحتاج الى وقت لقبولها
ووقت أكثر للاستجابة لها • ولذلك فان هناك فسخة من الوقت ، أو قوة دنع يمكن
التنبؤ بسلوكها ولكن دون التحكم بها ، اننا نستطيع فقط أن نقول انها ستظل
طوال تلك الفترة أن تسمير على النحو الذى كانت تسمير عليه فى الماضى • وفى اثناء
هذه الفترة الزمنية ، لا يمكن توجيه النظام لسلوك اى سبيل جدد مع انه قد تكون

جهود توجيهية بذلت يمكن أن تكون لها آثار ملموسة في رحلة لاحقة • ولو اخذنا عام ١٩٧٧ كنقطة انطلاق فإننا نرى أن هذه الفترة قد ساعدت قوة دفع التي لا يمكن توجيهها وانها قد تمهد الى فترة ١٩٨٠ — ١٩٨٥ • وقد تصبح هذه أقرب افق زمني لتنبؤاتنا وهنا نستطيع أن نتنبأ ولكن لا نستطيع أن نتحكم ، وهذه هي المرحلة التي تقع فيها المآسي •

ولكن بعد هذه الفترة تبدأ مرحلة جديدة بعيدة بعدا كائيا تستطيع الحكومات أن تبذل خلاله جهودا واسعة النطاق لتغيير سير الأحداث وأن هذه الجهود ستستغرق وقتا طويلا لاحداث هذا التغيير الذي يكون قريبا قريبا كائيا يمكن التنبؤ به • أن هذا هو الجزء من المستقبل الذي يمكن ، من حيث المبدأ ، الى حد كبير التنبؤ والتحكم به • انه ذلك الجزء من المستقبل الذي نكون لدينا فرصة أفضل لوضع سياسات طويلة المدى • ولأغراض هذا الفصل من الكتاب ، يكون الجزء من المستقبل هو الجزء الذي يمتد حتى عام ٢٠١٠ بعد الميلاد • هذا اذا لم تقع حرب كبرى هو الجزء من المستقبل أو الفترة التي لا تشهد فيه ، أولا أكثر حياة هذا الجيل نشاطا وهوجيل الطلبة الجامعيين ، وثانيا أن وحدة التطورات المتسارعة المحتملة هي التي ستقع في الفترة حتى عام ٢٠٥٠ — هي الحياة النشطة لأطفال الطلبة الجامعيين اليوم •

ورثة مسائل قليلة ، بما فيها بعض المسائل الهامة ، يمكن التكهّن بها لمدة أطول قد تمتد حتى عام ٢١٠٠ بعد الميلاد • أو حتى تقاعد ائداد الجيل الحاضر من الطلبة الجامعيين • وطبقا لذلك نستطيع بواسطة سياسات عامة مناسبة ، أن نمارس على الأقل قدرا معلوما من التحكم في هذه النواحي من مستقبلنا ، ولكن جميع قدراتنا على التنبؤ بعد عام ٢١٠٠ تضمحل وتصبح نتائج قراراتنا السياسية اليوم يكتنفها الالتباس ، وهكذا فإننا لا نستطيع أن نتخذ واقعا أية خطوات سياسية اليوم كفيلة بأن تبين لنا أية درجة كبيرة من التوجيه والإرشاد ازاء مجرى الأحداث في القرن الثاني والعشرين • ما الذي يحتمل أن يحدث بعد قرن وربع قرن من الآن هو أمر لا نستطيع الآن التنبؤ به أو التحكم فيه •

إن آفاق زمننا هي السنوات حول اعوام ١٩٨٥ و ٢٠١٠ و ٢٠٥٠ و ٢١٠٠ على التوالي • إن الاتجاهات الأولى للتطور الذي نتطلع اليه هي أعداد الناس على كوكبنا وكميات الغذاء والطاقة والأموال التي سيحتاجونها لمعيشتهم •

الناس والغذاء والطاقة والمال

بحلول عام ١٩٧٦ ارتفع عدد سكان العالم الى اربعة مليارات ، أي زيادة معدلها ٢ في المائة كل سنة ، وإذا استمر معدل هذه الزيادة على ما هو عليه ، فإن

عدد سكان العالم سيتضاعف بعد حوالي ٢٥ عاماً ، أى أننا سنصبح حوالي ثمانية مليارات فى عام ٢٠١٠ أو بعده بقليل .

ان معدلات الولادة ومعدلات الوفاة بين هذين العامين نحدد انهمو السكانى ، ومع ان هذه المعدلات قد مبطت فى اوربوا والولايات المتحدة ، إلا انها ما زالت عالية فى بلدان كثيرة فى أفريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا . وإلى جانب ذلك يحتمل ان تهبط معدلات الوفاة فى معظم هذه البلدان بفضل وسائل التنمية الطبية والصحية الحديثة التى يجرى اتباعها ، ولكن الانماط الاسرية وعادات التناسل عند مئات الملايين من القرويين فى العالم الثالث والطبقات الفقيرة فى المدن لا يحتمل ان تتغير . ولهذا الاشياء يبدو واقعياً ان نتوقع استمرار معدل الزيادة وتقره ٢ فى المائة فى عدد السكان حتى عام ٢٠١٠ واننا يجب ان نبني حساباتنا على أساس بلوغ عدد سكان العالم ثمانية مليارات بحلول ذلك العام تقريبا .

ولكن فى الفترة اللاحقة لذلك . ٢٠١٠ - ٢٠٥٠ . ينتظر حدوث انخساض فى معدلات الولادة وعبوط معدل النمو السكانى الى حوالي واحد فى المائة وذلك لمدة اربعين عاماً ، وبذلك يصبح عدد سكان العالم فى عام ٢٠٥٠ حوالي ١٢ مليار نسمة .

وبعد ذلك العام ، سيحدث عيوداً أخر فى معدل الولادة وستبلغ معدلات النمو السكانى حوالي ٥ فى المائة خلال المدة ٢٠٥١ - ٢١٠٠ ، ويصبح عدد سكان العالم حوالي ١٥ر٤ مليار نسمة أو أقل من ١٦ مليار حول هذا العام . وبعد عام ٢١٠٠ سيصل معدل النمو السكانى الى الصفر أو حوالي الصفر - إذا استطعنا ان نجري تقديراً معقولاً للاتجاهات بعد عام ٢١٠٠ .

ان اسباب المعدلات التى افترضت فى الفقرات السابقة لا يمكن ان تبحث باسهاب هنا ، ففى تتضمن نقطة مثل : بحلول عام ٢٠١٠ ان معظم الجنس البشرى بها فى ذلك معظم نساء العالم ، سيكونون من سكان المدن المتعلمين الذين لم يعودوا يمتنون الزراعة ، وسيزداد متوسط اعمار الاطفال ، ففى كثير من البلاد اصبحت التدابير الخاصة بمكافحة المرض والعجز فى اطار العائلة ، ومع ازدياد الدوافع للتخطيط الاسرى وتحديد النسل ، سيزداد تنوع الوسائل لخدمة هذه الاغراض . وقد تكون هناك اتجاهات محلية مضادة مؤقتة ، ولكن هذه الحركة الناصلة التدرجية ضد النمو السكانى هى ، على ما يبدو الاتجاه الذى سيسير فى التطور العالمى .

اربعة مليارات نسمة اليوم وثمانية مليارات فى عام ٢٠١٠ واننا عشرين مليارات فى عام ٢٠٥٠ وحوالى ١٦ مليارات فى عام ٢١٠٠ - من اين يجرى الغذاء لجيوع هؤلاء الناس ؟

منذ منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات احتفظ معدل الانتساج الغذائي المحلى تقريبا مع معدل النمو السكانى . واليوم ليس سكان العالم عموما افضل او اسوأ تغذية مما كانوا عليه فى الخمسينات ، وليس توزيع الغذاء او المجاعة فى العالم غير متكافئ، وظالم بصفة افضل مما كان منذ عشرين عاما . ولكن اين يمكن ايجاد ضعف كمية الغذاء لضعف الناس ؟

ان غالبية الاراضى الصالحة للزراعة هى ارض مزروعة . وجدير بالذكر ان الحبوب الرئيسية لا يمكن ان تاتى الا من زراعة مكثفة : اى ضمان محاصيل اكبر من اراض اضافية قليلة . وهذا يعنى « ثورة خضراء » عن طريق استخدام انواع وغيره من المحاصيل مثل الذرة والقمح والارز التى استنبطت فى العقود الأخيرة . على ان هذه « الانواع العظيمة » من النباتات الغذائية تحتاج بدورها الى مياه واسمدة اكثر للقدان . ان الرى الواسع النطاق بدوره يحتاج الى طاقة اكثر لبناء السدود واقامة الخزانات وشق القنوات والحفر ثم حفرها من وقت لآخر ، وهذا يعنى الاحتياج الى طاقة اكثر لضخ المياه حيث تكون هناك حاجة اليها . وكذلك طاقة اكثر لمصانع الاسمدة الكيماوية واخيرا الطاقة لنقل وتوزيع الحبوب واقامة تسهيلات كافية لتخزينها . ومن المحتمل ان تصبح الحاجة الى مورد اكبر للطاقة من اجل الزراعة شرطا لبقاء الملايين من الناس .

ولكن ينتج الناس الطاقة ، ينبغى ان يستخدموا الاموال وسيحتاجون الى المزيد منها فى العقود الثلاثة القادمة لأن معظم المصادر السهلة للحصول عليها . وعلى الفحم والزيوت والغاز الطبيعى قد وجدت واستغلت . واصبح الجانب الاكبر من الوقود المعدنى ياتى من طبقات اعمر فى الارض أو من قاع البحر ، وهذا امر يحتاج الى آلات احدث وابراجا للحفر وانابيب لانتاجها وخطوط للانابيب ومعامل للغاز ومصانع اخرى ومحطات نووية لتوليد القوى . وما زال هناك بعض الطاقة التى يمكن الحصول عليها من لقوى المائية ، ولكن هذه تحتاج الى خزانات وتوربينات جديدة ، وهنا تكون التكاليف الاجمالية للمبجوات (وان كانت ليست تكاليف الوقود) اعلى فى محطات القوى النووية . ولا شك فى ان محطات القوى النووية بدورها تحتاج الى اموال اثمر للوحدة الواحدة وأن التخلص الامن من منتجاتها الانشطارية يتطلب اموالا اضافية . ان المحطات النووية فى الوقت الحاضر وربما على مدى الخمس والثلاثين السنة القادمة وهى تستخدم اعملى معنويات طاقة من العمليات الانشطارية النووية ، قد تحتاج الى اموال اضافية ، اذا اريد لها ان تصبح عملية فى تلك الفترة . واخيرا ، تاتى الطاقة الشمسية ، وهى واسعة ومنشرة فوق مناطق شاسعة ، وتحتاج الى اموال اكثر لتوفير المزايى والبطاريات وغيرها من الاجهزة لجمعها وتخزينها وتحويلها . وليس هناك اليوم امل حقيقى فى الحصول على طاقة اكثر بحلول عام ٢٠١٠ اللهم سوى تكاليف اعلم، لوحدة القوى .

ان تضاعف عدد السكان والحاجة الى ضعف كمية الغذاء والطاقة وازدياد الحاجة الى اموال اكثر لكل وحدة من وحدات الطاقة — كل ذلك يضاف الى حاجة العالم الى اربعة اضعاف الاموال التي تستخدم اليوم • وليست هذه هي القصة بأكملها •

التعبئة الاجتماعية لرجال ونساء العالم

ان الناس لا يزدادون عددا محسب ، وانما يتغيرون في خصائص وميزات هامة • وهناك اشكال كثيرة من **التعبئة الاجتماعية** تجعل الناس على استعداد لقبول انماط جديدة من السلوك • ان معظم الناس اليوم أصبحوا معرضين لآثار الطائرات والسيارات والانوار الكهربائية وكثير غيرها من مواد التكنولوجيا الحديثة ، الامر الذي يزيد من احساسهم بقوة وامكانات التغيير ، لقد تعلموا كيف يستخدمون الاموال ويتعاملون مع الغريب ، واصبحوا جزءا من جهور المستغلين لوسائل الاعلام الجماعية الحديثة مثل الراديو والسينما والتلفزيون والمصقات والصحف والكتب التي تبين لهم كيف يعيش غيرهم من الناس ويتصرفون وما هو الشيء الذي يفتقونه انفسهم • ان كل عقد من العقود يشهد تعرض حوالي ٢٠ في المائة من الناس لهذه التأثيرات • وبحلول عام ٢٠١٠ سيكون اكثر من ٩٠ في المائة من البشر قد تأثر خيالهم بهذه العمليات •

ان التعبئة السريعة لخيالات الشعوب يصحبها او تعقبها تعبئة اسلمية ابطأ لخبراتهم وقدراتهم : لقد أصبح غالبية البالغين في العالم (هؤلاء الذين هم فوق الخامسة عشر من العمر) متعلمين بحلول عام ١٩٥٥ — وذلك لأول مرة منذ اختراع الكتابة • وجدير بالفكر ان نسبة الذين يضافون الى قطاع المتعلمين كل عشرة اعوام تبلغ ٧ في المائة • وهكذا فانه بحلول عام ١٩٧٦ أصبح عدد المتعلمين حوالي ثلثي السكان ، وبحلول عام ٢٠١٠ ستنصبح نسبة المتعلمين فوق الخامسة عشر من العمر حوالي ٨٥ أو ٩٠ في المائة •

في عام ١٩٧٦ لم يعد حوالي نصف سكان العالم يعملون في الزراعة • وهذا ايضا يحدث لأول مرة منذ عدة آلاف من السنين • ان ٧ في المائة من القرى العاملة العالمية تنتقل كل عشرة اعوام من المهن الزراعية الى مهن غير زراعية او الى البطالة • وبنهاية هذا القرن ستبلغ نسبة البالغين سن العمل في العالم الذين لا يعملون في الزراعة اكثر من ٧٠ في المائة • اي أنها تزيد عن الفلاحين الباقين في العالم بنسبة ثلاثة الى واحد •

وبالمثل ايضا كان حوالي نصف الناس في عام ١٩٧٦ في العالم يعيشون في المدن والبلدان • وكان كثير من هؤلاء يعيشون في مدن صغيرة التي لا يزيد

عدد سكان الواحدة منها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من سكان المدن الصغيرة كانت الولى منذ أن شيدت البلدان الأولى منذ حوالى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد . ويبلغ معدل الذين ينزحون الى البلدان فى كل عقد حوالى خمسة فى المائة . وبحلول عام ٢٠١٠ سيكون حوالى ثلثى البشر من سكان المدن فى العالم .

يقدر عدد العاملين من القوى العاملة فى العالم (من ١٥ سنة الى ٦٤ سنة) الذين يعملون فى الصناعة والنقل بحوالى الخمس ينضم اليهم ٤ فى المائة من فئة السن تلك كل عقد . وبحلول عام ٢٠١٠ سيصبح ثلث القوى العاملة العالمية تعمل فى الصناعة والنقل ، وبحلول عام ٢٠٥٠ سيشكلون أغلبية القوى العاملة فى العالم .

ان نصيب الموظفين بالأجر والمرتب ، بما فى ذلك العمال المكتبيون والخدمات ، أعلى من ذلك بكثير . لقد كان هؤلاء يمثلون حوالى ثلث قوى العالم فى عام ١٩٧٦ . ومن المحتمل ان يمثلوا الأغلبية بحلول عام ٢٠١٠ وسيمثل أصحاب العمل والفلاحون وغيرهم من أصحاب الاعمال فى المدن والريف الأغلبية على هذا الكوكب .

ان انماط ألوف السنين فى جميع هذه النواحى وكثير غيرها أخذت فى الانهيار فى حياتنا . ويبدو ان بعض هذه التغيرات بطيئة اذا قيست بسنة أو سنتين ، ولكنها تبدو سريعة جدا اذا قيست بالعقود والاجيال . ان الانسانية يجرى تحولها بأسرع من ذى قبل فى كياناتها الاجتماعية والاقتصادية واصبحت أكثر اطلاعا بفضل وسائل اتصالاتها الجماعية . ان التحول يشمل خبرات ملايين عديدة من الناس واحتياجاتهم المتزايدة للخدمات العامة والأمن الاقتصادى والرعاية الاجتماعية وهى تشمل كذلك الاحتياجات الداخلية للهوية الشخصية والانتماء الى مكان والى جماعة من الناس ومن أجل توجيه واضح وبسيط فى عالم معقد للغاية وسريع التحول . وعندما لا تجرى مواجهة هذه الاحتياجات تلقائيا بالتقليد الاجتماعى ، فانها تتحول الى احتياجات سياسية - احتياجات غالبا ما تطفئها فى الغالب ، القومية والائحيات الطبقيّة أو بواسطة تبسيط الايديولوجيات السياسية أو القسادة . ان حصيلة كثير من هذه التغيرات هى انخفاص الناس نحو السياسة . وقد يطالب الناس أحيانا بحق التصويت املا فى استخدامه ، وقد يرفضون ذلك أحيانا اخرى ، بعد ان يياسوا من فائضته فى النظام السياسى الذى وجدوا انه غير متجاوب والذى شعروا بأنهم اصبحوا غريباء عنه ، ولكن بعد ان يكونوا قد عبثوا به اجتماعيا وخلفوا وراهم العادات والعلاقات القديمة ، فانه اصبح لديهم الآن مطالب جديدة والتزامات جديدة وانشطة جديدة .

اننا نشاهد الآن على مستوى العالم انهيار « مذهب الجبرية » والخضوع للحرمان والعز والاضطهاد . ان الجمود الجاعى القديم الذى قامت عليه الامبراطوريات القديمة قد ولى الى غير رجعة . اننا نعيش اليوم فى عصر من التسامح النهار ازاء الاحباط والحكم الاجنبى والحكم من مكان بعيد ، ان هذا العصر هو عصر التكاليف المتزايدة للتدخل الخارجى والفعالية المنهارة .

تقليل الفوارق : بواسطة النمو أو بواسطة الصراع :

ان العالم ككل مازال فقيراً وغير متكافئ ولكنه الى حد ما مازال صعب المراس ، وانه فى طريقه ليصبح هكذا . ان كثيرا من العاملين فى انبلدان الفنية والناس الفقراء يتوقعون يوما ما ان يصبحوا هم واطفالهم احسن حظا ، وهذه الامال لا يمكن تحقيقها الا بطريقتين : اما باعادة توزيع جزء من الدخل القومى ، يأخذه من الطبقات المتوسطة والعليا واعطائه للمواطنين الفقراء ، او بالنمو الاقتصادى . على ان اعادة التوزيع وحده امر ليس عمليا . ان هؤلاء الذين هم الافضل حالا سيقاومون ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، حتى باستخدام القوة ، اى محاولة لانتزاع جزء مما فى حوزتهم ، وتكون النتيجة عنفا وحربا اهلية ، وسيدين ثمنها ان يصبح الجميع فقراء بما فيهم هؤلاء الذين يفترض ان يكونوا قد افادوا من ذلك فى البداية . انه لا يمكن اجراء تحسينات هامة فى وضع الفقراء واحوالهم بدون اخضاع الطبقات المتوسطة والعليا الى تضحيات يرفضون تقديمها .

وهذا المبدأ نفسه ينطبق على المستوى الدولى . ان تحسين احوال معظم الناس فى بلدان العالم الفقيرة يتطلب اما تحويل جزء كبير من المال والدخل من جيرانهم الاغنياء - وهو امر سيحاربه الآخرون بدلا من قبوله - او ان يكون هناك نمو اقتصادى مستمر ، حتى يتسنى السماح لكل شخص لكسب بدون ان يخسر اى ائخذ آخر . وطالما بقيت احتياجات الناس الحية كبيرة وملحة ، فان النمو الاقتصادى سيبقى شرطا مسبقا للسلام بين الأمم وفى داخلها .

ما هو قدر النمو الاقتصادى الذى يمكن ان يكون ضروريا للاحتفاظ بالسلام الدولى والمحلى الى ان يحل عام ٢٠١٠ ؟ فى المدة بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٧٠ زاد معدل دخل الفرد فى كثير من البلدان بنسبة ٣ فى المائة سنويا وكان يتضاعف كل ٢٣ عاما بالرغم من الفشار الذى احتنته الحروب والثورات فى تلك الفترة . انه حتى هذا المعدل من النمو لم يكن كافيا

فى حد ذاته لضمان العلم ، ومع ذلك فاننا نتطلع الآن الى اصفر معدل للنمو الذى يمكن ان يتيح فرصة للسلم اذا كان مقرونا باجراءات اخرى لحفظ السلم . ولعل اصفر معدل سنوى لنمو المقبول سياسيا بالنسبة للفرد للبلدان الصناعية والمتقدمة - ولنذكر هنا انها تشكل الآن ٢٠ فى المائة من سكان العالم وتتمتع بـ ٨٠ فى المائة من الدخل العالمى - وهو ١٥ فى المائة مضاعفا دخل الفرد فى ٥٠ عاما . ان هذا سيسمح بزيادة نصيب دخل الفرد فى البلدان الاقل تقدما بمعدل اسرع ، بحيث يصل الى ٤ فى المائة سنويا ، الامر الذى سيحطه يتضاعف كل ١٧٥ عام . ونظرا لان البلدان الاقل تقدما تبلغ نسبة عدد سكانها حوالى ٨٠ فى المائة من سكان العالم ولكن نصيبها من الدخل العالمى الاجمالى لا يزيد عن ٢٠ فى المائة فقط ، وحتى هذا المعدل السريع للنمو سيضيف الى الدخل الاجمالى العالمى ٨ فى المائة فقط سنويا . فى حين ان معدل النمو البطئ ، وقدره ١٥ فى المائة ، الذى ينطبق على نصيب البلدان المتقدمة وقدره ٨٠ فى المائة سيضيف ١٢ فى المائة فقط سنويا . وبذلك يصبح معدل النمو السنوى الاجمالى للفرد ٢ فى المائة - وهذا قريب من معدل الفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ .

اننا لا نستطيع ان نتحدث باسهاب هنا ، ولكن حتى هذه الارتفاع التقريبية والبيانية تشير الى انه ، ينمو مستمر معتدل لدخل الفرد فى البلدان المتقدمة ونمو معتدل السرعة فى المعدل المقابل بالبلدان الاقل تقدما فانه يمكن دعم معدل لنمو اقتصادى سهل للعالم . واذا امكن الاحتفاظ بالنسب الراعنة للنمو ، فان معدل دخل الفرد فى البلاد الاقل تقدما والبلاد المتقدمة قد يتساويان فى اقل من ٥٥ سنة . او بطول عام ٢٠٣٠ او عام ٢٠٣٥ مع حصول الفرد فى البلاد المتقدمة على ضعف الدخل الذى يحصل عليه اليوم . وثمانية اضعاف لدخل الفرد فى البلاد الاقل تقدما . ويزداد دخل الفرد فى العالم ثلاثة اضعاف عما هو اليوم .

ويصبح دخل الفرد فى العالم خلال الفترة الاقصر (١٩٧٦ - ٢٠١١) ضعف دخله فى منتصف السبعينات مع ازدياد دخل الفرد فى البلاد الاقل تقدما اربعة اضعاف والرقم المقابل للبلاد المتقدمة لعام ١٩٧٧ قد زاد بنسبة حوالى ٧٠ فى المائة ، وستضيق الفجوة بنسبة ١٦ : ١ بين دخل الفرد فى البلاد المتقدمة ودخل الفرد فى البلاد الاقل تقدما الى اقل من ٧ : ١ وهذا تحول من شأنه المساعدة على الاحتفاظ بالثقة والسلام بين الأمم .

ولكننا نرى الآن ان احتياجاتنا قد زادت ، فبالاضافة الى ازدياد عدد سكان العالم بمقدار الضعف بطول عام ٢٠١١ مع ازدياد

احتياجاته من الغذاء، والطاقة والمال، وهو ما نناولنا بحثه في فصل سابق، ولذلك ينبغي لنا أن نضيف آثار مضاعفة معدل دخل الفرد. إن هذه الاعتبارات مجتمعة تشير إلى أن احتياجات العالم المالية بطول عام ٢٠١١ قد تزيد ستة أو ثمانية أضعاف عن مستوى احتياجاته في منتصف السبعينات. فإذا كانت هذه في الحقيقة هي اتجاه ضخامة التطورات العالمية في الخمس والثلاثين عاما القادمة، فإن سياسة هذا المستقبل القريب نسبيا قد تكون إلى حد كبير سياسة تشكل رأس المال والفرشيد العام والخاص لاستثمار المال.

ضغوط أخرى نحو المراع

إن التعبئة العامة كما رأينا، تجعل الناس أقل تحملا للقدر والاحباطات والفوارق وأكثر استعدادا لآثار المطالب السياسية واتخاذ التدابير لللاحاح فيها، وفي الوقت نفسه، يزداد عدد الناس الذين يتعلمون تشكيل المنظمات والتصرف بأسلوب منظم لدعم مصالحهم.

لقد كان المزارعون والعمال ورجال الأعمال في الولايات المتحدة منذ قرن غير منظمين. وكان معظمهم منهمكا في شئ قريب مما يصفه علماء الاقتصاد «بالتنافسفة القائمة». كانوا يتنافسون في السوق كأفراد ويقبلون أسعار المنتجات الزراعية والأجور. وكانت مطالب السوق لا بد من التكيف بموجبها لأنها لم تكن قابلة للتغير حسب أعمالهم. وبطول السبعينات، تغير معظم هذا. وأصبح المزارعون والعمال ومديرو الأعمال منظمين وكانوا يحاولون، بطريق مباشر أو بمساعدة الحكومة، تحديد الأسعار والشروط التي ينبغي أن تباع بها سلعهم أو خدماتهم. وكانت كل مجموعة منظمة تحاول أن تتصرف وكأنها وحدة احتكارية واحدة ووحدة محتكرة للنوع. أي مجموعة بين عدد قليل من المنافسين قادرة على اكتساب ميزة شبه احتكارية في السوق. وصفوة القول أن كل مجموعة كانت تحاول عرض سلع أقل في السوق وفرض أسعار أعلى.

وهذا العمل يسير على ما يرام ما دامت هناك بعض المجموعات المنظمة ومجموعات غير منظمة، إن المجموعات المنظمة ستحصل على أسعار أو أجور أعلى مقابل سلع وخدمات أقل وإن المجموعات غير المنظمة ستدفع أكثر وتحصل على أقل.

ولكن ما الذي يحدث حينما يكون كل شخص منظم؟ في هذه الحالة سيحاول كل شخص أن يفرض أسعارا أعلى ويعرض سلعاً أقل. ونتيجة

لفرض اسعار اعلى واصل اقل ، يفقد المال بعض قوته الشرائية ويصبح الناس يشكون من التضخم . ومع قيام كل شخص بمحاولة تحديد اقتناج السلع والخدمات في السوق ، ستكون هناك وظائف اقل وتنافس فرص الاستثمار الجيد لمخدرات الناس ، ويصبح الناس يتكلمون عن الانكماش أو الركود .

وفي هذه الحالة ، تشعر كل مجموعة برغبة في ان تصف منظمات المجموعات الأخرى أو تنهار حتى يمكن استمرار الممارسات الاحتكارية الاحتكارية لمجموعة واحدة . وقد تحاول كل مجموعة ذات مصلحة زيادة نفوذها السياسي بين الناهيين داخل الحكومة ، وفي كثير من البلدان يجري ذلك بمساعدة القوات المسلحة والبوليس . وليس ثمة شك في أن نفوذ بعض الجماعات وقدرتها على المساومة في أسلوب منظم قد يضيف أو ينهار ، كما حدث لنتابات العمال في أزمة مختلفة في كثير من البلدان ، وعندئذ يمكن ان توقع مجموعات أخرى ان تزدد رخاء على حسابها .

وقد يحدث شيء مماثل لذلك في السوق العالمية . لقد كانت معظم المجموعات ومعظم البلدان في الستينات من القرن الماضي غير منظمة في بيعها وشرائها . وكانت المنافسة « السليمة » تعتبر أمرا عاديا . وكان جرى تبادل منتجات الصناعة والأعمال الأمريكية والأوروبية غير المنظمة بمنتجات مزارعين وبلدان غير منظمة أيضا وراء البحار . وبحلول العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تطم الناس في معظم البلدان الصناعية كيف ينظرون انفسهم . ولقد أدى تحديد ساعات العمل اليومي بثمانى ساعات والحد الأدنى القانوني للاجور والمساومات النقابية والضرائب الحكومية للرعاية الاجتماعية والاتفاق العسكري .. أدى كل ذلك الى زيادة السلع الصناعية في حين بقيت اسعار الزيت والبن والخور وغيرها من منتجات العمال والفلاحين غير المنظمين فيما وراء البحار رخيصة .

وبحلول السبعينات من هذا القرن أخذت البلدان فيما وراء البحار تتعلم التنظيم ونحت حقوقها أيضا المجموعات ذات المصالح فيها . ونى المسددة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٦ ، تضاعفت اسعار القمح الأمريكى وارتفعت اسعار السيارات اقل من ذلك نوعا ما ولكن اسعار الزيت زادت خمسة أضعاف . وهنا أيضا نجد اغراء لاستخدام النفوذ السياسى بل والقوة العسكرية لأرغام « الآخرين » على التخلي عن بعض أو جميع قوة المساومة المنظمة عندهم . وقد لحق الدول الكبرى التى تستورد البترول باحتمال اختيارها استخدام القوة العسكرية للمحافظة على عدم ارتفاع سعر الزيت . وقد اشترت بعض البلدان المصدرة للزيت أسلحت وبنيت قواتها المسلحة ، الأمر الذى جعل استخدام القوة ضدها اقل جاذبية .

وكانت نتيجة ذلك ان ظهر ميل نحو اضعاف الفزة العسكرية على السياسات العالمية . ففي كثير من البلدان الواقعة في جنوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، قامت حكومات عسكرية وحصلت حكومات كثيرة غير غربية على اسلحة عادية كثيرة مثل الدبابات والمدافع والصواريخ القصيرة المدى والطائرات الحربية واصبحت المدافع الرشاشة والقنابل اليدوية ومدافع الهاون وتافذات اللهب بيد قوات المعصابات ورجال البوليس في كثير من البلدان . ان الفترة من عام ١٥٠٠ الى عام ١٩٥٠ حينما كان للبلدان الغربية - وفي الحقيقة اي بلد صناعي متقدم - وى تفوق عسكري حاسم على اي بلد اقل تقدما ٠٠٠ قد أصبحت هذه الفترة في ذمة الماضي . ففي الصين وكوريا والجزائر وفيتنام اثبتت المعارك الحربية الطويلة ان شعوب العالم اليوم تقاتل في ظروف متكافئة تقريبا . دون ان تكون هناك انتصارات رخيصة قريبة لاي طرف من الاطراف .

ولكن ليست الاسلحة النووية قادرة على استعادة تفوق الدول الكبرى القليلة ؟ ان الامل ضعيف في ذلك . اننا حتى هذا اليوم نجد الاسلحة النووية لدولة كبرى توازنها اسلحة نووية لدولة كبرى اخرى ، دون ان تكون هناك ميزات ظاهرة لدولة على اخرى ، وان الاتجاه نحو نشر التكنولوجيا النووية والاسلحة النووية ، وان كان مقيدا لفترة ما بفضل اتفاقيات دولية ، الا انه سيؤدى بالتالى الى تخفيف الميزات العسكرية التى مازالت تتمتع بها بعض الدول النووية ، وتصبح جميع الدول مكشوفة .

الانتشار النووي : مدى سرعته والى اى حد ؟

في عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى تملك اسلحة نووية وفي اواخر عام ١٩٧٦ اعترفت سه دول بانها تملك اسلحة من هذا القبيل وهى - الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين والهند - ويسود الاعتقاد بان اسرائيل وربما احدى الدول العربية تمتلك بعض الرؤوس النووية . اذا كان الامر كذلك ، فان عدد الدول التى تمتلك اسلحة نووية يتضاعف كل ١١ سنة ، او انه تضاعف ثلاث مرات في اقل من ٢٣ عاما . واذا استمر هذا المعدل ، فان عدد الدول التى تمتلك اسلحة نووية سيصل الى ١٥ أو ١٦ دولة حوالى عام ١٩٨٧ وحوالى ٣٠ دولة في ٢٠١٠ واكثر من ١٠٠ دولة بحلول عام ٢٠٥٠ .

ان كثيرا من « الدول المرشحة » لامتلاك الاسلحة النووية معروفة جيدا - اى الدول التى تستطيع ان تمتلك اسلحة نووية اليوم اذا قررت حكوماتها ذلك ، ومن بين هذه الدول المانيا الغربية واليابان وكندا

واستراليا وإيطاليا والسويد والبرازيل وباكستان وجنوب أفريقيا وربما
تايلاند ومصر وإيران . وبطول عام ٢٠١٠ . ان لم يكن قبل ذلك ،
ستحذو دول أخرى مثل اندونيسيا والارجنتين والجزائر والعراق وغيرها
حذوها . وهناك دولتان لديها أكبر عدد من الانواء لاطماها وهما
الصين التي يبلغ عدد سكانها ٩٠٠ مليون نسمة والهند التي يبلغ
عدد سكانها ٦٠٠ مليون نسمة — وهما تملكان اسلحة نووية .
ومن المتوقع ان تتصلح معظم بلدان العالم المهددة بالجوع بهذه الاسلحة
وذلك في حياة طلبة اليوم ما لم تختزل هذه الحياة .

محادثة خيالية

دعنا نتصور محادثة خيالية تجري في عام ١٩٨٧ في البيت
الابيض في مناسبة زيارة رئيس وزراء الهند ولنسميه موهنداس ك . غاندي
الثاني ، مع الرئيس المريكي فرنكلين مونديل غورد .

يقول الضيف الهندي « سيدى الرئيس .. انك تعلم ان حكومتى قد بذلت
كل ما في وسعها لدعم السلام والصداقة بين البلدين . ولكن عدم مطول
الامطار الموسمية هذا العام يهدد بجعل عام ١٩٨٧ أسوأ عمام
مجاعة في تاريخنا ، لأن عدد سكان بلدنا قد زاد عن ٨٠٠ مليون
نسمة . واننا يا سيدى الرئيس سنحتاج الى اغاثة غذائية على مدى
اوسع من ذى قبل » .

ويجب الرئيس بقوله : « ان احتياطى الحبوب عندنا محدود واننا
لست واثقا من الطريقة التى سيمستجيب بها الكونجرس الى طلب ضخم
من هذا القبيل » .

ويقول رئيس الوزراء : « سيدى الرئيس ، اتنا لذا لم نحصل على
معونة كافية ، فان شعبنا سيموت جوعا وستسقط حكومتى وتختفى
مهما سياستنا المعتدلة . وكما تعرفون ان اكثر الناس الذين سيخلفوننا
فى الحكم هم زعماء الحركة الثورية المحافظة الذين يعبد انصارها
« كالى » وهى آلهة الموت الهندوسية ويتطلعون الى الرقصة النارية
للآلهة شيفا التى ستدمر العالم توطئة للبعث . وهؤلاء لهم انصار بين
افراد قوائنا الصاروخية والفواصات النووية ولن يستطيع أحد
فى الهند ان يوقفهم اذا سقطت حكومتى . هل تستطيع يا سيدى
لارئيس ان تجازف بسقوط حكومتى ؟

إذا كان أحدنا الشريك الأمريكى فى محادثة من هذا القبيل بعد ١١ عاماً من الآن ، فما هو ردنا على ذلك - وما هى النتائج التى تترتب على هذا الرد ؟

ما هو نحن العيش ؟

اننا اكتفينا حتى الآن بتصور محادثة عقلانية بين دول عقلانية ، ولكن منذ الثلاثينات ، كانت هناك ثلاث حكومات أو أكثر فى العالم من الحكومات غير العقلانية • فى الثلاثينات وأوائل الأربعينات كانت هناك حكومات من هذا القبيل فى ألمانيا ، هتلر وإيطاليا ، موسوليني والحكومة العسكرية فى اليابان ، وقد جرت هذه الحكومات شعوبها الى الحرب ودمرت نفسها بذلك •

أن الحكومات الطائشة التى ظهرت فى أواخر السبعينات قد حكمت دولا أصغر ، ولكن حكومات العقيد القذافى فى ليبيا والجنرال عيذى أمين فى أوغندا وإسان سميث ، رئيس الوزراء فى روديسيا استطاعت ، على ما يبدو أن تدفع ببلادها الى حافة الحمار الذاتى ، ولا يستطيع أحد أن يستبعد احتمال أن تتولى السلطة فى بلاد أخرى وسنوات أخرى حكومات يائسة • وإذا استمر بقاء حكومات غير عقلانية وطائشة فى العالم مع ازدياد عدد البلاد التى تمتلك أسلحة نووية ومن المحتمل أن تحصل حكومة غير عقلانية وطائشة على أسلحة نووية ، فإن المرض النفسى والقوى يجتمعان مما يهدم الجنس البشرى •

تصادم النظم الاجتماعية

أن زهاء ١٣٠ دولة فى العالم تمارس معظم أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية فى ظل مؤسسات من المشروعات والممتلكات الخاصة والمهبات والموارد الانتاجية • ويجرى تعليم الاطفال فى هذه البلدان أن ينظروا الى هذه المؤسسات على أنها مؤسسات حرة ومعقولة وينظروا الى الملكية الجماعية والتخطيط الدولى الشمولى على أنه غير كفء وغير معقول وقهري ولكن فى البلدان الشيوعية الست عشر التى تحكمها نظم شيوعية وتضم حوالى ثلث الجنس البشرى ، يجرى تعليم الاطفال النقيض ، فهم يتعلمون أن الشمولية والشيوعية تدعو الى الحرية والخير وأن الاراسالية تدعو الى الشر والقمع وتسير نحو الانهيار • وتبدو الافكار والممارسات الغربية لكثير منهم بأنها أفكار مجنونة تماماً كما تبدو افكارهم وممارساتهم مجنونة لكثير منا ، انه ليس ثمة (م) - ٢٠ العلاقات الدولية)

اتصال حقيقى نو ببال بين « الشرق » و « الغرب » ، أما ما بقى من اتصال فانه مازال متأرجحاً . ولذلك فان أى صدام خطير فى ظل هذه الظروف وأى ثورة او حرب اهلية فى بلد من بلدان « العالم الثالث » يمكن ان تتصاعد الى حرب ايديولوجية وتنتشر كما تنتشر النار فى الغابات ، ولكن نتائجها تكون أشد تدميراً .

وفى الوقت نفسه يكون كل معسكر ايديولوجى منقسماً على نفسه . فالمعسكر الشرقى تكون المنافسة فيه بين الحقيقتين الشيوعيتين المتنافستين للاتحاد السوفيتى والصين وفى العالم غير الشيوعى ، تكون المنافسة بين البلدان المتقدمة للاحتفاظ بميزاتها الاقتصادية الكبيرة والاحكام عن مساعدة جيرانها من البلدان المغلوبية على أمرها .

ان هناك اليوم أكثر مما يكفى من الديناميت الاجتماعى والسيكولوجى فى العالم الذى يقارن بالمخزون الهائل من الـ « تى ان تى » واليورانيوم والبلوتونيوم .

اننا وان كنا لا نستطيع التنبؤ بصفة قاطعة ولكننا نستطيع القيام بجازفات ، ونستطيع توفير كميات من المواد الغذائية فى انحاء كثيرة فى العالم لمكافحة الكوارث الطبيعية ونقص المحاصيل والمجاعات .

اننا نستطيع ان تستكشف ونطور ونحاول ونطبق أساليب قديمة وحديثة على نطاق واسع لزيادة « تكوين رأس المال » فى جميع البلاد . فى القطاعين الصناعى والخاص ونستطيع ان نضيف هنا أيضاً تكوين رأس المال غير المرنى فى شكل « بحث وتطوير » علمى وتكنولوجى وتكوين مهارات انتاجية وعادات عمل عن طريق التعليم .

والى جانب ذلك نستطيع زيادة جهودنا لتطوير فروع بعينها من التكنولوجيا التى يحتمل ان تكون هامة فى العقود القادمة .

وتشمل هذه التطورات التى تكون هناك حاجة ملحة اليها .

١ — استغلال الطاقة الشمسية والموارد البحيلى للوقود الحفرى .

٢ — نقل كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية عبر مسافات طويلة حتى يتسنى إقامة محطات نووية وعادية لتوليد الطاقة على مسافات بعيدة عن المناطق الاستيطانية مثل الأقاليم القطبية .

٣ - انتفاع السلع والمهمات ذات نسب اعلامية اعلى « اى ذات دقة اكثر، لوحدة المادة والوزن والطاقة مثل الترنزيستورات والدوائر المطبوعة والبطاقات الحقيقة والاجهزة الحقيقة المماثلة ذات الكفاءة الاعلى والتكاليف اقل » .

٤ - اعادة تصنيع المعادن المستعملة وغيرها من المعادن النادرة بدون الاسراف فى استخدام الطاقة .

٥ - « خفض التلوث » الى حد كبير المقرون بالانتاج الصناعى واستخدام الطاقة .

٦ - البيوتكنولوجيات الخاصة بترميم الارض بعد انشطارها نتيجة للمناجم او تآكل التربة .

ان التكنولوجيا الجديدة ليست هى كل المطلوب ، فبالاضافة اليها نحتاج الى تغيرات فى ثقافتنا وقيمتنا وخاصة فى بلاد العالم المتقدمة وانطبقات الماهرة والمهنية المفضلة فيها . وجدير بالذكر اننا مازلنا نقيس الزيادات فى مستويات المعيشة الشعبية على الاسس الكمية المحسوسة للمادة والطاقة : سيارات اكثر واكبر وآلات اكثر فى بيوتنا وطرق اكثر واكبر . ان هذا لا يمكن ان يستمر الى مالا نهاية ، وخاصة اذا كان لابد لنا ان نسير قمتنا نحو مساواة دولية اعظم ونصيب اكثر من الأشياء الطيبة فى العالم لكل انسان . ولكن كيف يمكن ان نضئ قمتنا اذا لم يكن هناك أمل كبير فى تحسين أكثر ؟ اننا ربما قد يكون لزاما علينا ان نعظم ان التحسين لا يحتاج الى التكبير دائما . وقد تضطر الى ان نقيس مكاسبنا المستقبلية على اسس الخدمات والنوع الافضل لا على اساس الأشياء ذات الاحجام الاكبر . ولعلنا نشعر بحاجة الى ان نتعلم اننا بحاجة اكثر الى سماءات مشتركة وطرق سيارات اقل ومواقع مسكرات . وطرق للدراجات اكثر وغرف للموسيقى وما الى ذلك .

وقد نتعلم بفضل حاسة الانتماء الجماعية عنينا ان نسعى الى تحقيق المزيد من التضامن الانسانى والحكمة والاقتصاد فى العمل من اجل القوة القومية والهيبة وزيادة العمل من اجل المجتمع الاسرى والصدقة الجاعية .

وقد تحتاج ان نتعلم فى عالم السياسة ان نتخطى فتنة المحافظة التى اسرت الناس الوفا من السفين وحجزتهم فى ذلك الممر القاتل الذى وصفه كتاب التراجيديا واليونانيون القدماء بالكوروس ، اننا بدلا من ذلك قد نتعلم اننا لا يمكن تحقيق نزعة حقيقة للمحافظة الا بواسطة

النمو والتغير والتكيف والتحول الذاتى الجزئى وبهذه وحدهما يستطيع الأفراد والجماعات والشعوب ان تحافظ على هويتهم وتصبح المحافظة بذلك امرا ممكنا .

هل سيقطع عدد كاف منا جميع هذه الأشياء وفى الوقت المناسب ؟ ليس هناك سبيل للتعلم بصفة قاطعة ولكن علينا ان نحاول .
ويبدو محتملا ان الانسانية ستسرع الخطا فى تطويرهما ولعل الثلاثة الأرباع الأولى من هذا القرن ستبجو هائلة اذا تورنت بالعقود القادمة .

ومع ذلك فاننا نعترف على الأقل شيئا من الواجبات المقبلة والمشاكل التى تواجهها ، لقد واجهت الانسانية تحديات من قبل ، وقيل ان معرفة ما هى المشكلة يعنى الوصول الى منتصف الطريق نحو حلها . اننا نتعلم كيف نتبين مشاكل بقائنا المشتركة على هذا الكوكب ، واذا تناولناها بجدية الآن ، فان هناك ما يدعونا الى ان نأمل فى اننا سنجد الحلول لها والقصر فى الوقت المناسب .

نبذة عن المؤلف

الدكتور كارل و . دويتش استاذ علم السلم الحولى بجامعة
هارفارد ، ورئيس رابطة علم السياسة الدولية والرئيس السابق لجمعية
العلوم السياسية الأمريكية . وقد ألف عددا من الكتب بما فيها
« القومية » و « المواصلات الاجتماعية » و « اعصاب الحكومة »
و « القومية وبدائنها » .

تحليل العلاقات الدولية

يشرح هذا الكتاب العوامل الكثيرة التي تساهم في المحاولات المستمرة التي تبذلها دولة من الدول « لتكثيف العالم وتكثيف نفسها حسب أوضاعه » .
ومو يركز بصفة خاصة على التعديلات الهامة التي كان على دول العالم ان تقوم بها في العقود الثلاثة الماضية وهي - القوة النووية والموارد المحددة ويقظة الشعوب والاجناس التي كانت غارقة في سباتها : ويتتبع الكتاب التحول من توازن القوى القديم الى السياسات الجديدة للجماعية الدولية ، ويبين الكاتب كيف ان عناصر سيكولوجية واجتماعية وعرفية مقرونة بافكار امحم عهدا نابمة من العلم والتاريخ والاقتصاد .
ويتناول الكاتب كذلك الاهتمامات البارزة في العلاقات الدولية - القوة داخل الدولة ، قوة الدولة ، وتكوين السياسة الخارجية واسباب الحروب ووسائل منع نشوب الحروب ومجال الشئون السياسية وبخاصة في عالم اليوم .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٧	تمهيد
١٢	الجزء الأول
	الفصل الأول
١٥	اثنا عشر سؤالاً جوهرياً
	الفصل الثاني
٢١	ادوات التفكير وبعض المفاهيم الأساسية
	الفصل الثالث
٣١	القوة والدولة القومية
	الفصل الرابع
٥٥	حدود القوة : الرمز والواقع
	الجزء الثاني :
٦٤	الممثلون في السياسة الدولية
	الفصل الخامس
٦٥	المجموعات والمصالح
	الفصل السادس
٨٠	قوة جماعات الصفوة
	الفصل السابع
٨٨	مجموعات تمثل مصالح تخدم جميع الأغراض
	الجزء الثالث
٩٥	عمليات الرقابة والصراع
	الفصل الثامن
٩٦	كيف تتحكم دولة في نفسها ؟
	الفصل التاسع
١١٩	كيف تمنع السياسة الخارجية

المجلد:

١٢٧	الفصل العاشر تطاع السياسة الخارجية
١٤٥	الفصل الحادى عشر كيف تنشأ الصراعات بين الدول
١٨٣	الفصل الثاني عشر الدبلوماسية والمحالفات الائتلافية
١٩٤	الفصل الثالث عشر اخفاقات القبول واشكال الحرب
	
٢٠٥	الفصل الرابع عشر بعض البدائل عن التصعيد والتفويض General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)
٢١٣	الفصل الخامس عشر التكامل الدولى وفوق القومى <i>Bibliotheca Alexandrina</i>
٢٢٦	الفصل السادس عشر الهيئات العالمية من اجل الاغراض العامة
٢٤١	الفصل السابع عشر المنظمات الاتليمية كطريق نحو التكامل
٢٥٣	الفصل الثامن عشر الاندماج تحقيقه والحفاظة عليه
٢٦٩	الفصل التاسع عشر التكامل والتبعية والمساواة : فى أى اتجاه يسير المعالم ؟
٢٩٣	الفصل العشرون بعض الآمال للمستقبل
٣١٠	تحليل العلاقات الدولية
٣١١	محتويات الكتاب

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فتوى - القاهرة

الثمن ٢٧٥ قرشا